الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الإقتصادية

أهمية الثروة النفطية في الإقتصاد الدولي و الإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات

– دراسة حالة الجزائر –

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية

تخصص : اقتصاد دولي

إعداد الطالب :
وحيـد خيرالدين

إشراف الأستاذ الدكتور
الطيـب داودي

أعضاء لجنة المناقشة

د.حدة رايس	أستاذة محاضرة	جامعة بسكرة	رئيسا
أ.د. الطيب داودي	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مشرفا و مقررا
أ.د.فريد كورتل	أستاذ التعليم العالي	جامعة سكيكدة	مناقشا
د.رابح خوني	أستاذ محاضر	جامعة بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية 2012–2013

"تعلموا العلم، فإن تعلمه لله خشية، وطلبه عبادة، ومذاكراته تسبيح، والبحث عنه جهاد، وتعليمه لمن لا يعلمه صدقة، وبذله لأهله قربة لأنه معالم الحلال و الحرام، ومنار سبل أهل الجنة، و هو الأنيس في الوحشة، و الصاحب في الغربة، و المحدث في الخلوة، و الدليل على السراء والضراء، و السلاح على الأعداء، و الزين عند الأخلاء، يرفع الله به أقواماً فيجعلهم في الخير قادة وأئمة، تَقتص آثارهم، و يقتدى بأفعالهم، و ينتهى إلى رأيهم، ترغب الملائكة في خلتهم، و بأجنحتها تمسحهم، ويستغفر لهم كل رطب ويابس، وحيتان البحر و هوامه، و سباع البر و أنعامه، لأن العلم حياة القلوب من الجهل، و مصابيح الأبصار في الظلم، يبلغ العبد بالعلم منازل الأخيار، و الدرجات العلى في الدنيا و الآخرة، التفكر فيه يعدل الصيام، و مدارسته تعدل القيام، به توصل الأرحام و به يعرف الحلال من الحرام، و هو إمام و العمل تابعه، يلهمه السعداء و يحرمه الأشقياء"

"معاذ بن جبل"

وقال بعض الحكماء: "تعلم العلم فإنه يقومك ويسددك صغيراً، ويقدمك ويسودك كبيراً، ويصلح زيغك و فسدك، ويرغم عدوك وحاسدك، ويقوم عوجك وميلك، ويصحح همتك وأملك."

الحمد لله عز و جل أحمده وأشكره على عظيم نعمه، و أسأله التوفيق والسداد فهو نعم المولى ونعم النصير.

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير إلى أستاذي الفاضل المشرف على هذه المذكرة، الأستاذ الدكتور "الطيب داودي"، الذي تكرم بالإشراف على هذه المذكرة أولا،وعلى حسن المتابعة والتوجيه ثانيا.

كما أشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة، وأخص بالذكر الأستاذ جمال بلخباط، والدكتورة حياة بن سماعين.

كما أتقدم بالشكر إلى كل العاملين والعاملات بالمكتبات الجامعية، بجامعة: بسكرة، باتنة، قسنطينة، الجزائر، وكل العاملين والعاملات بالديوان الوطني للإحصاء، و وزارتي السياحة والفلاحة وأخص بالذكر السيد "آيت وعراب قادر" بوزارة الفلاحة.

كما أتقدم بالشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة.

وحيد خيرالدين

إهـــداء

إلى أمي التي ربتني جدتي "صحرة".

إلى أمي التي كانت لي دوما نبراس الهدي ومنبع كل خير

إلى كل مخلص لهذا الوطن الغالي.

إلى كل من زرعت معهم بذور صداقة لا تنسى ولا تقدر بثمن، و أخص بالذكر صديقي علي لموشي.

إلى كل من يعرفني ويحبني.

مع خالص تقديري واحترامي

المقدمة العامة

المقدمة العامة :

شهد العالم خلال العقود الأخيرة أعنف الصراعات السياسية والعسكرية ويعيش حاليا على وقع أزمة وشيكة في منطقة تحوي أكثر من ثلثي الإحتياطي النفطي العالمي، وهي منطقة الخليج والسبب الرئيسي لكل هاته الصراعات، سواء كان سببا ظاهرا أو خفيا هو النفط، فكل ما يجري في كواليس الإقتصاد و السياسة يدور حول هاته المادة الحيوية، ففعلا صدق تشرشل السياسي والقائد العسكري البريطاني عندما قال مقولته الشهيرة والتي لا تزال مدوية حتى يومنا هذا " من يملك النفط يملك العالم "، هاته المقولة توصلنا إلى نتيجة منطقية ترسم لنا صورة عن حقيقة الصراع العالمي .

إنه ومن خلال تأملنا للأحداث التي حصلت في السنوات الأخيرة في الشرق الأوسط وإفريقيا ،بدءا من الإحتلال الأمريكي – البريطاني لأفغانستان، ثم الحرب الأمريكية على العراق، ثم التدخل الغربي في ليبيا، ومالي، إضافة إلى الرغبة في بسط السيطرة الغربية على سوريا، ثم التشدد الأمريكي في التعامل مع إيران، نستطيع فهم الهدف الأمريكي والغربي بوضوح وهو الرغبة في السيطرة على أكبر معاقل النفط الذي يشكل الشريان الحيوي لأي قوة صناعية في العالم.

إن ظهور النفط وهب البشرية نمط حياة جديد ووضعها في السكة الصحيحة على طريق النمو والتطور والإزدهار ، فقد أصبحت الأمم، تعتمد على النفط وبشكل كبير للغاية في حياتها اليومية، فالنفط أصبح يستخلص أو يشتق منه أكثر من 450 مادة كيميائية تستعمل في تحضير منتجات عديدة ومختلفة تزيد عن 1500 صنف، لهذا أصبح النفط السلعة الإستراتيجية رقم واحد في العالم، والمادة الحيوية الأساسية للصناعة، فقد أصبح النفط يستعمل حتى في توفير الغذاء، وهو العمود الفقري لمزيج الطاقة في العالم، وأساس لوسائل وأدوات لا تعد ولا تحصى، نستخدمها يوميا.

إن تأثير النفط بلغ جميع أوجه النشاط الإقتصادي ,وأصبح يؤثر وبشكل رهيب في التجارة الدولية، وهذا ما جعله من أهم المواضيع الساخنة في عالمنا المعاصر، سواء كان ذلك من الناحية الإقتصادية، أو السياسية، فبالفعل استطاع النفط بخصائصه الطاقوية الفريدة من نوعها التي يمتلكها أن يسيطر على العالم بأسره، فالنفط أداة محورية تمكننا من تحقيق التقدم التكنولوجي، والإزدهار الإقتصادي ،والتنمية بمختلف أبعادها ومستوياتها، حتى أن مصير الشعوب أصبح يقرر وفق معطيات السوق النفطية العالمية، فبين بلدان منتجة للنفط وأخرى مستهلكة له تكون الحرب الإقتصادية.

إن النفط يشكل المصدر الرئيسي للطاقة بالنسبة للدول الصناعية الكبرى، فبدونه ستتوقف مصانع هاته الدول، فلقد أصبح النفط بالنسبة للغرب وللولايات المتحدة الأمريكية هو الروح ، أو هو قلبها النابض، لهذا أخذت الدول المستهلكة للنفط على العمل على تنسق سياستها البترولية و الطاقوية للحصول على هاته السلعة الحيوية بطريقة منتظمة، وبأسعار مناسبة، مستخدمة في ذلك نفوذها وضغوطها على الدول المنتجة للبترول ، وهذا بتطبيق سياسات مختلفة، كإنشائها للوكالة الدولية للطاقة، وفي نفس الوقت تعمل على إيجاد بديل لهذا المصدر الطاقوي من خلال الأبحاث والدراسات في إطار ما يسمى بالطاقة البديلة أو المتجددة ، ولكن بشرط أن يكون بأقل التكاليف .

أما بالنسبة للدول المنتجة للنفط وعلى الرغم من المساهمة الفعالة لهذا المورد في جلب الأموال لإقتصادياتها إلا أنه يتعين عليها أن توحد سياساتها الخارجية لحماية هذا المورد الناضب وترك جزء منه للأجيال اللاحقة، والتفكير جديا في إيجاد استراتيجيات بديلة له، خاصة وأن العالم الغربي يعمل ليلا ونهارا لإيجاد بديل لهذا المصدر الطاقوي الذي يملك العرب منه أكثر من ثلثي الإحتياطي العالمي، هذا الرقم ليس بالرقم البسيط، وأظن بأن الوقت مازال في أيدينا لنستعمل هذا المورد الذي أنعم به الله عز و جل علينا، في تطوير أوطاننا و إيجاد استراتيجيات بديلة له، وباستخدام موارده من أجل تطوير قطاعات أخرى، خاصة وأن أسعار النفط ليست بالأسعار المستقرة في السوق العالمية، وهي من أكثر الأسعار تذبذبا مما يعرض اقتصاديات الدول المنتجة

لهزات قد تكون عنيفة، مثلما حدث للجزائر في نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي، بسبب الأزمة النفطية لعام 1986 عند الإنهيار الحاد لأسعار البترول .

أما بالنسبة للإقتصاد الجزائري والذي يلعب فيه قطاع المحروقات دورا مهما للغاية، تساهم فيه صادرات هذا القطاع بأكثر من 90% من إيرادات الدولة الجزائرية، من العملة الصعبة .

فإيرادات الثروة النفطية تلعب دورا بارزا في أجور ورواتب العمال، ودعم الإستهلاك العام،ودعم نشطات الإنتاج من زراعة وصناعات تحويلية ...وغيرها،ودعم الصناعة البترولية ومنتجاتها المكررة ودعم كل الجبهات الإجتماعية، كمشاريع السكن والصحة ، والتعليم المجاني ...وغير ذلك .

فبكل صراحة الجزائر بدون نفط لا تساوي شيئا، وربما سيكون مصيرها الإنهيار وربما الزوال، في ظل التغيرات الدولية الحاصلة حليا.

لهذا يجب علينا التفكير اليوم وأكثر من أي وقت مضى في وضع استراتيجيات بديلة لقطاع المحروقات، تكون كقطاعات دائمة وليست زائلة، قطاعات تجعلنا نحصل على استقلالنا الإقتصادي الكلي، وتساهم في تدعيم استعمالنا للنفط كورقة ضغط اقتصادية وسياسية على الصعيد الدولي.

أهمية موضوع البحث :

- تكمن أهمية بحثنا هذا في كونه يتعرض لأحد أهم المواضيع الحساسة والمهمة على مستوى الإقتصاد الدولي.
- وكونه أيضا من أكثر المواضيع تداولا ونقاشا في الآونة الأخيرة سواء بين الباحثين والمفكرين الإقتصاديين، وبين رجال السياسة ،وقادة الدول السياسيين منهم والعسكريين.
- إضافة إلى أن الثروة البترولية تعتبر أهم عنصر في المعادلة الإقتصادية الدولية فبفضلها تطور الإقتصاد الدولي، ووصل العالم إلى ما وصل إليه اليوم، كما أن إستقرار أسعار النفط يؤدي إستقرار الإقتصاد الدولي، وتذبذب أسعاره يؤدي إلى حدوث خلل في الإقتصاد الدولي .
- قطاع المحروقات يحتل المكانة الرئيسية في الإقتصاد الجزائري.
- بما أن النفط مورد ناضب وزائل وجب التفكير في استراتيجيات بديلة له سواء من الناحية الطاقوية أو من الناحية القطاعية، تساهم في تحقيق الإستقرار الإقتصادي للمجتمع الدولي بصفة عامة،وللجزائر بصفة خاصة .

أهداف البحث :

- من وراء القيام بهذا البحث سنحاول أن نتعرف على المورد الأكثر إثارة للصراعات على المستوى الدولي وهو الثروة النفطية، ومدى تواجد هذا المورد فوق الكرة الأرضية ،وسنتطرق إلى دور وأهمية القطاع النفطي في الإقتصاد الدولي سواء بالنسبة للدول المنتجة أو المستهلكة من جهة ، وبالنسبة للجزائر من جهة أخرى، هذا إضافة إلى التعرض إلى أهمية الثروة النفطية على الأصعدة الإقتصادية والسياسية ، وحتى العسكرية.
- من خلال هذا البحث سنتطرق إلى إستراتيجية إستغلال الثروة البترولية في الأسواق الدولية من خلال التعرف على الهيكل المؤسساتي المؤثر في مكونات السوق البترولية العالمية، ومحددات أسعار النفط ومدى التحكم فيها .ومدى تأثر الإقتصاد العالمي بمستوى أسعار النفط .

- و إنه ومن خلال بحثنا هذا سنتطرق للإستراتيجيات البديلة للطاقة النفطية على المستوى الدولي ونقوم بصياغة استراتيجيات بديلة لقطاع المحروقات في الجزائر من أجل استخدام أمثل في إطار الإستغلال المستدام ، وترك نصيب من الثروة النفطية للأجيال اللاحقة .

إشكالية البحث :

- بعد الإطلاع على الإطار العام للبحث وأهمية القيام به والوقوف على الأهداف المنتظرة منه ، نصل إلى إبراز معالم إشكالية بحثنا والمتمثلة في السؤال الرئيسي التالي :

إلى أي حد تساهم الثروة النفطية في تفعيل الإقتصاد الدولي؟وما هي أهم الإستراتيجيات البديلة لها؟

- لمعالجة وتحليل هذه الإشكالية وبغية الوصول إلى معرفة أهمية الثروة النفطية في الإقتصاد الدولي عموما و الإقتصاد الجزائري خصوصا، و كذا صياغة الإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات على مستوى الإقتصاد الدولي من جهة والجزائري من جهة أخرى ، خاصة بعد نضوب هاته المادة الحيوية ، نطرح الإشكاليات الفرعية التالية:
  - **فيما تتمثل أهمية الثروة النفطية في الإقتصاد الدولي ؟**
  - **ما هي أهمية الثروة النفطية في الإقتصاد الجزائري ؟**
  - **ما هي أهم الإستراتيجيات البديلة للثروة النفطية على المستوى الدولي ؟**
  - **ما هي أهم الإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر ؟**

فرضيات البحث :

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة إختبار مجموعة من الفرضيات والتي تعتبر كإجابة مبدئية على مختلف التساؤلات المطروحة فيها .

- **يساهم النفط في تطوير الإقتصاد الدولي .**
- **تساهم الثروة النفطية في بناء الإقتصاد الجزائري .**
- **الطاقة المتجددة أو الطاقة البديلة كبديل للطاقة النفطية على المستوى الدولي .**
- **القطاع الزراعي من أهم بدائل الثروة النفطية بالنسبة للجزائر .**
- **القطاع السياحي من أهم بدائل الثروة النفطية للجزائر .**

منهج الدراسة :

حتى نعطي الموضوع محل الدراسة حقه من التحليل والتدقيق ونسلط الضوء على مكوناته، وبالتالي نتمكن من بناء رؤية تساعد على تجاوز الإشكالية المطروحة من خلال اقتراح حلول موضوعية ومنطقية، أرى أن المنهج المناسب هو المنهج الوصفي التحليلي، كما سيتم الإعتماد أسلوب دراسة الحالة من خلال التركيز على دراسة حالة قطاع المحروقات الجزائري .

حدود الدراسة :

- الثروة النفطية : من خلال إبراز أهميتها في الإقتصاد الدولي و الإقتصاد الجزائري.
- الحدود المكانية : دراسة تطبيقية على الجزائر.
- الحدود الزمنية : التطرق إلى التطور التاريخي للثروة النفطية على المستوى الدولي والوطني، إضافة إلى إبراز أهمية هاته الثروة في العالم إلى غاية يومنا هذا، مع إعطاء نظرة مستقبلية وإستراتجيات بديلة لهاته الثروة ، ولقطاع المحروقات .

أسباب و دوافع إختيار الموضوع :

- إرتباط موضوع البحث مع التخصص وهو الإقتصاد الدولي .
- الإهتمام الشخصي بالموضوع .
- هو موضوع إقتصادي هام ، فعلى الرغم من تعدد الدراسات والأبحاث السابقة التي تعرضت لموضوع الثروة النفطية ، لا يزال هذا القطاع يستقطب فضول الباحثين والدارسين نظرا لما يتميز به من التنوع وعدم الإستقرار.
- أهمية الموضوع على مستوى الإقتصاد الدولي في ظل التوجهات العالمية الجديدة .
- ضرورة إيجاد إستراتيجيات فعالة بديلة لقطاع المحروقات الوطني .

صعوبات الدراسة :

من أهم الصعوبات التي واجهتنا في دراستنا هذه نذكر :

- قلة المراجع في المجال النفطي وصعوبة الحصول عليها .
- التناقض والتضارب في المعلومات ، والإحصائيات (الأرقام ،والنسب المئوية ، ... وغيرها) ،و في مختلف المجالات مما يؤثر سلبا على الدراسة .

الدراسات السابقة :

فيما يخص المصادر التي اعتمدنا عليها فهناك مجموعة من الكتب و الدراسات السابقة حول الثروة النفطية والتنمية الزراعية والسياحية وتطوير الطاقات المتجددة ، كما ركزنا على المصادر التي تصدر من الهيئات الرسمية كالمجلات والتقارير التي تصدر عن منظمة الأوبك و الأوابك و الوكالة الدولية للطاقة ، وبعض الشركات النفطية العالمية كبريتيش بتروليوم و إكسون موبيل وشركة النفط الوطنية سوناطراك ، إضافة إلى تقارير المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي ، كما تم الإعتماد على العديد من الأبحاث والدوريات و النشريات والقوانين والخطط الإستراتيجية والبرامج والبيانات الإحصائية الصادرة عن كل من وزارة الطاقة والمناجم و وزارة الفلاحة والتنمية الريفية و وزارة السياحة والديوان الوطني للإحصائيات كما اعتمدنا على الأنترنيت في عملية البحث.

أما فيما يخص موضوع بحثنا هذا في حد ذاته " **أهمية الثروة النفطية في الإقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات – دراسة حالة الجزائر –** " فهناك نقص كبير في الدراسات والأبحاث التي تخص الموضوع في حد ذاته .

ومن بين الدراسات والأبحاث السابقة التي اعتمدنا عليها نذكر :

1- **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الإقتصادية** ، مذكرة ماجيستير في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد التنمية ،للباحث عيسى مقليد، جامعة الحاج لخضر باتنة للسنة الجامعية 2007-2008 ، حيث تعرض الباحث إلى قطاع المحروقات الجزائري من حيث التاريخ و الأهمية و الإمكانيات، إضافة إلى خصائص الإقتصاد الجزائري و مدى اعتماده على قطاع المحروقات ، كما تكلم الباحث على التحولات الإقتصادية والسياسية العالمي ومدى إنعكاساتها على قطاع المحروقات الوطني خاصة في ظل

تحول الجزائر إلى إقتصاد السوق كإستراتيجية متبعة ، وفي الفصل الأخير من دراسته والذي جاء تحت عنوان تحديات المستقبل تعرض إلى مصادر الطاقة المختلفة و أفاق المستقبل للطلب العالمي إلى حدود عام 2030، كما تعرض إلى الطاقات البديلة الممكنة، ولأهمية التعاون الدولي في مجال الطاقة ، إضافة إلى أهم الإجراءات اللازمة استعدادا لمرحلة ما بعد البترول في الجزائر .

2- **إستراتيجية الإستغلال المستدام للثروة البترولية بين متطلبات التنمية القطرية واحتياجات السوق الدولية**، مذكرة ماجيستير في العلوم الإقتصادية تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، للباحثة سهيلة زناد، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، للسنة الجامعية 2010-2011 ، حيث تناولت الباحثة مكانة الثروة البترولية في العالم وفي الجزائر، وتعرضت إلى إجراءات تطوير إستراتيجية إستخدام الثروة البترولية في إطار معايير الإستغلال المستدام في العالم وفي الجزائر.

3- **استخدام الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المحلية المستدامة (دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر)**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية شعبة إقتصاد التنمية، للباحث عمر شريف،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر باتنة، للسنة الجامعية 2006-2007 ، حيث تناول الباحث في مستهل دراسته كل من الطاقة التقليدية والمتجددة من حيث المفهوم، والأنواع والمصادر والخصائص، ثم تعرض للآثار الإيكولوجية للطاقة التقليدية والمتجددة والمجتمع الدولي، وكما تكلم عن الجدوى الإقتصادية لإستخدام الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، مركزا على الطاقة الشمسية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة للجزائر.

4- **الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء والتبعية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، فرع إقتصاد، للباحثة فوزية غربي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة، للسنة الجامعية 2007- 2008، حيث تعرضت الباحثة في دراستها هاته إلى أهمية الزراعة في تحقيق التنمية الإقتصادية في الدول النامية وفي الجزائر، وإلى أهم السياسات الزراعية المنتهجة فيها، كما تكلمت الباحثة عن واقع الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني في الجزائر وعن التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية، واسترسلت في تعديد مشاكل ومعوقات الزراعة في لجزائر.

5- **الأهمية الإقتصادية لتنمية السياحة المستدامة – حالة الجزائر –** ، للباحث عامر عيساني، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر باتنة، للسنة الجامعية 2009-2010، حيث تعرض الباحث في دراسته هاته إلى مفاهيم أساسية حول السياحة، وأنواعها وخصائصها وآثارها الإقتصادية و الإجتماعية، كما تناول التنمية السياحية بمفهومها المستدام وتطور حركتها على المستوى الدولي، وعرض الباحث في دراسته واقع وإستراتيجية التنمية السياحية في الجزائر حتى آفاق 2025، وقام بدراسة تقييميه للتجارب السياحية في كل من الجزائر ومصر وتونس، مع إجراء مقارنة من خلال المؤشرات والآثار الإقتصادية.

محتويات البحث :

وبغرض الإحاطة بإشكالية البحث ولتحقيق الأهداف المرجوة من بحثنا هذا إرتأينا تقسيم العمل بالكيفية التالية :

- **في الفصل الأول** وتحت عنوان " **مدخل عام لإقتصاديات النفط** " ونتعرض من خلاله إلى ماهية الثروة النفطية، من خلال التعريف بالنفط وكيفية ظهوره و إكتشافه وطرق استخراجه، وأهم مشتقاته وتطور الإستغلال الصناعي له، كما سيتم من خلال هذا الفصل التطرق إلى الإمكانيات العالمية ممن الثروة النفطية، من خلال إعطاء تعاريف وأرقام وإحصائيات حول الإحتياطي النفطي العالمي والموارد المحتمل إكتشافها مستقبلا وكذلك حول المخزونات النفطية العالمية وحول تطور الإحتياجات العالمية للثروة النفطية والإنتاج النفطي العالمي، مع التطرق أيضا إلى أهمية القطاع النفطي في الإقتصاد الدولي وأهميته الإقتصادية والسياسية و العسكرية.

- **في الفصل الثاني** وتحت عنوان " **السوق النفطية العالمية والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات على المستوى الدولي**" ونتعرض من خلاله إلى المنظومة المؤسسية المكونة للقطاع النفطي على المستوى العالمي، وإلى أهم الأطراف المؤثرة في السوق النفطية العالمية التي تتميز بعدم إستقرار أسعارها، كما سنتناول في هذا الفصل أثر تقلبات أسعار النفط على الإقتصاد العالمي و على الإقتصاد الجزائري، وخصصنا المبحث الثالث والأخير من هذا الفصل إلى التكلم عن الإستراتيجية البديلة لقطاع المحروقات على المستوى الدولي، والتي خصصناها للتكلم عن الطاقات المتجددة من حيث التعريف بها وتحديد أهميتها ومعوقات تطورها، إضافة إلى الإشارة إلى مدى تطورها على المستوى الدولي والوطني .
- **وفي الفصل الثالث** وتحت عنوان "**الإقتصاد الجزائري و الإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات** " ومن خلاله سنتكلم عن واقع الثروة النفطية الوطنية وعن دور شركة سوناطراك بصفتها قائدا لعملية تنمية قطاع المحروقات منذ الإستقلال وإلى غاية يومنا هذا، كما سنتكلم عن دور الثروة النفطية في تحقيق التنمية الإقتصادية للجزائر.

ومن خلال المبحثين الثاني والثالث واللذان تم تخصيصهما للتكلم عن خيارين استراتجيين رأينا بأنهما الخياران الأفضل والأنسب لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، وهما قطاعي الزراعة والسياحة، فبالنسبة للقطاع الزراعي سنتكلم عن واقعه وأهميته في الإقتصاد الجزائري، كما سنتعرض للسياسات الزراعية المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية منذ الإستقلال وإلى غاية يومنا هذا، وفي ختام هذا المبحث سنتكلم عن تنمية القطاع الزراعي في الجزائر وعن آفاقه المستقبلية .

أما بالنسبة للقطاع السياحي فسنتكلم عن واقعه من خلال التحدث عن إمكانياته ومشاكله، ثم نتعرض إلى آثاره الإقتصادية و الإجتماعية ، وفي ختام هذا المبحث سنتكلم عن إستراتيجية تنمية القطاع السياحي في الجزائر حتى آفاق عام 2025، وتنتهي الدراسة بخاتمة عامة.

الفصل الأول

مقدمة الفصل الأول :

منذ أن خلق الإنسان فوق الأرض وهو يبحث عن مصادر طاقوية تضمن له العيش و الإستمرار ، فاكتشف واستخدم الكثير من المصادر الطاقوية، ولكن عند اكتشاف الثروة النفطية تغيرت معالم الحياة فوق الأرض، وأصبحت هذه الثروة الطاقة الرائدة وبدن منازع، والركيزة الأساسية لإستمرار الحياة فوق الأرض وهذا بالنظر لما تتميز به من خصائص جعلتها أفضل وأرخص وأجود وأنظف أنواع الطاقات المستعملة .

وتعتبر الثروة النفطية هي المحرك الرئيسي للتنمية الإقتصادية، وبدونها ما كان للثورة الصناعية أن تقفز تلك القفزات النوعية التي قفزتها، وما كان لبني البشر أن يصلوا إلى ما وصلوا إليه اليوم من تقدم ورقي و إزدهار، فهي تساهم اليوم إسهاما كبيرا، وتحقق دفعا قويا للجهود التي تبذلها المجموعة الدولية، من أجل تحقيق التنمية المستدامة ، وبدون هذه الثروة ستتوقف الحياة فوق الأرض لأنها هي المحرك الرئيسي لكل القطاعات الإقتصادية، من صناعة وزراعة ونقل...وغيرها ، ونظرا للأهمية الكبيرة للثروة النفطية " فإنها تسمى عند الخبراء بـ (الثروة النقدية الناضبة) ويسميها الإقتصاديون أيضا (برأس المال التشغيلي المتحرك)، وهي تستخدم لبناء الثروات الدائمة التي لا تنقطع. "[1]

وأصبحت الثروة النفطية بالنظر لأهميتها موضع نقاش في كل المنظمات الدولية والإقليمية وأصبحت تؤثر حتى في صناعة رؤساء وقادة الدول، وكانت دائما هي السبب الرئيسي المباشر أو الغير المباشر ، وسواء كان سببا معلنا أو خفيا في نشوب الحروب، والصراعات الإقليمية والدولية .

ونهدف من خلال هذا الفصل والذي خصصناه كمدخل لإقتصاديات النفط أن نلقي الضوء من خلال مباحثه الثلاثة على :

المبحث الأول : ماهية الثروة النفطية .

المبحث الثاني : الإمكانيات العالمية من الثروة النفطية .

المبحث الثالث : أهمية الثروة النفطية في الإقتصاد الدولي .

[1] عبد الكريم العلوجي ، نفط العراق لعنة الأرض وآبار الدماء تتدفق ، مكتبة جزيرة الورد ، القاهرة ، 2010،ص 11 .

المبحث الأول: ماهية الثروة النفطية :

تعتبر الطاقة من أهم المقومات والركائز التي تقوم عليها المجتمعات والأمم، فكل القطاعات الاقتصادية تحتاج إلى الطاقة، فهي التي تستخدم في تشغيل المصانع وتحريك مختلف وسائل النقل، وتشغيل الأدوات المنزلية المختلفة وغير ذلك من الأغراض.

وتتمثل أهم مصادر الطاقة الغير متجددة في الفحم والثروة النفطية والغاز الطبيعي... وغيرها من المصادر المختلفة ، ولقد كان الفحم ولعقود كثيرة من الزمن هو المصدر الرئيسي للطاقة قبل اكتشاف النفط ، ولكن وبعد اكتشاف النفط تغير نمط الحياة على الأرض وأصبحت البشرية جمعاء تعتمد على النفط ومشتقاته المختلفة ، وبهذا أصبح النفط هو أهم مصادر الطاقة في العالم.

وبما أن النفط هو من أهم مصادر الطاقة في العالم أصبح "الاقتصاد البترولي موضع رعاية واهتمام خاص في الأوساط العلمية والجامعية وتحول إلى مادة علمية مستقلة ومتخصصة لدراسته وتدريسه في العديد من الجامعات والمؤسسات العلمية للعديد من الدول المتقدمة في القارة الأمريكية والأوربية .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية توسع وازداد الاهتمام بدراسة وتحليل مركز وآثار الثروة البترولية اقتصاديا واجتماعيا وتكنولوجيا على الاقتصاد الدولي أو الإقليمي أو المحلي على حد سواء"[1].

إن الثروة البترولية (النفطية) تعتبر من أبرز المواد الأولية في الاقتصاد العالمي وفي اقتصاديات العديد من بلدان العالم بل إن اقتصاديات العديد من بلدان العالم وفي مختلف القارات تعتمد وبنسبة كبيرة على هذه الثروة الطبيعية مثل فنزويلا، ليبيا، السعودية، الكويت، الجزائر....الخ[2]

المطلب الأول: تعريف النفط ونشأته :

[1] محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1983 ، ص 03.

[2] محمد أحمد الدوري ، المرجع السابق ذكره ، ص 02.

أولا: تعريف النفط:

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم التي أطلقت على هاته المادة السحرية والتي باكتشافها تغير مجرى حياة البشرية جمعاء، فهناك من وصل به الأمر إلى إطلاق مصطلح الذهب الأسود على النفط وهذا يرجع إلى الأهمية الاقتصادية الكبيرة والتي أصبحت تضاهي أهمية الذهب " gold "في الاقتصاد العالمي .

وبالرجوع إلى معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية نجد أن كلمة النفط تعني البترول أو زيت البترول [1] "

(البترول، زيت البترول، النفط = petroleum" ، وبالتالي نستنتج بأن البترول هو نفسه النفط وبهذا يمكننا إن نقول وبهدف توحيد المصطلحات برميل نفط = برميل بترول.

إن كلمة البترول هي بالأصل كلمة لاتينية «petroleum» وتتكون من جزأين " petr " وتعني صخر، و "oleum" وتعني زيت ، وبجمع الجزأين نجد أن "petroleum" تعني زيت الصخر[2].

« والبترول هو سائل قاتم اللون ولكنه يحتوي على عدة مئات من المركبات الكيماوية منها ما هو غاز كالبوتان ومنها ما هو سائل كالبنزين ومنها ما هو صلب كالقطران »[3].

وهناك من يعرف النفط بأنه عبارة عن خليط معقد يتألف من ما يصل إلى 200 أو أكثر من المركبات العضوية والمواد الهيدروكاربونية الخام في الغالب والتي تحتوي على تركيبات مختلفة[4].

إن البترول هو عبارة عن مادة بسيطة ومركبة في نفس الوقت "فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كيماويا من عنصرين فقط وهما الهيدروجين و الكاربون، وهو بنفس الوقت مادة مركبة، لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزئي لكل منها ، فالبترول يتكون من خليط من المواد الهيدروكاربونية المتقاربة ، والتي يمكن أن تتخذ أشكالا عديدة في تركيبها الجزئي، فينتج عنها في كل حالة منتوج بترولي ذو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى[5].

---

[1] أحمد شفيق الخطيب، معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية، مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلع، بيروت، الطبعة الجديدة، 1990، ص 323.

[2] محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص08.

[3] مصطفى ديبون، ما هو البترول؟، الديوان الوطني لحقوق المؤلف الجزائر، تسجيل قانوني بالمكتبة الوطنية الجزائر، رقم 80-280، ماي 1981، ص12.

[4] Oil and gaz production hand book, an introduction to oil and gaz production, havard devold, ABBATPA OIL and GAZ 2006, p17.

[5] محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص08.

إذن فالنفط في المقام الأول خليط معقد ، منوع من هيدروكاربونات «kohlenwassers tofle» في حالة غازية وسائلة وصلبة، فهو خليط لا ينشأ إلا بفعل درجات حرارة معينة "[1]

إن تواجد النفط في الطبيعة إما يكون على شكل سائل وقد يكون صلبا أو حتى غازا "فإذا تغلبت المركبات الصلبة على غيرها في الخليط يكون البترول ثقيلا وأقرب إلى عجينة لينة منه إلى سائل ، وإذا قلت فيه نسبة المركبات الصلبة وكثرت فيه المركبات السائلة فيكون خفيفا ، وأغلب البترول الجزائري من هذا النوع ، وإذا حدث وأن تغلب الغاز على السوائل تكون هذه الأخيرة محملة فيه ويعتبر الحقل حقل غاز لا حقل بترول ، وهذه الحالة نجدها في حاسي الرمل حيث يعمل هناك على فصل السوائل من الغاز الرطب للحصول على الغاز الجاف"[2]

ومن هنا ومن خلال ما سبق يمكننا أن نعطي التعريف الآتي للنفط :

النفط هو عبارة عن سائل زيتي لزج وكثيف ويحتوي أيضا على مواد صلبة وأخرى غازية، لونه بني أو أخضر غامق ، وقد يكون أسود وأحيانا عديم اللون ، ويتميز برائحة قوية وقابلية خارقة للاشتعال .

ثانيا: نشأة النفط:

إن الدارس للشؤون النفطية يلاحظ بأنه هناك اختلاف واضح في كل التصورات التي تدور حول أصل النفط وكيفية نشأته وتكونه في الطبيعة ، فلا يوجد هناك أي تصور واضح ودقيق حول هذا الموضوع بالذات ، والمهم هنا هو أن النفط نشأ في سياق عملية هي غاية في التعقيد وعلى مدار حقب طويلة من الزمن، يصعب على الإنسان تحديدها أو حتى تصورها، ولكن أغلب الدارسين أجمعوا بأن النفط يتكون في باطن الأرض وعلى ضفاف البحار وأعماقها وعلى أعماق مختلفة وفي أزمنة جيولوجية متفرقة ، ويتحرك من خلال الصخور الرسوبية عبر مساماتها ثم يتجمع في المصائد البترولية " petroleum traps "

و لا تزال المعارف بشأن نشأة النفط ومكوناته فتية نسبيا ، ففي بادئ الأمر اعتقد البعض أن أصل البترول يكمن من ناحية في الطُفاال "sachiefe shale " ومن ناحية أخرى في الوحل الكلسي* " schlammiges kalkgestien" ، ولكن

[1] كولن كامبيل، يورغ شيندلر، فراوكة ليزينبورغ، فيرنرتسيتيل، ترجمة عدنان عباس علي، نهاية عصر البترول، التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سبتمبر 2004، ص16.

[2] مصطفى ديبون، مرجع سبق ذكره، ص14.

* الوحل الكلسي : هو شكل من أشكال كاربونات الكالسيوم المستمدة من الكائنات الحية ، العوالق التي تتراكم في قاع البحر ، أنظر الموقع الإلكتروني :

http/www.websters-dictionary-online.com difinitions calcareous ?cx=partner-pub 0939450753529744 , consulté le 07-09-2012 à 23 :20 GMT .

هذا الاعتقاد لم يكن سوى تكهن لا غير ، ولكن بفضل التقدم العلمي الذي حققته العلوم الجيولوجية والكيمياء الجيولوجية في العشرين سنة الأخيرة ، أزيح النقاب عن الطريقة التي يتكون بها النفط .[1]

ولقد أجمع أغلب الباحثين في هذا الشأن بأن النفط لا ينشأ إلا في ظل ظروف شديدة الندرة ، وفي أزمنة جيولوجية مختلفة وبهذا فإن العثور عليه ليس أمرا سهلا كما أنه لا يوجد إلا في مناطق معينة وهذا من خلال تحركه عبر الطبقات الأرضية وتجمعه في أماكن محددة

احتوته وحدت من ترحاله وتسمى هذه الأماكن بالمصائد البترولية*.

إن نشوء النفط يتوقف على توافر الطحالب البحرية وبقايا الكائنات الحية الحيوانية منها والنباتية ، والأحياء البحرية الدقيقة وبقيا الكائنات الحية الأخرى والرواسب المعدنية ، والتي ترسبت في أعماق البحار والمحيطات مختلطة برمالها بشكل مركز وبكميات غزيرة جدا ، مشكلة طبقات سميكة تتحول تدريجيا إلى صخور رسوبية ، هذا كله يمكن أن تنشأ عنه تفاعلات عضوية كربونية تكون كبداية لنشأة النفط .

إن توفر كل هاته المواد العضوية وبمفردها لا يمكن اعتباره شرطا كافيا لنشأة هاته المادة السحرية ، بل نستطيع أن نذهب إلى أبعد من هذا ونقول أنه مهما عظمت كمية المواد العضوية المتجمعة ، فإن هذا بمفرده لن يكون كافيا ، وإنما" يجب أن تكون هناك بيئة ثابتة ومستقرة وخالية من الأكسجين وغير هوائية ، وتتحقق هذه الظروف إما في البحار العميقة أو في الأودية الضيقة الناشئة بفعل تحرك القارات وما يصاحب ذلك من تشقق في القشرة الأرضية، أي في الأودية الخالية من التيارات المائية أو التي لا وجود فيها لهذه التيارات إلا بنسبة ضئيلة جدا ، وبوسعنا أن نعثر في يومنا الراهن على مثل هذه الظروف في البحر الأسود ، وبحر ماركيبو في فنزويلا أو في بحر الأدرياتيك المحاط عمليا باليابسة ، والبحر الميت.

إن امتلاء أحد الأودية بالمادة العضوية وهذا عبر مرور فترة زمنية طويلة تأخذ الحواف والمناطق المجاورة للوادي بالتآكل شيئا فشيئا، وفي سياق عملية التآكل هذه تتكون ترسبات تجرفها الأنهار المتدفقة إلى داخل الوادي مكونة بذلك غطاء يغطي المادة العضوية، وتستمر هذه المادة العضوية المحكمة الغطاء بالهبوط إلى العمق، وكما هو معروف فإن درجات الحرارة ترتفع في الحالات الاعتيادية بثلاث درجات مئوية كلما توغلنا 100متر في عمق الأرض، وكلما تهبط المادة العضوية إلى العمق أكثر وأكثر، تأخذ شيئا فشيئا بالغليان وستغلي مادتنا بسرعة أشد كلما كانت نسبة زيادة الحرارة في جوف الأرض أكبر، وهكذا وبدءا من نقطة معينة ستندلع تفاعلات كيميائية جديدة، وفي الحالات الاعتيادية تندلع هذه التفاعلات بعمق يبلغ 200متر، ففي هذا العمق والذي يسمى الشباك البترولي " alfenster " تتم آخر خطوة على درب التحول من الطحلب إلى البترول.

---

[1] كولن كمبيل، يورغ شيندلر، فراوكة ليزينبورغ، فيرنر تسيتيل، ترجمة عدنان عباس علي، مرجع سبق ذكره،ص 16.

* المصائد البترولية : هي نسق هندسي للطبقات الرسوبية يسمح للبترول أو الغاز أو لكليهما بالتجمع فيه بكميات اقتصادية .ويحول دون هروبهما منها ، ويتخذ هذا النسق الطبقي الهندسي أشكالا عدة ، لكن تظل السمة الرئيسية للمصيدة هي وجود صخر مسامي مغطى بصخور حابسة غير نافذة .

هنا يجب أن نشير إلى أنه و لنشأة النفط يجب أن يتوفر عاملان أساسيان لا يمكن الاستغناء عنهما وهما:

أولا سرعة التحول والتي تتوقف بدورها على درجة الحرارة السائدة فعملية التحول ستكون أسرع كلما كانت درجات الحرارة أعلى.

أما العامل الثاني فإنه يتمثل في درجة تحول قار الصخور الصفائحية إلى بترول ، فعلى درب الهبوط إلى العمق تتكون نسبة معينة بين الكمية التي تحولت فعلا والكمية التي لا تزال لم تتحول بعد إلى بترول ، ومن هنا وكلما هبط الوادي أو المنخفض أكثر كلما

كانت درجات الحرارة أعلى في مثل هذه الحالة تتحول كميات أكبر من قار الصخور الصفائحية إلى بترول ، أما إذا واصلت الصخور الأم الثمينة هبوطها من خلال الشباك البترولي ، فإنها تغوص في عمق يتراوح بين 4000 و 5000 متر بالغة بذلك منطقة التولد

الإنحرافي " metagenetische zone" وفي هذا العمق لا يمكن أن ينشأ أي بترول ففي ظل هذه الحرارة العظيمة، تتفرق الجزئيات المكونة للنفط وتتحول إلى غاز الميثان* وبهذا المعنى هناك عمق معين ينفتح فيه الشباك البترولي لينشأ النفط وفي مستويات أقل عمقا ستتصف البيئة ببرودة غير مناسبة، وفي مستوى أكثر عمقا ستتصف البيئة بحرارة مفرطة وتتحول مجمل المادة إلى غاز[1].ومن هنا ومن هذا المنطلق نستنتج بأن النشأة العضوية للنفط وعلى شواطئ البحار هي الأكثر قبولا بين العلماء المعاصرين، وما عملية استخراج النفط من أعماق الصحراء إلا نتيجة تسرب مياه البحار الحاملة لقطرات زيت البترول من خلال الصخور المسامية، عبر رحلة طويلة غير محددة المسالك والمعالم حتى يعترض هذا السائل السحري حاجز من الصخور الصماء والتي لا يستطيع النفاذ منها فتنتهي هجرته، ويمكن هنا استخراجه بعد عملية التنقيب عنه، وهذا المكان يسميه البعض بالمصيدة البترولية والتي قد تكون في الصحراء أو في أماكن غيرها.[2]

* غاز الميثان : الميثان هو مركب كيميائي يعد أبسط الهدروكاربونات ، وهو غاز له الصيغة الكيميائية CH4 ، الميثان النقي ليس له رائحة ولكن عند استخدامه تجاريا يتم خلطه بكميات ضئيلة من مركبات الكبريت ذات الرائحة المميزة ، مما يمكن من تتبع آثار غاز الميثان في حالة حدوث تسرب

[1] كولن كمبيل، يورغ شيندلر، فراوكة ليزينبورغ، فيرنر تسيتيل، ترجمة عدنان عباس علي، مرجع سبق ذكره، صص 20،21، 22، 23.

[2] مصطفى ديبون، مرجع سبق ذكره، ص26.

المطلب الثاني: اكتشاف النفط وطرق استخراجه :

أولا: اكتشاف النفط:

لقد عرفت البشرية النفط وبعضا من مشتقاته منذ زمن بعيد يرجع إلى حوالي 5000 إلى 6000 سنة قبل الميلاد، وهذا من خلال تسربه عبر الشقوق إلى سطح الأرض، وظهرت معالم استخدامه في الكثير من المناطق كإيران و العراق والصين وبعض من البلاد العربية...وغيرها، فاستخدام العراقيون الزفت في البناء واستخدمه العرب في العلاج والإنارة حتى أنه أطلق على النار الصادرة منه مصطلح النار الأزلية وهذا لصعوبة انطفائها وإطفائها والتي كان يقدسها سكان شواطئ بحر قزوين، واستخدمه الصينيون أيضا لحفظ حبال السفن ودهنها حتى لا ينفذ الماء إليها إضافة إلى استخدامه كوقود أيضا، و استعمله المصريين القدماء في عملية التحنيط وغيرها ، واستخدم الإغريق القار في إشعال الحرائق في أساطيل العدو وغير ذلك من الاستخدامات المتعددة في الحقب المتعاقبة من التاريخ ، وفي منتصف القرن التاسع عشر تم التوصل إلى اكتشاف هذا السائل السحري أثناء عملية الحفر عند البحث عن الماء في الولايات المتحدة الأمريكية حيث حفرت أول بئر هناك عام 1859 من طرف أيدوين ليورنتين درايك " edwin laurentine drake "عقيد الجيش المعروف بعناده في ولاية بنسلفانيا" pennsylvania " وبتحديد في مدينة تيتوسفيل "Titusville " فقد عثر على البترول في حفرة لا يزيد عمقها عن مترين إلا بشيء قليل وكان نجاحه هذا قد أشعل فتيل الهوس البترولي "[1] خاصة بعد أن اكتشف بأن النفط قادر على تلبية حاجات الإنسان من مختلف مصادر الطاقة ، وبهذا أخذ الطلب عليه في الارتفاع عاما بعد عام ، وبهذا توالت عمليات الاكتشاف والبحث والتنقيب عن هذه الثروة النفطية والتي غيرت مجرى حياة البشرية جمعاء فاكتشف النفط في رومانيا عام 1860 وفي روسيا القيصرية عام 1866 ...الخ[2].

إن عملية اكتشاف النفط تقع بالدرجة الأولى على عاتق علماء الجيولوجيا المتخصصين في مسح الأراضي، وهذا عن طريق القيام برسم خريطة للأرض المراد اكتشافها وهذا بإبراز جبالها ووديانها وسهولها وكل ما يمكن أن تبينه الصورة، وتتم عملية التصوير هاته عن طريق الطائرة بواسطة آلة تصوير خاصة ، وتعتبر هذه الطريقة هي الأسرع والأقل تكلفة، وبعد ذلك تسلم هذه الصور إلى خبير الحفريات ليدرسها دراسة شاملة ودقيقة يتبين منها طبيعة سطح الأرض وما قد تشير إليه من وجود قبوات أو فوالج في صخورها وإذا ما تم اكتشاف مثل هذه الظواهر الطبيعية في منطقة من المناطق، ثم التنقل إليها لفحص الأرض عن قرب وهذا لمعرفة صخورها ومعرفة إذا ما كان بها رشوحات بترولية تسربت من خلال الصخور المسامية أو الشقوق وفي أغلب الحالات تستلزم عمليات اكتشاف النفط الحفر لاقتطاع عينات من الصخور تتم دراستها في معامل متخصصة لمعرفة نوعها وعمرها وما يختلط بها من معادن أو مواد شحمية أو شمعية تشير إلى وجود النفط فيها ، إن عملية اكتشاف النفط تتم بأجهزة مختلفة منها جهاز مغناطيسي يبين قوة الجاذبية الأرضية والتي بواسطتها يمكن تحديد مواقع الصخور الثقيلة عن غيرها ، وهل هي قريبة من سطح الأرض أم هي مدفونة على أعماق بعيدة ؟، وهناك جهاز آخر هو ميزان الجاذبية والذي يقوم بقياس الفروق الدقيقة في قوة

[1] كولن كمبيل، يورغ شيندلر، فراوكة ليزينبورغ، فيرنر تسيتيل، ترجمة عدنان عباس علي، مرجع سبق ذكره، ص 40.
[2] محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص23.

الجاذبية الأرضية ، إن هذا الجهاز الشديد الحساسية مكون من ميزان زنبركي ومرآة وتلسكوب داخل صندوق معزول ذي حرارة ثابتة ، هذا التلسكوب يمكننا من قراءة البيانات الدقيقة المعكوسة على المرات فنعرف بواسطتها اتجاهات الصخور و نتبين إذا ما كان بينها تركيب غير عادي مثل التركيب القبي أو غيره، وعندما نتعرف على القبة الصخرية أو على نصف القبة نحفر آبارا تجريبية لمعرفة ما إذا كان تحت هذه القبة بترول وعند وجوده نحفر آبارا هنا وهناك لاستخراجه[1] ويسمى هذا المكان الذي يكتشف فيه البترول بالمكمن البترولي والذي هو عبارة عن المنطقة الأرضية التي تجمعت فيها القطرات البترولية الممتزجة والمختلطة بالماء والغاز في طبقة الصخور الرسوبية والتي في داخلها مسام متماسكة تحتوي على القطرات البترولية[2]

إن تواجد عدد من المكامن البترولية أو المصائد بالقرب من بعضها يجعلها وحدة إنتاجية واحدة تسمى بالحقل البترولي، وان وجود عدد من الحقول البترولية المتشابهة وحتى وإن كانت بينها مسافات كبيرة يطلق عليها مصطلح الحوض البترولي "petroleum basin " كحوض بترول منطقة الخليج العربي، أو الحوض البترولي في منطقة شمال إفريقيا، أو غيرها من الأحواض البترولية في مختلف مناطق العالم[3].

ثانيا : طرق استخراجه:

إن طرق استخراج الثروة النفطية ليست بالطرق الثابتة بل هي في تطور مستمر يتواكب والتطور العلمي والتكنولوجي الحاصل في العالم، حيث أن عملية استخراج النفط في بداية اكتشافه كانت تتميز بنوع "من المغامرة فالمنقبون راحوا يجوبون القارات مشيا على الأقدام أو على ظهور الدواب حاملين معهم عدسات مكبرة ومطرقة ودفتر لتدوين الملاحظات، فهم بهذا كانوا يستخدمون وسائل هي غاية في البساطة[4]، وبعد ذلك بدأت عمليات التنقيب والاستخراج للنفط في التطور المستمر، فتعددت وتنوعت أساليب البحث والتنقيب وأصبحت شيئا فشيئا أكثر دقة، وسهلت وتيرة الاستخراج بشكل لبى حاجة العالم من الثروة النفطية.

ويمكننا أن نتكلم الآن وبصورة موجزة عن أهم طرق وأساليب البحث والتنقيب عن الثروة النفطية والتي تتمثل في ثلاث طرق رئيسية و هي:

[1] مصطفى ديبون، مرجع سبق ذكره، صص30،32،34.

[2] محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[3] محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[4] كولن كمبيل، يورغ شيندلر، فراوكة ليزينبورغ، فيرنر تسيتيل، ترجمة عدنان عباس علي، مرجع سبق ذكره، ص 38.

1- الطريقة الجيولوجية:

وتهدف إلى وضع الخرائط المختلفة على شكل وطبيعة الأرض وهذا لتوضيح توزيع الصخور الظاهرة والمختبئة في باطن الأرض وتنقسم هاته الطريقة بدورها إلى ثلاث طرق أخرى وهي:

1-1 طريقة المسح السطحي: وتتم بطريقة تقليدية باستعمال آلات التصوير والعدسات المكبرة

1-2 طريقة المسح الجوي: وتتم عن طريق الطائرة، أي أن التصوير يتم من أعلى بواسطة الطائرة، وتعتبر هذه الطريقة هي الأقل تكلفة والأكثر ربحية للوقت حيث أنه بواسطتها يمكن إجراء مسح عام وشامل لمساحات شاسعة تشمل كل القطر.

1-3 طريقة المسح الجيولوجي: وهي طريقة تهدف إلى وضع خرائط جيولوجية لطبقات الأرض وهذا قصد معرفة نوعية طبقات الأرض وعلاقاتها مع بعضها البعض وتوضيح الكسور و الإلتواءات ...وغيرها داخل الطبقات الأرضية وكل هذا قصد تحديد أماكن تواجد الثروة النفطية بشكل دقيق .

2- طريقة المسح الجيوفزيائية:

هاته الطريقة تعتمد على معرفة الخصائص الجيوفزيائية لطبقات الأرض مثل قوة الجاذبية أو درجة المغناطيسية أو مدى توصيل طبقات الأرض للاهتزازات التي تحدث بصورة اصطناعية وبدورها هاته الطريقة هي الأخرى تنقسم إلى ثلاث طرق هي:

2-1 طريقة المسح المغناطيسي: هاته الطريقة تعتمد على قياس درجة واتجاه المغناطيسية في طبقات الأرض، وبهذا فهي توضح نوعية تركيب الطبقات الأرضية ، فالصخور النارية تكون درجة المغناطيسية فيها كبيرة عكس الصخور الرسوبية والتي تقل فيها درجة المغناطيسية أو تنعدم كليا.

2-2 طريقة المسح للجاذبية الأرضية : بواسطة هاته الطريقة يمكن معرفة قوة الجاذبية الأرضية في منطقة معينة ، ومنها تتم معرفة كثافة الصخور الموجودة في باطن الأرض ومقدار عمرها الزمني .

2-3 طريقة المسح الزلزالي أو الريزمي: وتعتبر أهم وأفضل طرق البحث وأكثرها فائدة ، فهي تعتمد على إحداث هزات اصطناعية في باطن الأرض ، وهذا عن طريق إسقاط ثقل كبير فوق سطح الأرض أو عن طريق تفجير ديناميت في باطن الأرض " في حفرة يبلغ عمقها بضعة أمطار وبعد عملية التفجير تنتشر موجات الضغط الناشئة عن هذا الانفجار في باطن الأرض فتنعكس"[1] ويقوم الجيولوجيون باستقبال الهزات أو الذبذبات الصادرة عن ذلك من باطن الأرض ومن مسافات متباعدة بواسطة سماعات خاصة لتسجيلها ومن ثم تحليلها ، من أجل تحديد شكل وتركيب الصخور ، فعلى سبيل المثال طبقة الصخور النارية تعكس صدى سريع والطبقة الرملية تعكس صدى بطيء.

[1] كولن كمبيل، يورغ شيندلر، فراوكة ليزينبورغ، فيرنر تسيتيل، ترجمة عدنان عباس علي، مرجع سبق ذكره، ص 38.

3- طريقة المسح الجيوكيميائي:

وتعتمد على معرفة وتحديد الخواص الجيوكيميائية للطبقات الأرضية أو الصخور المكونة لها عن طريق التصوير الإشعاعي ، كاستخدام أشعة غاما أو باستخدام الإشعاع الذري...الخ .

وتعتبر هاته الطريقة من أحدث الطرق التي تستخدم للكشف والبحث عن الثروة النفطية على النطاق الدولي [1].

إنه وبعد عملية تحديد أماكن تواجد الثروة النفطية، تأتي مرحلة الاستخراج لهذا المورد الحيوي وهذا عن طريق عملية حفر الآبار النفطية، هاته العملية والتي تعتبر مكلفة للغاية، حيث تستخدم فيها آلات قوية لحفر الأرض، وتتمثل أهم طرق حفر الأرض فيما يلي:

1- الحفر بالدق : " cable tool "

استخدمت هاته الطريقة في بداية نشوء الصناعة النفطية ، وتكون عن طريق رفع وإسقاط الدقاق* على سطح الأرض لإنشاء البئر وتتميز هاته الطريقة بتكاليفها البسيطة ولكنها غير مأمونة لأنها تبقي فوهة البئر مكشوفة وتعرضه للكثير من المخاطر.

2- الحفر الدوار أو الدوراني: " rotary drilling "

استخدمت هاته الطريقة منذ أوائل القرن العشرين ، وتتكون من برج عالي للحفر يصل طوله إلى 136 قدما ، وفي وسطه الداخلي ثبت عمود للحفر يصل طوله إلى 40 قدما والذي تنتهي مقدمته بمثقاب من الفولاذ ، تكون له أسنان حادة ومدببة، و عن طريق دورانها تحفر الأرض ، هاته الطريقة تحفر إلى عمق يصل إلى أكثر من 25 ألف قدم في باطن الأرض وبصورة عمودية.

3- الحفر التوربيني:" turbo drilling "

هذه الطريقة تشبه وإلى حد كبير طريقة الحفر الدوراني، ولكن الفرق بين طريقة الحفر الدوراني وطريقة الحفر التوربيني هي أنه في طريقة الحفر التوربيني نجد أن عمود الحفر يتكون من مجموعة كبيرة من الأنابيب الحديدية المترابطة والتي يصل طولها إلى عدة آلاف من الأقدام، ولكن لا يدور منها إلا الجزء الأخير المتصل بمثقاب الحفر، والذي يتصل بتوربين يدور بسرعة هائلة، و تتميز هذه الطريقة أيضا بأنها لا تحفر بصورة عمودية فقط ، بل أنها تحفر أيضا بصورة مائلة تصل حتى زاوية ميل 70 درجة.

وتستخدم هاته الطريقة على وجه الخصوص في حفر الآبار المائلة في المياه البحرية وفي طبقات الصخور الشديدة الصلابة .

وتعتبر عمليات حفر الآبار النفطية في اليابسة أقل تكلفة من الآبار المحفورة في المناطق المغمورة بالمياه[2].

[1] محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، صص 23،24،25.

*الدقاق: هو عبارة عن قطعة حديدية أسطوانية الشكل، ثقيلة الوزن متصلة بسلك حديدي ومرتبطة ببرج الحفر، ينزل ويصعد على سطح الأرض ليحفرها.

[2] محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، صص 26،27.

وخلاصة القول هي أن عملية حفر الآبار البترولية تعتبر عملية هي غاية في التعقيد فهي تطلب دراسات متخصصة وخبرات تقنية وهندسية معمقة ، ومهارات فنية عالية هذا كله إضافة إلى التكاليف الجد مرتفعة لعملية حفر الآبار البترولية .

المطلب الثالث: مشتقات النفط وتطور الاستغلال الصناعي له:

أولا: مشتقات النفط:

إن النفط في صورته الخام لا يمكن الاستفادة منه بشكل كبير ، ولكي يستفاد من هذا المورد الحيوي على أحسن وجه أوجب ذلك معالجته أو تحليله وهذا عن طريق ما يصطلح عليه بعملية تكرير النفط ، هاته العملية التي ينتج عنها عدد كبير من المشتقات المفيدة والتي يصل عددها إلى "حوالي 8000 منتوج"[1] هاته المشتقات النفطية أصبحت مصدرا لكثير من المنتجات الكيميائية كالطلاء والبلاستيك والمطاط الصناعي والألياف الصناعية والصابون والمنظفات بمختلف أنواعها، والشمع والزيوت والمتفجرات والأسمدة... وغيرها من المنتجات التي لا تعد ولا تحصى.

إن عملية تكرير النفط تمر بمرحلتين رئيسيتين وهما:

1- المعالجة الأولية: وفي هاته المرحلة يتم التخلص من الماء والأملاح المصاحبة للنفط الخام عند استخراجه هاته العملية الأولية تعتبر أكثر من ضرورية، لان وجود الماء في برج التقطير قد يؤدي إلى انفجار البرج نتيجة الضغط الهائل الذي ينتج عن تبخر الماء ، أما الأملاح فهي تؤدي عبر مرور الزمن إلى تآكل الحديد الذي صنع منه برج التقطير وبالتالي تؤدي إلى سرعة تلفه .

2- عملية التقطير: "distillation" وتعتبر هاته العملية هي العملية الرئيسية ، فهي تتم في أبراج ضخمة ، وينتج عنها فصل النفط عن مكوناته فتنتج بذلك المشتقات النفطية[2].

ونظرا لوجود أنواع كثيرة من النفط الخام ، فإننا نجد بأنه هناك اختلاف كبير في نوعية المشتقات النفطية وكمياتها المستخرجة من نفط لآخر، ونلاحظ بان هذا الإختلاف يتركز على الأساس أو علي وجه الخصوص في كثافة المشتقات وزيادة بعض المواد الكيماوية من مشتق لآخر، وعلى العموم فإنه ينتج عن عمليات التكرير مجموعة واسعة من المنتجات البترولية بما في ذلك أنواع متعددة من الغازولين ، ووقود الطائرات و الديزل ، وزيت الوقود، وفحم الكوك والكبريت"[3] وغيرها من المشتقات الأخرى .

وعلى العموم فإنه غالبا ما ينتج عن برميل النفط مشتقات تفوق حجمه بحدود عشر لترات ، وبهذا فإن الدولة التي تصدر النفط الخام كما يستخرج هي خاسرة لا محال ، لأنها تستنزف فقط في ثرواتها الباطنية .

---

[1] سهيلة زناد، إستراتيجية الاستغلال المستدام للثروة البترولية بين متطلبات التنمية القطرية واحتياجات السوق الدولية، دراسة حالة قطاع البترول الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة ، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010-2011، ص08.

[2] http //www .thegolfebvez . com/vb/show/chead.php? t =292845 ajouté le 19-05-2008 à 09 :00GMT, consulté le 03-05-2012 à 10 :18GMT.

[3] معهد الكويت للأبحاث العلمية – انجازات الخطة الإستراتيجية الرابعة 1995-2000، الصفاة الكويت على الموقع الالكتروني
http //www.kisr.edu.kw/data/…99906-41 , consulté le 03-05-2012 à 14 :47GMT, page 15 16, 03 يولو2001pdf.

ويمكن استخراج المشتقات التالية من برميل النفط المتوسط النوعية وهذا حسب الجدول التالي :

الجدول رقم (1-1): المشتقات المستخرجة من برميل النفط

المـادة المشتقة	النسبة المئوية %
البنزين	51.4
الديزل (المازوت)	15.3
وقود الطائرات (الكيروسين)	12.6
غازات مختلفة جافة وسائلة	08.2
فحم الكوك	05
وقود للسفن والمصانع ومحطات الكهرباء	03.3
إسفلت ومواد مشابهة	01.9
زيوت التشحيم	0.9
منتجات أخرى	01.4
المجموع	100

المصدر : من إعداد الباحث عن مقال بعنوان ماهو النفط؟ بدون كاتب على الموقع الالكتروني

http //www.borsaat.com/vp/t/75560html.ajouté le 11-09-2009 à 18 :09GMT, consulté le 03 -05-2012 à 15 :08GT

والشكل رقم (1–1) يبين المشتقات النفطية المستخرجة من برميل نفط واحد متوسط النوعية حسب النسبة المئوية .

الشكل (1 – 1) : المشتقات النفطية المستخرجة من برميل نفط .

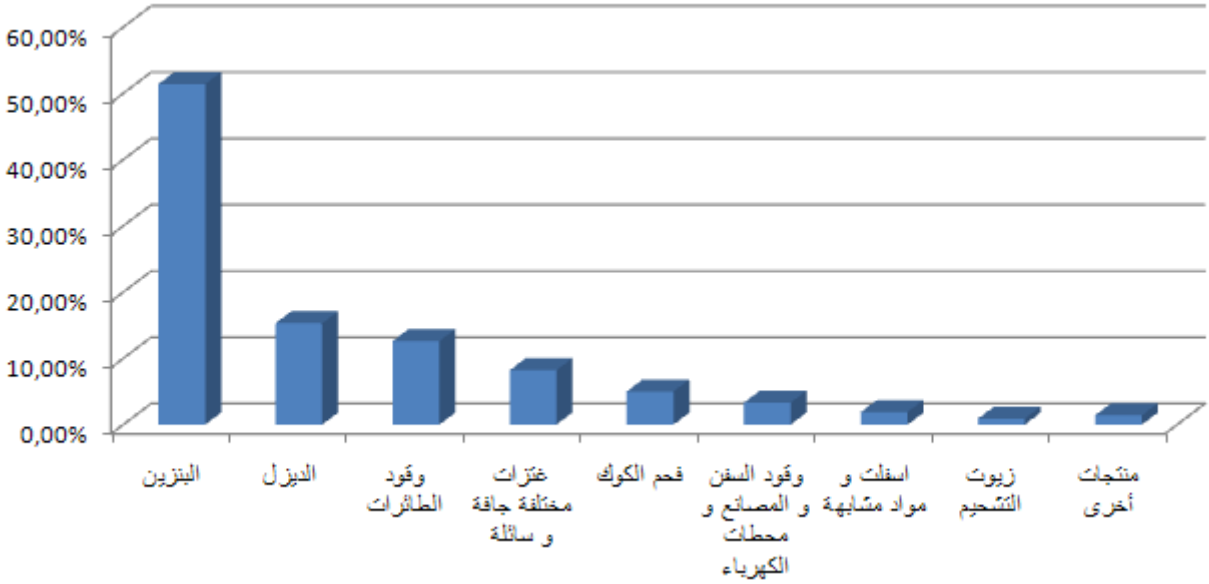

المصدر :من إعداد الباحث عن مقال بعنوان ما هو النفط؟ (بدون كاتب) ، أضيف بتاريخ 11-09-2009 على الساعة 18:09 GMT على الموقع الالكتروني : http//brossat.com/vb/t/75560 html , consulté le 03-05- . 2012 à 15 :08 GMT

ثانيا: تطور الاستغلال الصناعي للنفط:

إن الصناعة النفطية تعني تحويل النفط من شكله الخام إلى مواد جاهزة للاستعمال أو الاستهلاك ، وبصورة أوضح وأعم الصناعة النفطية هي مجموعة العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة النفطية وذلك بتحويلها من شكلها الخام إلى منتجات وسلع مختلفة جاهزة للاستعمال أو الاستهلاك المباشر أو الغير مباشر.

والنفط هو عبارة عن ثروة لا يمكن استغلالها أو استهلاكها بصورة مباشرة بعد استخراجها من باطن الأرض أو أعماق البحار، بل يجب أن تمر بعمليات تحويلية متعددة تسمى بعمليات التكرير وهذا لتحويل هاته المادة الحيوية من شكلها الخام إلى أشكال متعددة ومتنوعة صالحة للاستعمال والاستهلاك ، إذن فالصناعة النفطية تتمثل في تكرير النفط وكل الصناعات الكيماوية المرتبطة به.

ولقد تزامن اكتشاف النفط مع بروز الثورة الصناعية في أوربا لهذا كان استهلاك هذا المورد كبيرا في العالم الغربي بحكم حاجة الثورة الصناعية للطاقة ومع هاته الحاجة الكبيرة لهذا المورد تطورت الصناعة النفطية فبدأ بذلك العصر الاقتصادي للبترول في العالم

الجديد وبالتحديد في الولايات المتحدة الأمريكية فكانت بذلك البداية الأولى لصناعة البترول"[1] حيث اكتشفت أول بئر بترولية في العالم.

ولقد كان نمو الصناعة البترولية بطيئا نوعا ما في القرن الثامن عشر ميلادي وحتى نهاية القرن التاسع عشر ميلادي ، وهذا نظرا للمتطلبات المحدودة للكيروسين ومصابيح الزيت ، ومع بداية القرن العشرين وعند بداية استخدام محركات الاحتراق الداخلية وزيادة طلب الصناعة على البترول أصبحت الصناعة النفطية مسألة اهتمام قومية، فبدأت الشركات البترولية بالظهور إلى الوجود ، وزادت بذلك فعالية إنتاج النفط "وقد أدى نشوب الحرب العالمية الأولى 1914-1918 إلى اشتداد الطلب على المشتقات النفطية"[2] وهو ما أدى إلى زيادة تطور الصناعة النفطية بحكم هذا الطلب المتزايد ، وخضعت الصناعة النفطية بحلول القرن العشرين إلى سيطرة سبع شركات عالمية سميت بالشقيقات السبع " seven sisters " وهي:

1- الشركة البريطانية للنفط British petroleum

2- شركة شل Shell

3- شركة ايكسون أسو exxon esso

4- شركة جولف golf

5- شركة تكساسكو texasco

6- شركة موبيل mobil

7- شركة سوكال شفرون socal chevron"[3]

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية كانت الشركات المتعددة الجنسيات العملاقة وفي مقدمتها الشقيقات السبع السالفة الذكر، قد فرضت منطقها وسيطرتها على الصناعة النفطية العالمية ، وفتحت لها فروعا عبر مختلف مناطق العالم ، ووصلت إلى السيطرة تقريبا على جميع منابع النفط وأسواق التوزيع عبر العالم ، وحتى سنة 1972 كانت الشقيقات السبع تنتج 70% من البترول الخام العالمي و60%من المنتجات المكررة منه، وتبسط سيطرتها على أكثر من نصف الاحتياطات العالمية ، وقد برزت سيطرة الشقيقات السبع على الصناعة النفطية من خلال:

[1] سهيلة زناد، مرجع سبق ذكره، ص10.

[2] http //www .oil.x10 .mx/forum/viewtopic.php§t2678 p=745 ajouté le 12-02-2012 à 01 :42 GMT, consulté le 09-05-2012 à 16 :41 GMT.

[3] http //www .oil.x10 .mx/forum/viewtopic.php, op.cit.

1- التحكم في جميع فروع البترول ومراقبة مختلف عمليات مراحل الاستغلال : وهذا من خلال التحكم في عمليات البحث والتنقيب عن الثروة النفطية ، والتحكم أيضا في عمليات الاستخراج والإنتاج والنقل، هذا بالإضافة إلى المراقبة المحكمة والسيطرة على صناعات التكرير والتسويق والتوزيع.

2- احتكار التكنولوجيا والتحكم بها: وهذا ما مكن الشقيقات السبع من الظفر بأغلب عقود الاستغلال ، وقد ساعدها في ذلك أيضا تدخل الحكومة الأمريكية لتوفير الحماية لها .

3- الحماية من ظهور منافسين الجدد: وهذا بوضع العراقيل والحوافز التي تعيق أي توسع لهم.

إن الإجراءات السالفة الذكر مكنت الشركات المتعددة الجنسيات من إحكام سيطرتها على الثروة النفطية الدولية، ولفترة طويلة جدا، ولكن بعد ذلك بدأت أطراف أخرى بالظهور والولوج إلى مجال الصناعة النفطية والتي تدر أرباحا تسيل لعاب الجميع ، وبدون استثناء ، إضافة إلى البعد الاستراتيجي لقطاع المحروقات في الاقتصاد الدولي ، وقد ساعد هاته الأطراف على اقتحام عالم النفط ما يلي :

- نشوء الشركات الوطنية في العديد من الدول وخاصة أوربا واليابان .

- استعار أو اشتداد حدة الحرب الباردة ودخول بترول الاتحاد السوفياتي إلى حلبة التنافس مع بترول الشرق الأوسط .

- ظهور التنظيمات البترولية وأهمها منظمة الدول المصدرة للبترول أوبك " OPEC "ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوباك " OAPEC " .

- زيادة الطلب العالمي على النفط[1].

كل هذا أدى إلى تطور متسارع للاستغلال الصناعي للذهب الأسود و لا يزال هذا التطور مستمرا إلى يومنا هذا .

ويمكن أن نوجز أهم العمليات والنشاطات التي تشمل عليها الصناعة النفطية فيما يلي:[2]

1- عملية الاستطلاع والاستكشاف : وتشمل هذه المرحلة عمليات المسح الجيولوجي و الجيوفيزيقي للمناطق المختلفة وتحليل الطبقات الصخرية وذلك من أجل تحديد المنطقة التي ستجرى فيها نشاطات البحث .

2- عملية التنقيب والحفر: وتشمل كل النشاطات الخاصة بتنظيف المكان وتسوية الأرض وشق الطرق ونقل أجهزة ومعدات الحفر وبعد ذلك تبدأ عملية الحفر .

[1] سهيلة زياد , مرجع سبق ذكره, صص 10،11.

[2] خالد أمين عبد الله، محاسبة النفط، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2001، صص 16،18،22،24.

3- عملية الإنتاج والنقل: وفي هاته المرحلة يتم إنتاج النفط بشكله الخام وتشمل هاته العملية جميع المصاريف التي تنفق على الزيت الخام من وقت استخراجه من الآبار وحتى شحنه ونقله إلى معامل التكرير .

4- عملية التكرير: حيث أنه ليس من الممكن استخدام الزيت الخام بالصورة التي يوجد بها في باطن الأرض بل لابد من تكريره للحصول على المشتقات البترولية التي تستعمل في حياتنا المعاصرة اليومية.

المطلب الرابع: خصائص نشاط قطاع المحروقات في العالم:

نشاط قطاع المحروقات هو عبارة عن كل الأنشطة المتعلقة باكتشاف واستخراج واستغلال وتسويق الثروة النفطية بما فيها الغاز الطبيعي أيضا.

ويتميز نشاط قطاع المحروقات على المستوى العالمي بمجموعة من الخصائص تميزه عن باقي النشاطات الاقتصادية الأخرى وتتمثل أهم الخصائص فيما يلي:

أولا: تركز الإنتاج :

يتميز الإنتاج العالمي من النفط بالتركيز في عدد قليل من البلدان أهمها الولايات المتحدة الأمريكية "والتي كانت تعتبر أكبر دولة منتجة للبترول حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، كما أنها تمتلك اكبر احتياطي ثابت للبترول في العالم"[1] ولكن بعد نهاية الحرب العالمية الثانية توالت الاكتشافات النفطية لبترول العرب ، " وبين التاريخ بأن رمال الصحاري العربية سواء في آسيا أو في إفريقيا تحتفظ تحت حبات رمالها بنحو ثلثي البترول العالمي ، والجدير بالذكر أن الوطن العربي مازال يخفي تحت أراضيه موارد أو احتياطات هائلة لم تكتشف بعد"[2] فالاحتياطات النفطية العربية المؤكدة بلغت 677307 مليار برميل نهاية عام 2006 مشكلة بذلك حوالي 56% من حجم الاحتياطات العالمية ، وارتفعت هاته الاحتياطات نهاية عام 2010 لتبلغ 710695 مليار برميل أي بنسبة زيادة قدرت بحوالي 5% عن سنة 2006.

وتوجد لدى البلدان العربية إمكانيات كبيرة لزيادة حجم احتياطاتها النفطية ، وبالتالي فهي قادرة على النهوض بالتزاماتها من حيث تأمين متطلبات الاقتصاد العالمي من النفط ، وهذا من خلال ما قامت به وما ستقوم به من جهود لتطوير ما تمتلكه من مصادر بترولية[3].

ثانيا: تباعد مراكز الإنتاج:

إن أهم ما يميز نشاط قطاع النفط هو بعد المسافة بين مراكز الاستخراج والإنتاج ونقاط الاستهلاك، فنجد أن الدول المنتجة للنفط الخام وأغلبها من دول العالم الثالث وفي مقدمتها الدول الآسيوية والإفريقية ، تصدر النفط كما يستخرج في شكله الخام باستثناء تكرير كميات جد قليلة منه ، وهو ما جعل مشكلة النقل تظهر لدى الشركات المنتجة ، وأوجب ذلك توفير إمكانيات لوجيستيكية كبيرة ، وعلى العموم فهناك طريقتين رئيسيتين لنقل النفط من مناطق الإنتاج الرئيسية وفي مقدمتها الدول الآسيوية وخاصة دول الشرق الأوسط إضافة إلى الدول الإفريقية وبدرجة اقل دول أمريكا اللاتينية إلى مناطق الاستهلاك الرئيسية وفي

---

[1] محمد عبد الغني سعودي، الوطن العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، 2006، ص 157.

[2] محمد عبد الغني سعودي، المرجع السابق ذكره، ص 157.

[3] مظفر البرازي، مقال تحت عنوان"الاستثمار في قطاع الطاقة في الأقطار العربية ، واقعه وآفاقه"، مجلة النفط والتعاون العربي –المجلد الرابع والثلاثون–العدد124 شتاء 2008، ص 166.

مقدمتها دول أوروبا الغربية واليابان والصين ، وتتمثل الطريقة الأولى في النقل عن طريق الناقلات البحرية والطريقة الثانية عن طريق النقل بالأنابيب* "والذي أحدث ثورة كبيرة في مجال النقل بصفة عامة ونقل الطاقة بصفة خاصة"[1].

ولكل من الطريقتين مزايا وعيوب.

1- مزايا وعيوب النقل بالأنابيب:

أ- المزايا:

- تسمح بتدفق النفط بشكل ثابت ومستمر ودون انقطاع

- الهروب من ضريبة المرور عبر الممرات مثل المرور عبر مضيق هرمز " strait of hormiz" والذي يشكل نقطة انتقال إستراتيجية هامة جدا بين الخليج العربي حيث مناطق إنتاج النفط وبين المحيط الهندي وخليج عمان ويمر عبر هذا المضيق حوالي 88% من النفط المستخرج من الدول المطلة عليه وتتجه السفن إلى أوربا وشرق آسيا والولايات المتحدة الأمريكية"[2] وأيضا مضيق جبل طارق الذي يصل بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط لأطلنطي والذي يعد مركزا هاما للتزود بالوقود ، إضافة إلى مضيق مالاقا " malacca strait " والذي يمر عبره 80% من البترول المتجه إلى اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان[3]، إضافة إلى مضيق باب المندب "the strait of bab elmandab" ، وقناة السويس ومضيق رأس الرجاء الصالح ...وغيرها من المضايق ونقاط المرور الإستراتيجية .

ب- العيوب:

- يعاب على طريقة النقل بالأنابيب أنها ثابتة ولا تتصف بالمرونة ، أي أن الكميات المسوقة تبقى ثابتة ، و لا يمكن زيادة حجمها عند الحاجة ولا الإنقاص منها .

- يعاب أيضا على طريقة النقل بالأنابيب أنها تصبح أهدافا ثابتة وسهلة للتصويب عليها في الحروب .

- إن مرور الأنابيب بأراض أقطار متعددة يجعلها تحاول رفع ضريبة المرور والحماية بشكل دائم ومستمر هذا فضلا على أن الدول التي تمر بها الأنابيب والخالية من البترول تحاول أن تعوض فقرها البترولي من رسوم مرور الأنابيب في أراضيها.

2- مزايا وعيوب النقل عن طريق الناقلات البحرية: *

* النقل بالأنابيب: أنشئ أول خط أنابيب لنقل البترول في العالم في منتصف القرن التاسع عشر بالولايات المتحدة وفي عام 1900بلغ إجمالي أطوال خطوط أنابيب نقل البترول 30الف كلم، كان نصيب و.م.ا وحدها 29الف كلم، والاتحاد السوفياتي سابقا 750كلم فقط، وبعد الحرب العالمية الثانية بلغت جملة أطوالها حوالي نصف مليون كلم في بداية الثمانينات من القرن العشرين، أنظر (سعيد عبده، جغرافية النقل مغزاها و مرماها، مكتبة الانجلو المصرية، 2007 ، ص278).

1 سعيد عبده، جغرافية النقل مغزاها و مرماها، مكتبة الانجلو المصرية، 2007 ،ص 278.

2 مقال تحت عنوان "موسوعة النقل البحري"على الموقع الالكتروني:

http://www.tp.com/wb4/showtread.php?1055 consulté le 13-05-2012 à 12 :09 GMT

3 http://www.tp.com/wb4/showtread.php?1055 , op-cit, consulté le 13-05-2012 à 12 :09 GMT.

أ– المزايا:

– يتم من خلالها ضمان نقل النفط بشكل منتظم ومستمر وبالكميات المحتاجة.

– زيادة توفير مناصب للشغل في موانئ الشحن وموانئ التفريغ.

ب– العيوب:

– الناقلات البحرية تعتبر مكلفة فهي تذهب كاملة الحمولة وترجع فارغة .

– طول المسافة يرفع من احتمال تأخر وصول الشحنات إلى موانئ التفريغ وإلى مصافي التكرير في الوقت المناسب .

– ارتفاع درجة المخاطر التي يمكن مصادفتها في الطريق سواء كانت هذه المخاطر ذات طبيعة سياسية كنشوب نزاعات وحروب إقليمية أو ذات طبيعة مناخية كتشكل الأعاصير.

« وعلى الرغم من هاته العيوب إلا أن الناقلات البحرية تقوم بنقل 70% على سبيل المثال من إنتاج المنطقة العربية من النفط»[1]

هذا وبالنظر للصعوبات الجمة التي تعترض نقل الثروة البترولية ، لجأت الشركات النفطية الكبرى إلى طريقة الاندماج العمودي والحضور المباشر إلى مناطق الإنتاج وهذا لضمان الإمدادات النفطية من جهة ، ولتقليص تكاليف الاستغلال من جهة ثانية[2] .

ثالثا: احتمالية الاستكشاف:

إن من أهم خصائص نشاط قطاع المحروقات هي احتمالية استكشاف موارد إضافية للثروة النفطية، فهي عبارة عن مورد قابل للزيادة والنقصان وبشكل دائم ومستمر، هذا بالإضافة إلى انه ليس من المؤكد أن تكون نتائج عملية الاستكشاف ايجابية، ففي الكثير من الأحيان يتم التنبؤ بوجود نفط وبعد عملية الحفر لا نجد النفط إطلاقا ، أو نجده بكميات جد قليلة، وهذا ما دفع الشركات النفطية العالمية إلى عدم تركيز نشاطها في منطقة واحدة ، بل قامت بتوزيع نشاطاتها إلى مناطق كثيرة من اجل اكتشاف موارد جديدة للثروة النفطية لتعويض خسائر الاستكشافات السلبية [3].

رابعا: ارتفاع تكلفة الاستثمار:

*ناقلات النفط (الناقلات البحرية) سجلت حمولاتها نحو 285 مليون طن أي نسبة 35% من إجمالي حمولة الأسطول التجاري البحري العالمي(انظر سعيد عبده، مرجع سبق ذكره، ص 352)

[1] محمد عبد الغني سعودي، مرجع سبق ذكره ، ص 168 .

[2] بلقاسم سرايري، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائرية في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007-2008، ص16.

[3] بلقاسم سرايري ، المرجع السابق ذكره ، ص 17 .

يحتاج الاستثمار في قطاع النفط إلى رؤوس أموال ضخمة حيث أن" إنتاج الزيت الخام يتطلب تحديد مكمن تواجده، وتطوير الحقول للإنتاج وتتطلب أعمال التنقيب الحصول على رخصة قانونية تمنح للجهة التي تنوي التطوير في عمليات التنقيب وتنفيذ الأعمال الضرورية "[1]

وتنقسم تكاليف الاستثمار في المجال النفطي إلى فئتين رئيسيتين وهما: تكاليف ما قبل الإنتاج وتكاليف الإنتاج[2].

1- تكاليف ما قبل الإنتاج: وتشمل البنود التالية :

أ- تكاليف الحصول على الامتيازات: تشمل تكاليف الحصول على امتياز التنقيب عن النفط والغاز جميع النفقات التي تتكبدها الشركة النفطية للحصول على الامتياز ، وتشمل كذلك الإيجارات والمدفوعات الأخرى التي تتم بعد ذلك ، وفقا لنصوص اتفاقية الامتياز

ب- تكاليف التنقيب: وتتمثل في تكاليف المسح الجيولوجي التي تقوم بها الشركات البترولية للاهتداء إلى المكامن النفطية في مناطق الامتياز.

ج- "مصاريف إعداد المكان للحفر: وتشمل ما يلي :

- تنظيف وتسوية الأرض ونضح المياه إن وجدت .
- تكاليف بناء الطرق وإرساء أساسات للحفر .
- تكاليف نقل أجهزة الحفر وإقامتها على المنطقة" [3].

د- تكاليف الحفر وتطوير الحقول: وهذا من أجل إعداد الحقول للإنتاج الفعلي "وتشمل أجور عمال الحفر والمواد اللازمة للحفر، وتكاليف صيانة وتصليح آلات معدات الحفر ، الوقود والطاقة المحركة، اهتلاك معدات وآلات الحفر....وغيرها" [4].

هـ- تكاليف حقن الغاز والمحافظة على مكامن الزيت: وهي تكاليف قد تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج في المستقبل، إذ أنها تزيد من الطاقة الإنتاجية للمشروع على المدى الطويل .

و- تكاليف الآبار الجافة: وهذا لأن حفر بعض الآبار الجافة أمر تصادفه أعمال الحفر وتطوير الحقول ، وتميل شركات بترول عديدة إلى تقييد نفقات أعمال الحفر هذه على حساب الدخل.

[1] عبد الهادي حسن طاهر، تحديد الدخل في صناعة البترول، دار الساقي ، بيروت، لبنان ، ط1 ،2008، صص11،14 .
[2] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص157.
[3] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص157.
[4] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص157.

2- تكاليف الإنتاج: وتتمثل في البنود التالية :

أ- نفقات التشغيل المباشرة: وتتوزع وفقا لمختلف وجوه الإنتاج كإخراج المنتجات البترولية وتجميعها وفرزها وتركيزها ونقلها إلى معامل التكرير وموانئ التصدير.

ب- النفقات الغير مباشرة: تحسم معظم شركات البترول نفقات الإيراد هذه من إجمالي الدخل، دون توزيعها بأي شكل من الأشكال وهذا من أجل تعيين ما يلحق منها بكل برميل تم إنتاجه "[1]

وعلى العموم فإن الصناعة النفطية هي صناعة رأسمالية مئة بالمائة (100%)، فعلى سبيل المثال "بلغت قيمة الاستثمارات العالمية في ميدان الاستكشاف والإنتاج خلال عام 2010 ، 450 مليار دولار أمريكي في المتوسط"[2] "ومن المتوقع أن ترفع المتطلبات الرأسمالية لمشاريع الطاقة بالدول العربية بشكل عام إلى حوالي 530 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 2011- 2015 وتبلغ قيمة المشاريع قيد التنفيذ حاليا حوالي 81%من الإجمالي ، يستحوذ النفط على حوالي 42%منها"[3].

خامسا: تركز رأس المال:

إن أهم ما يميز الإستثمار في القطاع النفطي هو وجود عدد محدود من الشركات المهيمنة عليه وهو ما جعل رأس مال القطاع بأكمله يتركز في عدد قليل من الشركات النفطية العالمية وفي مقدمتها الشركات الأمريكية.

[1] عبد الهادي حسن طاهر، مرجع سبق ذكره، صص 113،114،115،116.

[2] أرميل سانيير، سيفان سربوتوفيتز، كونستانسيو سيفا، غي ميزونتي، بحث بعنوان الاستثمار في الاستكشاف والإنتاج والتكرير خلال عام 2010، مجلة النفط والتعاون العربي الكويت، المجلد السابع والثلاثون، العدد 136 شتاء 2011، ص12.

[3] الأفاق المستقبلية للطلب العالمي على النفط ودور الدول الأعضاء في مواجهته، دراسة اقتصادية صادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، سبتمبر 2011، ص06

المبحث الثاني: الإمكانيات العالمية من الثروة النفطية:

تحتوي الكرة الأرضية على كل المقومات التي تسمح بتواجد واستمرار الحياة فوقها، ومن بين هاته المقومات والخيرات التي انعم بها الله سبحانه وتعالى على البشر نجد مختلف مصادر الطاقة، التي خلقت لتوفر على الإنسان الجهد العضلي الذي يبذله من أجل ضمان استمرار تواجده ، وتعتبر الثروة النفطية أهم هاته المصادر الطاقوية وبدون أي منازع وعلى الإطلاق، فهذا السائل الأسود ومنذ اكتشافه سمح للإنسان بالتطور والرقي، ومنافعه بلغت درجات لم يكن احد يتوقعها ، وبسبب هاته المنافع الكثيرة والجمة بلغ الصراع لأجل السيطرة على منابعه أشده بين مختلف القوى الدولية، فإلى أي حد تزخر الكرة الأرضية بالنفط؟

للإجابة على هذا التساؤل سنتطرق في هذا المبحث إلى الاحتياطات النفطية العالمية واهم الإشكاليات التي تواجه عملية التنبؤ بحجم الموارد النفطية المحتمل اكتشافها في المستقبل، وسنتكلم عن المخزونات النفطية العالمية وكذلك عن تطور الطلب العالمي على البترول وفي نهاية هذا المبحث سنتكلم عن الإنتاج البترولي العالمي بصفة عامة.

المطلب الأول: الاحتياطي النفطي العالمي وإشكاليات التنبؤ بحجم الموارد المحتمل اكتشافها مستقبلا:

أولا: الاحتياطي النفطي العالمي:

انه وفي أول الأمر يجب التمييز بين الموارد النفطية والاحتياطات ، فالموارد النفطية هي مجموع الموارد النفطية المتاحة في القشرة الأرضية سواء كانت هاته الموارد مكتشفة أو غير مكتشفة ، أما الاحتياطات النفطية فهي تعني ذلك الجزء من الموارد القابلة للاسترجاع والاستخراج والتسويق في ظل الشروط الحالية للسوق[1] وبهذا فإن الاحتياطي لا يعني مجرد الكمية الموجودة في باطن الأرض وإنما يعني الأبعاد الأساسية للمعروض مستقبلا آخذا بعين الاعتبار تكلفة الاستخراج والوقت الاقتصادي (العمر) الذي يأخذه الاحتياطي[2]، وبالتالي فالاحتياطي النفطي يخضع لمتغيرين وهما:

- التطور التقني .

- والشروط التي تفرضها السوق النفطية .

إذن فالاحتياطي البترولي يعتبر قابلا للإنتاج بأكمله من الناحية العلمية والعملية ، ولكن في ظل نفقات الاستخراج والأسعار السائدة يمكن إنتاج جزء فقط منه[3]، والشكل التالي والذي يحمل رقم (1-2) يوضح العلاقة بين الموارد النفطية والاحتياطات النفطية والذي وضعه جون نوال بولارد " jean noel boulard" من المعهد الفرنسي للبترول.

[1] Institut francais du petrole, recherche et production du petrole et du gaz, reserves, couts et contrats ¨paris¨ : techniq, 2002, pp 94-95

[2] بلمرابط أحمد، البترول ومصادر الطاقة البديلة خلال الفترة 1960-1989، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 1992-1993، ص61.

[3] بلمرابط أحمد ، المرجع السابق ذكره ، ص61 .

الشكل رقم (1–2) : العلاقة بين الموارد النفطية و الإحتياطات النفطية

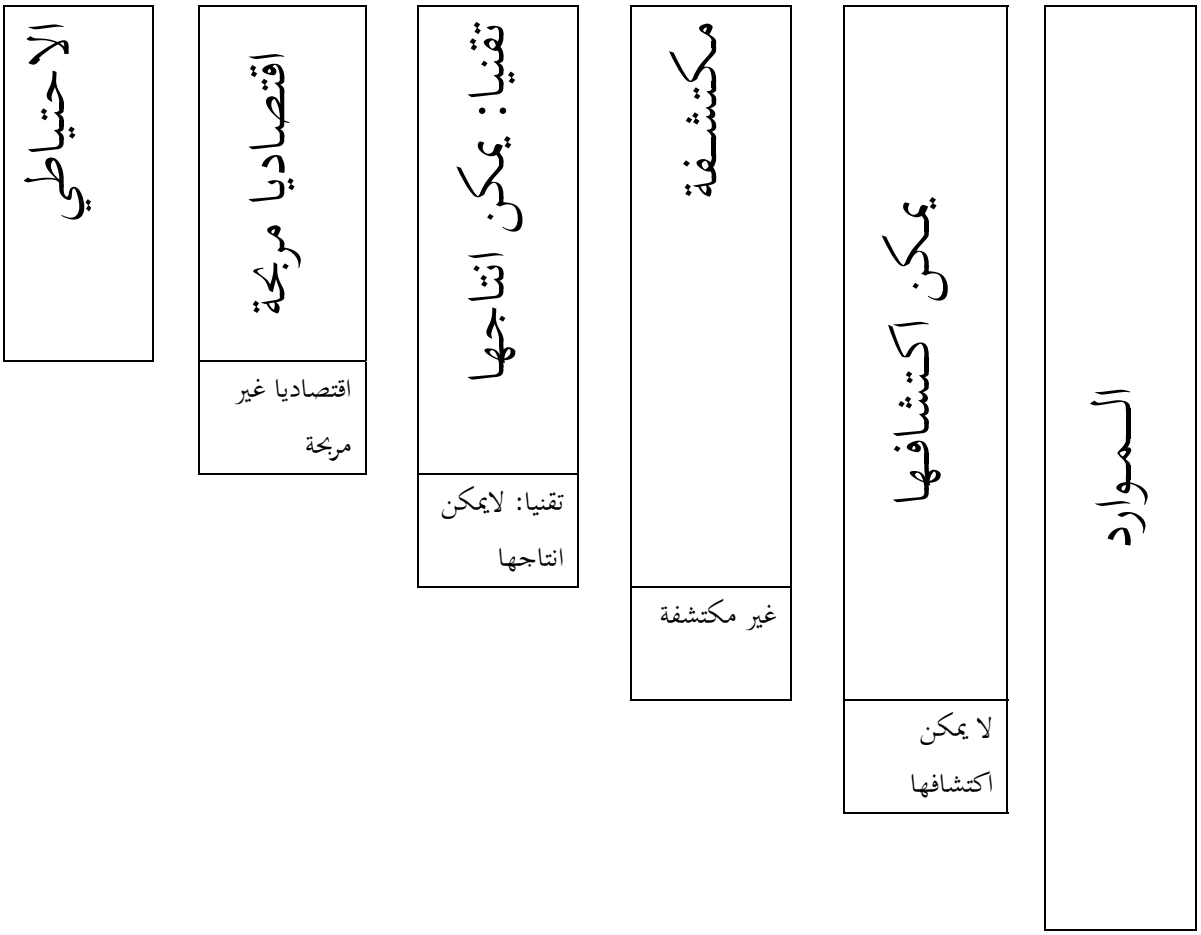

source : sadek boussena, jean pierre pauwels catherine lacatelli canine swurtenbroekx ; ledefi petrolier, questions actuelles du petrole et du gaz, librairie vuibert, paris, 2006, p73

من الشكل أعلاه نلاحظ بأن الموارد تنقسم إلى موارد يمكن اكتشافها وموارد لا يمكن اكتشافها ، وبالتالي هنا نلاحظ بأنه تم الاستغناء على الموارد التي لم يمكن اكتشافها ، وصنفت في خانة الموارد الغير مكتشفة ، وأكملت الدراسات والأبحاث حول الموارد التي أمكن اكتشافها ، هاته الدراسات والأبحاث أثبتت بأن الموارد المكتشفة تنقسم بدورها إلى قسمين ، موارد يمكن إنتاجها وموارد لا يمكن إنتاجها ، وهذا من الناحية التقنية طبعا ، وهنا يتم الاستغناء عن الموارد التي يمكن إنتاجها من الناحية التقنية ، وتواصل الدراسات والأبحاث حول الموارد التي يمكن إنتاجها من الناحية التقنية ، هاته الموارد التي يمكن إنتاجها أثبتت الدراسات أنها تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول في هاته الحلقة هو الموارد المربحة اقتصاديا أي الموارد التي يتم من خلال استخراجها تحقيق أرباح اقتصادية ، أما القسم الثاني فهو يخص الموارد الغير مربحة من الناحية الاقتصادية في ظل تكاليف الاستخراج والإنتاج الحالية ، وأيضا في ظل الأسعار

السائدة حاليا في الأسواق النفطية العالمية أي أن هاته الموارد الغير مربحة من الناحية الاقتصادية حاليا قد تصبح مربحة لاحقا في ظل التطور التكنولوجي وارتفاع أسعار البترول.

وفي ختام هذا الشكل نلاحظ بأن الاحتياطات النفطية هي تلك الموارد التي تكون مربحة من الناحية الاقتصادية .

ولهذه الأسباب و عيرها نلاحظ بأنه هناك تباين واضح في الإحصائيات المقدمة سواء في حجم الاحتياطات النفطية أو في حجم كميات البترول التي يمكن اكتشافها في المستقبل .

ورغم هذا التباين الواضح في الإحصائيات المقدمة يبقى تقدير كمية الاحتياطات النفطية من الأمور المهمة للغاية وهذا سواء على مستوى الشركات البترولية أو على مستوى الدول فالبنسبة للشركات البترولية يمكن تكوين هذا النوع من الشركات وضمان استمرار تواجدها بواسطة تواجد الاحتياطات النفطية" فهي أساس الموجودات التي تستمد منها الأرباح المستقبلية، ورأس مال الاستثمارات اللاحقة وهي انعكاس للمقدرة المالية للشركة[1] وأيضا بواسطة تقدير كمية الاحتياطات النفطية يمكن لهاته الشركات تحديد عمرها الافتراضي حيث أن استمرار هذا النوع من الشركات يرتبط ارتباطا وثيقا بتواجد الثروة النفطية ، أما على مستوى الاقتصاد الكلي للدولة فتظهر أهمية الاحتياطات النفطية في تحديد السياسات الاقتصادية الهامة التي ستنتهج من طرف الدولة ، وكذلك تحديد سياسات التصدير والاستيراد لهذا المورد الحيوي.

أما على مستوى الاقتصاد الدولي تظهر أهمية احتياطي الثروة النفطية في عملية تحريك دواليب الاقتصاد العالمي ، ومن خلال تقدير كميات الاحتياطي النفطي يمكن تحديد احتياجات القطاعات الاقتصادية العالمية من النفط ، فتواجد الاحتياطات بالشكل اللازم والكافي يعتبر "عنصرا أساسيا في التطور المستمر لاقتصاد البلد"[2] من جهة وللاقتصاد العالمي من جهة ثانية .

إن تقدير حجم الاحتياطي العالمي من النفط يعتبر من الأمور الصعبة للغاية حيث انه لا يمكن تقديره بصورة دقيقة، وهذا لأن عملية تقدير الاحتياطي في بئر محفورة حديثا هي عبارة عن تقديرات مبدئية يمكن أن تزيد أو تنقص مع مرور الزمن، وأكد أبيير ألفييه "Mr : olivier APPERT " رئيس المعهد الفرنسي للبترول حيث قال بأن تقييم احتياطي حقل نفط هو محاولة تخمين لمخزون مستودع من خلال النظر عبر ثقب المفتاح[3] .

هذا بالإضافة إلى أن الإحصائيات التي تقدم من طرف الشركات النفطية و الدول المنتجة للبترول، لا تكون صحيحة في غالب الأحيان، فقد تعمد الشركة النفطية إلى الزيادة في قيمة احتياطات الآبار النفطية التي تمتلكها ، وهذا قصد الرفع من قيمة

---

[1] كلاود ماك مايكل، تعريفات الاحتياطي لجمعية مهندسي النفط (SPE) والمجلس العالمي للنفط (wpc) التأثير على ماضي التقييمات- ترجمة د- علي سالم بلاعو،أ صدقي ابو بكر الصادي، مجلة الساتل- مجلة علمية محكمة شاملة، نصف سنوية تصدر عن جامعة السابع اكتوبر مصراته ليبيا- السنة الأولى- العدد الأول ديسمبر 2006، ص263، على الموقع الالكتروني:

http //www. alsatil-edu.lg//alsatiliy .no 12006html, consulté le 02-06-2012 à 23 :20.GMT .

[2] كلاود ماك مايكل ، المرجع السابق ذكره ، ص263 .

[3] Le pic pétrolier mondial, on doit s'y préparier des maintenant sur le site :
http //www.notre planete info/ actualites/actu_2301_pic_pétrolier, php, page 03.

أسهمها في البورصات الدولية، ومن هنا ومن هذا المنطلق نستنتج بأن كل تقديرات الاحتياطات النفطية تتضمن عدم الواقعية وبدرجات متفاوتة ، وعلى العموم فانه يمكننا أن نعطي التعريف الآتي للاحتياطات النفطية .

" الاحتياطات النفطية هي تلك الكميات المتوقع استخراجها من مكامن نفطية معروفة وهذا لفترة زمنية مستقبلية من تاريخ معين"[1] .

وتصنف الاحتياطات النفطية في غالب الأحيان إلى ثلاثة أنواع أو أصناف و هي:

1- الاحتياطات المؤكدة:" les réserves prouvées"

وفقا لجمعية مهندسي البترول "SPE ": هي كمية النفط التي يمكن استخراجها وبدرجة معقولة من اليقين، من المكامن الجيولوجية المعروفة وهذا في سياق الظروف الاقتصادية السائدة وإجراءات العمل والأنظمة الحكومية القائمة ، ودائما حسب جمعية مهندسي البترول، فإن مستوى الثقة وصل حتى 90%من ثبات الاحتياطات المحتمل وجودها[2]، وأحيانا أزيد من 95%.[3]

2- الاحتياطات المحتملة :" les réserves probable "

وهي تلك الاحتياطات الغير مثبة أو الغير متأكد من وجودها أو هي عبارة عن الكميات البترولية المكتشفة، والغير مقدرة كمياتها بصورة دقيقة ونهائية، إن هذا النوع من الإحتياطي مؤكد الوجود من الناحية الفنية والجيولوجية ولكنه غير معروف بصورة دقيقة في كمياته أو في جوانبه الاقتصادية[4] وتشير جمعية مهندسي البترول بأن مستوى الثقة لهذا النوع لا يقل عن 50%[5] من ثبات الاحتياطات المحتمل وجودها.

3- الاحتياطات الغير مكتشفة: "les réserves possibles"

وهي تعرف بكميات البترول التي لم يتم اكتشافها بعد والتي يتصور الجيولوجيون وجودها في أماكن وأبار غير معلومة حتى الآن ، ولم يتم مسحها جيولوجيا ولا البحث فيها عن البترول، ورغم أن هذا الحجم غير مكتشف حتى الآن ولكن يمكن تقديره اعتمادا على معرفتنا بماضي الاكتشافات السابقة[6] وبالتالي فهي تمثل الإنتاج في المستقبل، وعموما مستوى الثقة أو فرصة استخراج هذه الاحتياطات تتراوح بين 10%و 50% ، وبشكل عام ومع مرور الزمن تصبح في المستودعات أو البرك النفطية ، الاحتياطات الغير مكتشفة les réserves possibles والاحتياطات المحتملة les réserves probableوالاحتياطات المؤكدة les réserves prouvées، ومجموع هذه الأنواع من الاحتياطات هي الاحتياطات

[1] كلاود ماك مايكل، المرجع السابق ذكره، ص256.

[2] KATHRINE STEPHANE, les compagnies pétrolieres et le marché pétrolier international, le pétrole guide de lénergier et du développement à l intention des journalistes open society institute- new york ,usa 2005 ; p55

[3] Sadek boussena, op cit,, p73

[4] محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص32 .

[5] KATHERINE STEPHANE. OP, CIT PAGE 55

[6] سهيلة زناد، مرجع سبق ذكره، ص14 .

المكتشفة[1] وللوقوف على حجم الاحتياطات العالمية من الثروة النفطية وتطورها نورد الجدول رقم (1 – 2) والذي يبين تطور الاحتياطي النفطي العالمي، وهذا حسب البلد والمناطق أيضا ونسبة هذا الاحتياطي إلى الاحتياطي العالمي خلال الفترة 2006-2010

[1] Le pic pétrolier mondial, on doit s'y préparier des maintenant op, cit page 01

الجدول رقم (1–2) :الاحتياطي العالمي من النفط الخام حسب البلد خلال الفترة 2006–2010

الوحدة :(مليار برميل)

	2006	2007	2008	2009	2010
كندا	4942	4900	4900	4900	4900
الولايات المتحدة الأمريكية	21757	20972	21317	19121	19121
مجموع أمريكا الشمالية	**26699**	**25872**	**26217**	**24021**	**24021**
نسبة الإحتياطي إلى الإحتياطي العالمي(%)	**2,21**	**2,12**	**2,03**	**1,80**	**1,64**
الأرجنتين	2468	2587	2616	2520	2505
البرازيل	12182	12624	12624	12802	12857
كولومبيا	1509	1510	1510	1362	1360
الإكوادور	**5180**	**6368**	**6511**	**6511**	**7206**
المكسيك	12850	12187	11866	11692	11692
فنزويلا	**87324**	**99377**	**172323**	**211173**	**296501**
الدول الأخرى	2743	2768	2760	2760	2760
مجموع أمريكا الاتينية	**124256**	**137421**	**210210**	**248820**	**334881**
نسبة الإحتياطي إلى الإحتياطي العالمي(%)	**10,27**	**11,27**	**16,25**	**18,62**	**22,83**
أذربيجان	7000	7000	7000	7000	7000
بلاروسيا	198	198	198	198	198
كزاخيستان	39828	39828	39828	39800	39800
روسيا	79306	79432	79049	79432	79432
تركمانستان	600	600	600	600	600
أكرانيا	395	395	395	395	395
أزباكستان	594	594	594	594	594
دول أخرى	931	934	934	940	940
مجموع أوروبا الشرقية	**128852**	**128981**	**128598**	**128959**	**128959**
نسبة الإحتياطي إلى الإحتياطي العالمي(%)	**10,65**	**10,58**	**9,94**	**9,65**	**8,79**
الدانمارك	1157	1113	1113	1060	812
النرويج	8548	8168	7491	7078	7078
المملكة المتحدة (بريطانيا)	3593	3593	3390	3400	3400
دول أخرى	2071	2132	2124	2044	2242
مجموع أوروبا الغربية	**15369**	**15006**	**14118**	**13582**	**13532**

0,92	1,02	1,09	1,23	1,27	نسبة الإحتياطي إلى الإحتياطي العالمي(%)
151170	137010	137620	136150	138400	إيران
143100	115000	115000	115000	115000	العراق
101500	101500	101500	101500	101500	الكويت
5500	5500	5572	5572	5572	سلطنة عمان
25382	25382	25405	25090	26185	قطر
264516	264590	264063	264209	264251	العربية السعودية
2500	2500	2500	2500	3000	الجمهورية السورية العربية
97800	97800	97800	97800	97800	الإمارات العربية المتحدة
2798	2798	2798	2798	2908	دول أخرى
794266	**752080**	**752258**	**750619**	**754616**	مجمع الشرق الأوسط
54,14	**56,28**	**58,13**	**61,55**	**62,39**	**نسبة الإحتياطي إلى الإحتياطي العالمي(%)**
12200	12200	12200	12200	12200	الجزائر
9500	9500	9500	9500	9330	أنغولا
4400	4300	4340	4070	3720	مصر
2000	2000	1995	1995	1995	الغابون
47097	46422	44271	43663	41464	ليبيا
37200	37200	37200	37200	37200	نيجيريا
6700	6700	6700	6700	6615	السودان
7750	6105	6105	6020	6270	دول أخرى
126847	**124427**	**122311**	**121348**	**118794**	**مجموع إيفريقيا**
8,65	**9,31**	**9,45**	**9,95**	**9,82**	**نسبة الإحتياطي إلى الإحتياطي العالمي(%)**
1100	1100	1200	1200	1200	بروناي
18000	18000	15493	15493	15615	الصين
5820	5800	5459	5459	5693	الهند
3990	3990	3990	3990	4370	أندونيسيا
5500	5500	5357	5357	5357	ماليزيا
4700	4700	3410	3410	3250	فيتنام
4158	4158	4158	4158	4158	أستراليا
1238	1178	1211	1156	1321	دول أخرى
44506	**44426**	**40278**	**40223**	**40964**	**مجموع آسيا والمحيط الهادي**
3,03	**3,32**	**3,11**	**3,30**	**3,39**	**نسبة الإحتياطي إلى الإحتياطي العالمي(%)**

مجموع العالم	1209550	1219470	1293990	1336315	1467012
مجموع إحتياطي دول الأوبك	935834	948057	1023393	1064288	1193172
نسبة إحتياطي دول أوبك إلى الإحتياطي العالمي(%)	77,37	77,74	79,09	79,64	81,33
مجموع الإحتياطي للدول خارج أوبك	273716	271413	270597	272027	273840
نسبة إحتياطي الدول خارج الأوبك إلى الإحتياطي العالمي (%)	22,63	22,26	20,91	20,36	18,67

source:Teame for the prepartion of OPEC : Annual Bulletin 2010-2011 page 22
sur le site : http// www,opec,org

إنه ومن خلال الجدول السابق يمكننا ملاحظة ما يلي:

- تطور حجم الاحتياطات العالمية من النفط بنسبة 21,29% خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2010 ، حيث كان الاحتياطي النفطي العالمي يقدر بـ 1209550 مليار برميل نهاية عام 2006 ، وأصبح نهاية عام 2010 يقدر بـ 1467012 مليار برميل .

تملك دول الأوبك ما يزيد عن ثلاثة أرباع الاحتياطي العالمي من النفط بحجم قدر نهاية عام 2010 بـ 1193172 مليار برميل أي بنسبة وصلت إلى 81,33% من حجم الاحتياطي النفطي العالمي وبالتالي قدرت نسبة احتياطي الدول خارج أوبك بـ18,67% من حجم الاحتياطي النفطي العالمي بمقدار 273840 مليار برميل.

تملك منطقة الشرق الأوسط، ما يقارب ثلثي الاحتياطي النفطي العالمي بنسبة قدرت عام 2006 بـ 62,38% وعام 2010 بـ 54,10% بمقدار 794266 مليار برميل.

نلاحظ أيضا من خلال الجدول أعلاه انخفاض نسبة احتياطي دول أوربا حيث لا تمثل احتياطاتها إلا 0,92% من نسبة الاحتياطي النفطي العالمي لعام 2010 كما أن هذا الحجم الضعيف جدا من الاحتياطي تعرض لتراجع كبير وبنسبة 11,95% مقارنة بحجم الاحتياطي لعام 2006 أي من 15369مليار برميل نهاية عام 2006 إلى 13532مليار برميل نهاية عام 2010 .

ونفس الشيء لدول أمريكا الشمالية حيث تراجعت احتياطاتها بنسبة قدرت بـ 10,03% خلال الفترة 2006-2010 أي بمقدار 2678 مليار برميل (26699مليار برميل – 24021مليار برميل) وهما المنطقتان الأكثر استهلاكا للثروة النفطية .

ارتفاع احتياطي الدول الإفريقية من النفط حيث قدر هذا الاحتياطي نهاية عام 2006 بـ 118794مليار برميل، وارتفع إلى 126847مليار برميل نهاية عام 2010 ، هذا راجع إلى زيادة الاكتشافات في كل من مصر وليبيا .

ونلاحظ أيضا من خلال الجدول أعلاه ارتفاع نسبة احتياطات دول أمريكا اللاتينية إلى الاحتياطات العالمية خلال الفترة 2006-2010 حيث قدرت نسبة هذا الارتفاع في مجموع دول أمريكا اللاتينية بـ 169,51% أي من 124256 مليار برميل نهاية عام 2006 إلى 334881 مليار نهاية 2010 أي بمقدار 210625 مليار برميل، استحوذت فنزويلا لوحدها على 209177 مليار برميل أي أن نسبة الاحتياطات الجديدة في أمريكا اللاتينية ، كانت أغلبها في فنزويلا وهذا بنسبة قدرت ب 99,31% من قيمة الاحتياطات الجديدة .

وفيما يلي نحاول أن نبرز توزيع الاحتياطات النفطية العالمية لسنوات 2006 - 2007 - 2008 - 2009 - 2010 وهذا حسب المناطق الجغرافية من خلال الشكل رقم: (1 – 3)

الشكل رقم :(1–3) توزيع الإحتياطات النفطية العالمية حسب المناطق الجغرافية للفترة 2006– 2010

الوحدة : %

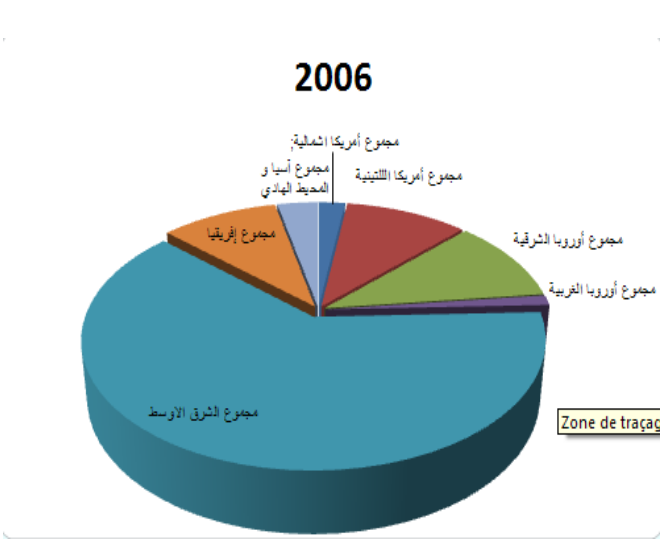

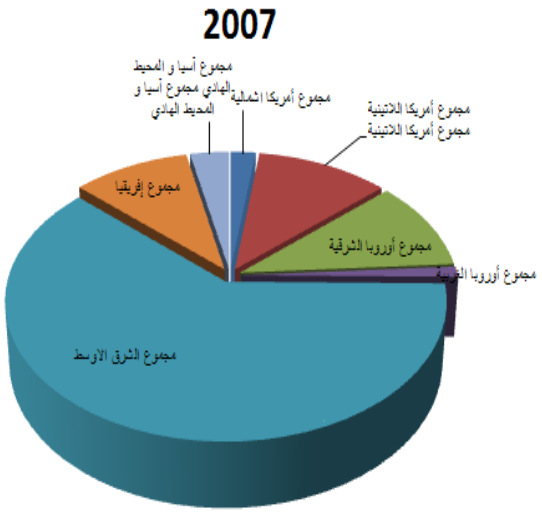

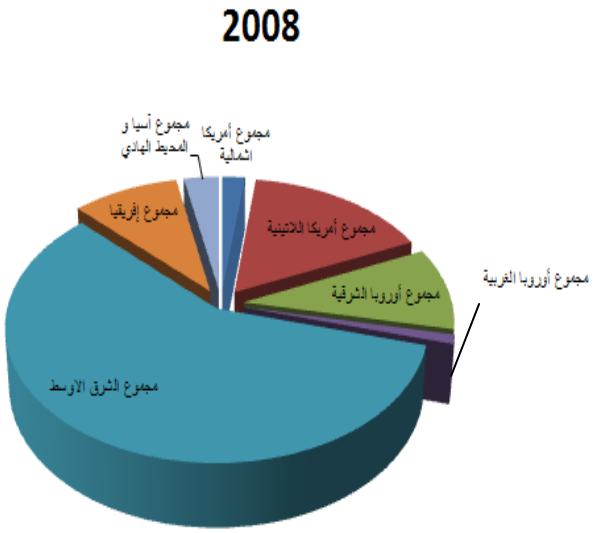

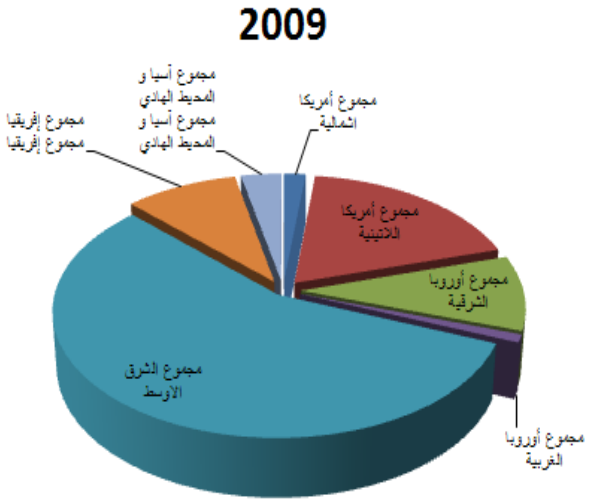

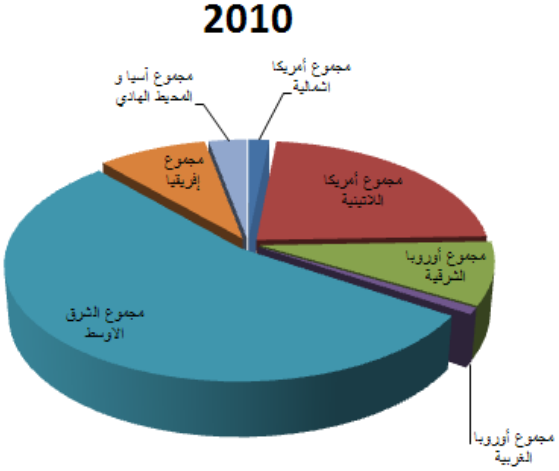

إن المتتبع للإحصائيات المقدمة حول الاحتياطات النفطية أول ما يلفت نظره هو وكما أشرنا سابقا تمركز 81,33% من هذا الاحتياطي العالمي في الدول المنظمة لمنظمة الأوبك ، في حين يتوزع الاحتياطي المتبقي والمقدر بـ 18,66% على باقي الدول الأخرى الغير أعضاء وهذا نهاية عام 2010 ، وهو ما يؤكد الدور الفاعل لهذه المنظمة في السوق البترولية العالمية والشكل رقم (1-4) يبين توزيع الاحتياطات النفطية العالمية بين دول الأوبك وباقي دول العالم للسنوات 2006 - 2007 - 2008 - 2009 -2010 .

الشكل رقم : (1-4) : توزيع الإحتياطات النفطية العالمية بين دول الأوبك وباقي دول العالم للفترة 2006-2010

(**الوحدة : %**)

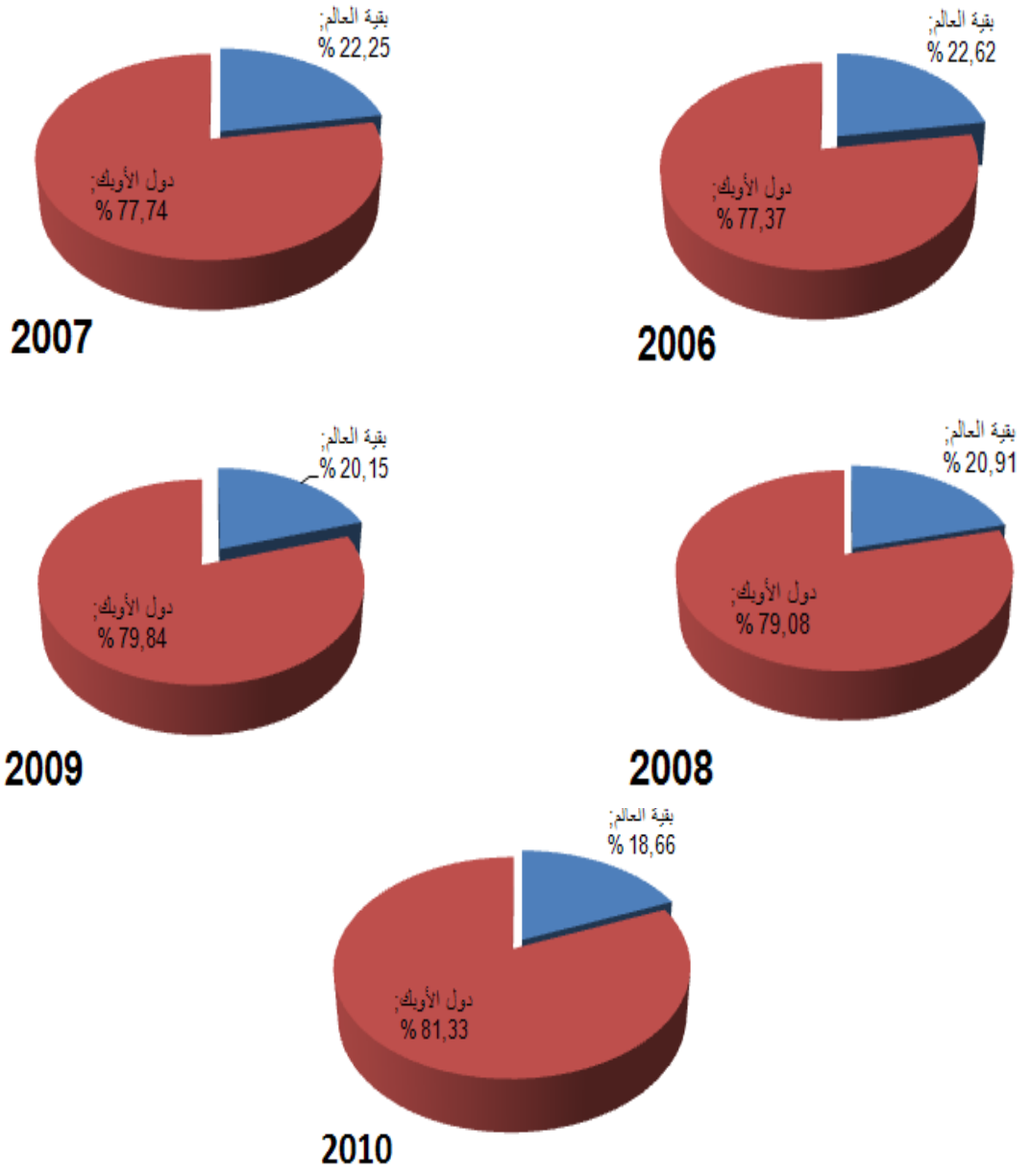

ثانيا : إشكاليات التنبؤ بحجم الموارد المحتمل اكتشافها مستقبلا:

رغم قيام جمعية مهندسي البترول "society of petroleum engineers" ومؤتمر البترول العالمي "world petroleum congress" عام 1997 باعتماد المفاهيم الرسمية للاحتياطات ، وهذا بهدف إنهاء الخلط الحاصل والمعتمد أحيانا في تحديد هذه المفاهيم[1] ومنه ارتكاب أخطاء في تحديد قيمة الاحتياطات والموارد المحتمل اكتشافها مستقبلا ، إلا أن التنبؤ بحجم الاحتياطات النفطية وحجم الموارد المحتمل اكتشافها مستقبلا يبقى يصادف العديد من الإشكاليات ، فهناك من يقول بأن الإختلاف في التنبؤ يكون نتاج الإختلاف في وجهة النظر التي ينطلق منها الإنسان في عرض هذا الواقع ، وهناك رأي آخر يقول بأن إشكاليات الإختلاف في التنبؤ هو نتيجة مصدر هاته التنبؤات وسنتطرق لكلا الرأيين فيما يلي :

1- الإختلاف في التنبؤ نتيجة الإختلاف في وجهات النظر:

وينقسم هذا الرأي إلى قسمين وهما:

أ- وجهة النظر الاقتصادية: وتنطلق وجهة النظر هاته من الإحصائيات السنوية التي تنشرها الصناعة النفطية بشأن الإحتياطي النفطي نهاية كل عام حيث وأنه وفي إطار هذا السياق يتم التعامل مع الكميات النفطية الجديدة المكتشفة في العام المعني ، كما لو كانت زيادة في قيمة الاحتياطات ، وفي نفس الوقت يأخذ بعين الاعتبار التقدم في عملية الإنتاج ، حيث يعاد تقييم كميات النفط المتوقع استخراجها من الحقول المنتجة حاليا ، فيرفع حجم الاحتياطات نحو الأعلى باستمرار [2]

ورغم الإكتشافات المستمرة والمتوالية للنفط الخام، وفي مختلف مناطق العالم فإن استثمار هذه الحقول أو دخولها مرحلة الإنتاج التجاري أصبح اليوم يتطلب مزيدا من الجهد والمال ، ففي سنة 1900 كان استخراج 100 برميل من النفط يستهلك طاقة برميل واحد ، ومع ازدياد صعوبة الوصول إلى مكامن النفط اليوم أصبحت طاقة البرميل الواحد تكفي لإستخراج 15 برميل فقط ، وبهذا نستنتج بأنه لم يعد هناك نفط سهل أو رخيص للإستخراج في الوقت الحاضر وعلى المستوى العالمي[3] وبالتالي فالتنبؤ بحجم الموارد النفطية المحتمل اكتشافها مستقبلا من وجهة النظر الاقتصادية ، يخضع لتكاليف الاستخراج والإنتاج ومستوى أسعار برميل النفط في الأسواق العالمية ، فالموارد التي لا تكون مربحة من الناحية الاقتصادية لا تدرج ضمن الإحتياطات النفطية على الأقل في الوقت الحالي ولكن ومع مرور الزمن قد تصبح هاته الموارد الغير مربحة اقتصاديا حاليا مربحة في وقت لاحق.

ب- وجهة النظر الجيولوجية: وتعتمد وجهة النظر هاته وبدرجة كبيرة على قدرة المنقبين (الجيولوجيين) في تطوير وتأكيد حدس الإكتشافات المحتملة التحقيق مستقبلا، وهنا وفي إطار هذا السياق، يتم وبجلاء التمييز بين الارتفاع الحاصل في الاحتياطات

[1] sadek boussena, jean pierre pauwels catherine lacatelli canine swurtenbroekx ; ledefi petrolier, questions actuelles du petrole et du gaz, librairie vuibert, paris, 2006 ,page73

[2] كولن كامبيل، يورغ شيندلر، فراوكة ليزنبوركس، فيرنرتسيتيل، ترجمة د عدنان عباس علي، مرجع سبق ذكره، صص 203.204.

[3] محمد فادي، النفط – رقصة التريليونات الأخيرة – جريدة الأهرام المسائي ليوم الأربعاء 30 رجب 1433هـ الموافق لـ 20 جوان 2012، السنة 22، العدد 7724 على الموقع الالكتروني:

http://www.massai_ahram.org.eg/inner.aspx?ContentID=52289 , consulté le 20-06-2012 à 20 :11GMT .

النفطية، نتيجة الإرتفاع في تقييم الحقول المواظبة على الإنتاج فعلا، وبين الإرتفاع المتأتي من الإكتشافات الجديدة، أما بالنسبة للموارد النفطية المحتملة الإكتشاف مستقبلا، فالمرء بإمكانه أن يأخذ معدل النجاح الذي حققه سابقا في اكتشاف النفط كمعيار للنجاح المحتمل تحقيقه مستقبلا في إقليم بترولي معين، وهنا يصبح التمعن في التطور التاريخي للإكتشافات النفطية على جانب كبير من الأهمية[1]

2- الاختلاف في التنبؤ نتيجة الإختلاف في مصدر التقدير:[2]

أ- تقديرات شركات البترول في ضوء اهتماماتها برغبات زبائنها وبتطلعات المساهمين في رؤوس أموالها:

تعمل الشركات النفطية العاملة في مجال الصناعة النفطية دائما على بث الطمأنينة في قلوب المستهلكين من جهة والمساهمين في رؤوس أموالها من جهة ثانية ، حتى لا يسحبوا و لا يخفضوا من حجم استثماراتهم في هذا القطاع، ولهذا فهي تعمل جاهدة من خلال ما تنشره على الملأ من أنباء تخص كمية النفط المتاحة للعالم في المستقبل، وهذا لإقناع الزبون بأن المشاكل، هي ذات طابع مرحلي فحسب ، وهي قابلة للحل في الأمد الطويل فهذه الشركات تقول دائما بأن الاحتياطات النفطية والموارد المحتمل اكتشافها مستقبلا ستكون وفيرة ، وتحقق تطلعات المستهلكين على المستوى الدولي ، وهذا قصد تحقيق أقصى الأرباح وبأقل التكاليف في الأمدين القصير والمتوسط على الأقل .

فعلى سبيل المثال" يقول الرئيس التنفيذي لشركة روايال داتش شل " Royale datch chell" السيد بيتر فوسر " pitter fasser " بأن سوق النفط العالمية هي سوق متذبذبة للغاية ، ويعلن عزم شركته على تنفيذ 60 مشروعا جديدا خلال السنوات المقبلة من أجل إنتاج ما يعادل 20 مليار برميل من النفط ، وسيتم توجيه 80% من حجم استثمارات الشركة إلى مشروعات جديدة لإنتاج النفط والغاز .

وأعلن دودلي "dodly" رئيس شركة "بي بي" بريتيش بتروليوم عن إجراء 12 تنقيبا استكشافيا جديدا خلال العام الحالي فقط (عام 2012) وهو ضعف العمليات الاستكشافية لعام 2011، إلى جانب إطلاق 6 مشروعات جديدة خلال عام 2012 .[3]

[1] كولن كامبيل وآخرون، مرجع سبق ذكره، صص 204،205.

[2] كولن كامبيل و آخرون ، مرجع سبق ذكره، صص 206،207،208،209،210 .

[3] مقال تحت عنوان" شركات النفط العالمية... كثير من الأرباح ... كثير من القلق، جريدة الأنباء الكويتية، أضيف بتاريخ 11 فبراير 2012 على الموقع الالكتروني:
http://www.Alanba.com.Kw/absolutennmnew/templates/economy2010.aspx?articleid=266588&zoneid=178 , consulté le 22-06-2012 à 11 :15 GMT.

ب- تقديرات المعاهد العلمية ذات الخلفية الاقتصادية:

يثق الاقتصاديون كثيرا بقوى العرض والطلب، وهذا باعتبارها تميل إلى القضاء على كل اختلال يطرأ على الأسواق، فانخفاض عرض النفط في السوق سيؤدي إلى ارتفاعات في الأسعار، وهذه الارتفاعات في الأسعار ستحفز الشركات النفطية على زيادة استثماراتها أكثر في عمليات التنقيب وهذا سيؤدي عاجلا أم آجلا إلى زيادة احتمالية اكتشاف موارد نفطية جديدة، ومنه سيؤدي إلى زيادة الاحتياطات النفطية العالمية وبالتالي ستزيد كمية النفط المعروضة في الأسواق الدولية، وبالتالي فالاقتصاديون يؤكدون على أن السوق قادرة على تحقيق الإشباع الدولي من النفط وأنه لا ضرورة للتدخل الحكومي ولا لإشراف المؤسسات السياسية العليا.

وعلى الرغم من المنطق المعقول الذي ينطلق منه هذا الرأي إلا أنه يعيب عليه أنه يتجاهل بأن كفاءة السوق في خلق التوازن بين العرض والطلب من خلال الأسعار لا تجدي نفعا أبدا في التنبؤ بالحالات التي تنطوي على قصور العرض على إشباع الطلب ، أي أنها لا تعطينا إطلاقا أي مؤشرات على حدوث أزمات في التزود بالنفط ، فهي لا تأخذ بعين الاعتبار الشروط المادية المتغيرة باستمرار في الواقع كاحتمالية الفشل في التنقيب، والآثار البيئية الوخيمة التي يسببها استخراج النفط، والقرارات السياسية الناتجة عن الصراع الدولي، كالثورات العربية والتي أطلقت عليها تسمية ثورات الربيع العربي والأزمة النووية الإيرانية وصعوبة التنبؤ بمستقبل الوضع في إيران، وغياب الاستقرار في ليبيا، والغموض الذي يحيط بالمشهد السياسي في مصر وسوريا، كل هذا يجعل التنبؤ بمستقبل العالم النفطي أمرا بالغ الصعوبة[1].

ج- تقديرات الدول المنتجة والمستهلكة للبترول:

إن الدول المنتجة للنفط وعلى وجه الخصوص دول الأوبك التي تملك أزيد من ثلاثة أرباع الاحتياطي النفطي العالمي وبنسبة وصلت نهاية عام 2010 إلى 81,33 % من حجم الاحتياطي النفطي العالمي ، تعمل جاهدة لأجل استمرار تبعية الدول الصناعية لواردتها النفطية ، حتى لا تتحول هذه الأخيرة إلى بدائل أخرى ، خاصة وأن النفط لم ينضب بعد ، لهذا فهي تعزز من عمليات التنقيب والبحث عن أحواض نفطية جديدة ، إضافة إلى قيام دول الأوبك بحرب إعلامية تقول من خلالها بأنها تملك كميات عظيمة من النفط العالمي ، وأنها تكتشف المزيد من الاحتياطي، وتزيد من احتماله اكتشافها مستقبلا لموارد نفطية جديدة .

وفي الجهة المقابلة نجد الدول الصناعية والتي تعاني من التبعية النفطية لدول الأوبك ، تقوم بحملة إعلامية مضادة ، تقول من خلالها بأنها تكتشف الموارد النفطية باستمرار خارج حدود دول الأوبك ، وأن النفط يوجد بكميات وفيرة في مناطق أخرى من العالم ، وبأنها ستستعمل هذا النفط في حالة الضرورة ، أي عند تمرد دول الأوبك عليها وهذا كله من أجل تحرر الدول الصناعية

[1] شركات النفط العالمية.. كثير من الأرباح.. كثير من القلق – جريدة الأنباء الكويتية – مرجع سبق ذكره.

من تبعيتها لنفط الأوبك عن طريق إحداث أزمات داخل دول الأوبك ، مثلما حدث في الأزمة النفطية في الثمانينات من القرن الماضي .

وهذا كله يعتبر من الإشكاليات الكبيرة التي تعترض سبل التنبؤ الدقيق بحجم الموارد النفطية المحتمل اكتشافها مستقبلا .

د- تقديرات المعاهد المتخصصة في حماية البيئة :

إن المهتمين بشؤون البيئة يتفقون على أن الحفاظ على البيئة يحتم تخفيض استهلاك المحروقات ، وضرورة التحول إلى مصادر طاقة قابلة للتجديد كالطاقة الشمسية، وطاقة الرياح.... وغيرها ، ونجد في مقدمة هؤلاء المهتمين بشؤون البيئة، الخبراء والسياسيين المنتمين للدول الصناعية (المستهلك الأول للنفط).

إن هؤلاء يهملون المخاطر التي يمكن أن تنجم إذا ما اندلعت أزمة في التزود بالنفط والغاز مستقبلا، فهؤلاء يعتقدون بأن أسعار النفط ستصل بعد بضع سنوات إلى مستوى متدن ثانية، وأن عصر البترول سيبلغ نهايته المحتومة لا محال، وهم يحاولون جاهدين لإيصال هاته الفكرة لكل المجتمع الدولي، فهم يؤكدون بأن النفط سينضب، وأنه هناك موارد طاقوية أخرى يجب أن تعوضه وهذا ما جعل تقديراتهم وتنبؤاتهم للموارد المحتمل اكتشافها مستقبلا تتميز بنسبة كبيرة من الانخفاض.

المطلب الثاني: المخزونات النفطية العالمية:

أولا: ماهية المخزونات النفطية العالمية:

تعتبر المخزونات النفطية ذات أهمية كبيرة فهي تأثر إيجابا في أسواق الاستهلاك المحلية للدول صاحبة تلك المخزونات، وهذا عن طريق تغطية احتياجات السوق المحلية عند حدوث ندرة في الأسواق النفطية العالمية، وبالتالي فالمخزونات النفطية تستعمل للتحوط من مخاطر نقص الإمدادات أو توقع ارتفاع مستقبلي للأسعار و بمعنى آخر فالمخزونات النفطية تعمل على إدارة قطاع الطاقة المرتبط بالإنتاج لدى الدول المستهلكة، وفق أفضل الطرق.

ولكن اليوم انحرف تأثير المخزونات النفطية عن الأهداف الأساسية التي وجدت من أجلها، فأصبحت بذلك من المؤشرات ذات التأثير الواسع في الأسواق النفطية العالمية، وأصبحت تأثر في أسعار النفط ارتفاعا وانخفاضا فزاد تأثيرها حتى على المؤشرات الاقتصادية والسياسية.

إن التعامل مع المخزونات النفطية في الدول الصناعية يتم من أعلى المستويات في الدولة حيث يتخذ بشأنها قرارات في منتهى الحرص والتشدد، وهذا قصد التحكم في أسعار النفط وتوفيره، وكذلك قصد تهدئة الأسواق النفطية من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي.

وتعرف المخزونات النفطية " على أنها عبارة عن كميات كبيرة من النفط تغطي احتياجات البلاد المستهلكة للنفط ومشتقاته لفترة زمنية معينة تتراوح بين 30 إلى 90يوما، وهذا في حالة تعرض الإمدادات النفطية لإنقطاع لأي سبب من الأسباب.

ويعود تأسيس المخزونات النفطية للدول المستهلكة للنفط إلى عام 1973 حين تعرضت امتدادات النفط القادمة من الدول العربية إلى تقلبات حادة حيث استخدم النفط كسلاح من طرف الدول العربية المنتجة للنفط ضد العالم الغربي المتضامن مع إسرائيل في حرب أكتوبر 1973.

وفي عام 1975 سن الكونغرس الأمريكي تشريعات تلزم الحكومة الفدرالية بإنشاء مواقع لتخزين كميات من النفط الخام تكون كافية لتأمين الطلب عليه في حال تعرض الإمدادات لأي نوع من المخاطر الحادة، وبالإضافة إلى المخزونات الفيدرالية تقوم الشركات العاملة في مجال الطاقة بتخزين كميات خاصة بها توازي في مجملها كميات المخزون الفيدرالي.[1]

[1] http //www. Fxeverest, com/ 12/8-3/مصطلحات اقتصادية/html, consulté le 05-06-2012 à 23:50 GMT.

ثانيا: أنواع المخزونات النفطية:[1]

تنقسم المخزونات النفطية حسب طريقة تصنيفها فهي تقسم بناءا على أنماط المخزون النفطي من جهة وحسب أهداف الاحتفاظ بالمخزون النفطي من جهة ثانية، وفيما يلي بيان لكل تقسيم من التقسيمات السالفة الذكر.

I: تقسيم المخزونات النفطية بحسب أنماطها:

وتنقسم إلى ثلاثة أنواع وهي: المخزون الأولي، المخزون الثانوي، المخزون الثالثي.

1- المخزون الأولي: " وهو المخزون الذي تحتفظ به الصناعة النفطية والذي يدخل في عمليات الإنتاج والتكرير ويعتبر هذا النوع هو الأكثر شيوعا وتداولا في تقارير ونشرات الصناعة النفطية"[2] وينقسم بدوره إلى نوعين وهما :

1-1 المخزون التجاري: وهو المخزون الذي يدخل في عمليات الإنتاج والتكرير.

1-2 المخزون الاستراتيجي: وهو المخزون المحتجز لدى الحكومات والذي شرعت حكومات الدول الصناعية ببنائه منذ ثورة الأسعار عام 1973، ويستخدم هذا المخزون الاستراتيجي للأغراض الإستراتيجية، بحيث يستخدم في حالة انقطاع الإمدادات ويتواجد معظمه في الولايات المتحدة الأمريكية، كما تملك كل من الدول الصناعية الأخرى والدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والصين وجنوب إفريقيا حصصا متفاوتة من هذا المخزون الاستراتيجي.

1-2-1 مكونات المخزون الاستراتيجي: تختلف مكونات المخزون الاستراتيجي من بلد إلى آخر، فبينما تحتفظ الولايات المتحدة به في شكله الخام، تحتفظ اليابان بحوالي 20% منه كمنتجات مكررة وسوائل الغاز، والباقي أي 80% من المخزون الاستراتيجي يحتفظ به في شكله الخام، أما معظم الدول الأوربية فتحتفظ بأكثر من 60% من مخزونها الاستراتيجي على شكل منتجات مكررة، وتحتفظ دول وكالة الطاقة الدولية مجتمعة بحوالي 84% من مخزونها الاستراتيجي كنفط خام.

المخزون الثانوي: يتضمن المخزون الثانوي كافة كميات النفط التي يحتفظ بها بائعوا التجزئة والموزعون الصغار سواء في مراكز التوزيع الثانوية أو في الصهاريج أو في محطات التعبئة .

3- المخزون الثالثي: وهو النفط الموجود لدى المستهلك النهائي كالغازولين المستخدم في المركبات وزيت التدفئة وفي وسائل التخزين المنزلية .

والشكل رقم (1 – 5) يبين لنا تقسيم أو أنواع المخزونات النفطية وذلك حسب أنماطها.

[1] المخزونات النفطية ودورها في استقرار الأسواق النفطية العالمية – مجلة الأوابك- نشرة شهرية صادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، السنة 37، العدد 07 يوليو 2011، ص 05.

[2] عبد الفتاح دندي، دور المخزون النفطي في الأسواق العالمية والانعكاسات على الدول الأعضاء في الابك، مجلة النفط والتعاون العربي، صادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، المجلد السابع والثلاثون، العدد136 شتاء 2011، ص70.

الشكل رقم (1– 5) :أنواع المخزونات النفطية المختلفة

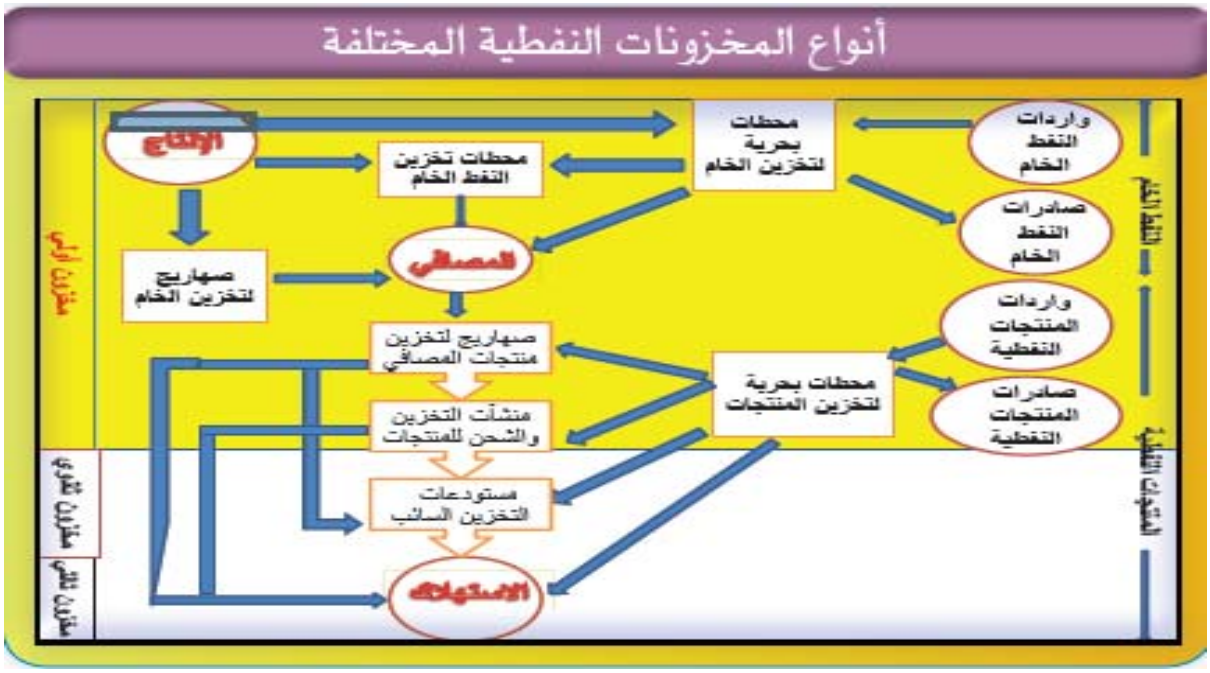

المصدر : عبد الفتاح دندي ، دور المخزون النفطي في الأسواق العالمية و الإنعكاسات على الدول الأعضاء في أوبك ، مجلة النفط و التعاون العربي صادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، المجلد السابع والثلاثون ، العدد 136 ، شتاء 2011 ،ص 70

II: تقسيم المخزونات النفطية وفق أهداف الاحتفاظ بها:

تصنف المخزونات وفق أهداف الاحتفاظ بها الى نوعين:

1– المخزون القابل للتصرف: وهو المخزون الذي تحتفظ به الشركات النفطية كإجراء احتياطي لمجابهة أي انقطاع مفاجئ في الإمدادات النفطية أو لأغراض المضاربة عند ارتفاع أسعار النفط أو" لأغراض التحصن والوقاية من ارتفاع الأسعار" [1] وينقسم هذا النوع بدوره إلى نوعين وهما:

1–1 "المخزون التجاري القابل للاستخدام "Usable commercial stocks"

ويشتمل على المخزون التجاري المتواجد لدى الشركات النفطية والذي يزيد عن الحد الأدنى من مستويات التشغيل المطلوبة وهي 55 يوما بالإضافة إلى مخزون الأمان المحتفظ به من قبل تلك الشركات قرب مراكز الاستهلاك الرئيسية .

1–2 مخزون البلدان المنتجة: ويشتمل على النفط الخام الذي تحتفظ به البلدان المصدرة حيث تتوفر لدى العديد منها قدرات تخزينية كبيرة نسبيا عند موانئ التصدير ، وذلك للإبقاء على مستويات التصدير عند معدلاتها السائدة أثناء فترات الصيانة الدورية

[1] عبد الفتاح دندي، مرجع سبق ذكره، ص 72 .

للحقول النفطية ، كما تتوفر للبلدان المنتجة قدرات تخزين مستقلة في المناطق القريبة من مراكز الاستهلاك كما هو الحال في موانئ الكاريبي ، وميناء روتردام، وميناء سنغافورة"[1].

2- المخزون الغير قابل للتصرف: وهو المخزون الواجب الاحتفاظ به لتسيير عجلة صناعة النفط، فهذا المخزون هو مخزون بالاسم فقط وتحكمه ظروف الطلب وطبيعته[2] و ينقسم هذا المخزون الغير قابل للتصرف إلى ثلاثة أنواع أخرى وهي:

2-1 المخزون الحكومي الإلزامي:

وهو المخزون الواجب الاحتفاظ به بناءا على التشريعات الحكومية لضمان أمن الإمدادات، ويتم تحديد مستوى هذا المخزون بدلالة مستويات واردات النفط أو استهلاكه لكل دولة، ويعتبر المخزون الإستراتيجي الأمريكي أفضل مثال لهذا النوع من المخزونات .

وتؤكد وكالة الطاقة الدولية على أهمية هذا المخزون رغم بروز اتجاه يدعو إلى إعادة تقييم جدوى الاحتفاظ بملايين البراميل العاطلة في المخزون الاستراتيجي لما تنطوي عليه من تكاليف أملتها الظروف في الفترات السابقة .

2-2 المخزون التشغيلي الأدنى : "Minimum operating stocks "

ويطلق عليه أيضا اسم المخزون الغير متاح وهو المخزون الذي يشتمل على النفط الضروري لتيسير نظام الإمدادات مثل تعبئة النفط في خطوط الأنابيب ، والنفط العالق في أسفل الصهاريج والذي يصعب ضخه وتزويد المستهلكين به .

2-3 المخزون العابر :

انه من المعروف بأنه هناك فاصل زمني بين إنتاج النفط وبين استهلاكه الفعلي ، ونظرا للرحلة الطويلة التي يستغرقها انتقال النفط من الدول المنتجة إلى الدول المستهلكة فإنه هناك فجوة زمنية بين الإنتاج و الإستهلاك فعلى سبيل المثال يستغرق إيصال النفط الخام من الخليج العربي إلى سواحل الولايات المتحدة الأمريكية ما بين 40 إلى50 يوما ، زد على ذلك الفترة الزمنية الأخرى التي تأخذها عمليات التكرير قبل وصوله إلى المستهلك النهائي ، لهذا اعتبر المخزون العابر جزءا مهما في نظام الإمدادات العالمي .

ويقتصر المخزون العابر على النفط الخام فقط الذي يتم نقله بين المناطق المختلفة على متن الناقلات ، و يشتمل على نوعين وهما :

[1] عبد الفتاح دندي، مرجع سبق ذكره، ص 72 .

[2] المخزونات النفطية ودورها في استقرار الأسواق النفطية العالمية- مجلة الأوابك- مرجع سبق ذكره ، ص 05 .

– مخزون النفط الخام في أعالي البحار الذي في طريقه إلى الأسواق .

– المخزون العائم وهو المخزون المتواجد على متن الناقلات بالقرب من مناطق الاستهلاك الرئيسية".[1]

إن مستويات المخزونات النفطية تعتبر دائمة التعرض للارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، وهذا حسب الظروف السائدة في السوق النفطية العالمية، ويعتبر هذا الارتفاع والانخفاض في مستوى المخزون النفطي أهم العوامل التي تساهم في إحداث خلل في مستويات أسعار النفط، كما أن المخزون النفطي ليس دائما "يكون مستوردا من الخارج، فقد تعمد الدولة المنتجة و المستهلكة للنفط في آن واحد للتخزين نفطها في وحدات تخزين خاصة لحين الحاجة إليه، و مثال ذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي تنتج حوالي 8,5 مليون برميل يوميا ، بينما تستهلك حوالي 19 مليون برميل يوميا وهذا مايجعلها دائمة الاحتفاظ بالمخزونات النفطية "[2] لأنها أكبر دولة مستهلكة للنفط في العالم .

وللتعرف على مستوى التطور في المخزونات النفطية العالمية المختلفة خلال العشر سنوات الأخيرة أي للفترة 2002-2011، نورد الجدول رقم (1 – 3) الذي يوضح لنا تطور مستويات المخزونات النفطية المختلفة وكفايتها بعدد أيام الاستهلاك .

[1] عبد الفتاح دندي، مرجع سبق ذكره، ص 71.

[2] عبد الفتاح دندي، المرجع السابق ذكره، ص 72.

الجدول رقم (1 –3) :تطور مستويات المخزونات النفطية المختلفة وكفايتها بعدد أيام الإستهلاك للفترة 2002–2011

الوحدة مليون برميل في نهاية السنة

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
أمريكا الشمالية	1150	1145	1200	1245	1259	1231	1305	1315	1320	1289
أوروبا	883	939	927	949	942	931	991	977	971	899
منطقة المحيط الهادي	407	424	430	396	394	404	407	390	391	389
إجمالي الدول الصناعية	2440	2508	2557	2590	2595	2566	2703	2682	2682	2576
بقية دول العالم	1127	1109	1221	1247	1252	1394	1397	1451	1550	1364
نفط على متن الناقلات	838	896	966	935	935	924	955	1007	952	905
مخزون في الكاريبي	47	78	71	77	77	63	66	78	79	76
إجمالي المخزون التجاري	4452	4591	4815	4849	4859	4947	5121	5218	5263	5192
المخزون الإستراتيجي *	1364	1421	1514	1548	1548	1644	1682	1757	1763	1775
إجمالي المخزون العالمي **	5816	6012	6329	6397	6407	6591	6803	6975	7026	6966
كفاية إجمالي المخزون العالمي	83,8	85,1	85,7	85,9	85,5	87,9	93,5			
كفاية المخزون التجاري	64,6	65	65,2	65,1	64,8	66	70,4	71,3	70,8	69,4
كفاية مخزون الدول الصناعية						52,5	57,9			
المخزون القابل للتصرف ***	811	831	964	996	1008	1097	1269	1367	1411	1340
كفايته بعدد الأيام	11,5	11,8	13,3	13,6	13,6	14,6	17,5	18,7	15,6	12,9

* في بلدان منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية الثلاثين و جنوب افريقيا.

** باستثناء الإتحاد السوفياتي سابقا والصين.

*** الزائد عن المستوى التشغيلي (55 يوما)

المصدر :أعداد مختلفة من التقارير الشهرية للتطورات البترولية العالمية الصادرة من منظمة الأوبك + عبد الفتاح دندي ، دور المخزون النفطي في الأسواق العالمية و الإنعكاسات على الدول الأعضاء في أوبك ، مجلة النفط والتعاون العربي العدد136 شتاء 2011 صص103 ،104، 105 .

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن المخزون التجاري في البلدان الصناعية* يستحوذ على 54,80% من إجمالي المخزون التجاري العالمي لعام 2002 بمقدار 2440 مليون برميل من أصل 4452 مليون برميل ، استحوذت بلدان أمريكا الشمالية بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها على 25,83% من إجمالي المخزون التجاري العالمي ، وهي بذلك تخزن حوالي نصف إجمالي المخزون النفطي للدول الصناعية وذلك بنسبة 47,13% بينما بلغت حصة البلدان الأوربية 36,18% من المخزون النفطي للدول الصناعية و19,83% من إجمالي المخزون التجاري العالمي ، بينما بلغت حصة بلدان آسيا والمحيط الهادي 16,68% من المخزون النفطي للدول الصناعية و9,14% فقط من إجمالي المخزون النفطي العالمي .

إنه ومن خلال تتبع مستويات المخزون التجاري في الدول الصناعية خلال الفترة 2002-2007 نلاحظ بشكل عام بأنه يتميز بنوع من الإستقرار حيث كانت ارتفاعاته السنوية طفيفة نوعا ما فقدر سنة 2002 بـ 2440 مليون برميل، و سنة 2007 قدر بـ 2566 مليون برميل أي بزيادة قدرها 126 مليون برميل فقط خلال فترة 5 سنوات أي بمتوسط زيادة سنوية

* البلدان الصناعية : تتمثل في ثلاث مجموعات رئيسية وهي مجموعة بلدان أمريكا الشمالية، ومجموعة البلدان الأوربية ومجموعة أسيا والمحيط الهادي

قدرها 25,2 مليون برميل سنويا، بنسبة زيادة سنوية قدرت بـ 1,03% ، أما خلال الفترة 2008 – 2010 كانت الارتفاعات السنوية معتبرة للمخزون التجاري للدول الصناعية حيث وصلت سنة 2008 إلى 2703 مليون برميل أي بزيادة قدرت بـ 137 مليون برميل عن سنة 2007 بنسبة زيادة قدرها 5,33% خلال سنة واحدة وهذا راجع إلى الأزمة المالية – أزمة الرهن العقاري– حيث أنه بسببها تخوق اقتصاديو الدول الصناعية من حدوث ندرة في المعروض النفطي العالمي ، خاصة بعد ارتفاع سعر برميل النفط الخام ووصوله إلى أعلى مستوى له في تاريخ الأسواق النفطية العالمية خلال الربع الثاني من سنة 2008 مسجلا سعرا قدر بـ 117,6$ لهذا ازدادت مخزونات الدول الصناعية تحسبا لأي طارئ يزيد الطين بلة ، وفي عام 2011 وبعد استقرار الأوضاع نسبيا ، انخفض المخزون النفطي للدول الصناعية لسنة 2011 حيث قدر بـ 2577 مليون برميل عن مستوى المخزون النفطي للدول الصناعية لسنة 2010 حيث كان يقدر بـ 2682 مليون برميل مسجلا تراجعا قدر بـ 105 مليون برميل وهذا بنسبة انخفاض قدرت بحوالي 4%، أما بالنسبة للمخزون التجاري لبقية دول العالم فهو يشكل نسبة تتراوح بين 24 إلى 28 % من إجمالي المخزون التجاري العالمي، وبنسبة تتراوح بين 18 إلى 22% من إجمالي المخزون النفطي العالمي (المخزون التجاري +المخزون الاستراتيجي) خلال الفترة 2002- 2010، وخلال سنة 2011 ارتفع المخزون التجاري لبقية بلدان العالم ليستقر عند 1634 مليون برميل بنسبة 31,47% من إجمالي المخزون التجاري العالمي، و23,45% من إجمالي المخزون النفطي العالمي (المخزون التجاري + المخزون الاستراتيجي)، وهذا يبين أن بقية دول العالم تسعى هي الأخرى لتخزين النفط على مستواها تحسبا لأي طارئ، وما زاد على هذا هو عدم الاستقرار العالمي بسبب الثورات العربية من جهة، والتهديدات الإيرانية المستمرة بغلق مضيق هرمز .

وعلى العموم فإن المخزون التجاري العالمي يضم كل من المخزون التجاري في البلدان الصناعية ، والمخزون التجاري في بقية دول العالم ، والمخزون على متن الناقلات ومخزون الكاريبي ، وتتوزع حصص كل نوع من أنواع المخزونات السالفة الذكر من الإجمالي على النحو التالي

وهذا بأخذ سنتي 2002 و 2011 كنموذجين .

الشكل رقم (1– 6) : حصة المخزونات المختلفة من المخزون التجاري العالمي لعامي 2002–2011

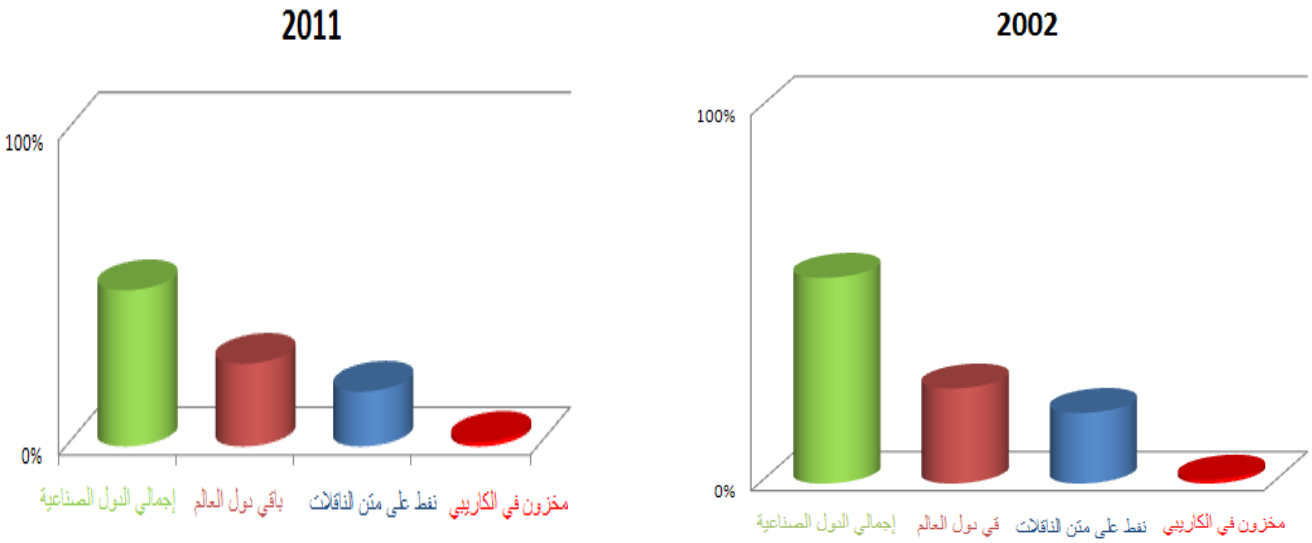

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (1-3)

أما بالنسبة للمخزون الاستراتيجي فيمكن تقسيم الفترة 2002-2011 إلى ثلاث فترات يتبين من خلالها التطور الذي شهدته مستويات المخزون الاستراتيجي، فخلال الفترة الأولى والتي تمتد من 2002 إلى 2004 ظل فيها المخزون الاستراتيجي يشكل حوالي 23% من إجمالي المخزون العالمي متراوحا بين 1364مليون برميل و 1514 مليون برميل .

ثم بعد ذلك وخلال الفترة 2005- 2008 ارتفع مستوى المخزون الاستراتيجي من 1548 مليون برميل إلى 1682 مليون برميل، مستحوذا بذلك على حوالي 24% من إجمالي المخزون العالمي ، أما خلال الفترة 2009-2011 فاستحوذ المخزون الاستراتيجي على أكثر من 25%من المخزون النفطي العالمي بكمية تراوحت بين 1757 مليون برميل سنة 2009 و 1763مليون برميل سنة 2010 و 1775 مليون برميل سنة 2011.

إنه دائما من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن إجمالي المخزون النفطي العالمي يرتفع تدريجيا خلال الفترة 2002-2010 حيث ارتفع من 5816 مليون برميل سنة 2002 إلى 7026 مليون برميل سنة 2010 بارتفاع قدر بـ 1210 مليون برميل أي بمتوسط زيادة سنوية قدرت بأكثر من 134مليون برميل ، ليسجل بعدها انخفاضا سنة 2011 قدر بـ 60 مليون برميل عن سنة 2010 ، مسجلا بذلك مخزونا قدر بـ 6966 مليون برميل والشكل رقم (1- 7) يوضح تطور المخزونات النفطية العالمية خلال الفترة 2002-2011.

الشكل رقم (1 – 7) : تطور إجمالي المخزون النفطي العالمي خلال الفترة 2002–2011

الوحدة: مليون برميل

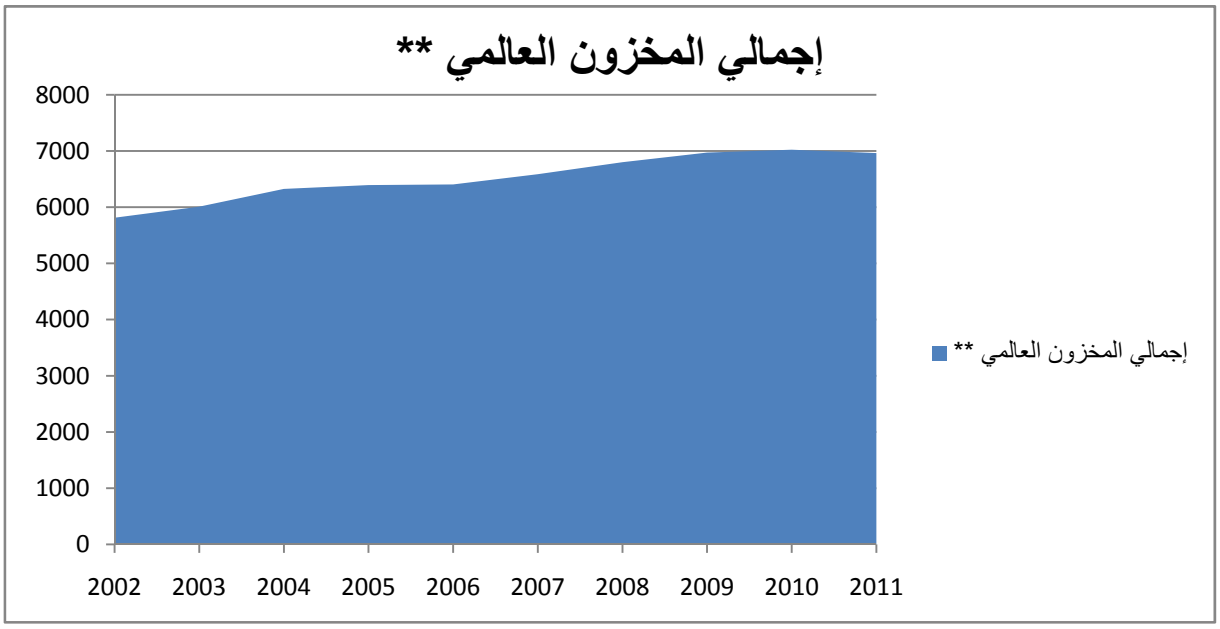

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول (1-3)، خانة إجمالي المخزون العالمي

** باستثناء الإتحاد السوفياتي سابقا والصين.

المطلب الثالث: تطور الاحتياجات العالمية للثروة النفطية:

تتعدد مصادر الطاقة التي يحتاج إليها الاقتصاد العالمي في سبيل تحقيق تقدمه ونموه ، وتنقسم هاته المصادر إلى استهلاك النفط، واستغلال الفحم الحجري ، واستعمال الغاز الطبيعي واستغلال الطاقة النووية والكهربائية ، والاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة ، وفي مقدمتها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهربائية....وغيرها.

ولكن الثروة النفطية تعتبر في الوقت الراهن أهم المصادر الطاقوية التي يعتمد عليها الاقتصاد الدولي "فالنفط يستهلك في توليد الكهرباء وفي المنازل والشركات التجارية (للتدفئة المركزية) وفي الصناعة (في المراجل البخارية والأفران ومختلف الاستعمالات الغير الطاقوية ، كصناعة البلاستيك) وفي النقل أيضا"[1].

انه ومن خلال تحليل هيكل الاستهلاك العالمي للطاقة يتبين لنا بأن النفط يستحوذ على الحصة الأكبر مقارنة بالمصادر الطاقوية الأخرى المنافسة له ، والشكلان التاليان يوضحان ذلك.

الشكل رقم (1– 8) : الإستهلاك النهائي العالمي للطاقة للفترة (1971 – 2009)

الوحدة : مليون طن نفط مكافئ

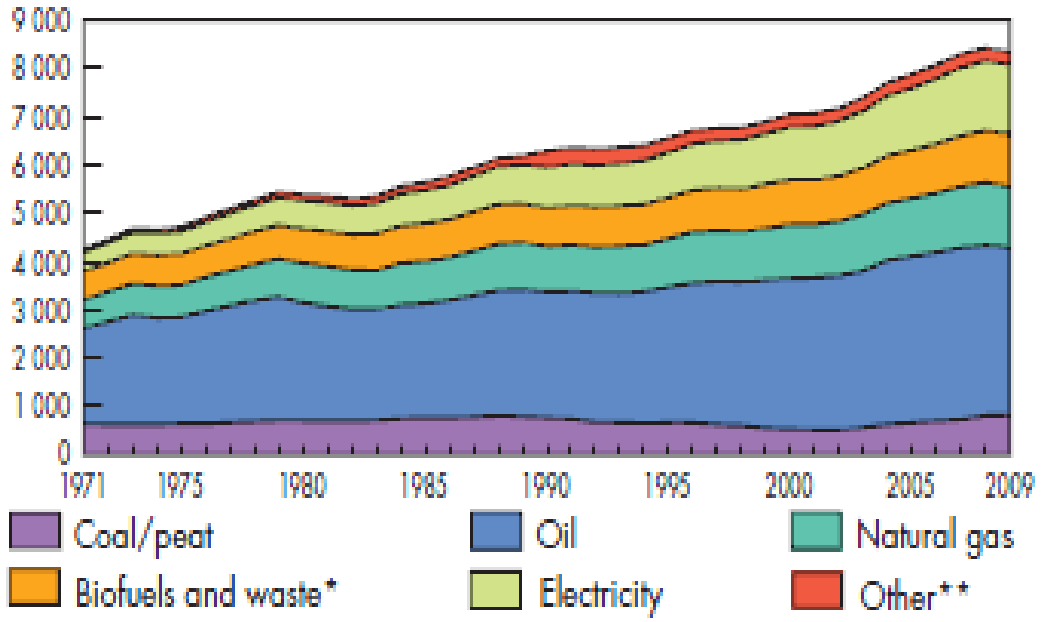

Source : International Energy Agency.key world Energy Statistics 2011 page 28

[1] إيان راتليج، العطش إلى النفط– ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟،ترجمة مازن الجندلي، الدار العربية للعلوم، بيروت– لبنان، ط1، 2006، ص 30

الشكل رقم (1– 9) : مكانة البترول ضمن الإستهلاك العالمي للطاقة (1973 – 2009)

الوحدة : %

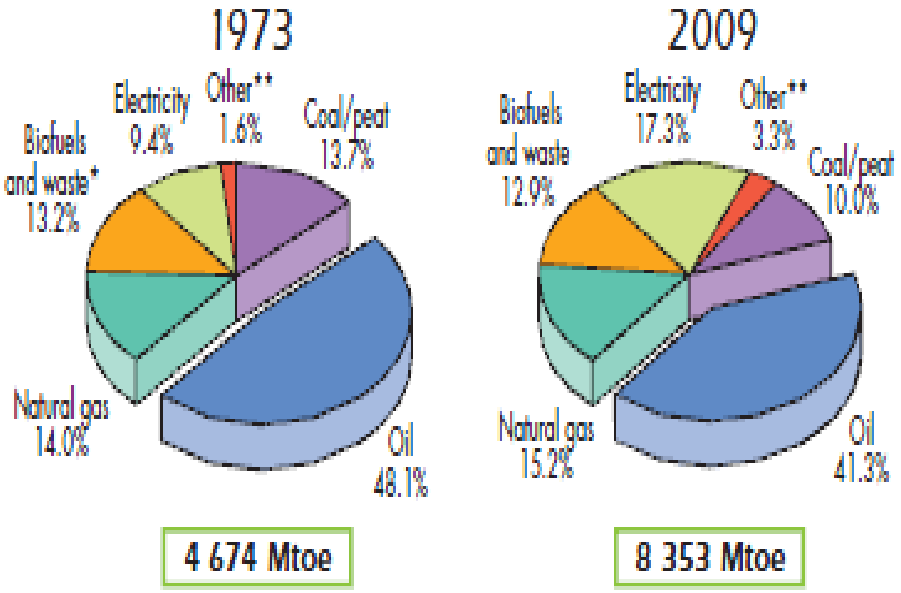

Source : International Energy Agency.key world Energy Statistics 2011 page 28

وانه وحسب إحصائيات الوكالة الدولية للطاقة "(iea) international energy agency " لسنة 2009 والتي تمخض عنها الشكلان السابقان نلاحظ بأن النفط يستحوذ على 41,3% أي بمقدار 3350 مليون طن نفط مكافئ من إجمالي الاستهلاك العالمي للطاقة والذي قدر بـ 8353 مليون طن مكافئ، في حين كان النفط يستحوذ سنة 1973 على 48.1 % من إجمالي الإستهلاك العالمي للطاقة والذي كان يقدر بـ 4674 مليون طن نفط مكافئ، ورغم هذا الانخفاض والذي قدر بـ 6,8% من إجمالي الاستهلاك العالمي للطاقة والذي يرجع أساسا إلى أسباب بيئية واقتصادية، وتنامي الاستغلال العالمي للطاقة المتجددة بفضل الأبحاث المتواصلة لتطويرها، يبقى النفط هو المصدر الرئيسي للطاقة في العالم وبدون منازع، وحتى حسب التوقعات المستقبلية لهيكل الاستهلاك الطاقوي العالمي يتوقع أن "الطلب العالمي على مصادر الطاقة الأولية سينمو بنسبة 40% على مدى العقدين المقبلين "[1]، وسيبقى النفط هو الأكثر استعمالا من بين المصادر الطاقوية الأخرى بما فيها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ... وغيرها، فوفقا لتقرير الأوبك OPEC لشهر جوان من سنة 2012 " يتوقع أن يصل الطلب العالمي على النفط والسوائل الأخرى إلى 102,4 مليون برميل في اليوم ، على مدى العشرين سنة المقبلة أي في غضون

[1] نعمت أبو الصوف، تقرير شركة بريتش بتروليوم، تنشر توقعات الطاقة العالمية للمرة الأولى، على الموقع الالكتروني :
http //www.tp.com/wtp/vp4:shouthread,php?1358%cd ,ajouté le 16-02-2011, consulté le 13-07-2012 à 17:46 GMT.

سنة 2030، أي بمعدل نمو صافي في الطلب على النفط قدره 16,5 مليون برميل في اليوم ، وتوقع تقرير بريتيش بتروليوم «B-P » أن يأتي النمو حصريا من الاقتصاديات الناشئة خارج منظمة التعاون والتنمية ، وستكون الدول الآسيوية غير الأعضاء في المنظمة وعلى وجه الخصوص الصين والهند، مسؤولة تقريبا على نحو ثلثين من نمو الاستهلاك في الدول الغير أعضاء في المنظمة على مدى العشرين سنة المقبلة وعن أكثر من ثلاث أرباع النمو العالمي الصافي على النفط ، حيث توقع التقرير أن ينمو الطلب على النفط فيها بنحو 13 مليون برميل يوميا"[1] فعلى سبيل المثال نجد بأن معدل ارتفاع استيراد الصين للنفط يقدر في المتوسط بـ 9%سنويا "، فقد ارتفعت واردات الصين من النفط الخام خلال شهر نوفمبر 2011 بنسبة 12,7% بالمقارنة مع وارداتها المسجلة في الشهر السابق ، أي في شهر اكتوبر2011 لتبلغ 5,55 مليون برميل يوميا، كما قفزت الواردات الصينية من المنتجات النفطية بحوالي 266 ألف برميل يوميا لتبلغ 1,15مليون برميل يوميا"[2] .

والجدول التالي رقم (1 – 4) يوضح تطور الطلب العالمي على النفط الخام للفترة 2006-2011.

الجدول رقم (1 – 4) : تطور الطلب العالمي على النفط الخام للفترة 2006–2011

الوحدة: مليون برميل/ يوميا

السنوات / المنطقة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
منظمة التعاون والتنمية	49,6	49,4	47,6	45,7	46,2	45,8
أمريكا الشمالية	25,4	25,5	24,2	23,3	23,8	23,6
أوربا الغربية	15,7	15,5	15,4	14,7	14,6	14,3
المحيط الهادي	08,5	08,4	08,00	07,7	07,8	07,9
البلدان النامية	23,6	24,8	25,6	26,2	27,0	27,7
الاتحاد السوفياتي سابقا	04	04	04,1	04	04,1	04,2
دول أوربا الأخرى	0,9	0,8	0,8	0,7	0,7	0.7
الصين	07,2	07,6	8,0	08,3	09	09,4
إجمالي الطلب العالمي	85,3	86,6	86,1	84,9	87	87,8

Source : opec bultin, mars, avrile 2012 Kuwait host 13 IEF, page 93, sur le cite : http// www. Opec. Org.

إنه ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن الطلب العالمي وبقيمته المطلقة سجل ارتفاعا سنة 2007 مقارنة بسنة 2006 ، من 85,3 مليون برميل يوميا إلى 86,6 مليون برميل يوميا مسجلا بذلك ارتفاعا قدر ب 1,3 مليون برميل يوميا أي بنسبة ارتفاع قدرها 1,50%، لينخفض بعد ذلك الطلب العالمي على البترول لسنتين متتاليتين وهما سنتي 2008- 2009 ليكون في

[1] نعمت أبو لصوف، مرجع سبق ذكره.

[2] التقرير الشهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والأقطار الأعضاء لشهر يناير- جانفي- 2012، الصادر عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، ص 09.

حدود 86,1 مليون برميل يوميا، و84,9 مليون برميل يوميا على التوالي مسجلا بذلك انخفاضا قدر بحوالي 0,6% و 2% على الترتيب ، وهذا مقارنة بسنة 2007 (2007 هي سنة الأساس) ، ويرجع هذا الانخفاض في الطلب العالمي على الثروة النفطية إلى أزمة الرهن العقاري التي أصابت اقتصاديات الدول المتقدمة ، ليعاود بعدها الطلب العالمي على النفط ارتفاعه سنة 2010 بارتفاع قدر بحوالي 2,5% عن قيمة الطلب العالمي لسنة 2009 وهذا لعودة بوادر استرداد الاقتصاد العالمي لعافيته ، ثم في سنة 2011 ارتفع الطلب العالمي على البترول ولكن بالقيمة المطلقة فقط ليكون في حدود 87,8 مليون برميل يوميا مسجلا بذلك ارتفاعا قدر في المتوسط بـ 0,8 مليون برميل يوميا ، أي بمعدل ارتفاع قدر بحوالي 1% فقط عن سنة 2010 وهو معدل منخفض مقارنة بمعدل ارتفاع الطلب في سنة 2010 ، والذي كان يقدر بحوالي 2,5% أي أن الطلب العالمي على النفط سجل تراجعا بحوالي 1,5% في سنة 2011 عن سنة 2010 ، وهذا يعود إلى تأثر الطلب العالمي على النفط بتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي ، " وتجلت العلاقة مابين النمو الاقتصادي العالمي ونمو الطلب العالمي على النفط حيث كان الارتباط بين المتغيرين وثيقا إذ أن التغير في اتجاه معدلات النمو الاقتصادي العالمي من 5,1% عام 2010 إلى 4% عام 2011"[1] وهذا ما أدى إلى تراجع معدل تزايد الطلب العالمي على النفط في عام 2011، والجدول رقم (1-5) ، والشكل رقم (1-9) يوضحان معدلات النمو السنوية في الطلب العالمي على النفط مقابل معدلات النمو الاقتصادي العالمي .

الجدول رقم (1 – 5) : النمو الإقتصادي و النمو في الطلب على النفط وفق المجموعات الدولية للفترة 2007-2011

الوحدة : %

	2007	2008	2009	2010	2011
الدول الصناعية					
الناتج المحلي الإجمالي	2,7	0,2	-3,2	3,1	1,6
الطلب على النفط	-0,4	-3,6	-4,4	1,5	-0,6
دول العالم الأخرى					
الناتج المحلي الإجمالي	8,7	6	2,5	7,3	6,4
الطلب على النفط	3,9	3,7	1,7	4,4	2,7
إجمالي العالم					
الناتج المحلي الإجمالي	5,3	2,8	-0,7	5,1	4
الطلب على النفط	1,4	-0,6	-1,6	2,8	1

المصدر : التقرير السنوي الثامن والثلاثون (38) لسنة 2011 للامين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول – ماي 2012 – ص 93

[1] التقرير السنوي الثامن والثلاثون(38) لسنة 2011، للأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ماي 2012، ص45.

الشكل رقم (1– 10) : النمو الإقتصادي العالمي و النمو في الطلب على النفط للفترة 2007 –2011

الوحدة : %

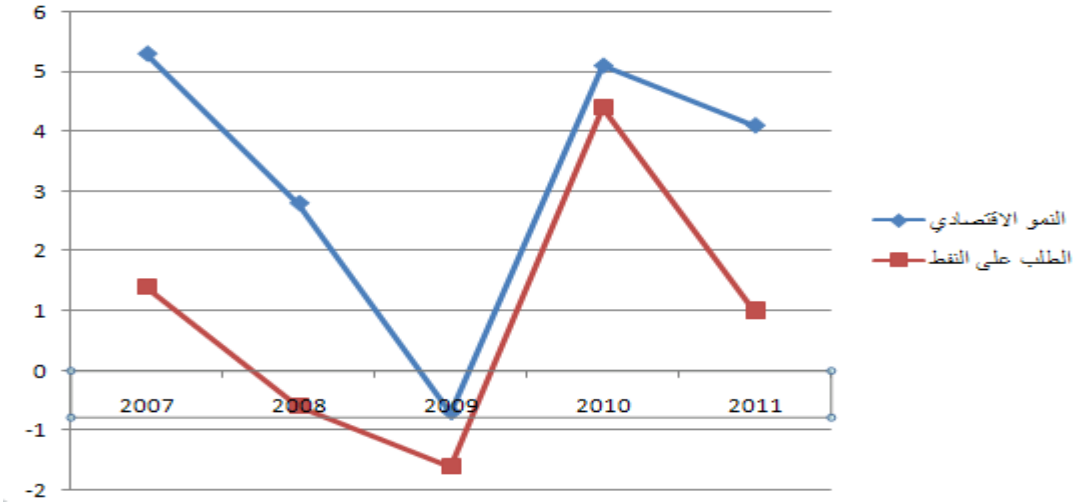

المصدر : التقرير السنوي الثامن والثلاثون (38) لسنة 2011 للامين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول – ماي 2012 – ص46

إنه ومن خلال الشكل والجدول السابقين يتضح لنا بأنه هناك ارتباط وثيق بين معدلات النمو الاقتصادي ، ومعدل الطلب على النفط، فكلما ارتفع معدل النمو الإقتصادي زاد معدل الطلب على النفط ، وكلما انخفض معدل النمو الاقتصادي انخفض الطلب على النفط ، أما بالنسبة للتوقعات المستقبلية للطلب على الثروة النفطية فقد كثرت الدراسات والتوقعات حول مستقبل الطلب العالمي على النفط ومدى مساهمته في تزويد العالم بالطاقة ، وبالرغم من تنوع هذه الدراسات واختلاف مصادرها ، إلا أنها تجمع على:

أن النفط سوف يبقى المصدر الأول للطاقة وأن حجم الطلب عليه سيزداد في المستقبل ، وهذا رغم سعي الدول الصناعية إلى التقليل من الاعتماد عليه لصالح مصادر الطاقة البديلة وهذا من خلال إتباع الكثير من الإجراءات منها الحفاظ على النفط ، وترشيد استهلاكه وإحلال مصادر أخرى للطاقة محله وفرض ما يسمى بضريبة الكربون لزيادة سعر النفط ومشتقاته والحد من استخدامه ، ولكن وفي أفضل التوقعات فإنه حتى لو تم تطبيق جميع الإجراءات السالفة الذكر وبنجاح، فإن حصة النفط لن تنخفض أكثر من حوالي 35% من استهلاك الطاقة العالمي، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن النفط سيظل المورد الأكثر أهمية للطاقة ولعقود مقبلة "[1]

[1] محمد المجدوب، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت –لبنان، ط1، 2000، ص 32.

"وأسباب ذلك واضحة كون النفط هو أنسب مصدر طاقة للآلات المتحركة المستقلة الكبيرة وبلا منازع"[1] ناهيك عن تكاليفه الرخيصة .

إن كل الدراسات تؤكد بأن النفط سيبقى المصدر الأول للطاقة ولعقود مقبلة تصل حتى منتصف القرن الواحد والعشرين أو تفوقه ، وأن الطلب عليه سوف يتزايد في الدول النامية أكثر من الدول الصناعية ، وأن منطقة الشرق الأوسط وخاصة الدول الخليجية منها هي المؤهلة لسد حاجة العالم من هذه المادة بسبب ضخامة احتياطها النفطي وقدرتها على زيادة الإنتاج ، وهذا مقابل تراجع مستمر في احتياطي بقية دول العالم وإنتاجها خارج منظمة الأوبك[2] .

والجدول التالي يوضح التوقعات المستقبلية للطلب العالمي على الطاقة حسب المناطق الجغرافية إضافة على توقعات الطلب العالمي على البترول مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى حتى أفاق 2040.

[1] أيان راتلينج، مرجع سبق ذكره، ص31.

[2] محمد المحدوب، مرجع سبق ذكره، صص 33،34.

الجدول رقم (1- 6) : التوقعات المستقبلية للطلب العالمي للطاقة حسب المناطق الجغرافية وتوقعات الطلب العالمي على البترول مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى حتى أفاق 2040

الوحدة كواديريولون وحدة حرارية بريطانية

المنطقة	الطلب العالمي كواديريليون وحد حرارية بريطانية					متوسط التغير السنوي			التغير%			الحصة من الإجمالي		
	1990	2000	2010	2025	2040	2025-2010	2040-2025	2040-2010	2025-2010	2040-2025	2040-2010	2010	2025	2040
إجمالي العالم	360	415	525	633	692	%1,3	%0,6	%0,9	%21	%9	%32	%100	%100	% 100
منظمة التعاون والتنمية	189	224	227	234	224	%0,2	%0,3-	%0,1-	%3	%4	%2-	%43	%37	%32
خارج منظمة التعاون والتنمية	171	191	298	400	469	%2	%1,1	%1,5	%34	%17	%57	%57	%63	%68
افريقيا	17	22	29	44	62	%2,9	%2,2	%2,6	%55	%39	%115	%5	%7	%9
آسيا والمحيط الهادي	91	125	205	267	301	%1,8	%0,8	%1,3	%30	%12	%47	%39	%42	%43
الصين	33	44	102	132	138	%1,7	%0,3	%1,0	%29	%4	%35	%19	%21	%20
الهند	13	19	28	45	61	%3,3	%2,1	%2,7	%62	%37	%122	%5	%7	%9
أوربا	74	79	81	82	78	%0,1	%0,3-	%0,1-	%2	%4	%3-	%15	%13	%11
الإتحاد الاولابي	68	72	73	73	69	%0	%0,4-	%0,2-	%0	%6	%6-	%14	%12	%10
أمريكيا اللاتينية	15	20	26	36	45	%2,2	%1,5	%1,8	%39	%24	%73	%5	%6	%7
الشرق الاوسط	11	18	30	42	51	%2,3	%1,3	%1,8	%41	%21	%71	%6	%7	%7
أمريكا الشمالية	95	114	113	118	112	%0,3	%0,3-	%0	%4	%4	%1-	%22	%19	%16
و.م.أ	81	96	94	96	90	%0,1	%0,4-	%0,2-	%2	%6	%5-	%18	%15	%13
روسيا/قزوين	57	38	42	43	43	%0,3	%0	%0,1	%4	%1	%3	%02	%07	%6
الطلب على الطاقة حسب النوع في العالم														
النفط	136	156	177	206	220	%1	%0,4	%0,7	%16	%7	%24	%34	%32	%32
الغاز	72	89	115	157	186	%2,1	%1,1	%1,6	%37	%18	%62	%22	%25	%27

الفحم	86	90	138	148	130	%0,5	%0,8-	%0,2-	%7	%12-	%6-	%26	%23	%19
الطاقة النووية	21	27	29	37	55	%	%2,7	%2,2	%29	%50	%94	%5	%6	%8
الكتلة الحيوية والنفايات	36	41	48	53	53	%	%0	%0,3	%10	%0	%10	%9	%8	%8
الطاقة الكهرومائية	07	09	12	15	18	%	%1,2	%1,5	%32	%20	%58	%2	%2	%3
الطاقات المتجددة	01	03	07	17	30	%	%3,7	%5	%154	%73	%338	%1	%3	%4
المجموع	360	415	525	633	692	%	%0,6	%09	%21	%9	%32	%100	%100	%100

Source : international energey agency . the outlook for energy : avieuto 2040. Version 2012 sur le cit: http// www. Exxon mobil. Com/ energy outlook. Page 49

والشكل التالي يبين الطلب العالمي للطاقة حسب أنواعها المختلفة لسنتي 2010-2040 .

الشكل رقم (1-10) : الطلب العالمي للطاقة حسب أنواعها المختلفة لسنتي 2010-2040 .

كواديريليون وحدة حرارية بريطانية

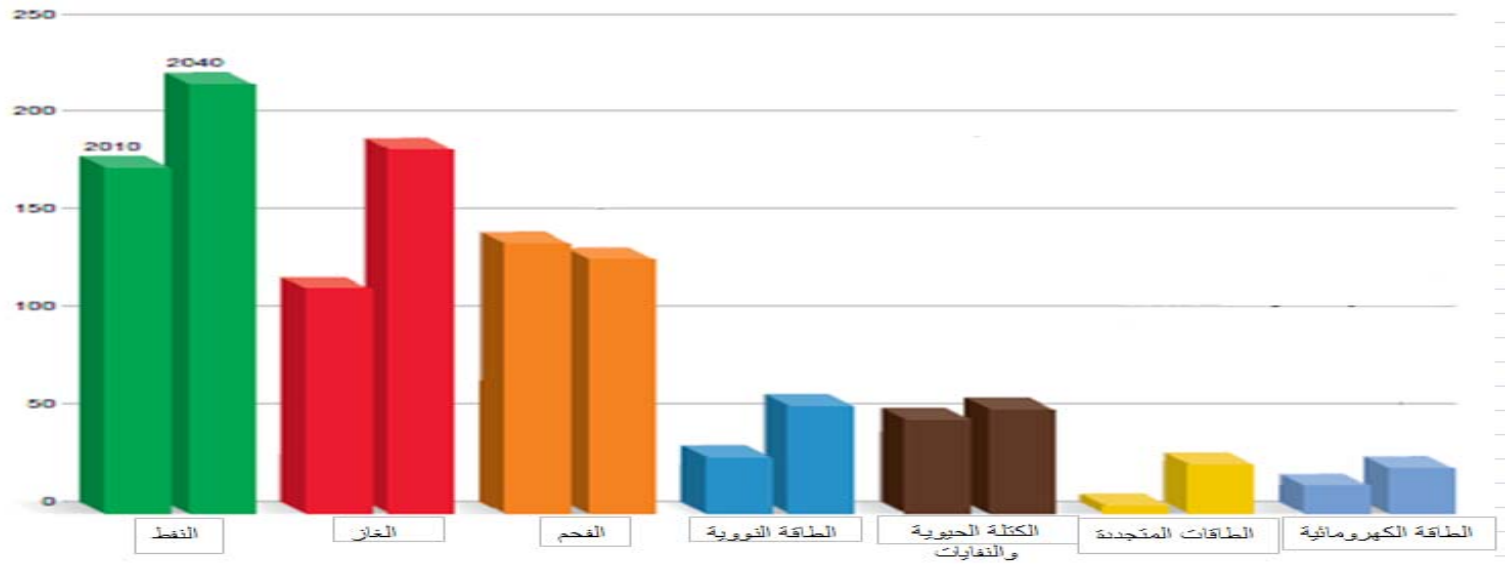

Source : international energy agency the outlook for energy aview to 2040 version 2012.OP.cit page 08

إنه ومن خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ بأن الطلب على النفط سيواصل ارتفاعه حتى أفاق سنة 2040 بارتفاع قدره 24% في مجمل الفترة 2010-2040 ، وهذا يؤكد بأن الثروة النفطية ستبقى أهم الثروات الطاقوية على الإطلاق، حتى أنها ستستحوذ على حوالي 3/1 الاستهلاك العالمي للطاقة ، ناهيك إذا أضفنا لها الغاز الطبيعي فستصبح المحروقات (النفط والغاز الطبيعي) تسيطر على حوالي 60% من مجمل الاستهلاك العالمي في حين أن الطاقة المتجددة بما فيها الطاقة الكهربائية والتي يتغنى بها العالم الغربي ستغطي حوالي 7% فقط من مجمل الاستهلاك العالمي للطاقة في آفاق سنة 2040 ، وبهذا نستنتج بأن الثروة النفطية هي عصب الإقتصاد العالمي عموما والإقتصاد الغربي خصوصا وتجلى هذا في كل الصراعات الدولية التي دارت خلال العقود الأخيرة وفي مقدمتها الغزو الأمريكي للعراق " والذي كان هدفه بسيط للغاية وهو عراق بدون صدام حسين تسيره حكومة موالية للولايات المتحدة تعطي احتياطات النفط العراقي للشركات النفطية الأمريكية ، حيث ثبت بأن مجموعة مهمة من عراقي المنفى كانت عمليا تقدم هذه الحقول كثمن لتسلمها السلطة في عراق ما بعد صدام حسين، وتجلى هذا من خلال وعد أحمد الجلبي* الصريح حيث قال وبكل صراحة " بعد الإطاحة بصدام حسين ستحصل الشركات النفطية الأمريكية على فرصة كبيرة في النفط العراقي"[1]

* أحمد الجبلي: زعيم المؤتمر الوطني العراقي [IMC]، ورجل البنتاغون المفضل لرئاسة حكومة العراق ما بعد صدام حسين.

[1] إيان راتليج، مرجع سبق ذكره، صص 284 – 250 .

المطلب الرابع: الإنتاج البترولي العالمي :

أولا:تطور الإنتاج البترولي العالمي:

حقق الإنتاج البترولي العالمي زيادات تدريجية ومنتظمة وهذا بالرغم من تميزه بالإنتقال من منطقة إلى أخرى، بمعنى أنه عندما يقل في مكان ما فإن شركات الإنتاج البترولي تنتقل إلى مناطق أخرى، تكون غنية بالبترول ويحدث ذلك داخل الدولة الواحدة أو بين الدول المختلفة"[1] ومن أهم العوامل التي أدت زيادة الإنتاج العالمي من البترول، السرعة الملحوظة التي سار بها التصنيع بعد الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي أدى إلى اشتداد الطلب على زيوت الوقود، ليس من طرف الدول الصناعية فقط بل حتى من طرف الدول المتخلفة والحاصلة على الاستقلال حديثا والتي اتخذت التصنيع من أهم ركائز التنمية الاقتصادية فيها، أضف إلى هذا أن الزراعة الحديثة تتطلب الكثير من المكننة، ولعبت الصناعة البتر وكيماوية دورا هاما في تنمية الإنتاج البترولي نتيجة تنمية صناعة التكرير[2].

أن الإنتاج البترولي يوجه إلى قسمين يتمثل القسم الأول في تصديره في شكله الخام والقسم الثاني يتمثل في توجيهه للصناعات البترولية وإنتاج منتجات صالحة للاستهلاك النهائي.

إن المتتبع لهيكل الإنتاج العالمي للثروة النفطية يلاحظ بأن معظمه ينتج في عدد محدود من الدول، والشكل التالي يبين إنتاج النفط الخام خلال الفترة 1971-2010 حسب المناطق الجغرافية.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، محمد شبانة، أساسيات في الموارد الاقتصادية، الدار الجامعية الإسكندرية، 1998، ص 216.

[2] راشد البراوي، حرب البترول في العالم، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 1968، صص 22 ، 23.

الشكل رقم (1-12) : إنتاج النفط الخام حسب المناطق الجغرافية للفترة 1971-2010

الوحدة : مليون طن مكافئ

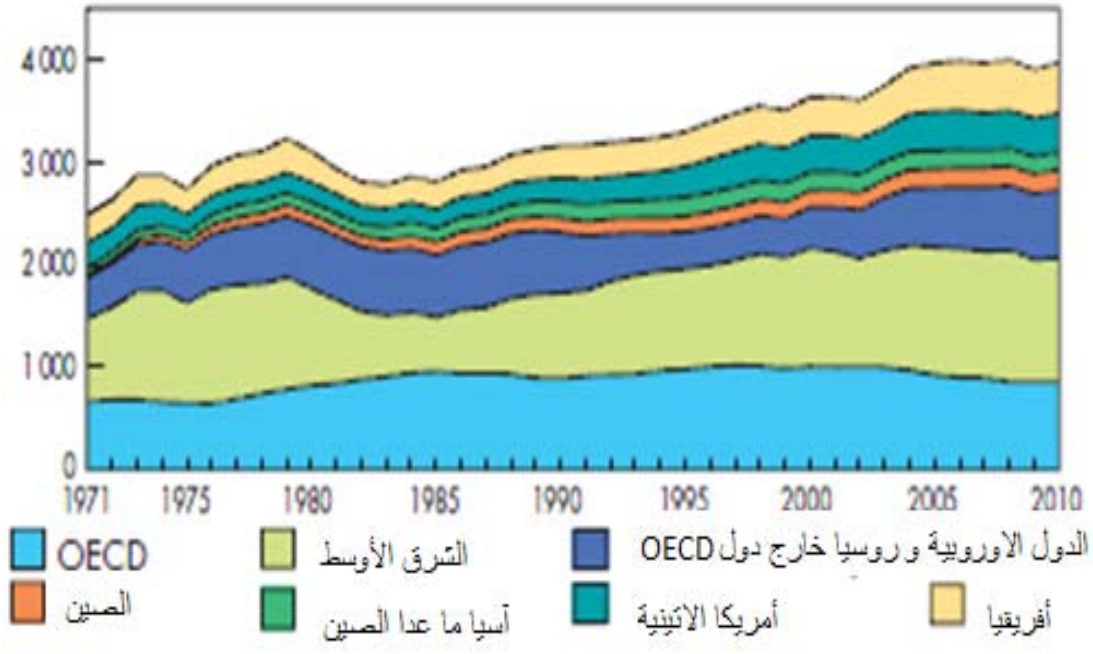

Source : international energy agency key world energy statistics 2011 page 08.

يعكس هذا الشكل تطور الإنتاج العالمي للبترول حيث نلاحظ بأنه دائما يسير في اتجاه الارتفاع ، فقد ارتفع وبشكل كبير للغاية في سنة 2010 عن سنة 1971، وهو ما يؤكد بأن البترول مازال لحد اليوم الطاقة المفضلة ، والأكثر استعمالا في العالم، إضافة ودائما حسب الشكل أعلاه نلاحظ بأن معظم هذا البترول ينتج في عدد محدود من الدول ، ونجد منطقة الشرق الأوسط هي الأكثر إنتاجا لهاته المادة الحيوية ، حيث أن حوالي ثلث الإنتاج العالمي من البترول ينتج في هاته المنطقة الجغرافية وهذا ما يفسر سبب احتدام هاته المنطقة بالصراعات الدولية.

أما بالنسبة للإنتاج العالمي للبترول للفترة 2006-2010 فهو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (1 – 7) الإنتاج العالمي من الثروة النفطية حسب الدول وحسب المناطق للفترة 2006–2010

الوحدة : 1000 برميل / اليوم

الدول	2006	2007	2008	2009	2010
كندا	1345,7	1388,4	1348,7	1216,9	1206,2
الولايات المتحدة الأمريكية	5102,1	5064,2	4950,4	5360,6	5512,1
مجموع أمريكا الشمالية	**6447,8**	**6452,6**	**6299,1**	**6577,5**	**6718,3**
نسبة الإنتاج إلى الإنتاج العالمي (%)	**9,00**	**9,05**	**8,78**	**9,54**	**9,63**
الأرجنتين	657,7	641,5	641,6	623,1	608,8
البرازيل	1722,7	1748,0	1812,1	1950,4	2054,7
الشيلي	3,0	2,0	2,0	2,8	3,0
كولومبيا	531,0	529,5	587,8	670,2	784,8
الإكوادور	518,4	511,4	501,4	**464,7**	476,4
المكسيك	3255,7	3081,7	2798,5	2601,4	2575,9
البيرو	77,6	77,0	76,6	71,8	72,6
فنزويلا	144,9	120,5	114,3	**107,2**	98,2
الدول الأخرى	3035,6	2981,9	2957,5	2878,1	2853,6
	131,2	142,3	143,5	137,1	136,3
مجموع أمريكا الاتينية	**10077,8**	**9835,8**	**9635,3**	**9506,8**	**9664,3**
نسبة الإنتاج إلى الإنتاج العالمي (%)	**14,07**	**13,80**	**13,43**	**13,78**	**13,86**
ألبانيا	7,0	7,0	7,0	7,0	9,7
أذربيجان	643,2	855,2	899,7	1014,4	1026,7
هونقاري	17,8	16,6	16,0	15,9	14,4
كزاخيستان	1056,5	1079,3	1142,7	1256,3	1333,4
رومانيا	98,3	100,2	92,8	88,5	85,7
روسيا	9358,5	9572,1	9498,5	9650,4	9841,3
دول أخرى	351,1	373,3	382,7	354,1	332,9
مجموع أوروبا الشرقية	**11532,4**	**12003,7**	**12039,4**	**12386,6**	**12644,1**
نسبة الإنتاج إلى الإنتاج العالمي (%)	**16,10**	**16,84**	**16,78**	**17,96**	**18,13**
الدانمارك	342,0	304,6	279,8	261,3	246,3

فرنسا	21,4	19,6	19,6	18,2	18,0
ألمانيا	66,7	66,3	61,7	54,6	49,0
إيطاليا	110,2	107,7	99,5	82,8	96,0
هولندا	26,2	40,2	33,6	25,5	19,9
النرويج	2353,6	2210,5	2107,5	1989,2	1799,3
تركيا	41,6	41,9	41,6	46,2	48,3
المملكة المتحدة (بريطانيا)	1486,4	1477,4	1352,5	1291,7	1199,1
دول أخرى	53,4	51,6	50,8	48	46,2
مجموع أوروبا الغربية	**4501,5**	**4319,8**	**4046,6**	**3817,5**	**3522,1**
نسبة الإنتاج إلى الإنتاج العالمي (%)	**6,28**	**6,06**	**5,64**	**2336,20**	**5,05**
البحرين	183,3	184,7	184,5	182,0	180,2
إيران	4072,6	4030,7	4055,7	3557,1	3544,0
العراق	1957,2	2035,2	2280,5	2336,2	2358,1
الكويت	2664,5	2574,5	2676,0	2261,6	2312,1
سلطنة عمان	687,1	653,0	669,3	712,6	758,3
قطر	802,9	845,3	842,8	733,0	733,4
العربية السعودية	9207,9	8816,0	9198,0	8184,0	8165,6
الجمهورية السورية العربية	400,0	380,0	377,0	377,0	386,0
الإمارات العربية المتحدة	2568,0	2529,0	2572,2	2241,6	2323,8
اليمن	357,3	313,2	285,7	283,4	264,8
مجمع الشرق الأوسط	**22900,8**	**22361,6**	**23141,7**	**20868,5**	**21026,3**
نسبة الإنتاج إلى الإنتاج العالمي(%)	**31,96**	**31,37**	**32,25**	**30,26**	**30,15**
الجزائر	1368,8	1371,6	1356,0	1216,0	1189,8
أنغولا	1384,6	1694,6	1896,3	1738,9	1691,2
الكاميرون	87,5	85,3	83,8	72,9	64,2
الكونقو	247,2	243,1	259,7	274,9	295,6
مصر	520,8	500,7	522,6	523,1	534,1
الغابون	250,0	250,1	239,6	237,6	245,5
ليبيا	1751,2	1673,9	1721,5	1473,9	1486,6
نيجيريا	2233,9	2059,3	2017,4	1842,0	2048,3
تونس	67,2	90,6	90,0	82,4	78,8

دول أخرى	955,1	999,3	1004,5	1028,5	955,1
مجموع إيفريقيا	**8866,3**	**8997,7**	**9191,4**	**8461,0**	**8589,2**
نسبة الإنتاج إلى الإنتاج العالمي (%)	**12,37**	**12,62**	**12,81**	**12,27**	**12,32**
أستراليا	424,1	448,7	463,7	463,7	424,9
بروناي	198,1	169,7	157,5	154,4	159,2
الصين	3673,5	3736,0	3802,1	3794,6	4076,6
الهند	675,6	684,1	682,0	666,3	735,6
أندونيسيا	894,8	843,8	853,4	826,1	810,8
ماليزيا	704,0	695,3	694,2	659,9	635,9
نيو زيلاندا	18,2	41,7	60,1	55,9	53,0
دول أخرى	734,2	694,7	701,0	730,8	684,2
مجموع آسيا والمحيط الهادي	**7322,5**	**7314,0**	**7414,0**	**7351,7**	**7580,2**
نسبة الإنتاج إلى الإنتاج العالمي (%)	**10,22**	**10,26**	**10,33**	**10,66**	**10,87**
مجموع العالم	**71649,1**	**71285,2**	**71767,5**	**68969,6**	**69744,5**
مجموع إنتاج دول الأوبك	**31565,6**	**31123,4**	**32075,4**	**28927,1**	**29183,0**
نسبة إنتاج دول أوبك إلى الإنتاج العالمي(%)	**44,06**	**43,66**	**44,69**	**41,94**	**41,84**
مجموع الإنتاج للدول خارج أوبك	**40083,5**	**40161,8**	39692,1	**40042,5**	**40561,5**
نسبة إنتاج الدول خارج الأوبك إلى الإنتاج العالمي (%)	**55,94**	**56,34**	**55,31**	**58,06**	**58,16**

source:Teame for the prepartion of OPEC : Annual Bulletin 2010-2011 page 30
sur le site : http// www.opec.org,op,cit

من خلال الجدول السابق نلاحظ بأن منطقة الشرق الأوسط تنتج ما يعادل 21026,4 ألف برميل يوميا سنة 2010 وهي أكبر منطقة إنتاج في العالم حيث استحوذت على أكثر من 30% من حجم الإنتاج البترولي العالمي، ونجد العربية السعودية في طليعة الدول المنطقة بأكملها بإنتاج قدر بـ 8165,6 ألف برميل يوميا لنفس السنة أي سنة 2010، فاستحوذت بذلك على حوالي 40% من إنتاج المنطقة، ولكن معظم هذا الإنتاج يوجه للتصدير في شكله الخام وبأسعار رخيصة ، وجزء منه فقط يستعمل لتلبية الاحتياجات الداخلية ، وبلغ إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2010 ما قيمته5512,1 ألف برميل يوميا أي بنسبة 7,90%من حجم الإنتاج البترولي العالمي وهي نسبة معتبرة ، ورغم ذلك تبقى من أكبر مستوردي النفط في العالم وهذا لكونها دولة صناعية كبيرة، وتحتاج إلى الطاقة وفي جميع قطاعاتها الإستراتيجية، إضافة إلى أنها دولة تعتبر ذات كثافة سكانية مرتفعة والمعروف عن الأمريكيين أنهم يبذرون الطاقة بشكل رهيب، وبالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية نجد روسيا في مقدمة

الدول المنتجة للبترول بإنتاج قدر سنة 2010 بـ 9841,3 ألف برميل يوميا أي أنه يشكل حوالي 15% من حجم الإنتاج البترولي العالمي ويوجه معظمه للاستهلاك المحلي، خاصة وأن روسيا في السنوات الأخير تحقق نموا اقتصاديا رائعا وهذا منذ تولي ابن الكاجيبي " فلاديمير بوتين "سدة الحكم في روسيا، أما باقي الإنتاج فهو يوجه للتصدير خصوصا لتلبية حاجة السوق الأوربية.

– إن النفط وإلى حد كبير يبقى هو السلعة الأكثر تداولا في الأسواق العالمية، ورغم ذلك فهناك مستوى كبير من عدم اليقين، يرتبط بالتوقعات المستقبلية لحركات النفط في المستقبل، وهذا سواء من ناحية إنتاجه أو من ناحية تسويقه، ورغم ذلك تشير كل التوقعات المستقبلية إلى أنه ستكون زيادة متواصلة في حجم الإنتاج النفطي العالمي قصد تلبية الطلب المتزايد عليه، فعلى الصعيد العالمي من المتوقع أن يزيد إنتاج النفط لتلبية النمو في الاستهلاك، فالمعروض النفطي سيرتفع بحوالي 16,5 مليون برميل يوميا بحلول عام 2030، وتشير التوقعات إلى أن حصة الأوبك من الإنتاج العالمي ستزيد من 40% عام 2010 إلى 46% عام 2030، وهو مستوى لم تصل إليه منذ عام 1977 وسيكون للنفط العراقي والسعودي الدور الكبير في تلبية الطلب المتزايد على الثروة النفطية، حيث يتوقع أن ينمو الإنتاج النفطي العراقي من 2,5 مليون برميل يوميا في الوقت الراهن (سنة 2011)، إلى أكثر من 5,5مليون برميل يوميا بحلول عام 2030،وسينمو إنتاج المملكة العربية السعودية بحوالي 3مليون برميل يوميا بحلول عام 2030.[1]

ثانيا :ذروة الإنتاج البترولي:

إنه ومن المعلوم ولدى عامة البشر أن النفط مادة ناضبة لا محال، فالاحتياطات النفطية في تناقص مستمر "حيث يقول علماء البترول في هذا الصدد بأن معدل الإنتاج البترولي العالمي سوف يصل إلى أقصى قيمة له ثم يبدأ في التناقص تدريجيا وسوف يحدث نتيجة هذا التناقص ارتفاع مستمر ، وكبير في أسعار المواصلات والمواد الغذائية وغير ذلك ولا تستطيع لا الطاقة النووية ولا الطاقة المتجددة أن تحل المشاكل التي تطرح على أرض الواقع"[2]

"ذروة الإنتاج البترولي لا تعني جفاف الحقل بل تعني فقط أن إنتاج البترول في حقل معين قد وصل إلى مستوى إنتاج أقصى يجب على المنتج عدم تجاوزه حتى لا يتسبب في خراب لا يمكن إصلاحه في المكامن البترولية، إذا استمر في مخالفته للقوانين الطبيعية، وبالتالي سيضطر وبقوة الطبيعة لخفض الإنتاج ، والشيء الذي ينطبق على إنتاج حقل واحد، سينطبق بمرور الزمن أيضا على مجموعة إنتاج الحقول في دولة بكاملها وبالتالي سينطبق وبمرور الزمن أيضا على مجموعة إنتاج حقول البترول في العالم"[3]

[1] B .P energy outlook. 2030. Statistical revieu. London. January 2011. Page 35

[2] حاتم الرفاعي، ذروة الإنتاج وتداعيات الانحدار، دار النهضة لطباعة والنشر، مصر، 2009، على الرابط:

http//www.neelurat. com ./ itempaye aspx ?id :egd 129020-5131887& search.book

[3] أنور أبو العلا، مقال تحت عنوان الفرق بين ذروة الإنتاج ونضوب البترول الخام، منشور في جريدة الرياض،–العدد15867ليوم السبت 03 ديسمبر2011 الموافق ل 8 محرم 1433 هـ على الرابط:

http//www. Alriyadh. Com/2011/12/03 article 68872. html

إذن فذروة إنتاج البترول هي القيمة العظمى التي يصل إليها إنتاج البترول العالمي وبعد هذه النقطة الزمنية سيبدأ معدل الإنتاج العالمي في الانخفاض، وهذا لا يعني أن البترول سينفذ فجأة، ولكن إمدادات البترول الرخيصة التقليدية سوف تتراجع، وتتناقص تدريجيا، وستبدأ بعدها الأسعار في الارتفاع التدريجي المستمر وهذا سوف يؤدي إلى تغيرات جسيمة في العالم وفي كل ما هو حولنا وعلى كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[1] على حد سواء.

إن ذروة الإنتاج البترولي هاته تسمى أيضا بذروة هوبرت، نسبة إلى اسم المهندس الأمريكي كينغ هوبرت* « king hubbert » والذي قام سنة 1956 بإعداد نموذج للتنبؤ خاص بنفط الولايات المتحدة الأمريكية[2] وقدمه في شكل ورقة بحثية خلال المؤتمر المنعقد في الفترة 7-9 مارس 1956 بتكساس وكانت بعنوان " الطاقة النووية والوقود الأرضي القديم" وقد قام هوبرت بتوضيح تغير الإنتاج مع مرور الزمن، أي مجموعة آبار بترولية كثيرة متجاورة في مكان واحد، حيث أن الإنتاجية ستزيد في المراحل الأولى من عمر البئر حتى تصل إلى القيمة العظمى ثم تبدأ بعد ذلك الإنتاجية في التناقص، حتى تستنزف البئر من كل البترول مما يجعل المنحنى المتعلق بإنتاجية البترول يأخذ شكل الجرس[3] كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (1 – 13): منحنى هوبرت

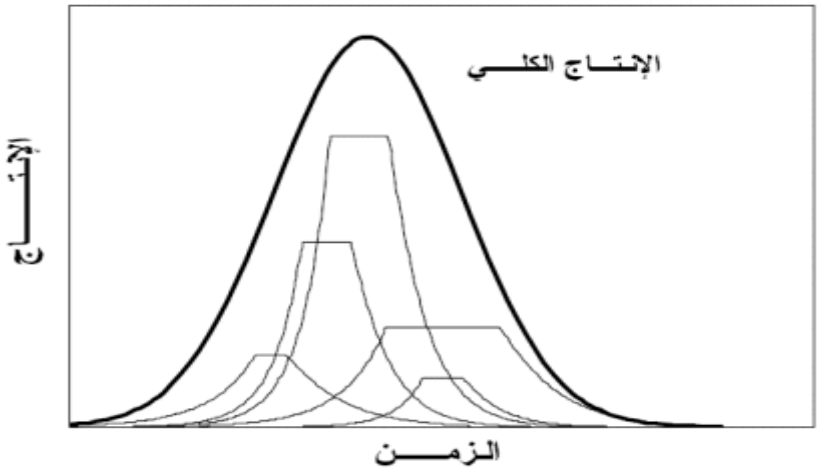

المصدر: ذروة إنتاج البترول ليست نظرية ولكن حقيقة، على الموقع الإلكتروني:

http//www.oilpeakinarabic.org/index.php?option=com_content&task=view&id=22&itemid=28&f1b25e052bfd8b298fd8c2ffa0233140=d20261e1659c979d799e2e2253eada09

[1] ذروة البترول على الموقع:
http//www.oil peakinarabic. Org/indx.php ? option=com=content& lask. Section&, consulté le 30-07-2012 à 18 :30 GMT

*كينغ هوبرت « king hubbert »، مهندس أمريكي ، رئيس قسم الاستشاريين في شركة شال chell

[2] Sophie. Chavtard. Le pétrole. Groupe vocatis(ex groupe studyrama) franceK 2em trimestre 2008. Page 65 .

[3] دراسة تحت عنوان" ذروة انتاج البترول ليس نظرية ولكن حقيقة " على الموقع :
http//www.oilpeakinarabik.Org/index.Php?option=com_content&task:viiew&id=22&Itimed=28&f1b25e052bfd8b298fd8c2ffa0233140=2c0261e1659c979d799e2e2253eada09 , Consulté le 01-08-2012 à 12:35 GMT

إن كينغ هوبرت يتنبأ في ورقته البحثية بأن الإنتاج الأمريكي من البترول سيصل إلى نقطة الذروة في أوائل السبعينات من القرن العشرين وقد صدقت توقعات هوبرت بالفعل ففي سنة 1971 بلغ الإنتاج الأمريكي ذروته ، وما يؤكد ذلك هو الشكل رقم (1-14) الذي يبين لنا تاريخ الإنتاج الأمريكي من النفط خلال الفترة 1930-2003.

الشكل رقم(1-14) : الإنتاج الأمريكي للنفط من 1930إلى 2003

الوحدة : بليون برميل

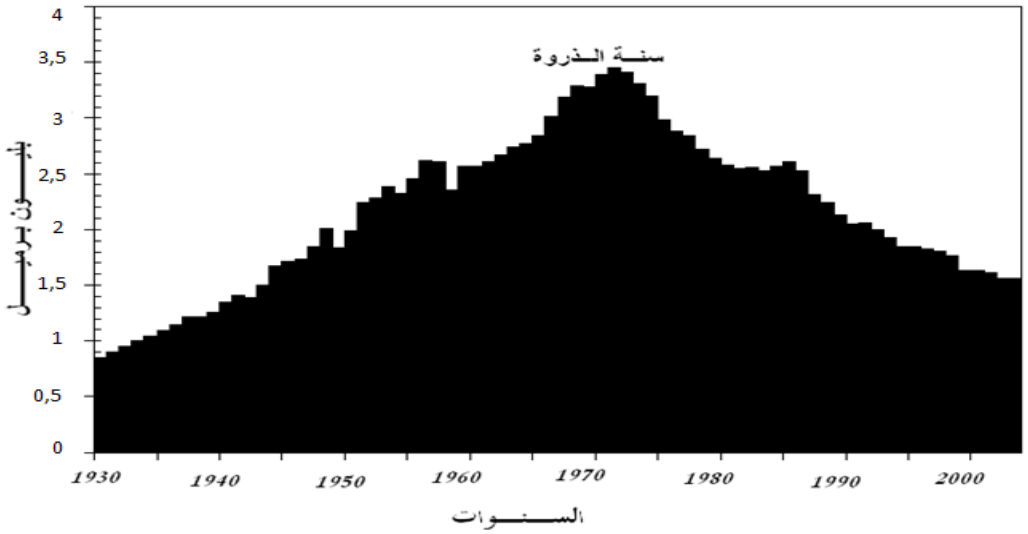

المصدر: ذروة إنتاج البترول ليست نظرية ولكن حقيقة، على الموقع الإلكتروني:

http//www.oilpeakinarabic.org/index.php?option=com_content&task=view&id=22&itemid=28&f1b25e052bfd8b298fd8c2ffa0233140=d20261e1659c979d799e2e2253eada09, OP.cit

من خلال الشكل يتضح لنا بأن الإنتاج الأمريكي من الثروة النفطية وصل إلى ذروته عام 1971 وهو ما يؤكد توقعات هوبرت التي تنبأ بها قبل خمسة عشرة عاما، إن هذا التطابق بين توقعات هوبرت المستقبلية والقياسات الفعلية للإنتاج الأمريكي والتي حدثت فيما بعد، أدت إلى حدوث اهتمام كبير وعلى نطاق واسع بنظرية هوبرت في الأوساط العلمية والجيولوجية والسياسية أيضا[1]، وأصبحت توقعات ذروة إنتاج الدول من الأشياء الأساسية والضرورية على مستوى الإقتصاد الدولي، وذلك لما لها من آثار وخيمة على اقتصاديات الدول بصفة خاصة والاقتصاد العالمي بصفة عامة، فوصول الإنتاج البترولي إلى نقطة الذروة سيؤدي وبدون أي منازع إلى اهتزاز الاقتصاد العالمي بأكمله، فوصوله إلى الذروة يعني بأنه سيبدأ في التناقص وهذا يؤدي إلى عدم تلبية حاجة الإقتصاد العالمي المتزايدة من النفط، وهذا سيؤثر على تحقيق النمو الاقتصادي المنشود، وترتفع أسعار برميل النفط مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار النقل وارتفاع تكاليف الإنتاج، فتتأثر بذلك كل القطاعات الاقتصادية وبدون استثناء، فتنخفض إيرادات السياحة نتيجة ارتفاع تكاليف النقل التي تؤدي إلى انخفاض حركة المسافرين، وترتفع أسعار المواد الغذائية نتيجة تفاقم ارتفاع

[1] http//www. Oilpeakin arabic.Org/index. Php? Option=com. Op.cit

تكاليف الإنتاج الزراعي الذي يعتمد على الأسمدة الزراعية والآلات التي تستهلك مشتقات النفط وبكثرة، وتتأثر المنتجات الصناعية بارتفاع تكاليف إنتاجها نتيجة ارتفاع أسعار النفط مما يؤدي إلى انخفاض مبيعاتها، وبالتالي قلة أرباحها وبالتالي تسريح جزء من عمالها، وهذا يؤدي إلى انتشار البطالة وتنخفض بذلك القدرة الشرائية وعلى المستوى العالمي وهذا يؤدي إلى غلق المصانع والمؤسسات الاقتصادية وبالتالي تتوقف الدواليب التي كانت تحرك الاقتصاد الدولي .

المبحث الثالث: أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي :

مضت قرون عديدة والإنسان لا يملك إلا تلك المصادر البدائية والتي تتمثل في القوة العضلية وقوة الحيوان، وقوة الهواء في صورة الشراع وصورة المراوح الهوائية ، وقوة المياه بصورتها البسيطة حيثما كانت الأنهار ، وغيرها من مصادر الطاقة البدائية[1]، وبعدها كان اكتشاف الفحم والذي ساهم في تحريك دواليب الثورة الصناعية ، ثم وبعد ذلك جاء اكتشاف النفط والذي بعد اكتشافه صار أهم مصادر الطاقة وحتى وقتنا الحالي ، وسيبقى هو الأهم ولعقود مقبلة أيضا ، وهذا نظرا لما يتميز به من خصائص فريدة من نوعها لا تتوفر في المصادر الطاقوية الأخرى، فهو مصدر آمن ومتوفر ، ومن هنا ومن هذا المنطلق تبرز أهمية الثروة النفطية وعلى كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى العسكرية.

[1] محمد عجلان، البترول والعرب، دار الفرابي، بيروت لبنان، 1974، ص29.

المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية للثروة النفطية :

للثروة النفطية مزايا كثيرة لا تعد ولا تحصى فهو السلعة الإستراتيجية الرقم واحد في العالم في الوقت الراهن، فهي المصدر الأول للطاقة والتي تعتبر العجلة التي تحرك دواليب الاقتصاد العالمي ، حيث أن علم الاقتصاد الحديث وبرأي علماء الاقتصاد المحدثين أمثال ألدمان و فرانكل اعتبر بأن الطاقة أصبحت تشكل عاملا جديدا من عوامل الإنتاج إلى جانب الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم ، فكما لا فائدة من رأس المال دون عمل، كذلك أيضا لا فائدة منه دون طاقة فارتبط بذلك " نمو استهلاك الطاقة بالنمو الاقتصادي فكلما زاد استهلاك دولة من الطاقة دل ذلك على نموها الاقتصادي والاجتماعي "[1]، وبهذا فالاقتصاد الحديث ارتبط في تقدمه وتطوره أشد الارتباط بتوفر مصادر الطاقة المختلفة، ونجد الطاقة النفطية حتى الآن وفي المستقبل القريب أيضا، أوفر وأفضل وأسهل أنواع الطاقة التي تستعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية، كالقطاع الصناعي وقطاع النقل والمواصلات والقطاع الزراعي والسياحي والتجاري وحتى الخدمي... وغيرها من القطاعات الاقتصادية التي تشكل القلب النابض للاقتصاد العالمي، وبهذا أصبح النفط هو الرمز الأساسي للتقدم الاقتصادي في أي بلد من بلدان العالم.[2]

لقد غيرت الثروة النفطية مسار الحياة البشرية بشكل لم يسبق له مثيل حيث استخدمت مشتقات البترول في إنتاج الطاقة اللازمة لتشغيل المصانع وتحلية مياه البحار وتحريك الميكنة الزراعية، وتسيير المواصلات وتنظيم تنقل الأفراد والسلع ومنه تنمية القطاع السياحي والتجاري والخدمي، وغيرها من القطاعات الاقتصادية، فلا يمكن أن يكون هناك اقتصاد من دون نفط، هذا النفط والذي بعد تكريره يتم الحصول من خلاله على عدد من المنتجات المهمة لتسيير التقنية في حياتنا اليومية ومن بين هاته المنتجات وأهمها نجد:

1- الغازولين: وهو أهم مشتقات البترول ويستخدم كوقود للسيارات .

2- الكيروسين: ويستخدم كوقود للطائرات .

3- الديزل: ويستخدم كوقود لمحركات القطارات والسفن ومولدات الكهرباء والشاحنات وغيرها .

4- زيوت التشحيم: وتستخدم في تزييت المحركات وآلات المصانع .

5- الإسفلت: ويستخدم في رصف الشوارع وعزل الأسطح .

[1] عيسى مقليد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة،2007 - 2008، ص14.

[2] حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت لبنان، ط1، 2000، ص74.

إن تصنيع البترول أمد البشرية بمنتجات لم تكن تعرفها من قبل مثل البلاستيك والمطاط الصناعي، والأصباغ والألياف الصناعية، والمنظفات والأدوية ، والعوازل المائية والحرارية ، والمبيدات الحشرية وغير ذلك[1].

إذا فالأهمية الاقتصادية للثروة النفطية شملت كل القطاعات الاقتصادية وسنحاول أن نبرز هاته الأهمية في بعض القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية فيما يلي:

1- أهمية الثروة النفطية في القطاع الصناعي:

يعتبر النفط الوقود الأساسي لتشغيل الصناعة وتحريك الآلات في المصانع وبدونه ستتوقف الصناعة وبشكل شبه تام، مما يؤدي إلى خلق أزمات خطيرة، تزعزع الاقتصاد الدولي[2]، لهذا يمكن القول بأن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون نفط، فالنفط يستخدم كمادة لتغذية صناعة المعادن، كما يعطي الصناعة مادة التشحيم أو التزييت الضرورية لاستمرار عمل الآلات وبالتالي مواصلة عملية الإنتاج.

إن الصناعة الحديثة ما هي إلا حركة، وحيث توجد الحركة يوجد الاحتكاك والذي يؤدي بالنهاية إلى إتلاف الآلات وتعطيلها، لذا يجب طلائها بطبقة رقيقة من الزيوت لصيانة محركاتها [3]، إذا فالنفط هو الوقود الأساسي لتشغيل الصناعة وتحريك الآلات في المصانع والمعامل فهو يستخدم "كوقود لمعظم الصناعات الثقيلة والخفيفة أيضا"[4]، وبهذا فهو أساس لكثير من الصناعات مثل المنظفات الصناعية كالفينول، والمطاط الصناعي الذي تفوق على المطاط الطبيعي في بعض الاستعمالات، ويستعمل أثير البترول" petroleum ether" وهي مقطرات شديدة التطاير، وذات استخدامات واسعة في صناعة البويات والورنيش وعملية استخلاص الزيوت والدهون، ويدخل الكبريت المستخلص من البترول في كثير من الصناعات مثل حامض الكبريتيك اللازم لصناعة الأسمدة والحرير الصناعي ويستخدم الكبريت أيضا في عملية تنقية السكر، هذا فضلا عن حاجة مصانع الكاوتشوك " coutchoux" (لصناعة العجلات ومختلف المعدات الأخرى) ومصانع الأحذية وكثير من الصناعات الأخرى إليه، وثبت أن استعمال البترول كمادة أولية لإنتاج الكيمائيات العضوية وغير العضوية، بدلا من الخامات الأخرى أكثر فائدة من الناحية الاقتصادية[5] وبهذا أصبح القطاع البترولي هو أساس قيام واستمرار وتطور القطاع الصناعي، "وبما أن قطاع البترول يشكل القطاع المتقدم والمتطور فمن الطبيعي أن تعطي الصناعات المتممة له الأهمية القصوى من مده باللوازم وقطع الغيار ومختلف حاجاته الهندسية، والاستفادة في المقابل من منتجاته كمواد أولية في صناعات أخرى[6]

---

[1] مساعد ناصر جاسم العواد، نظرة تحليلية للأهمية الاقتصادية للبترول والغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط، قسم هندسة البترول والغاز الطبيعي، كلية الهندسة، جامعة الملك سعود الرياض-المملكة العربية السعودية،المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر لكلية الحقوق ، جامعة المنصورة ، جمهورية مصر العربية بعنوان ، البترول والطاقة : هموم عالم واهتمامات أمة ، أيام 2-3 أفريل 2008 ، صص 01 02 . على الموقع الإلكتروني :

http//www.f.law.net/law/threads/14997, consulté le 02/08/2012 à 21 :50 GMT

[2] حافظ برجاس، مرجع سبق ذكره، ص 74.

[3] حافظ برجاس، مرجع سبق ذكره، صص 74،75 .

[4] التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2001-2002، جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الافريقية، مركز البحوث الافريقية، ص 570.

[5] محمد عبد الغني سعودي، مرجع سبق ذكره، ص 156.

[6] عبد العزيز مومنه، البترول والمستقبل العربي، اكسبرس أنترناشيونال برنتينغ كومباني، ط1، 1976، ص 78.

2- أهمية الثروة النفطية في قطاع النقل:

يعتبر قطاع النقل هو العمود الفقري أو الشريان الحيوي للاقتصاد العالمي بكل قطاعاته وفروعه، فقطاع النقل هو أساس استمرار وتواجد كل القطاعات الاقتصادية فهو يساعد في إيصال السلع والخدمات بمختلف أنواعها وأشكالها سواء كانت سلع صناعية أو زراعية أو حتى مواد أولية أو غيرها من مناطق الإنتاج والاستخراج إلى مناطق الاستهلاك والاستعمال النهائي، ويساهم قطاع النقل أيضا في تنقل الأشخاص والأفراد بين مختلف مناطق العالم مما يؤدي إلى تطور القطاع السياحي والخدمي وغير ذلك من القطاعات الاقتصادية الأخرى.

"إذا فكل القطاعات الاقتصادية وبدون استثناء لا يمكنها الاستمرار بدون توفر وسائل النقل وتوفر شبكة مواصلات داخلية وخارجية تربط بين مختلف مناطق العالم، لهذا ارتبط قطاع النقل ارتباطا وثيقا بكافة القطاعات الاقتصادية ، ذلك أن قطاع النقل والمواصلات يعتبر الجزء المكمل لكل عمليات الإنتاج السلعي ، فأي توسع في الإنتاج يتطلب توسعا مماثلا في خدمة النقل والمواصلات ، وتبرز أهمية الثروة النفطية في هذا القطاع من ناحيتين أساسيتين:

- إن النفط من جهة هو المصدر الأساسي للوقود، والذي تتحرك بواسطته جميع وسائل النقل البرية والبحرية والجوية، فالسيارات والشاحنات والقطارات والبواخر والطائرات والصواريخ كلها تستمد طاقتها المحركة من النفط ومشتقاته، وبهذا أصبح النفط بمثابة الدم بالنسبة للنقل الحديث [1]، ويستحوذ قطاع النقل على الحصة الأكبر من الاستهلاك العالمي للبترول.

فلقد استحوذ على سبيل المثال سنة 2009على 61,7% من مجمل الاستهلاك العالمي للنفط وهو ما يؤكده كل من الجدول والشكل التالين:

الجدول رقم : (1 – 8): استهلاك النفط حسب القطاعات الإقتصادية لسنة 2009

الوحدة %

قطاع النقل	القطاع الصناعي	القطاعات الغير طاقوية	قطاعات أخرى
61,7	9,3	16,5	9,3

Source : international energy agency .key world energy statistics 2011. Op. cit. page 33

[1] حافظ برجاس، مرجع سبق ذكره، صص 74،75،83.

الشكل رقم (1 –15): توزيع استهلاك النفط حسب القطاعات الإقتصادية

الوحدة : %

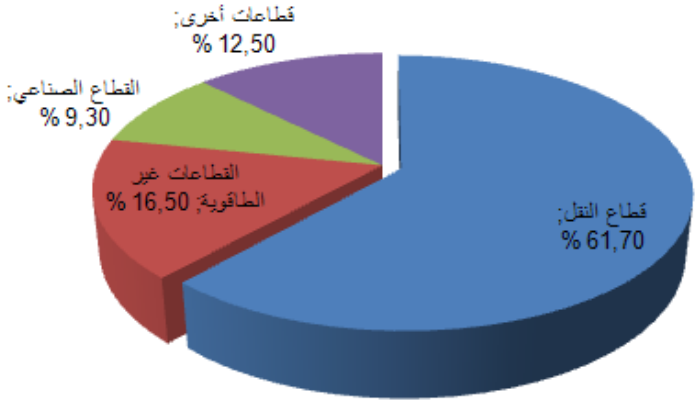

3462 MTOE مليون طن مكافئ نفط

Source: international energy agency, key word energy, statistics 2011 OP,cot page 33

وفي الولايات المتحدة والتي تعتبر أكبر مستهلك للنفط في العالم، فقد بلغ استهلاكها من النفط في قطاع النقل في سنة 1950 ما يعادل 54% من مجمل استهلاكها النفطي وفي عام 1970 قفزت النسبة إلى 60% وفي عام 1990 بلغت النسبة 67% وفي عام 2001 وصلت إلى حدود 69% "[1]

ويمعن مكتب تكنولوجيا النقل " office of transportation technologies "(o.t.t) ، التابع لوزارة الطاقة الأمريكية، النظر إلى المستقبل بمعاينة عددا من السيناريوهات للطلب على وقود النقل في الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2050 حيث تشتمل الحالة الأساسية التي تقوم عليها الدراسة على وصول إجمالي الطلب الأمريكي على البترول 44 مليون برميل في اليوم سنة 2050 ، ويستحوذ قطاع النقل لوحده على 30 مليون برميل في اليوم ، منها 21 مليون برميل في اليوم تستهلكها السيارات الخفيفة والثقيلة على الطرق السريعة [2] وبالتالي فقطاع النقل سيبقى يستحوذ على حوالي 69% من إجمالي استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية للنفط وتبرز أيضا أهمية الثروة النفطية في قطاع النقل من جهة أخرى في كون مادة الإسفلت والقطران التي يتم استعمالها في تعبيد الطرقات هي مادة مصنوعة من رواسب تقطير النفط[3].

[1] أيان راتليج، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[2] أيان راتليج ، المرجع السابق ذكره، ص 207.

[3] حافظ برجاس، المرجع السابق ذكره، ص 75.

3- أهمية الثروة النفطية في القطاع الزراعي:

ظلت الزراعة ولعقود طويلة من الزمن تعتمد على الجهد العضلي للإنسان والحيوان وتتم بطرق بدائية، وفي مختلف مراحلها الإنتاجية، ولكن وبعد قيام الثورة الصناعية توالت الاختراعات في مجال الميكنة الزراعية، و ما عزز هذه الاختراعات وأعطاها أهمية بالغة وزاد في حدة تطورها هو اكتشاف النفط وهذا باعتباره " مصدر توليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة من جهة ومصدر للمنتجات البتروكيميائية* والتي ساهمت والى حد بعيد في تحقيق التقدم الزراعي"[1] .

إن الميكنة الزراعية هي التي ساهمت والى حد بعيد في توفير الوقت والجهد ورفعت الإنتاج إلى حدوده القصوى، ولكن كل هاته الميكنة الزراعية تتحرك بالطاقة والتي مصدرها الثروة النفطية، فماذا لو انقطعت إمدادات النفط ولأي سبب مهما كان؟ فالأكيد هو أن الزراعة ستعود بقرون إلى الوراء، وتنخفض بذلك الإنتاجية ويعجز القطاع الزراعي على توفير الغذاء للبشر، " حيث تشير معظم التقديرات إلى أن عدد السكان في العالم سيرتفع في غضون 2030 إلى حوالي 8,5 مليار نسمة "[2]، وهو عدد لا يستهان به، هنا يمكننا القول بأنه لو انقطعت الإمدادات النفطية ستهلك نسبة كبيرة جدا من البشر نتيجة نقص التغذية.

فبالإضافة إلى الميكنة الزراعية وما شهدته من تطور ومساهمة الثروة النفطية في تطويرها وتحريكها، نجد أن الثروة النفطية تلعب دورا بارزا أيضا في إنتاج المنتجات البتر وكيميائية والمبيدات الحشرية وحتى أعلاف الحيوانات عن طريق ما يسمى بالتحويل الصناعي لبعض المنتجات النفطية.

*المنتجات البتروكميائية: تبرز أهمية هاته النتجات فيما تقدمه من منتجات كيميائية كالأسمدة الآزوتية والمبيدات الحشرية وأعلاف الحيونات... وغيرها، وجميع هاته المنتجات تصنع من المشتقات النفطية (أنظر حافظ برجاس، مرجع سبق ذكره ، ص 77).

[1] حافظ برجاس، مرجع سبق ذكره، ص 78.

[2] حافظ برجاس ، مرجع سبق ذكره ، ص 78 .

المطلب الثاني: الأهمية السياسية و العسكرية للثروة النفطية:

أولا: الأهمية السياسية للثروة النفطية

تميز النفط بمزايا جعلت منه مادة حيوية ، ووضعته موضع الصدارة بالنسبة لمصادر الطاقة الأخرى ، وأكد على هذا خبراء الطاقة والاقتصاد، حيث أجمعوا على أن النفط سيظل البديل الأفضل من بين مصادر الطاقة الناضبة والمتجددة من النواحي الاقتصادية والفنية والبيئية[1] وهذا ما جعل الصراع عليه يحتدم بين الدول الكبرى من أجل السيطرة عليه ، هذا الصراع يزداد سنة بعد أخرى هذا إن لم نقل بأنه يحتدم يوما بعد يوم ، وأصبح بذلك النفط" الركن الأساسي في استراتيجيات الدول ، إذ أنها أصبحت تدرك أن النفط مادة ذات تأثير فعال ومفتاح لكل تقدم [2]وتطور فمن أراد أن يمتلك قراره ويبسط سيطرته على العالم اليوم لابد أن يحصل على الاستقلال التام من حيث الطاقة وهذا لن يتحقق حتى يتم إيجاد مصدر دائم للنفط "وأكد على هذا الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون حيث قال بأنه يجب على الحكومة أن تتبنى السياسات التي تكفل استقلال الطاقة لدينا "[3] وعلى هذا الأساس سعت الدول الكبرى لضمان تدفقه بلا عائق وربطته بأمنها القومي، فالنفط أشبه بالدم الذي يدم الحياة[4] للإنسان، وهذا ما جعل العلاقة بين النفط والسياسة علاقة جد وطيدة ، وأصبح بذلك محورا في السياسة الدولية[5] وكان "كليمانصو " قد أعلن في أثناء الحرب العالمية الأولى « بأن النفط ضروري كالدم » وكتب كوليج "colleidge" رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1924عن افتتاح اللجة الفيدرالية للنفط « أن تفوق الأمم يمكن أن يقرر بواسطة امتلاك النفط ومنتجاته »، وفي عام 1943 كتبت مجلة النفط والغاز قائلة « ليس سرا أن المؤتمرات التي عقدت في موسكو وطهران والقاهرة والتي ناقشت الخطط الخاصة بما بعد الحرب ، قد تعرضت أيضا إلى مستقبل النفط ومسألة توزيعه » ويعتقد ساسة الولايات المتحدة الأمريكية أن النفط هو الإنتاج العالمي الذي يبنى على أساسه السلام .

إن جميع هذه التصريحات التي صدرت ولازالت تصدر عن كبار المسؤولين السياسيين في العالم ، هي دلالة واضحة على مدى أهمية النفط ومكانته السياسية ، فالنفط أصبح العامل الأساسي المؤثر في صنع القرارات السياسية في الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء، وأصبح النفط أيضا يستخدم كسلاح سياسي للدفاع عن قضايا سياسية [6] مثلما حدث في حرب أكتوبر 1973 عندما استعملت الدول العربية النفط كسلاح ضد الامبريالية الغربية وشكل حظر النفط منعطفا تاريخيا في مجرى العلاقات السياسية الدولية ، وأسفر استعماله المباشر في هذه الحرب عن نجاح أوسع وفاعلية أكبر في خدمة القضية العربية .

---

[1] محمد طاقة، مأزق العولمة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2007، ص 75.

[2] محمد طاقة، المرجع السابق ذكره، ص 75.

[3] Steve. H.henke. oil and politics. Sur le cite : http//www. Cato. Org/researech/articles/humke-040816html visite le 12-08-2012 à15 :29 GMT

[4] محمد طاقة، مرجع سبق ذكره، ص 75.

[5] حافظ برجاس، مرجع سبق ذكره، ص 88.

[6] حافظ برجاس، المرجع السابق ذكره، ص 89.

– إن حاجة الدول الصناعية للثروة النفطية جعلتها تبني سياستها الخارجية على أساس الحصول على أكبر وأضمن الإمدادات من النفط، " إن الزيارات المتتالية التي يقوم بها المسؤولون السياسيون والنفطيون من بلدان أوربا الغربية واليابان إلى الدول المنتجة للنفط وخاصة الدول العربية منها، تهدف لحد بعيد لتأمين حاجة بلادهم النفطية وعقد الاتفاقات التجارية المتبادلة، كما أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الوطن العربي لا يمكن أن تتم بمعزل عن موضوع النفط الذي تعتبره مادة إستراتيجية لضمان أمنها القومي ، فعملت السياسة الخارجية الأمريكية على إقامة الأحلاف السياسية وإنشاء القواعد العسكرية لتأمين تدفق النفط إليها"[1].

لقد بلغت الرغبة في الحصول على النفط أقصى درجات حدتها فهو السلعة الإستراتيجية التي لا يستطيع أي مجتمع صناعي وصل إلى درجة تصنيع عالية الاستمرار بدونه ، وأنه يجب ضمان توفيره ولو باستخدام القوة العسكرية إن اقتضى الأمر، وبالفعل يقول أحد خبراء الشؤون العسكرية والأمنية الأمريكية " بين جميع الموارد... ما من شيء أكثر إثارة للصراع بين الدول في القرن الواحد والعشرين من النفط"[2]

فالنفط هو الرمز ومفتاح السيادة وبدونه تنهار أنظمة اقتصادية وسياسية بأكملها ، وأصبحت الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم نفوذها السياسي والدبلوماسي من أجل مساعدة شركاتها الكبرى على اختراق سوق التنقيب والتطوير والإنتاج في مختلف مناطق العالم ، وهذا بهدف السيطرة على النفط العالمي ومنه السيطرة على مختلف القوى السياسية في العالم ، وإن الدارس لأنماط سلوك السياسة الخارجية الأمريكية في الثمانين سنة الماضية يدرك أن اهتمامها الأساسي والدائم هو بالشؤون الجيوسياسية النفطية[3]

إن مسألة الفصل بين السياسة والنفط أمر لا يمكن تصوره على الإطلاق " فالنفط أصبح مادة إستراتيجية وسياسية بقدر ما هو مادة اقتصادية وتجارية ، كما أصبحت الاعتبارات السياسية أكثر تحكما في النفط من الاعتبارات التجارية أو الاقتصادية البحتة" [4] حيث وبهذا الصدد يقول الدكتور محمد الرميحي في كتابه النفط والعلاقات الدولية: " مازال النفط كمادة خام حيوية للبشر يثير من النقاش في ميدان السياسة أكثر مما يثيره في ميدان الاقتصاد ، وتأثر فيه العوامل السياسية بشكل أكبر وأوسع من العوامل الاقتصادية ، فكمية الإنتاج النفطي وكذلك أسعاره هي قرارات سياسية بالدرجة الأولى ، وليس لها علاقة بميكانيكية قواعد السوق الكلاسيكية المعروفة "[5].

إن النفط والسياسة متغيران لا يمكن فصل احدهما عن الآخر فكل متغير يتحكم في المتغير الآخر ، فالسياسة تؤثر في النفط والنفط يؤثر في السياسة ، فالنفط أصبح ملازما لكل العلاقات الدولية لهذا سعت الشركات الأمريكية الكبرى الى تدعيم مجالس إدارتها " بمجموعات من كبار المسؤولين السابقين في وزارة الدفاع ، وهيئة أركان الحرب المشتركة والمخابرات المركزية ووزارتي الخزانة

[1] حافظ برجاس، مرجع سبق ذكره، صص 90 ،91.
[2] إيان راتليج، مرجع سبق ذكره، ص 17.
[3] إيان راتليج، مرجع سبق ذكره، ص 11.
[4] حافظ برجاس، مرجع سبق ذكره، ص 91.
[5] محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية–وجهة نظر عربية– سلسلة عالم المعرفة رقم 52، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982،ص 246.

والطاقة إضافة إلى رجال البترول في تكساس ، وأساطين البنوك في نيويورك وهكذا تلاحمت السياسة والبترول في كل عناصر القرار في الولايات المتحدة الأمريكية"[1] خصوصا والعالم عموما .

ثانيا: الأهمية العسكرية للثروة النفطية:

يقول أكنور في كتابه " إمبراطورية النفط" الصادر في موسكو عام 1858 " من يملك النفط سيملك العالم، لأنه بفضل المازوت سيسيطر على البحر وبفضل بنزين الطائرات سيسيطر على الجو وبفضل بنزين السيارات سيسيطر على البر بل أكثر من ذلك إنه بفضل الثروات الخيالية التي يمكن جمعها من النفط سيتحكم بقطاعات اقتصادية كاملة".

إن هذا القول يعطي دلالة واضحة على أهمية النفط الإستراتيجية ، فالنفط يعني الحياة أو الموت في السلم أو الحرب[2]، فعند قراءة بعض الوثائق وتصريحات القادة العسكريين والسياسيين الغربيين حول أهمية النفط في بناء حضارة غربية واعدة ، ندرك أن البترول يعادل الدم في شريان الحضارة الإنسانية المعاصرة[3].

إن النفط يعتبر هو محرك آلات المصانع الحربية ، والتي بدونها لا يمكن إنتاج أية آلية حربية مهما كان نوعها ، ناهيك على أنه يعتبر الوقود الضروري الذي تشتغل بواسطته الآليات الحربية والتجهيزات العسكرية في المعارك المختلفة ، فعند نهاية الحرب العالمية الأولى وبعد اختراع الدبابة والطائرة والأساطيل الحربية ، أخذت المؤسسات العسكرية تولي اهتماما بالغا لتأمين النفط وهذا بالحصول عليه أو بالسيطرة على مصادر إنتاجه[4] لأنه تدرك بأن عدم الحصول عليه سيؤدي بها إلى مالا يحمد عقباه.

وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى سعت القوى الصناعية والعسكرية العظمى في العالم إلى السيطرة على الثروة النفطية لتتفوق على منافسيها في الميدان الجيوسياسي والاقتصادي ، ولهذا أعطت كل من فرنسا وبريطانيا أهمية قصوى لعملية التحكم في الموارد النفطية في الخليج العربي وشمال إفريقيا[5]

وخلال الحرب العالمية الثانية فتحت الولايات المتحدة آبار بترولها لتحويل معاركها ومعارك حلفائها ووضعت خططا وبرامج تركز على تكثيف عملية المرور إلى بترول الشرق الأوسط[6].

وهذا كله قصد كسب رهان الحرب وفيما بعد أظهرت حقائق الحرب العالمية الثانية بأن المعارك التي دارت في أوربا لتحقيق النصر النهائي ، ضد النازية اعتمدت بحجم 91%على البترول الولايات المتحدة الأمريكية، والذي زحفت من خلاله الدبابات

---

[1] محمد حسين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام القاهرة، 1992، ص 75.

[2] حافظ برجاس، مرجع سبق ذكره، ص ص 98 99.

[3] محمد المرابطي، مقال تحت عنوان : البترول ولعبة المضيق (1_2)، صادر في جريدة الأيام البحرينية االصادرة يوم الجمعة 11 ماي 2012 الموافق لـ 20 جمادى الاولى 1433 العدد 8432 على الموقع –الالكتروني:

http/www.alayam.Com/mobil/artidetails.aspx? id=3757, consulté le 2012-08-12 à 17 :36 GMT

[4] حافظ برجاس، مرجع سبق ذكره، ص 99.

[5] قاليري مارسيل، عمالقة النفط، شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط، ترجمة حسان البستاني، الدار العربية للعلوم–ناشرون، بيروت لبنان، 2006، ص 27.

[6] بيوار حنسي، البترول وأهميته، مخاطر وتحدياته على الموقع الالكتروني:

http// www.krg.org/articles/detail.asp? Smap , , conulté le 12-08-2012 à 18 :20 GMT.

وانطلقت المدافع وحلقت الطائرات وتحركت الأساطيل[1] فبريطانيا لم تحرز النصر في معركتها مع ألمانيا والنمسا إلا بفضل تدفق النفط إلى شواطئها من كل أنحاء العالم ، مستعينة بسيطرتها البحرية في الوقت الذي كانت تمنع وصوله إلى أعدائها، كما يرجع انتحار ألمانيا وخسارتها في الحرب العالمية الثانية في معظم أسبابه إلى قلة وجود النفط ومشتقاته لدى الجيوش النازية أنذاك[2].

إن أهم المعارك التي دارت خلال الحرب العالمية الثانية بين دول الحلفاء ودول المحور كان هدفها السيطرة على النفط "فالقتال المرير الذي دار بين الطرفين في شمال إفريقيا كان هدفه الرئيسي السيطرة على بترول الشرق الأوسط ، كما أن الهجوم الذي شنه الزعيم النازي هتلر على الاتحاد السوفياتي آنذاك كان هدفه السيطرة على نفط باقو والقوقاز ، ولو استطاع الوصول إلى منابع النفط ، ولو لم يخسر معركة ستالين قراد لكان للعالم اليوم وجه آخر ، واليابان لم تهاجم القوات الأمريكية في معركة برل هابر إلا من حاجتها الشديدة لبترول اندونيسيا[3]، فبحق كان النفط أعظم ماريشالات الحرب العالمية الثانية وأحد أكبر مصممي استراتيجياتها[4] وأكد على هذا الجنرال "بروسك هولوداي " حيث قال في هذا الصدد " إذا تقلصت إمداداتنا النفطية بصورة لافتة ، فإن النتيجة الأكثر خطورة ربما ستكون نقصا فوريا في فاعليتنا العسكرية"[5] إن المتتبع للأحداث الدولية يلاحظ بأنه هناك قاسم مشترك في كل الصراعات الدولية وهو الرغبة في الحصول على الذهب الأسود ، إن معظم الصراعات الدولية التي دارت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية دارت ولازالت تدور في منطقة الشرق الأوسط وهذا لأن هاته المنطقة تستحوذ على أكثر من ثلثي الاحتياطي العالمي من البترول ، فالعدوان الثلاثي على مصر عام 1956 ، والحرب العراقية الإيرانية لعام 1980 وحرب الخليج الأولى والثانية وحرب جنوب السودان وحرب التشاد والصومال والأحداث اللبنانية، والهجوم على ليبيا عام 2011، والأحداث السورية الجارية الآن في 2012، والتربص بالجزائر، كلها حروب يعتبر النفط عنوانها الأهم وهدفها المقصود.

ففي الخامس عشر من شهر أوت 1990 ألقى الرئيس الأمريكي في تلك الفترة بوش الأب خطابا أمام موظفي البنتاغون ، وجه من خلاله دعوة دراماتيكية إلى الأمريكيين لحشد القوى ، قال فيه : " إن وظائفنا وحياتنا وحريتنا وحرية البلدان الصديقة لنا في العالم كلها ستتأثر إذا وقعت احتياطات النفط الكبرى في العالم تحت سيطرة صدام حسين " ، وعبر دانييل برغين عن ذلك قائلا " إذا نجح العراق في ابتلاع الكويت ، وازدادت قوته سيكون في طريقه إلى أن يصبح دولة نووية مخيفة ، وبعبارة أخرى ، إن سيطرة صدام حسين على نفط العراق والكويت معا سيضع بين يديه المال بما يكفي لبناء واستخدام أسلحة الدمار الشامل ، ومنه بناء قوة سياسية وعسكرية واقتصادية لا تردع ولا تقهر فبحق فالنفط هو العامل الحرج في توازن القوى العالمي[6].

إن المتتبع للأحداث أقل ما يلفت نظره بعد سقوط بغداد هو حماية الجيش الأمريكي لمبنى وزارة النفط العراقية خلال أحداث الشغب التي بلت سقوط بغداد ، وهو المبنى الوحيدة الذي حظي بالحماية الأمريكية ، وهذا دليل صارخ وواضح بأن

[1] محمد حسين هيكل، مرجع سبق ذكره، ص 73.
[2] حافظ برجاس، مرجع سبق ذكره، ص 102.
[3] حافظ برجاس، مرجع سبق ذكره، ص 103.
[4] محمد حسنين هيكل، مرجع سبق ذكره، ص 72.
[5] حافظ برجاس، مرجع سبق ذكره، ص 103.
[6] إيان راتليج، مرجع سبق ذكره، صص 90 91.

الهدف من الحرب على العراق كان الحصول على النفط الذي يعتبر مصدر قوة الدول الصناعية بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة " وهو الدعامة الأساسية لتفوقها الاقتصادي والتكنولوجي ، لهذا لم تتوان ولن تتوانى عن خوض الصراعات الدائمة من أجل السيطرة على المصادر النفطية في العالم[1].

[1] حافظ برجاس، مرجع سبق ذكره، ص 105.

المطلب الثالث: أهمية الثروة النفطية العربية:

تخفي الصحاري العربية تحت حبات رمالها الذهبية ما يزيد عن ثلثي الاحتياطي النفطي العالمي المؤكد ، ناهيك عن الثروة النفطية التي لم يتم اكتشافها بعد ، وهذا ما جعل الوطن العربي عرضة لصراعات كبيرة وتنافس كبير من قبل القوى الغربية وهذا كله قصد السيطرة على منابعه النفطية ، والتي بدونها ستتوقف مصانع الدول الصناعية الكبرى ، " والجدير بالذكر هو أن حوالي 94% من النفط العربي يتجمع من الناحية الجغرافية في سبعة أقطار عربية وهي : السعودية العراق الكويت وليبيا والإمارات والجزائر وقطر والباقي موزعة بين خمسة أقطار عربية أخرى وهي مصر، البحرين وسوريا وسلطنة عمان وتونس "[1]

إن النفط العربي هو محرك الاقتصاد العالمي، هذا إن لم نقل بأنه هو شريان الحضارة الإنسانية بأكملها، وهذا لتميزه بخصائص فريدة من نوعها تميزه عن باقي النفط العالمي ، وتعود هذه الميزات أو هذه الخصائص إلى عوامل طبيعية واقتصادية جعلت من النفط العربي رائدا في الكيان الدولي بأكمله وسنتطرق إلى أهم هذه المزايا باختصار فيما يلي:

أولا: المزايا الجيولوجية أو الطبيعية: ويتمثل أهمها فيما يلي:

1- الموقع الجغرافي:

إن موقع الوطن العربي بين الثلاث قارات أوربا وآسيا وإفريقيا " وتوسطه لأكبر منطقتين تستوردان البترول وهما أوربا الغربية واليابان "[2]، جعلا منه أهم المناطق الحاوية للبترول في العالم ، وتبرز قيمة الموقع الجغرافي للنفط العربي كونه يوفر التسهيلات اللازمة لنقله وتوزيعه ، وهذا سواء عبر الطرق البحرية كمضيق هرمز ، وباب المندب أو بواسطة شبكة الأنابيب البرية ، وهذه الميزة من شأنها تخفيض كلفة النقل ، فالمسافة مثلا بين السواحل الجزائرية أو الليبية وأوربا لا تقارن بالمسافة بين فنزويلا وموانئ أوربا[3]

2- خلو الأراضي العربية من الزلازل والهزات الأرضية:

تكاد تخلو أراضي الأقطار العربية من الزلازل والهزات الأرضية، وهذا ماصان حقول النفط العربية من التفسخات، وساعد على تخزين كميات كبيرة من النفط فيها ، وساعد أيضا على عدم هروب وتسرب النفط من المصائد البترولية، وبالتالي إتاحة إمكانية الإنتاج الكبيرة من الحقل الواحد ، وساعد التكون الجيولوجي السليم للأرض العربية على اندفاع النفط من باطن الأرض دون الحاجة إلى ضخ وهذا لأن المخازن أو المصائد البترولية تحتوي على غازات عالية الضغط، فمعظم نفط الشرق الأوسط يتدفق بالدفع الذاتي نتيجة ضغط الغاز الطبيعي، في حين نجد تسعة أعشار آبار الولايات المتحدة الأمريكية، وثلاثة أخماس آبار فنزويلا، و31% من آبار الاتحاد السوفياتي، تعمل بالضخ الصناعي، وهذا ما أدى إلى جعل المقادير القابلة للاستخراج من الشرق

[1] حافظ برجاس، مرجع سبق ذكره، ص 155.
[2] محمد عجلان، مرجع سبق ذكره، ص 68.
[3] حافظ برجاس، المرجع السابق ذكره، ص 165.

الأوسط أكبر من المقادير القابلة للاستخراج من المناطق الأخرى المنتجة للنفط وهذا [1]بالإضافة إلى أن الضخ يزيد في تكاليف الاستخراج.

3- غزارة الآبار العربية وقلة عمقها:

إن ملائمة التكوينات الجيولوجية ، جعلت البحث عن الثروة النفطية لا يتطلب حفرا عميقا فمعظم المصائد البترولية قريبة من سطح الأرض حيث " يتراوح عمق الآبار بين خمسة آلاف (5000) وستة ألاف (6000) قدم ، ونادرا ما يصل إلى عشرة آلاف (10000) قدم وتتميز آبار النفط العربية بإنتاجيتها المرتفعة جدا ، إذ بلغ إنتاج البئر الواحدة في المنطقة العربية لعام 1974 ما يعادل 4500 برميل يوميا ، في حين أن إنتاج البئر الواحد في الاتحاد السوفياتي سابقا وخلال العام نفسه لم يتجاوز 25 برميل يوميا[2]

هذا كله يضاف إليه ميزة قلة الآبار الجافة في الوطن العربي " فكلما تم حفر عشرين بئرا نجد بئرا واحدة جافة ، بينما في الولايات المتحدة الأمريكية ، كلما تم حفر تسعة آبار يعثر على بئر واحدة منتجة[3].

4- ضخامة الفائض للتصدير:

إن الوطن العربي لا يتميز بضخامة إنتاجه واحتياطاته فقط ، بل يتميز بقلة استهلاكه المحلي للثروة النفطية ، فالاستهلاك المحلي لا يمثل سوى نسبة ضئيلة للغاية من حجم الإنتاج والباقي كله يوجه للأسواق الأجنبية للتصدير .

5- نوعية النفط العربي:

إن النفط العربي يتميز بفوارق كبيرة في النوعية ، فالخامات العربية تعتبر من أجود الخامات النفطية المنتجة على المستوى العالمي ، ويعتبر النفط الخفيف من أجود أنواع النفط وهذا لخلوه نسبيا من مادتي الرصاص والكبريت ، اللتين تتركان أثارا سلبية على معدات التصفية وأجهزة التكرير ، كما تؤديان إلى رداءة مواصفات بعض المشتقات النفطية كالبنزين ووقود الطائرات .

وعلى العموم فإن النفط العربي بتنوعه يبقى الأجود والأحسن وخاصة النفط الليبي والجزائري ، وفيما يلي نقدم مواصفات لبعض الخامات العربية في الجدول التالي :

[1] حافظ برجاس، المرجع السابق ذكره، ص 165.
[2] حافظ برجاس، مرجع سبق ذكره، ص 164.
[3] حافظ برجاس، مرجع سبق ذكره، ص 165.

الجدول رقم (1 – 9): مواصفات لبعض الخامات العربية

البلد	اسم الخام	درجة الجودة A.P.I	نسبة الكبريت بالوزن%	بنزين ومقطرات خفيفة	منتجات وسطى	مازوت
السعودية	عربي خفيف	34,2	1,6	20,5	31	48,5
	ضعانية/خفجة	27,3	2,84	16	23,25	60,75
الكويت	كويتي	31,3	2,48	19,35	25,3	55,35
العراق	عراقي متوسط	36,1	1,88	25	30,6	44,4
	عراقي/بصرة	34	1,95	22	28	50
أبوظبي	أبوظبي بري	39,4	0,74	26	39	35
	أبوظبي بحري	37	1,38	25,50	31,5	43
قطر	قطري	41,8	1,05	30,35	23	36,65
عمان	عماني	32,3	1,28	17	31	52
ليبيا	السيدر	42,1	0,37	32	32,5	35
	بريقة	39,2	0,21	26,15	31,7	42,5
	الحريقة	37,4	1,16	20,75	27	52,25
الجزائر	حاسي مسعود	44,05	0,14	35	36	29
	زارزتين	40,5	0,05	22	38	40

المصدر: محمد عجلان، البترول والعرب، دار الفرابي بيروت، 1974، ص 69.

إنه ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن الخامات العربية تتميز بجودة عالية وبنقص واضح لمادة الكبريت فيها ، بنسبة تراوحت بين 0,05% بالنسبة للخام الجزائري زارزتين ، و 2,48% بالنسبة للخام الكويتي ، وهي نسب منخفضة إذا ما قورنت بالخامات الأخرى التي تنتج في باقي أنحاء العالم ، وحتى حسب تصنيف درجة الجودة الصادر عن المنظمة العالمية للبترول (A.P.I) " agency petroleum international" نلاحظ بأن الخامات العربية مصنفة ضمن درجات جودة لا يستهان بها ، ونجد بأن الخامات الجزائرية تعتبر أفضل وأجود الخامات العربية حيث أنها صنفت في الدرجة 44,05 بالنسبة لخام حاسي مسعود ، والذي لا يحتوي إلا على نسبة 0,14% من الكبريت، وفي الدرجة 40,7 بالنسبة لخام زارزتين والذي نسبة الكبريت فيه تكاد تكون منعدمة حيث أنها لا تشكل سوى 0,05% وهي نسبة نادرا ما يتم الحصول عليها في خامات النفط .

ثانيا: المزايا الاقتصادية :

يتميز النفط العربي بضخامة احتياطاته المؤكدة ، وارتفاع كمياته المنتجة ناهيك عن ارتفاع نسبة احتمال اكتشاف موارد نفطية هائلة في المستقبل إضافة إلى تميزه بانخفاض تكاليف الإنتاج .

1- احتياطي وإنتاج النفط العربي:

يتميز النفط العربي بضخامة احتياطاته النفطية التي تشكل حوالي 3/2 من حجم الاحتياطي النفطي العالمي المؤكد، هذا يضاف إليه ارتفاع الكميات المنتجة في حقول النفط العربية، وإن معظم إنتاج النفط العربي يوجه للتصدير بشكله الخام، وهذا ما يجعله ذا أهمية اقتصادية بالغة بالنسبة للدول الصناعية الكبرى وهذا راجع إلى انخفاض معدل استهلاك النفط في الأقطار العربية، وهذا ما جعل النفط العربي يساهم مساهمة فعالة في إمدادات الطاقة العالمية، "ويتفق معظم الباحثين في شؤون النفط، على أن الأقطار العربية وخصوصا الخليجية منها ، تستطيع زيادة إنتاجها النفطي لتسد أي نقص تتعرض له الإمدادات النفطية العالمية في المستقبل"[1].

2- انخفاض تكاليف الإنتاج:

أن النفط العربي يتصف بضخامة احتياطاته وغزارة إنتاجه وسهولة استخراجه ونقله، وهذا ما جعله يتميز بانخفاض تكاليف إنتاجه وهي أهم ميزة اقتصادية تميز النفط العربي عن سائر النفوط الموجودة في المناطق الأخرى من العالم، حيث تراوحت تكلفة التنقيب والإنتاج لبرميل النفط الواحد في المملكة العربية السعودية في عام 2008 مابين 4 إلى 5 دولار أمريكي، وفي العراق بلغت 6 دولار أمريكي، أما في الجزائر وإيران وليبيا فالتكلفة تتراوح بين 10 إلى 15 دولار أمريكي، أما في فنزويلا فالتكلفة تتراوح بين 20و30 دولار أمريكي ، وفي كازاخستان وصلت التكلفة إلى حدود 30 دولار ونفس الشيء في نيجيريا حيث تراوحت التكلفة بين 25و30 دولار للبرميل الواحد، أما في بريطانيا فوصلت التكلفة إلى 50 دولار للبرميل الواحد، وفي حقول النفط في المنطقة القطبية الشمالية نجد أن التكلفة تتراوح بين 32 إلى 100 دولار أمريكي"[2]، وهذا دليل واضح على انخفاض تكاليف الإنتاج في المنطقة العربية بالمقارنة مع المناطق الأخرى من العالم ، ويرجع انخفاض تكاليف الإنتاج في المنطقة العربية إلى عدة عوامل أهمها:

أ- غزارة البئر الإنتاجية

ب- موقع الآبار البترولية

[1] حافظ برجاس، مرجع سبق ذكره، صص 169 ، 170 .

[2] http//www.yafea1.com/ vp/shouthread. Php? T=87412 , consulté le 26-08-2012 à 23:15 GM

أ– غزارة البئر الإنتاجية:

غزارة البئر الإنتاجية عامل رئيسي في تحديد حجم النفقات الكلية ، فكلما زاد معدل تدفق البئر من البترول وبنفقات استخراج اعتيادية كلما أدى ذلك إلى انخفاض متوسط النفقة الكلية لإنتاج البئر من البترول ، إن غالبية الآبار ذات الاحتياطات الغزيرة تتوفر بها إمكانية التدفق الذاتي وبالتالي تؤدي إلى توفير نفقات وسائل الضخ الصناعية ، ويبلغ متوسط إنتاج البئر في منطقة الشرق الأوسط معدل قدره 3188 برميل يوميا بينما لا يزيد إنتاج البئر في الولايات المتحدة الأمريكية عن 12 برميل في اليوم[1].

ب– موقع الآبار البترولية:[2]

إن بترول الشرق الأوسط ينقل إلى أسواق الاستهلاك الأوربية عبر قناة السويس ، وذلك مرورا بخطوط الأنابيب ، على كل من الأراضي اللبنانية والسورية ، والأراضي الأردنية كذلك ، وبترول شمال إفريقيا يمتاز بقربه من أسواق الاستهلاك لدول أوربا الغربية ، إذا فالنفط العربي يمتاز بقربه الشديد من مواقع الاستهلاك وهذا ما أدى إلى انخفاض التكاليف المتعلقة بالنقل وبالتالي زيادة قيمته الاقتصادية، " إن الموقع الجغرافي للخليج العربي عاد مرة أخرى ليؤكد أهميته ، في عملية توزيع البترول فموقع الوطن العربي بين القارات أوربا، آسيا، إفريقيا وأستراليا جعله مكانا مناسبا للتوزيع"[3] ، كما أن قناة السويس توفر مسافات كبيرة تقدر بآلاف الأميال وهذا كله قصد تزويد أوربا بالطاقة، ورأس الرجاء الصالح الذي يوفر نسبة 30% من أجور نقل البترول عند المرور عبره ، وبهذا يبقى النفط العربي هو الأقرب لمناطق الاستهلاك الرئيسية .

[1] يسري محمد أبو العلا، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع و المستقبل المأمول، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، صص 28 29.

[2] يسري محمد أبو العلا ، المرجع السابق ذكره ، صص 30 ، 31 .

[3] محمد عبد الغني سعودي، مرجع سبق ذكره، ص 166.

المطلب الرابع: أهمية الثروة النفطية بالنسبة للدول المنتجة والدول المستهلكة :

أولا: بالنسبة للدول المنتجة:

تعتبر الثروة النفطية أهم الثروات الاقتصادية على الإطلاق، وهذا باعتبارها مصدر الطاقة التي يعتمد عليها الاقتصاد العالمي في تحقيق تقدمه وتطوره، وإن الدول المنتجة للنفط لا تعتبر النفط مجرد مصدر للطاقة، بل تعتبره أكثر من ذلك، فهو الدم الذي يسري في عروق الدول المنتجة، وهو الذي يلعب اللاعب المحوري في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، فالنفط له أهمية كبيرة إنتاجا وتصنيعا في دفع عجلة التنمية والتقدم في الدول المنتجة له، فهو مصدر الأموال التي تعتمد عليها القطاعات الاقتصادية في هذه الدول وبدون استثناء ، فهو مصدر الدخل الرئيسي، وهذا إن لم نقول الوحيد في كثير من الدول المنتجة، حيث يعتمد عليه في الصادرات الخارجية لجلب العملة الصعبة ، ناهيك على أن أموال النفط تساهم وبشكل مباشر في تحقيق الرفاهية الاجتماعية ، وتحقيق الاستقرار السياسي للأنظمة الحاكمة حيث أن الكثير من رجال الاقتصاد والسياسة أصبحوا يطلقون على عائدات النفط مصطلح البترو دولار وهذا لأهمية هاته العائدات وآثارها العميقة على اقتصاديات الدول المنتجة للثروة النفطية، فالدولارات النفطية أصبحت هي العامل الرئيسي في تطوير اقتصاديات الدول النفطية، فاعتمدت مثلا اقتصاديات الدول الخليجية والعراق وليبيا والجزائر وإيران وفنزويلا ونيجيريا... وغيرها ، على إنتاج وتصدير النفط وأصبح بذلك الريع البترولي يمثل العنصر الأساسي في النشاط الاقتصادي لهذه الدول ، فزيادة إيرادات هذا الريع البترولي أدى إلى تحقيق فائض في الموازين التجارية وموازين المدفوعات للدول النفطية ، وبذلك أصبحت إيرادات النفط هي "أهم موارد ومقومات موازين المدفوعات ، وهي أهم مصدر لتكوين الدخل القومي ، ومن أهم المصادر الرئيسية لتغذية حصيلة النقد الأجنبي المتاحة للاقتصاد الوطني والتي أدت إلى التقليل أو حتى الاستغناء النهائي عن الاعتماد على الاقتراض الخارجي"[1] وما تنتج عنه من آثار سلبية تمس حتى بالسيادة الوطنية .

لقد أصبحت الموازنات الحكومية للدول النفطية تبنى على أساس إيرادات قطاع المحروقات وكانت الحكومات خلال فترات الفورة النفطية تزيد من حجم الإنفاق على كل مشاريع البنية التحتية ، وزيادة الإنفاق على الواردات السلعية والخدمية مما جعل بعض الشعوب المنتجة للنفط وخاصة الخليجية منها تعيش كافة أشكال ومظاهر الترف والتبذير ، هذا إضافة إلى زيادة الإنفاق الاجتماعي على الخدمات والتعليم والصحة وهذا ما أدى إلى ظهور آثار سلبية واضحة على شعوب هذه الدول .

ولقد استعملت بعض الدول النفطية أموال البترو دولار لزيادة إنفاقها العسكري ، فصرفت أموال ضخمة لشراء الأسلحة من الدول الغربية ، هاته الأسلحة بلغت مليارات الدولارات ، استطاع من خلالها العالم الغربي استرجاع جزء كبير من الأموال النفطية ، هذا كله يضاف إليه أثار سلبية لأموال البترو دولار والتي ظهرت آثارها في المنطقة العربية أكثر من أي منطقة في العالم وتتمثل أهم هذه الآثار فيما يلي :

[1] http://www.moquatel.Com/open share/behorh/ek/eaad8/ petrol/sea 04 doc_cve. Htm, consulté le 23-08-2012 à 12:01 GMT

– شهدت فترات الفورة النفطية تراكم فوائض بترو دولارية ضخمة مما أدى إلى ظهور ما يسمى بالصناديق السيادية والتي ساهمت في نقل أموال النفط إلى خارج الحدود الوطنية في شكل استثمارات وودائع في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا، في وقت كان من المفترض أن توجه هاته الأموال الضخمة إلى استثمارات وبرامج تنموية داخل حدودها الوطنية .

– "إن أموال البترو دولار أعطت الشرعية للعديد من الأنظمة في الدول المنتجة للنفط"[1] في الدول المنتجة للنفط حيث أصبحت الدول توزع المزايا والمنافع على أفراد المجتمع ، وبهذا تغطي كافة المشاكل بأموال النفط ، وتستمر في الحكم حتى وإن كانت أنظمة فاسدة .

– المال أو الريع النفطي ساهم في بقاء الدول النفطية دون تطور إطلاقا وأصبحت هاته الدول تفتقد لكل مقومات الدولة اقتصاديا وجغرافيا و ديمغرافيا وحتى سياسيا .

– شكل البترو دولار إغراء لتهديد أمن وحتى وجود العديد من الدول في المنطقة العربية وخير مثال ما حدث للعراق وليبيا، كما تكفل البترو دولار بالإنفاق على ردع التهديد مثل ما يحدث مع دول مجلس التعاون الخليجي.

إن البترو دولار جلب لمنطقة الخليج العربي صراعا كبيرا يستحيل أن ينتهي فكانت بذلك أكبر منطقة للصراع في العالم، "فعندما سئل وزير الخزانة الأمريكي "جيمس بيكر " عن السبب الجوهري والذي من أجله خاضت بلاده الحرب في الخليج، قال " إن كنتم تريدون تلخيص الجواب في كلمة واحدة فهي صفقة تجارية"، وعلى ذلك فإن حرب عاصفة الصحراء – حرب الخليج الأولى– كانت في أبعادها الأولى حرب من أجل البترو دولار العربي[2]، فسعت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية للسيطرة على المنطقة بأكملها من أجل النفط، فحطمت كل دول الخليج وبدون استثناء الصديقة منها و العدوة، فكانت الدول الخليجية أكبر الخاسرين في هذه الحرب التي فرضت على الكويت إنفاق حوالي 70 مليار دولار خلال الفترة 1990-1995 لتمويل الحرب والتسلح وإعادة الإعمار ، أما المملكة العربية السعودية فقد أنفقت ما يزيد عن 60 مليار دولار لتمويل عاصفة الصحراء ، وتوفير الوقود والخدمات ومشتريات السلاح لقوات التحالف الدولي، كما ساهمت الدول الخليجية الأخرى في تمويل العمليات العسكرية وساعدت الدول المتضررة من الغزو العراقي ، وزادت من الطاقة الإنتاجية النفطية بإستثمارات قدرت بحوالي 30 مليار دولار ، وهذا كله خدمة للغرب عموما وللولايات المتحدة الأمريكية خصوصا ، أما العراق فقدرت خسائره بحوالي 120 مليار دولار كأقل تقدير[3].

[1] http//www.moquatel.com. Op .cit
[2] http//www.moquatel.com. Op .cit.
[3] http//www.moquatel.com. Op .cit.

ثانيا : بالنسبة للدول المستهلكة:

إن الدول المستهلكة للنفط تدرك أكثر من غيرها ، مدى الأهمية الإستراتيجية الكبيرة للثروة النفطية ، وما يمكن أن تفعله بمستقبل العالم بأسره ، فالثورة الصناعية لم تتطور ولم تتقدم إلا بعد اكتشاف البترول والذي يعتبر أهم عنصر مساهم في تحقيق الثورة الصناعية لتقدم أبهر العالم ، وبالتالي فاستخدام النفط نتجت عنه اختراعات ووسائل للراحة خدمت البشرية جمعاء .

أن النفط يعتبر الطاقة الأرخص والأقل تكلفة من بين مجموعة من المصادر الطاقوية البديلة ، وكذلك لتعدد مشتقاته واستخداماته ، وهو ما جعله السلعة المتعددة الأغراض والاستعمالات وبدون أي منازع ، فهو من يحرك مصانع الدول الصناعية الكبرى ، وهو من ينقل منتجاتها من أماكن إنتاجها إلى مناطق الاستهلاك ، فهو بدون شك القلب النابض والمحرك الأساسي الذي يحرك قاطرة هذه الدول ، فهو الأرخص تكلفة والأكثر توفرا وتداولا في الأسواق العالمية .

إن مصلحة الدول المستهلكة للبترول سواء الدول الأوربية ، أو الولايات المتحدة الأمريكية تبدو واضحة من خلال رغبتها في السيطرة على مستودعات النفط الرئيسية في العالم ، فأنشأت لتحقيق ذلك شركات بترولية عالمية عملاقة تستثمر في مختلف أنحاء العالم قصد تمويل دولها بالطاقة اللازمة لأي تطور قطاعي ، مهما كان نوعه ، وهذا ما جعل الدول الغربية والولايات المتحدة تسعى جاهدة إلى السيطرة على منطقة الخليج باعتبارها المستودع الرئيسي لاحتياطات البترول على المستوى الدولي ، و"عملت أيضا على تنسيق سياساتها البترولية للحصول على هذه السلعة الحيوية بطريقة منظمة ، وبأسعار مناسبة مستخدمة في ذلك نفوذها وضغوطها على الدول المنتجة للبترول "[1] خاصة وأن أوربا تشكل أكثر المناطق فقرا في العالم بالنسبة للنفط ، ورغم أن أراضي الولايات المتحدة الأمريكية غنية نسبيا بالثروة النفطية ، إلا أنها تعتبر غير كافية حتى لتلبية احتياجاتها المحلية من الطاقة ، وهذا لارتفاع حجم الاستهلاك لديها ، ولاحتفاظها بجزء كبير من مخزونها كاحتياطي استراتيجي بعيد المدى، فالولايات المتحدة الأمريكية لا تكشف عن الأرقام الحقيقية لمخزوناتها المؤكدة والمحتملة.

– إن استهلاك الثروة النفطية من طرف الدول الصناعية آخذ في الارتفاع المستمر خاصة منذ فترة الخمسينات من القرن الماضي ، أي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وهذا راجع أساسا لنظافة البترول وقلة التلوث المرتبط باستخدامه وانخفاض سعره خاصة النفط الخام ، وهذا منذ إعادة فتح قناة السويس ، وازدياد مبيعات الاتحاد السوفياتي ، واشتداد حدة المنافسة بين شركات البترول[2]

ومازالت استهلاكات الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية آخذة في الارتفاع إلى يومنا هذا فنلاحظ بأن هناك تباين كبير في استهلاك الطاقة بين الدول الغربية ودول العالم الثالث ، فالفرد في الدول الغربية يستهلك الطاقة بمعدل يزيد عن 25 ضعفا مقارنة باستهلاك الفرد في الدول المتخلفة[3]، ولقد عجزت الدول الغربية حتى على وضع سياسة موحدة للتقليل من حجم استهلاك النفط بهذا الشكل الرهيب، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى :

[1] http//www.F-law.Net/law/shouthread. Php? 8798. 7%, conuslté le 04-09-2012 à 00:16 GMT
[2] http//www.F-law.Net/law/shouthread. Php? 8798. Op. cit.
[3] محمد عمران أبو ميس ، مقال تحت عنوان: وأسدل الستار....نضوب النفط والحروب ومصير المجتمعات الصناعية، على الموقع:

1 « اعتماد المجتمعات الصناعية الحديثة الكامل والمطلق على موارد الطاقة الأحفورية وعجز بدائل النفط عن توفير مورد طاقة ملائم .

2- دور النفط في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية ، والإرهاب، والحروب ، والأوضاع الجيوسياسية في القرن الحادي والعشرين كلها ساهمت في زيادة حجم استهلاك الثروة النفطية بشكل رهيب.

3- عدم حصانة المجتمعات الصناعية حيال الاضطرابات والقلاقل الاقتصادية والسياسية الناجمة حتى عن الانخفاض الطفيف في إمدادات النفط »[1].

وبهذا نستنتج أن الثروة النفطية تكتسي أهمية لا تضاهيها أهمية بالنسبة للدول المستهلكة فتأثير الطاقة الأحفورية أصبح لا يؤثر في القطاعات الاقتصادية فحسب ، فامتد إلى التأثير حتى على الأمن القومي لهذه الدول ، وأصبحت كل القرارات المتخذة في هرم السلطة هدفها الحصول على النفط وبأي ثمن كان ، حيث رفعت القوى العظمى في العالم وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية شعارا مدويا في الساحة الدولية و هو "قطرة نفط تساوي قطرة دم" وهذا يعني بأن النفط هو الحياة وهو استمرارية تواجد الدول المستهلكة له على الأرض ، فهي بدون نفط ستنهار وستزول .

خاتمة الفصل الأول:

http//www.4nahda. Com/article/ 1219. Ajouté le 21-05-2012 à 08 :15 GMT, consulté le 03-09-2012 à 17 :52 GMT

[1] محمد عمران أبو ميس، المرجع السابق ذكره.

من خلال الفصل الأول من هذه الدراسة والذي خصصناه لأن يكون كمدخل عام لإقتصاديات النفط، اتضح لنا بأن النفط هو أهم المصادر الطاقوية في العالم وهذا ما جعله سبب الصراعات الحاصلة فوق الكرة الأرضية، فمن أراد السيطرة على العالم لابد له أن يسيطر على أهم مصدر للطاقة وهو الثروة النفطية، التي تتركز أساسا في دول الشرق الأوسط الذي تحتوي أراضيه على ما يقارب ثلثي الإحتياطي النفطي العالمي وهو ما جعلها بؤرة صراع دولي شرس، وهذا كله رغبة في السيطرة على أكبر مستودعات النفط في العالم، كما أن دول الأوبك تستحوذ على ما يزيد عن ثلاثة أرباع الإحتياطي العالمي، وهو ما جعل منظمة الأوبك، من أهم الفاعلين في السوق النفطية العالمية، وفي الإقتصاد الدولي .

ومن خلال هذا الفصل اتضح لنا بأن الدول المتقدمة تسعى لتجنب الوقوع في أزمة نفطية مثل تلك التي حدثت لها في عام 1973، فقامت باستحداث ما اصطلح عليه بالمخزونات النفطية لمواجهة أي أزمة تلوح في الأفق، وتبين لنا بأن الدول الصناعية تستحوذ على أكبر كمية من المخزونات النفطية العالمية، وخاصة المخزون التجاري، وتوصلنا في نهاية الفصل بأن أهمية الثرة النفطية لا تضاهيها أهمية ، فهي ليست تلك الأهمية العادية بل لها أهمية إستراتيجية وعلى كافة الأصعدة الإقتصادية والسياسية والعسكرية، وهذا سواء بالنسبة للدول المنتجة أو المستهلكة على حد سواء، وكل من هذه الدول تحاول أن تبسط سيطرتها ونفوذها على هذا المصدر الطاقوي من خلال السيطرة على السوق النفطية العالمية من جهة، ومن خلال البحث عن استراتيجيات بديلة لهذا المورد الطاقوي الناضب لا محال، وإن كان يصعب تحديد مدة زمنية لنضوبه ، وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني من دراستنا هذه.

الفصل الثاني

مقدمة الفصل الثاني :

يعتبر القطاع النفطي قطاعا جد استراتيجي، فهو محرك الإقتصاد العالمي، وبسبب الثروة النفطية تزداد شراسة الصراعات يوما بعد يوم في المناطق الغنية بها، فالصراع الدائر في العالم منذ اكتشاف النفط، هو المظهر الآخر للثروة النفطية، فعندما تغوص القوات الأمريكية في أي صراع من الصراعات نجد أنها صراعات مرتبطة بالزيت، وإن تزايد تورط الجنود الأمريكيين في هذه الصراعات هو نتيجة حتمية لمأزق التبعية بسبب الحاجة المتزايدة للنفط المستورد لإدامة أسلوب الحياة الذي ولد وتطور عبر الزمن[1]،وبسبب هذه الصراعات كان لابد من قيام منظومة مؤسسية تنظم القطاع النفطي من جهة، وتحاول أن تتحكم في متغيرات السوق النفطية العالمية، والتي تختلف كل الإختلاف عن أسواق السلع والمواد الأخرى، والأسعار فيما تخضع لمتغيرات كثيرة وعديدة، مما جعل الأسعار في هذه السوق تتميز بعدم الإستقرار، والتذبذب الشديد، وهو ما خلق آثارا كثيرة على إقتصاديات مختلف الدول، سواء كانت دولا منتجة أو مستهلكة للثروة النفطية.

وبسبب الحاجة المتزايدة للثروة النفطية التي يرى أغلب الخبراء بأنها مورد ناضب ومستنزف عبر الزمن، كان لابد من التفكير استراتيجيات طاقوية بديلة له أو على الأقل مساعدة له، لتغطية الطلب العالمي المتزايد على الطاقة، وتم الإهتداء إلى تفعيل مشاريع الطاقات المتجددة بمختلف أنوعها، وعلى المستوى الدولي، بما في ذلك الجزائر والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ من هذه المنظومة الدولية، وهذا ما سنتطرق له في هذا الفصل من دراستنا من خلال :

المبحث الأول : المنظومة المؤسسية لقطاع النفط بالعالم، وتأثيراتها على أسعار النفط في الأسواق الدولية.

المبحث الثاني : أثر تقلبات أسعار النفط على الإقتصاد العالمي.

المبحث الثالث : الطاقات المتجددة كإستراتيجية بديلة لقطاع المحروقات على المستوى الدولي.

[1] مايكل كلير ، دم ونفط – أمريكا و استراتيجيات الطاقة إلى أين ؟،ترجمة أحمد رمو ، دار الساقي ، بيروت –لبنان ،ط1،2011،ص339.

المبحث الأول: المنظومة المؤسسية لقطاع النفط بالعالم وتأثيراتها على أسعار النفط في الأسواق الدولية:

"إن البترول هو مادة غير متجددة ، يعتبرها البعض أم المواد الأولية ، يتبوأ من هذا المنظور مكانة الصدارة ضمن العلاقات الإقتصادية الدولية"[1] ، وبهذا يلعب النفط دورا بالغ الحيوية في الاقتصاد الدولي، فهو لا يزال متربعا على عرش الطاقة العالمي، رغم الضغوط البيئية الشديدة المحيطة باستخدامه، فالنفط لم يعد مصدرا للطاقة فحسب بل أصبح سلعة إستراتيجية، اعتمد عليه العالم في نهضته الصناعية والاقتصادية، وسيظل يعتمد عليه لعقود مستقبلية أخرى خاصة وأن إنتاج بديل له ليس بالأمر الهين والبسيط لا من ناحية الوقت ، ولا من ناحية التكاليف، ناهيك على أنه لا يمكن الاستغناء عنه وبشكل مطلق بالنسبة للدول الصناعية بالدرجة الأولى وبالنسبة للدول المنتجة له بالدرجة الثانية، " إنه ومنذ اكتشاف النفط وبروز دوره الاستراتيجي في الاقتصاد العالمي، انتشرت الآراء الداعية إلى ضمان استمرار توافره وتدفقه بشتى الوسائل والطرق حتى إذا استلزم الأمر استخدام القوة العسكرية من طرف القوى العظمى في العالم إضافة إلى القوى الدولية الأخرى الساعية للتنمية والتطور الاقتصادي والتي تسعى إلى تبوأ مكانة عالمية"[2] هذا من جهة ، ومن جهة أخرى نجد الدول المنتجة التي ينتمي معظمها إلى دول العالم الثالث، تسعى جاهدة إلى استعمال النفط كوسيلة لجلب الأموال اللازمة لتحقيق الاستقرار والتنمية المرجوان ، إضافة إلى محاولتها استعمال النفط كورقة ضغط سياسية واقتصادية لتمرير متطلباتها وإيصال صوتها إلى المجتمع الدولي.

" إن توافر موارد الطاقة الآمنة وعبورها من أماكن الإنتاج إلى التكرير والاستهلاك وبأقل الأسعار أصبحت عاملا حاسما في تنافسية منطقة ما ، فتحقيق الأمن الطاوي وتأمين الإمدادات من حقول الدول المصدرة إلى مصافي التكرير ، أو موانئ التصدير عبر جسور العبور (أنابيب وحاملات النفط والغاز والمرافئ المجهزة)، إلى أماكن الاستهلاك يتطلب سياسات تعاون مشتركة بين الدول المنتجة ودول العبور والدول المستوردة"[3] ، وإنه ولبلورة سياسات التعاون المشتركة تطلب الأمر قيام نظام نفطي عالمي يقوم على منظومة مؤسسية تنظمه، وسعت في هذا الشأن كل جهة إلى إنشاء هيكل مؤسسي ينظمها ويمنحها القوة التفاوضية، فأنشأت بذلك الدول المنتجة للنفط منظمة الأوبك << OPEC >> وأنشأت الدول العربية المنتجة للنفط الأوابك<< OAPEC >> منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، وفي الجهة المقابلة سعت الدول الصناعية ، والأكثر استهلاكا للثروة النفطية إلى إنشاء الوكالة الدولية للطاقة << AIE >> ،وهذا سعيا منها لمواجهة تكتل الدول المنتجة للنفط ، وحماية مصالحها عن طريق التأثير في أسعار البترول من خلال الضغط، إضافة إلى أن الدول المستهلكة قامت بإنشاء شركات نفطية عالمية عملاقة وحاولت أن تغلغلها في الأقطار المنتجة كشركات متعددة الجنسيات وفي إطار الاستثمار الأجنبي المباشر ، وهذا كله قصد ضمان وصول إمدادات النفط إليها وبأسعار جد معقولة، وبهذا فالتأثير في أسعار براميل للنفط أصبح يخضع لضغوطات رهيبة ومن مختلف الجوانب ، وأصبحت السوق النفطية العالمية سوقا فريدة من نوعها فالسعر فيها لا يتحدد وفق آليات أسواق السلع والمواد الأخرى وهي آلية

---

[1] عبد العزيز بوتفليقة ، خطاب أمام القمة الثانية لمنظمة الدول المصدرة للبترول ، كراكاس ،فنزويلا ، الثلاثاء 26 سبتمبر 2000 ، خطب ورسائل ، 5 سبتمبر -31ديسمبر 2000 ، الجزء الثالث ، مديرية الإعلام – رئاسة الجمهورية – المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار ،وحدة الرويبة،الجزائر مارس 2001 ، ص54.

[2] طارق سيف، مقال تحت عنوان "هل يسيطر النفط على السياسة الدولية؟ على الموقع الالكتروني

http//www.suronline.org/alaburab/edare.eqtesed(27)/704.htm consulté le 19-09-2012 à 14 :15 GMT

[3] مقال تحت عنوان: المسألة الطاقوية تفسر إلى حد بعيد تكالب القوى الكبرى والإقليمية على مكانة سوريا الجيوإقتصادية، منشور بصحيفة تشرين أون لاين يوم 01-07-2012 على الموقع الالكتروني: http://tishreen.news.sy/tishreen/public/read/262159

العرض والطلب، فالسعر في السوق النفطية العالمية يتحكم فيه العرض والطلب إضافة إلى ضغوطات الدول المستهلكة من جهة والدول المنتجة من جهة أخرى ، إضافة إلى الصراعات السياسية والعسكرية وحدوث الأزمات في منطقة أو أخرى أو بين منطقة وأخرى وغير ذلك من المؤثرات الجانبية والتي تؤثر في السوق النفطية دون سواها ، وهذا ما سنتعرض له في هذا المبحث من خلال التحدث عن الهيكل المؤسساتي للقطاع النفطي العالمي والمتمثل خصوصا في منظمة الأوبك ومنظمة الطاقة الدولية، كما سنتكلم عن أهم الأطراف المكونة للسوق النفطية العالمية وعن محركات أسعار البترول في الاقتصاد الدولي .

المطلب الأول: الهيكل المؤسساتي للقطاع النفطي العالمي :

إن القطاع النفطي العالمي يعتبر من القطاعات الاقتصادية المعقدة، والتي بلغ تأثيرها حتى في القيادات السياسية للدول بمختلف أحجامها، وتطلب هذا الأمر إيجاد سبل تنظم القطاع فسعت كل جهة إلى إنشاء منظمة تحمي مصالحها وتحقق أهدافها، فأنشأت الدول المنتجة والمصدرة للنفط منظمتي الأوبك، و الأوابك وأنشأت الدول المستهلكة منظمة الطاقة العالمية، وكل منظمة تسعى لحماية مصالح الجهة التي أنشأتها.

أولا: منظمة الأوبك:(OPEC)

نظم المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية المؤتمر العربي الأول للبترول بالقاهرة ،في شهر أفريل من عام 1959 والذي حضره مراقبون من فنزويلا وإيران، وفي كواليس هذا المؤتمر أمكن للمندوبين العرب وغير العرب أن يبذروا البذور الأولى لمنظمة الأوبك، بل أن "**بريز ألفونسو**" وزير النفط الفنزويلي، يؤكد بأن اتفاقية جنتلمان، قد أمكن التوصل إليها في الكواليس آنذاك لإنشاء منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك[1]

لكن منظمة الأوبك تأسست بشكل رسمي "خلال المؤتمر الذي دعا إليه العراق وانعقد في بغداد خلال الفترة من 10 إلى 14 سبتمبر 1960"[2]، والذي انتهى بميلاد منظمة الأوبك يوم 14 سبتمبر 1960 من طرف خمس دول وهي العراق، السعودية، الكويت، إيران، فنزويلا ، وبالتالي أصبحت منظمة الأوبك هي أهم منظمة أنشأت من طرف الدول النامية بهدف رعاية مصالحها[3].

ويرجع الدافع الأساسي والمباشر لإنشاء الأوبك في ذلك الوقت بالذات هو التكتل لمواجهة التحدي الناشئ عن قيام الشركات النفطية الكبرى المتعددة الجنسيات وصاحبة امتيازات التنقيب والإنتاج ، بتخفيض أسعار النفط وبصورة اعتباطية ومن جانب واحد ، وهو ما أدى إلى حدوث خسائر جسيمة باقتصاديات الدول المنتجة[4]، فهنا كان لابد أن تحدث ردة فعل من طرف الدول المنتجة من أجل السيطرة بشكل أكبر على أسعار النفط من جهة ، وترتيبات الإنتاج من جهة أخرى، غير أنه هناك دوافع غير مباشرة أسهمت هي الأخرى في إنشاء الأوبك OPEC ويتمثل أهمها في:

1- الغبن الفادح في امتيازات التنقيب والإنتاج: ذلك أن معظم هذه الامتيازات جرى الحصول عليها بالإكراه أثناء عهد التسلط الأجنبي، وبعد تخلص الدول النفطية من الاستعمار، حتى رأت أنه لابد من إعادة النظر في هذه الاتفاقيات والامتيازات الممنوحة .

[1] عصام نعمان، العرب والنفط والعالم، دعوة للتفكير والتغيير، دار مصباح الفكر، بيروت لبنان، ط1، 1982، ص110.

[2] عصام نعمان، المرجع السابق ذكره، ص 111.

[3] http://www.aljazeera.net/le business/pages/4a2d46bo-4a2d4 consulté le 12-09-2012 à 13 :15 GMT.

[4] عصام نعمان، مرجع سبق ذكره، ص110.

2- ظهور مبدأ السعر المعلن للنفط: قبل ظهور هذا المبدأ كانت الدول النفطية تتقاضى عائداتها وفق مبدأ مناصفة الأرباح، وبعد ظهور هذا المبدأ وتعمد الشركات صاحبة الامتياز تخفيض السعر المعلن للنفط حسب ما تقتضيه مصالحها ومصالح دولها وبالتالي تأثرت مصالح الدول المنتجة بشكل سافر.

3- ظهور ونمو طبقة تقنوقراطيي النفط وخبرائه داخل الدول النفطية: حيث أن هذه الطبقة أخذت تتفهم أسرار صناعة النفط وتدرك أهمية هذه المادة الخام وأثرها في اقتصاديات بلادها، وضرورة توظيفها في خدمة تلك البلدان بدلا من ترك نهبها للشركات الأجنبية.

4- التحركات النشطة داخل جامعة الدول العربية: حيث أن أجهزة الجامعة كانت قد استشرفت منذ عام 1945 الفوائد الناجمة عن إقامة تعاون عربي في حقل النفط، وقد سهلت بمداولاتها ومؤتمراتها ومساعيها النشطة طيلة تلك الفترة في إخراج فكرة الأوبك إلى حيز التنفيذ [1].

وتعرف منظمة الدول المصدرة للنفط بأنها هيئة دولية تضم اثنتي عشرة دولة تعتمد على صادراتها النفطية اعتمادا كبيرا لتحقيق دخولها وتتمثل هذه الدول في « الإمارات العربية المتحدة، أندونيسيا، إيران، الغابون، الجزائر، المملكة العربية السعودية، العراق، فنزويلا، قطر، الكويت، ليبيا، نيجيريا»[2] وللمنظمة أربعة فروع إدارية هي:

1- المؤتمر: وهو السلطة العليا للمنظمة و المسؤول عن رسم سياستها العامة وتوجيه نشاطاتها ووضع القواعد التي تسير عليها، كما يقوم بالمصادقة على تعيين أعضاء مجلس المحافظين ، وإقرار الميزانية والنظر في طلبات العضوية الجديدة للمنظمة، وتوجيه مجلس المحافظين لتقديم تقارير وتوصيات بالموضوعات التي تهم المنظمة، ويتكون المؤتمر من وفود تمثل الدول الأعضاء يترأسها عادة الوزير المسؤول عن الشؤون النفطية في الدولة العضو.

2- مجلس المحافظين: يتألف المجلس من ممثلين للدول الأعضاء في المنظمة، ومن أهم أعماله توجيه إدارة شؤون المنظمة، وتنفيذ قرارات المؤتمر، واتخاذ قرارات وتوصيات بشأن التقارير التي تقدمها إليه سكرتارية المنظمة واللجان التي تشكل لدراسة موضوعات مختلفة.

3- اللجنة الاقتصادية: أنشأت هذه اللجنة عام 1964 لتكون جهازا متخصصا دائما في المنظمة، تضم ممثلين عن الدول الأعضاء ومن أهم أعمال هذه اللجنة دراسة أوضاع السوق النفطية والأسعار وتحليل العوامل الاقتصادية والعوامل الأخرى التي تأثر فيها، وتقوم اللجنة الاقتصادية أيضا برفع توصيات بذلك إلى المؤتمر.

[1] عصام نعمان، مرجع سبق ذكره، صص 110-111.

[2] http//www.Ibtesama. Com/vp/ showthreud¯t 39672 html consulté le 14-09-2012 à 15 :00 GMT

4– السكرتارية: تقوم السكرتارية بتنفيذ مهام المنظمة وفق قانون المنظمة وبتوجيه مجلس المحافظين، وتتكون من السكرتير العام، وإدارة البحوث، وإدارة المعلومات، وإدارة الشؤون الإدارية وشؤون الموظفين إضافة إلى مكتب الأمين العام[1] .

إن أعضاء الأوبك يمتلكون ما يزيد عن 80% من الاحتياطي النفطي العالمي حسب تقديرات سنة 2010، وهذا ما جعل هذه الدول تؤثر تأثيرا بالغا في السوق النفطية العالمية.

ثانيا: منظمة الأوابك :(oapec)« Organisation of arabe petroleum exporting countries »

تعريفها: " منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك) "oabec " هي منظمة إقليمية عربية متخصصة، تضم الدول العربية التي تنتج البترول وتصدره، وتهدف إلى التعاون فيما بينها، لتحقيق أفضل السبل لتطوير الصناعة البترولية، وللاستفادة من مواردها وإمكاناتها ولإقامة المشروعات المشتركة، وخلق صناعة بترولية متكاملة وتأمين وصول البترول إلى الأسواق العالمية بشروط عادلة ومعقولة.

تم إنشائها والتوقيع على ميثاقها في 09 جانفي 1968، في بيروت بين كل من السعودية وليبيا والكويت ، كما تم اختيار الكويت مقرا لها، وتبقى العضوية في المنظمة مفتوحة لأي دولة عربية مصدرة للنفط، شريطة التزامها بميثاق المنظمة وأن يكون للنفط دور مهم في اقتصادها[2] ،و تضم المنظمة حاليا إحدى عشرة دولة عربية وهي موضحة في الجدول التالي:

[1] http//www.Islamicnews.Net/ common/ view item. Asp ? doc id=71104 consulté le 14-09-2012 à 15 :20GMT
[2] http//www.Arab-ency.com/index. Php ? module= pnuncyclopdia, func display_term fid=12428 fm=1 visite le 15-09-2012 à 8:00 GMT

الجدول رقم (2 –1) : الدول الأعضاء في الأوابك ومؤشرات مختلفة لسنة 2010

الدولة	تاريخ العضوية	تاريخ اكتشافات النفط	تاريخ بدء إنتاج النفط	احتياطي النفط المؤكد (مليار برميل)	إنتاج النفط	إجمالي إنتاج المشتقات النفطية ألف برميل/يوم	عدد المصافي القائمة	قيمة الصادرات النفطية 2010 (مليار دولار)
السعودية	1968	1938	1938	264,6	8,165 مليون برميل/يوميا	1378,3 ألف برميل /يوميا	08	196,2
الكويت	1968	1938	1946	101,5	2,312 مليون برميل/يوميا	1005,7ألف برميل/ يوم	03	61,7
ليبيا	1968	1958	1961	47,10	1,486 مليون برميل/يوميا	363,7 ألف برميل /يوميا	05	41,9
البحرين	1970	1932	1932	0,1	181 ألف برميل/يوميا	253,3 ألف برميل /يوميا	01	4,6
قطر	1970	1940	1940	25,38	733,43 ألف برميل/يوميا	310,7 ألف برميل /يوميا	02	23,3
الإمارات العربية المتحدة	1970	1953	1965	97,8	2,324 مليون برميل/يوميا	422,5 ألف برميل /يوميا	05	74
الجزائر	1970	1956	1956	12,2	1,189 مليون برميل/يوميا	557,5 ألف برميل /يوميا	05	38,3
العراق	1972	1909	1934	143,10	2,358 مليون برميل/يوميا	536,5 ألف برميل /يوميا	12	51,1
سوريا	1972	1956	1968	2,25	387 ألف برميل/يوميا	251,2 ألف برميل /يوميا	02	6,7
مصر	1973	1907	1914	4,47	554,3 ألف برميل/يوميا	554,4 ألف برميل /يوميا	08	2,593
تونس	1982	1964	1966	0,43	81,7 ألف برميل/يوميا	375 ألف برميل /يوميا	01	/

المصدر: من إعداد الباحث عن الباحث عن الموقع الرسمي للأوابك *http/ www. Oapec org. Org.*

أجهزة المنظمة: تتشكل منظمة الأوابك من أربعة أجهزة رئيسية وهي :

1– المجلس الوزاري للمنظمة: وهو السلطة العليا في المنظمة، وهو الذي يرسم سياساتها العامة ويوجه نشاطها ويضع القواعد التي تسير عليها، ويتألف المجلس من وزراء البترول في الأقطار الأعضاء أو من يقابلهم في مستوى المسؤولية عن تصريف شؤون البترول، يتداول ممثلوا الأقطار الأعضاء على رئاسة المجلس بالتناوب سنويا وفقا للترتيب الأبجدي للأقطار التي يمثلونها، ويجتمع المجلس مرتين على الأقل سنويا.

2– المكتب التنفيذي: ومهمته مساعدة مجلس الوزراء في الإشراف على شؤون المنظمة، ويتكون المكتب التنفيذي من ممثل واحد عن كل دولة من الدول الأعضاء تعينه حكومة بلاده، ويتولى الممثلون رئاسة المكتب بالتناوب، وفقا للترتيب الأبجدي للأقطار الأعضاء وذلك لفترات قدرها سنة واحدة.

3- الأمانة العامة: وتتولى القيام بالتخطيط ، وإدارة وتنفيذ نشاط المنظمة ،وتحقيق الأهداف المنصوص عليها في اتفاقية إنشاء المنظمة بموجب قرارات وتوجيهات مجلس الوزراء، ويتولى إدارة الأمانة العامة أمين عام وهو الناطق الرسمي باسمها وممثلها القانوني ،والمدير لكافة أوجه نشاطها والمنفذ لما يعهد به المجلس إليه من مهام.

4- الهيئة القضائية: وهي الجهاز الرابع الرئيسي المنصوص عليه في اتفاقية إنشاء المنظمة وقد أنشئ بمقتضى البروتوكول الخاص الموقع في دولة الكويت في 09 ماي 1978 ،ودخل حيز التنفيذ في 20 أفريل 1980، وهذا البروتوكول ملحق باتفاقية إنشاء المنظمة ويعتبر جزءا لا يتجزأ منها.

وتختص الهيئة القضائية بالنظر في المنازعات ذات الصلة بتفسير وتطبيق اتفاقية المنظمة، وتنفيذ الالتزامات الناشئة عنها، والمنازعات التي تنشأ بين عضوين أو أكثر من أعضاء المنظمة في مجال النشاط البترولي على أن لا يتعلق ذلك بالسيادة الإقليمية لأي من الدول الأعضاء المعنية بالنزاع، وكذلك المنازعات التي يقرر مجلس وزراء المنظمة اختصاص الهيئة بالنظر فيها، وتعتبر أحكام الهيئة القضائية نهائية وملزمة وذات حجية على طرفي النزاع وتكون بذاتها قوة تنفيذية في أقاليم الأقطار الأعضاء[1].

وتعمل منظمة الأوابك على تحقيق وتجسيد العديد من الأنشطة تتمثل أهمها وعلى وجه الخصوص فيما يلي:

" 1- اتخاذ الخطوات المناسبة للتوفيق بين الأنظمة القانونية المعمول بها في الأقطار الأعضاء.

2- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنسيق السياسات الاقتصادية البترولية .

3- مساعدة الأقطار الأعضاء على تبادل المعلومات، والخبرات وإتاحة فرصة التدريب والعمل أمام مواطنيها.

4- تعاون الدول الأعضاء في كل ما يعترضها من مشكلات في صناعة النفط .

5- الإفادة من موارد الدول الأعضاء وإمكاناتها في إنشاء مشروعات مشتركة، يقوم بها جميع الأعضاء أو من يرغب منهم وذلك في مجال الصناعات النفطية المختلفة "[2]

وقد حققت الجهود التي بذلت من طرف منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط العديد من النجاحات، وتجسدت من خلال إعطاء القرارات الصادرة في مجال النفط، قوة تفاوضية على المستوى الدولي، أما على الصعيد الاقتصادي فقد انبثقت عن المنظمة أربع شركات نفطية عربية وهي:

"1- الشركة العربية البحرية لنقل البترول ، والتي تأسست في 06 جانفي 1973.

---

[1] دراسة تحت عنوان " نبذة عن الأوابك Oapec esta"، صص 02،03، على الموقع:

http//www.oapec.org. Op. cit.

[2] محمود عبد الفضيل، النفط والوحدة العربية، تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، ط3، 1981، ص130.

2- الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن، و التي تأسست في 01 ديسمبر 1974.

3- الشركة العربية للاستثمارات البترولية، و التي تأسست في 23 نوفمبر 1975.

4- الشركة العربية للخدمات البترولية تأسست نهائيا في 08 جانفي 1977.[1]

ثالثا: الوكالة الدولية للطاقة:(AIE)

تعتبر الدول الصناعية هي المستهلك الرئيسي للطاقة على المستوى الدولي، وتعتبر مناطقها الجغرافية، أفقر المناطق من الموارد الطاقوية وفي مقدمتها الثروة النفطية، لهذا أصبحت الدول الصناعية تسعى جاهدة لتأمين احتياجاتها النفطية وضمان تدفق البترول إليها بشكل دائم ومستمر وبأسعار جد مناسبة، ولتحقيق مساعيها كانت تتكتل وتتعاون من أجل الضغط على الدول المصدرة للنفط.

إنه وعلى الرغم من أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية * (OECD) وضعت العديد من الإجراءات لتنفيذها في حالة وقوع طوارئ في المعروض النفطي في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، ولكن هذه الإجراءات لم تنفذ خلال ما يعرف بالأزمة النفطية لعام 1973 ،وهذا على الرغم من أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، كانت تملك هياكل للتعامل مع مسألة الطاقة مثل مجلس المنظمة واللجنة التنفيذية، ولجنة النفط والطاقة، وهذا نظرا للنطاق المحدود للمنظمة، ومن هنا بدأت الدول المستهلكة للنفط وفي مقدمتها الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية، بالتفكير في إنشاء منظمة تدافع عن مصالحها، وتؤمن وصول الإمدادات النفطية إليها وبالشكل الكافي والسعر المناسب فجاءت الفكرة "من وزير الخارجية الأمريكي "**هنري كيسنجر**" في خطاب ألقاه بالعاصمة البريطانية لندن يوم 12 ديسمبر 1973، وأيضا في مؤتمر القمة للدول الأوربية في كوبن هاقن حيث أعلن مترئس القمة رئيس الوزراء الدانمركي "**يورغنسن** "« بأن القمة تعد جد مفيدة لدراسة مشاكل الطاقة للدول المستهلكة»[2] .

وبعدها سارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى دعوة الدول الصناعية إلى مؤتمر واشنطن من 11 إلى 13 فيفري 1974 لمناقشة قضايا الطاقة، وتم الاتفاق هناك على إنشاء وكالة الطاقة الدولية** (AIE)[3] وخلال هذا المؤتمر أعلن وزراء من ثلاثة عشر دولة من البلدان الرئيسية المستهلكة للنفط، إلى الحاجة الماسة، إلى برنامج عمل شامل يتعامل من خلاله مع كل العالم في التدابير التعاونية في مجال الطاقة.

---

[1] محمود عبد الفضيل، مرجع سبق ذكره، ص 131.

[2] http://www.iea.org op. cite consulté le 23-09-2012 à 02:35 GMT

* منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) organisation de la coopération et de la développement(OCDE)Economique

وتضم في عضويتها: ألمانيا، استراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، الدنمرك، إسبانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان، ايرلندا، إيطاليا، اليابان، لكسمبورغ، النرويج، نيوزلندا، هولندا، البرتغال، المملكة المتحدة، السويد، تركيا، سويسرا، فنلندا، فرنسا.

** الوكالة الدولية للطاقة (AIE) وتضم ألمانيا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، الدانمرك، اسبانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان، ايرلندا، إيطاليا، اليابان، لكسمبورغ، النرويج، نيوزلندا، هولندا، البرتغال، المملكة المتحدة، السويد، تركيا.

[3] سهيلة زناد، مرجع سبق ذكره، ص 47.

وكان الإنشاء الرسمي لوكالة الطاقة الدولية يوم 18 نوفمبر 1974[1] ومن ذلك التاريخ أصبحت الوكالة الدولية للطاقة أهم أداة في يد الدول المستهلكة للنفط، حيث تقوم هذه الدول باستعمال المنظمة من أجل تحقيق أهدافها الإستراتيجية ويبقى السبب الرئيسي لإنشاء الوكالة الدولية للطاقة هو قيام الدول العربية بوقف ضخ النفط للدول الغربية خلال حرب أكتوبر 1973.

إنه" وفي بداية إنشاء الوكالة الدولية للطاقة، كانت مهمتها الأساسية التصدي أو مواجهة الاضطراب في المعروض النفطي، ولتلبية احتياجات الدول الصناعية من النفط هذا فضلا عن كونها مصدر المعلومات عن إحصاءات السوق النفطية العالمية، وكل قطاعات الطاقة الأخرى، إلا أن وكالة الطاقة الدولية أصبحت فيما بعد، بمثابة مستشار سياسي للدول الأعضاء وهي تتعامل حتى مع الدول الغير أعضاء وخاصة الصين والهند وروسيا، وتسعى الوكالة الدولية للطاقة للتركيز في سياستها على ثلاث محاور أساسية وهي أمن الطاقة، التنمية الاقتصادية، حماية البيئة، ولوكالة الطاقة الدولية دورا بارزا وجد فعال في تعزيز مصادر الطاقة البديلة، وتفعيل سياسات الاستهلاك العقلاني للطاقة"[2].

إن الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة يتعين عليها الحفاظ على مستويات المخزون الإجمالي للنفط إلى ما يعادل 90 يوم على الأقل من الواردات الصافية للعام الماضي وهذا كأقل ما يمكن تخزينه لمواجهة الاضطراب في المعروض النفطي، وتسعى الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة، دائما إلى فرض المزيد من الضغوط على الدول المنتجة لا لشيء سوى " لإقتناص المزيد من عائدات البترول من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية، فتنقل النقود من الدول المنتجة للبترول إلى الدول الصناعية فالمسألة إذا مالية فقط وما الكلام عن النقص في حجم الإنتاج غير صحيح، فليس هناك مشروع صناعي في العالم تعطل عن العمل بسبب نقص البترول"[3].

إنه ومنذ إنشاء وكالة الطاقة الدولية عام 1974 ،تدخلت ثلاث مرات في السوق النفطية العالمية، وهذا عن طريق الإفراج عن المخزونات النفطية، فكانت المرة الأولى خلال حرب الخليج الأولى عام 1991 حيث أذن الرئيس الأمريكي بوش الأب ببيع النفط الخام المخزن لتحقيق الاستقرار في السوق النفطية العالمية، وكانت المرة الثانية عام 2005 بعد إعصار كاترينا الذي دمر مصافي النفط على طول ساحل خليج المكسيك"[4] وتأثر إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي أضطر الرئيس بوش الإبن بالإذن بإطلاق 2 مليون برميل في اليوم ولمدة شهر، والمرة الثالثة والأخيرة التي تدخلت فيها الوكالة الدولية للطاقة كانت في عام 2011 لتعويض انقطاع الإمدادات النفطية الليبية نتيجة الحرب على ليبيا[5] .

---

[1] http://www.Iea.org . op. cit consulté le 23-09-2012 à 02:35 GMT.

[2] http://www.Iea.Org . op. cit consulté le 23-09-2012 à 02:35 GMT.

[3] ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2005، ص11.

[4] Alexander osipovich. (A.F.P) juin 2011. Oil pluges as IEArelases reserves sur le site : http://www.Hostednewes/afp/article_aleqm_5jf , consulté le 23-09-2012 GMT

[5] Brayan. Libya unrest forces IEA oildraur « agence France presse ». sur le site : http://www.Hostednewes/afp/article_aleqm_5jf ,consulté le 23-09-2012 à 02 :20GMT

المطلب الثاني: الأطراف المكونة للسوق البترولية العالمية:

من المعروف أن الأسواق ثلاثة عناصر أساسية هي البائعون والمشترون و السلع محل التداول، و الاختلاف في واحد أو أكثر من هذه العناصر يترتب عليه اختلاف في طبيعة السوق، ويمكن تقسيم الأسواق وفقا لهذا الاختلاف إلى نوعين:

أسواق المنافسة التامة، وأسواق المنافسة الغير تامة، وهذه الأخيرة تنقسم بدورها إلى عدة أنواع أبرزها، أسواق الاحتكار المطلق " pure Monopoly "، وأسواق المنافسة الاحتكارية " monopolistic compétition" ، وأسواق احتكار القلة "oligopoly" وبالطبع فالسوق النفطية لا يمكن أن تخرج عن هذا النطاق.

– إن النفط الخام ومع اختلاف درجات كثافته، هناك إلى حد ما تجانس متقارب بينه وبين أنواع النفوط الأخرى، وهذا الحال جعل سوق احتكار القلة تنطبق إلى حد كبير على السوق النفطية العالمية.

وإن الميزة التي يتصف بها سوق احتكار القلة هي وجود عدد قليل من المنتجين ينتج كل منهم حجما كبيرا في الناتج الكلي، بالدرجة التي تجعل كل منهم يأخذ بعين الاعتبار عند تحديد السياسة الإنتاجية أو السياسة السعرية، أو السياسة التنافسية، فكل واحد منهم (من المنتجين) له القدرة على التأثير في السوق عن طريق زيادة أو تخفيض حجم إنتاجه[1].

وتخضع السوق العالمية للنفط إلى مجموعة من التطورات المهمة والتي قادت إلى حدوث اختلاف كبير في ميزان العرض والطلب، وتعتبر السوق العالمية النفطية، سوق فريدة من نوعها فهي ذات طبيعة خاصة، وتأخذ خصوصيتها من تداخل العوامل الاقتصادية مع العوامل السياسية، والتي تتفاوت أهميتها ودرجة تأثيرها على أسعار النفط الخام في السوق [2] وتتكون السوق النفطية العالمية من المنتجين والمتمثلين خصوصا في الدول الأعضاء في منظمة الأوبك والدول خارج الأوبك والدول الأعضاء في الأوابك، والتي تستعمل شركات النفط الوطنية من أجل بسط سيطرتها ونفوذها على السوق النفطية العالمية، والمستهلكين والمتمثلين خصوصا في الدول الصناعية والدول النامية، والدول السائرة في طريق النمو، حيث استعملت الدول الصناعية في بداية الأمر ما اصطلح عليه بالشقيقات السبع، ثم الشركات المتعددة الجنسيات من أجل السيطرة على منابع النفط الكبرى في العالم، وقامت أيضا بتأسيس الوكالة الدولية للطاقة.

– إن السوق النفطية العالمية كانت ولا زالت أكبر محطة للصراع ولتصفية الحسابات، وضلت هذه السوق ولسنوات طويلة حكرا على لوبيات البترول، في عصر الشقيقات السبع والتي امتد نفوذها إلى السيطرة على أكبر المناطق المنتجة للثروة النفطية.

ففي النصف الأول من القرن العشرين كان يهيمن عدد قليل من شركات النفط الأمريكية والأوربية على قطاع النفط الدولي"[3] فمثلا تملكت ستانداردأويل، ونوبل ،والروثسيلدز ممتلكات نفطية في الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا قبل عام 1917 ،

[1] نبيل مهدي الجنابي، كريم سالم حسين، العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية،" granger" ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2010، ص04.

[2] نبيل مهدي الجنابي، كريم سالم حسين،المرجع السابق ذكره، ص 01.

[3] قاليري مارسيل، مرجع سبق ذكره، ص29.

ورومانيا قبل عام 1914 وتوسعت فيما بعد إلى ما وراء البحار، وقامت شركة النفط الانجليزية الفارسية وشركة روايال داتش (حتى بعد اتحادها مع شركة شل عام 1907) بمعظم أعمالها خارج دولها الأم، من خلال حصولها على امتيازات واسعة النطاق وهذا بمساعدة ودعم من طرف حكوماتهم الأم، ويعتبر أول امتياز منح في الشرق الأوسط، الامتياز الذي منحه شاه إيران "**لويليام نوكس داكري***" عام 1901[1]، وبعدها توالت الامتيازات النفطية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالدرجة الأولى، وأمريكا اللاتينية وأندونيسيا ونيجيريا بالدرجة الثانية، وكانت هذه الامتيازات تعكس المصالح الاستعمارية والسياسات الإمبريالية وبشكل سافر، فكانت مرحلة الامتيازات بحق هي مرحلة الاستيلاء على الثروات النفطية الوطنية وبشكل شبه كلي من طرف الدول الصناعية المتقدمة.

وبعدها تم الاعتراض على الشروط التي كان ينعم بها أصحاب الامتيازات، وهذا بانتفاض حكومات هذه المناطق معلنة بذلك الانقلاب ضد الديكتاتوريات، لتبدأ عملية واسعة لاسترجاع آبار النفط والبداية كانت من المكسيك حيث" صادرت المكسيك معظم الشركات الأجنبية وأممت صناعتها النفطية عام 1938"[2] وهذا بإعلان الرئيس "**كارديناس** " مصادرة معظم شركات النفط الأجنبية، وتأسيس شركة النفط الوطنية المكسيكية بيميكس " pemex" وقد تبرع كل المكسيكيين ومن كافة الطبقات بالمال، وبكل نفيس للمساعدة على دفع تكاليف المصادرة، وبهذا اتقدت لدى كل المكسيكيين حماسة قومية.

وبصورة مماثلة ظهر القوميون كقوة محركة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث احتلت استقلالية التحكم في الموارد الطبيعية مركزا محوريا في التحرر السياسي، فأممت إيران شركة النفط الانجليزية الإيرانية عام 1951[3] وأممت مصر قناة السويس عام 1956 والتي تعتبر من أهم المعابر التي يعبرها بترول الشرق الأوسط، مما عرض مصر إلى ماي يطلق عليه بالعدوان الثلاثي والذي قادته انجلترا وفرنسا وإسرائيل، وقصفت الجزائر بالثقيل من خلال تأميم قطاع محرقاتها بإعلان أطلقه الرئيس الراحل "**هواري بومدين** " في الرابع والعشرين من شهر فيفري عام 1971،فكانت الضربة القاضية للمستدمر الفرنسي، ومنذ ذلك التاريخ "أصبح التدخل الخارجي حافزا للمشاعر القومية والتي تجلت بصورة واضحة من خلال ردّات الفعل الشعبية على الاجتياح الأمريكي والبريطاني للعراق عام 2003، والذي كان هدفه السيطرة على صناعة النفط في المنطقة"[4].

وبهذا تأكد تنامي الوعي القومي لدى الشعوب بهدف بسط سيطرتها على مواردها الطبيعية والتي كانت تسيطر عليها الشركات الأجنبية وفي مقدمتها الشقيقات السبع"، فحتى عام 1973 كانت هذه الشركات تتحكم في 85% من الاحتياطي العالمي للبترول، وتتمثل الشقيقات السبع في الشركات التالية:

*وليام نوكس داكري: مقاول أسترالي–بريطاني ينقب عن المعادن، ولم يكن لداكري أي شركة، كان يملك فقط سكرتيرة تدير شؤونه، أنظر قاليري مارسيل، مرجع سبق ذكره، ص29.

[1] قاليري مارسيل، مرجع سبق ذكره، ص29.

[2] قاليري مارسيل، المرجع السباق ذكره، ص 34.

[3] قاليري مارسيل، المرجع السابق ذكره، ص28.

[4] قاليري مارسيل، المرجع السابق ذكره، ص28.

1- شركة البترول الانجليزية-الفارسية (المملكة المتحدة) وقد أصبحت تسمى فيما بعد بشركة البترول الانجليزية الإيرانية، وبعد ذلك تحولت تسميتها إلى ما تعرف به اليوم وهو بريتيش بترو ليوم british petroleum "BP ".

2- شركة نفط الخليج (الولايات المتحدة الأمريكية) : في عام 1985 اندمجت هذه الشركة مع شركة شفرون، وجزء أصغر منها أصبح ضمن " BP " بريتيش بتروليوم ، وشركة مزارع كمبرلاند، وكان هذا في ذلك الوقت من أكبر عمليات الاندماج في تاريخ العالم، ولازالت هناك شبكة من المحطات في شمال شرق الولايات المتحدة تحمل هذا الاسم.

3- شركة روايال دوتش شل (royal dutch shell) وهي شركة هولندية-بريطانية

4- شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا(standard oïl of California (socal (الولايات المتحدة الأمريكية) والتي أصبحت فيما بعد تعرف بشركة شفرون chevron.

5- شركة ستاندرد أويل أوف نيوجارزي (standard oïl of new jersey (ESSO (الولايات المتحدة الأمريكية) والتي أصبحت فيما بعد تسمى بشركة " EXXON" أكسون وقد اتحدت هذه الشركة مع شركة موبيل " MOBIL" عام 1999 و أصبحت تسمى بشركة إكسون موبيل EXXON MOBIL.

6- شركة ستاندرد أويل أوف نيويورك (standard oil of new Yourk (souy (الولايات المتحدة الأمريكية) والتي أصبحت فيما بعد تسمى بشركة موبيل والتي اتحدت مع شركة إكسون كما سبق ذكره.

7- شركة تكساكو " Texaco " (الولايات المتحدة) والتي اتحدت مع شركة شفرون "chevron " سنة 2001 "[1]

و بعد عام 1973 بدأت شركات النفط الوطنية تسيطر على الموارد الطبيعية لدولها تدريجيا، وأصبحت تشكل قوة جديدة ناشئة، وهذا أدى إلى حدوث تفكك في الشقيقات السبع ،واندمجت بعض هذه الشركات مع بعضها البعض، لتفادي انهيارها وبالتالي أصبحت الآن خمس شركات بدل السبع.

وبالرغم من مرور عدة عقود على بدء عصر التأميم، تستمر شركاتنا النفطية الوطنية بامتلاك منزلة سياسية فريدة في نظر الدول المنتمية إليها، فهي مازالت تعتبر رمز السيادة الوطنية في التحكم في المورد الطبيعي الأكثر أهمية وقيمة في دولنا[2].

وسنتطرق لأكبر خمس شركات وطنية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فاعلة في السوق البترولية العالمية وهذا باعتبارها من أهم الأطراف التي تشكل السوق النفطية على المستوى الدولي في الوقت الراهن وتتمثل هذه الشركات في:

1- شركة سعودي أرامكو السعودية .

[1] محمد زيدان، محمد يعقوبي، مداخلة تحت عنوان" الآثار البيئية لنشاط شركات البترول العالمية ومدى تحملها لمسؤولياتها اتجاه البيئة" ألقيت خلال الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية المنظم بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، أيام 14-15-فيفري 2012، ص06.

[2] فاليري مارسيل، مرجع سبق ذكره، ص ص 10 11.

2- شركة النفط الوطنية الإيرانية (niok).

3- شركة سوناطراك الجزائرية (sonatrach).

4- شركة البترول الكويتية (kpc) .

5- شركة نفط أبو ظبي الوطنية (adnoc).

ساعدت عملية إنشاء شركات النفط الوطنية الدول المنتجة على تأميم النفط، إذا قدمت لها الوسائل التقنية والتنظيمية الكافية، لتتولى تسيير قطاع النفط، ومن ثم تصبح الدولة هي المشرفة الوحيدة على حقولها النفطية[1]

وكانت عملية إنشاء شركة أرامكو السعودية مرنة للغاية، حيث أن الدولة أخذت في تملكها تدريجيا، وشركة أرامكو هي شركة بترول عالمية متكاملة، تم تأميمها بالكامل عام 1988 ومن أعمالها التنقيب والإنتاج والتكرير والتوزيع ،والشحن والتسويق، وتعد أكبر شركة في العالم من حيث القيمة السوقية على الإطلاق، أما في إيران فقد نشأت شركة النفط الوطنية الإيرانية في الأجواء السياسية المضطربة التي شهدتها إيران في أوساط القرن العشرين، وأقيمت هذه الشركة عام 1948 كخطوة أولى لعملية التأميم، بينما كانت ما تزال الشركة الانجليزية الإيرانية تحتفظ بالامتيازات التي تمنحها حق الإشراف على معظم الآبار النفطية المعروفة في إيران، وبعد قيام الثورة الإيرانية عام 1979 ألغى وزير البترول الجديد كل الاتفاقيات النفطية القائمة، وتولى أمر شؤون العمليات المرتبطة بالنفط والغاز من خلال شركة النفط الوطنية الإيرانية، وشركة الغاز الوطنية الإيرانية التي تأسست عام 1965، وشركة البتروكميائيات الوطنية التي تأسست عام 1964 [2].

وفي الجزائر أنشأت شركة سونا طراك وهي شركة عمومية جزائرية مئة بالمائة، شكلت لاستغلال الموارد البترولية في الجزائر وهي الآن تنشط حتى خارج الجزائر في مالي، وتونس وليبيا، والنيجر ومصر والبيرو ، والولايات المتحدة الأمريكية واسبانيا، وايطاليا ،وفرنسا....الخ، وتشمل أنشطتها جميع جوانب الإنتاج من الاستكشاف ،و الاستخراج إلى النقل والتكرير وهي تنتج حتى البتروكيمياويات بمختلف أنواعها وأشكالها، أسست سونا طراك بعد الاستقلال مباشرة عام 1963 ولكن موقعها لم يعتزز كبطل قومي إلا بعد التأميم الكامل للمحروقات عام 1971 وبهذا أصبحت سوناطراك " المؤسسة الوطنية الوحيدة في الجزائر التي تملك صلاحيات ممارسة النشاط البترولي"[3].

أما بالنسبة للكويت فقد أسست عدة شركات نفطية وطنية تنشط إلى جانب شركات أجنبية أخرى ومن بين هذه الشركات نجد "شركة ناقلات النفط الكويتية، شركة البترول الوطنية الكويتية، وشركة الصناعات البترولية، وشركة النفط الكويتية التي أنشأت عام 1934 من طرف شركات نفط أجنبية، والتي حصلت عليها الحكومة الكويتية على مرحلتين عام

[1] قاليري مارسيل، مرجع سبق ذكره، ص48.

[2] قاليري مارسيل، المرجع السابق ذكره، صص 48،49.

[3] يسري محمد أبو العلا، مرجع سبق ذكره، ص 456.

1974 وعام 1975 بسبب الضغط السياسي الذي مارسه البرلمان الكويتي ، و أشارت الحكومة إلى أنها لا ترغب بالاحتفاظ بروابط خاصة مع بريتيش بتروليوم ، و غولف أويل، وبالتالي أصبحت المسألة مسألة سيادة وطنية[1] .

وفي أبو ظبي أنشأت شركة أبو ظبي الوطنية عام 1971 ، وكان لهذه الشركة عدد من الفروع والمؤسسات الفرعية، وقامت هذه الشركة بتولي أمر مصالح الدولة فيما يتعلق بحقوق أصحاب الامتيازات والالتزامات والعمليات، وبخلاف معظم دول الخليج، لم تطالب أبو ظبي أبدا بتملك صناعة النفط الوطنية بنسبة 100%[2] .

وتملك شركات النفط الوطنية السالفة الذكر مصادر قوة وامتيازات لا يستهان بها، يمكنها إذا أحسنت توظيفها واستغلالها بالشكل اللازم أن تصبح شركات ذات طابع دولي ومن الدرجة الممتازة والجدول رقم (2 – 2) يوضح قدرات شركات النفط الوطنية.

[1] قاليري مارسيل، مرجع سبق ذكره، صص 50،51.

[2] قاليري مارسيل، المرجع السابق ذكره، ص 51.

الجدول رقم (2 – 2) قدرات شركات النفط الوطنية

قدرات	شركة نفط أبو ظبي الوطنية	شركة البترول الكويتية	شركة النفط الوطنية الإيرانية	سعودي أرامكو	سوناطراك
احتياطات	نسبة عالية من احتياطات النفط والغاز مقارنة مع الإنتاج والسكان	نسبة عالية من احتياطات النفط مقارنة مع الإنتاج والسكان	احتياطات كبيرة ضخمة جدا من النفط والغاز	احتياطات كبيرة جدا من النفط، احتياطيات كبيرة من الغاز وأصناف عديدة من النفط الخام	احتياطات من النفط والغاز، صنف من النفط الخام ذو جودة عالية
مهارات خاصة	علاقات تعاونية مع شركاء أجانب	مهارات في التسويق الدولي	مهارات تفاوضية	نظرة إستراتيجية بعيدة الأمد، تطوير القوة العاملة	إفادة من وضع شركة النفط الوطنية في الخارج، تطوير القوة العاملة
مهارات تقنية	استثمار في التكنولوجيا وأعمال البحث والتطوير	خبرة في تكرير النفط الخام الرديء	خبرة في مستودعات ثاني أكسيد الكربون	إدارة حكيمة للمستودعات، استثمار في التكنولوجيا وأعمال البحث والتطوير	خبرة في الغاز الطبيعي المسال LNG، خبرة في قبب الملح
الجغرافيا	بالقرب من حقول الغاز التابعة لقطر	ولوج الخليج العربي وولوج العراق عبر البر	ولوج الخليج العربي وبحر قزوين، ولوج تركيا وباكستان عبر البر	ولوج البحر الأحمر والخليج العربي	ولوج البحر المتوسط
التنظيم	أعمال إدارية استشارية	أعمال تكرير فعالة	تواصل سهل بين الشركات التابعة ووزارة البترول	فعالة	محاسبة فعالة

المصدر: قاليري مارسيل، عمالقة النفط، شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط، الدار العربية للعلوم، ناشرون- بيروت لبنان، 2006،ص 107.

إن شركات النفط الوطنية ترتبط ارتباطا وثيقا بالدولة في مختلف تعاملاتها وثقافاتها ، فالمسؤول عن الشركات النفطية الوطنية يعين من طرف الوزير المسؤول عن النفط في الدولة، وقد يعين حتى من طرف رئيس الدولة، وحتى عن ممثلي الدول

النفطية سواء في إفريقيا أو في الشرق الأوسط في منظمة الأوبك ،أو الأوابك نجدهم الوزراء المسؤولين عن القطاع النفطي بحد ذاتهم، وهذا يدل على أن قطاع المحروقات في هذه الدول لا يمكن أن تستغني عنه القيادة السياسية مهما كان الثمن وبأي شكل من الأشكال والجدول رقم (2 – 3) يوضح خصائص العلاقات المالية القائمة بين الدولة وشركات النفط الوطنية الخمسة السالفة الذكر.

الجدول رقم (2 – 3): خصائص العلاقات المالية القائمة بين الدولة وشركات النفط الوطنية

خصائص مالية	شركة نفط أبو ظبي الوطنية	شركة البترول الكويتية	شركة النفط الوطنية الإيرانية	سعودي أرامكو	سونا طراك
نصيب الدولة	تحصل الحكومة على جعالات وضرائب، ويرسل الفائض إلى الدائرة المالية في أبو ظبي، والمتبقي إلى سلطات الاستثمار في أبو ظبي	تحصل الحكومة على عائدات من مبيعات النفط الخام، وتقتطع نسبة 10% على الفور لصندوق المدخرات المخصص لأجيال المستقبل، وتتراوح حصة الحكومة من العائدات بين 80 و90%	تحصل الحكومة على عائدات من مبيعات النفط الخام المصدر (تدفع لوزارة المال)، وهي تفرض ضريبة خاصة عند الحاجة، ويرسل الفائض إلى الصندوق المخصص للاستقرار النفطي	تحصل الحكومة على الجعالات والحصص التي تقدر نسبتها بـ 93 % من أرباح سعودي أرامكو تقريبا	تحصل الحكومة على الجعالات وفقا لمداخيل التطور الإجمالي لشركة النفط الوطنية، إضافة إلى نسبة تتراوح بين 30 و70 % من ضريبة الدخل المباشرة، ويرسل الفائض إلى الصندوق المخصص لتنظيم المداخيل
نصيب الشركة	تحتفظ شركة نفط أبو ظبي الوطنية بأموال تنفق على العمليات، ورأس المال قبل فرض ضرائب عليها	تشتري شركة البترول الكويتية النفط الخام والغاز من الحكومة ويخصم من قيمتها تكاليف المعالجة، وتخصص نسبة 10% منها للمدخرات القانونية (كضمانة لمطالبات مستقبلية)، وتبيع النفط الخام والغاز للحكومة وتحصل على أجر تسويقي بنسبة 0,05	تحصل شركة النفط الوطنية الإيرانية على مدا خيلها كلها من مبيعات الغاز (المصدر والمستخدم محليا)، ومن مبيعات النفط الخام المخصص للاستخدام المحلي، إضافة إلى عائدات تقتطع من قيمة مبيعات حصة الحكومة من النفط الخام، وتستخدم هذه القيمة لإعادة شراء ما كان قد	تحتفظ سعودي أرامكو بحوالي 7% من أرباحها	تحتفظ سوناطراك بحصة من الإنتاج ومن مبيعات النفط الخام، وبعائداتها الصافية من الاستثمارات

		دولار تقريبا للبرميل الواحد	بيع لشركات أجنبية من خلال الامتيازات، وتنعم الشركة بحرية استخدام النفط الخام لزيادة المخزون		
رأس مال متوفر	نعم	نعم، وتراكم الأموال لكن الهامش على مبيعات المواد المستخرجة منخفض	كلا، يبلغ معدل الاستثمارات السنوية 3 مليارات دولار، واستدانت الشركة والدولة من أسواق رأس المال	نعم	نعم، استدانت الشركة من أسواق رأس المال
الشفافية	شفافية داخلية	شفافية داخلية وبعض الشفافية الخارجية، تقرير سنوي مع كشف مالي ولكن البيانات إجمالية	كلا، عمليات تدوين حسابات مبهمة	شفافية داخلية، لا وجود لكشف مالي خارج إطار مجلس البترول الأعلى	شفافية داخلية وخارجية، تقرير سنوي مع كشف مالي مفصل متوافر على جهاز الكمبيوتر ولكن بعض البيانات إجمالية
توقعات بالإصلاح	لا توقعات	تجري شركة البترول الكويتية مفاوضات حول حصة من مبيعات المواد المستخرجة	مشروع قانون للإصلاح، تدفع شركة النفط الوطنية الإيرانية جعالة تبلغ نسبتها 50% و27% على الأقل كضريبة دخل مباشر	لا توقعات	تتخذ خطوات إضافية لتحسين شفافية مزاولة تدوين الحسابات

المصدر: قاليري مارسيل، عمالقة النفط، شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط، الدار العربية للعلوم، ناشرون، 2006، ص 180 181.

المطلب الثالث: محركات أسعار النفط في الاقتصاد الدولي :

إن سعر أو ثمن أي سلعة يتحدد في الأسواق بناءا على قانون العرض والطلب، فكلما زادت الكميات المعروضة من طرف المنتجين عن الكميات المطلوبة من طرف المستهلكين، انخفض سعر السلعة المتداولة والعكس صحيح ، فكلما انخفضت أو قلت الكميات المعروضة في السوق عن الكميات المطلوبة من طرف المستهلكين ارتفعت أسعار السلعة محل التداول، هذه هي النظرية العامة التي تحكم الأسواق بمختلف أنواعها، سواء كانت أسواق محلية أو دولية.

إلا أن تجارة البترول الدولية تختلف عن تجارة السلع الأخرى، " فالنفط ليس مجرد سلعة اقتصادية عادية، وإنما هو سلعة إستراتيجية تحكمها ظروف خارجة عن ظروف العرض والطلب التقليدية "[1].

إن تجارة البترول الدولية أو العالمية تتعدى وتتجاوز تأثيرات الدول المنتجة (المصدرة)، وتأثيرات الدول المستهلكة (المستوردة) إلى الدور الفاعل للشركات المتعددة الجنسيات، وبالتالي فأسعار النفط تخضع لصراع حاد وشرس بين مختلف القوى الدولية، حيث يتضح من خلال متابعة تطور أسعار الصناعة البترولية أنها لا تخضع لمعايير المنافسة التامة وآلية العرض والطلب، ولذلك أدى التحليل الخاص بموازين القوى ببعض الباحثين إلى التركيز على بعض الأطراف كالشركات البترولية العالمية كقوة محركة للسوق ومن ثم الأسعار، بينما ركز البعض الآخر على المفاهيم الجيوسياسية في تكوين وتحديد الأسعار، وآخرون ركزوا على جميع الأطراف، وأهملوا التحليل الاقتصادي أي تحليل التكاليف [2] ، وباحثون آخرون ركزوا على القرارات السياسية وأثرها في تحديد الأسعار وبالتالي تم ربط أسعار النفط بالسياسة وليس بالاقتصاد.

إن الأسواق النفطية العالمية تشغل بتقلباتها اهتمام العالم بأسره، فالكل أصبح يتحدث عن أسعار النفط اليومية في الأسواق العالمية، فتأثير أسعار النفط لم يعد يؤثر فقط على المشتقات النفطية الطاقوية، بل أصبح يؤثر حتى في أسعار الغذاء، وبالتالي فالأسواق النفطية العالمية بلغ تأثيرها المباشر على استمرارية الحياة فوق الأرض، هذه الأسواق تتميز دائما بعدم الاستقرار وبالتقلبات الشديدة والحادة والتي تعكس الصراع الدولي الحاصل حول عصب الحياة الاقتصادية العالمية والمتمثل في الثروة النفطية.

إن السوق النفطية العالمية مرت بمراحل مختلفة منذ نهاية الحرب العالية الثانية وسنبرز أهم هذه المراحل فيما يلي:

1- فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية : والتي تميزت بالتوسع السريع في البناء والتعمير ، وبالانتعاش الاقتصادي في أوربا واليابان وخلال هذه الفترة تحول النفط إلى وقود عالمي ، وامتدت هذه الفترة إلى أوائل السبعينات من القرن العشرين وتميزت بسيطرة الشقيقات السبع على أغلب الامتيازات النفطية العالمية وبالتالي سيطرتها على السوق النفطية الدولية.

[1] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[2] عيسى مقيلد، مرجع سبق ذكره، صص 24،23.

2- فترة الاضطراب في السوق النفطية العالمية: وامتدت هذه الفترة من عام 1973 عندما قام العرب بتوقيف ضخ النفط العربي إلى الدول الغربية إلى نهاية السبعينات من القرن الماضي، وتميزت هذه المرحلة بالخوف الشديد من حدوث خلل في الإمدادات النفطية، وبارتفاع غير مسبوق في أسعار النفط وصل إلى حوالي عشرة أضعاف ،كما تميزت هذه الفترة بركود اقتصادي عالمي، وخلال هذه الفترة تحولت ملكية الموارد النفطية من الشركات النفطية العالمية الكبرى إلى شركات النفط الوطنية والتي تملكها الدول المضيفة بعد تأميمها لثرواتها النفطية، كما أن هذه الفترة شهدت ميلاد الوكالة الدولية للطاقة عام 1974 كمظهر من مظاهر تكتل الدول الصناعية في مواجهة تكتل الدول النفطية.

3- فترة أواخر السبعينات وحتى منتصف الثمانينات: تميزت هذه الفترة بانهيار مستويات الطلب على النفط في بلدان منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية، وإعادة ظهور إنتاج النفط من خارج منظمة الأوبك، كما أن هذه الفترة تميزت بعدم مقدرة منظمة الأوبك على المحافظة على ارتفاع مستويات الأسعار، وعلى الإبقاء على الحد الأدنى المقبول من الحصة السوقية.

4- فترة منتصف الثمانينات إلى غاية عام 2000: خلال هذه الفترة لم تكن أسعار النفط مرتفعة حيث أنه ابتدءا من عام 1986 انهارت أسعار النفط ثم حصلت الزيادة التدريجية في حصة أوبك من السوق النفطية، وشهدت الطاقة الإنتاجية الإضافية انخفاضا في مستوياتها، وتميزت هذه المرحلة بسيطرة شبه تامة من قبل الدول المستهلكة ووصلت أسعار النفط إلى مستويات دنيا تكاد تقترب مما كانت عليه قبل التصحيح الكبير في أسعار النفط أي قبل عام 1973.

5- الفترة من 2000إلى 2012: تميزت هذه الفترة بزيادة الطلب العالمي على النفط خاصة في آسيا وعلى وجه الخصوص من طرف الصين والهند، وتميزت أيضا بظهور اختناقات على كامل سلسلة الإمدادات النفطية، وبلغت أسعار النفط أعلى مستوياتها متجاوزة الـ 150 دولار للبرميل الواحد في بعض الأحيان وهو رقم لم يكن متوقعا على الإطلاق.

6- العقد القادم: يتوقع خلال العقد القادم وصول إنتاج الأوبك إلى أعلى مستوياته، كما يتوقع ارتفاع الطلب العالمي على النفط وكذلك ارتفاع الأسعار[1].

إن الشيء الملاحظ حول أسعار النفط هو تميزها بعدم الاستقرار سواء في مرحلة ما قبل ظهور منظمتي الأوبك ،و الأوابك حيث كانت تسيطر الشقيقات السبع على الإنتاج والتصدير من خلال عقود الامتياز، وكانت الأقطار المالكة للثروة النفطية لا تقوم إلا بدور جابي الضرائب والتي كانت تتميز بانخفاض معدلاتها ، أو في مرحلة تعاظم دور الدول المنتجة من خلال بروز منظمتي الأوبك ، والأوابك وقيام الدول المنتجة بعمليات التأميم لقطاعاتها النفطية وقيامها أيضا بتأسيس شركات النفط الوطنية، وإن تميز أسعار النفط بعدم الاستقرار أفرز جدلا كبيرا في الأوساط النفطية وعلى أعلى المستويات في مراكز صنع القرار في كل دول العالم، وأصبح التنبؤ بأسعار النفط يتميز بعدم الدقة والوضوح وحتى عملية تفسير سبب ارتفاع الأسعار أو انخفاضها في الأسواق النفطية أصبحت صعبة حتى على المحللين الاقتصاديين "، فقد تمر ظواهر وأحداث يتوقع لها أن تأثر على أسعار براميل النفط ومشتقاتها،

[1] وليد نزهت، نشأت أسعار النفط الدولية وأبعادها على سياسة الدول، المؤتمر العالمي لدراسات نفط العراق أيام 20-21-22ديسمبر 2011 على الموقع الالكتروني : http://www.arab-oil-natural-gaz.com/studies/s_46.Htm , consulté le 28-10-2012 à 17 :00 GMT.

فلا يحدث شيء على أرض الواقع وقد يحدث العكس، فأسعار النفط قد تتغير دون ملاحظة أسباب واضحة "[1] وعلى العموم فقد أجمع أغلب اقتصاديي النفط وخبراء البترول والأسواق النفطية العالمية، على مجموعة من العوامل التي تؤثر في مستويات أسعار براميل النفط الخام على المستوى العالمي، وسنوجز الأهم منها فيما يلي:

1- العرض: إن الكميات المعروضة من النفط تعتمد بالدرجة الأولى على حجم الاحتياطات النفطية المؤكدة ومدى تطورها سواء في الدول الرئيسية المنتجة أو الدول الأخرى، كما أن الكميات المعروضة تخضع لمدى اكتشاف المزيد من الاحتياطات النفطية، وكميات استخراج النفط من هذه الاحتياطات، وكميات الاستخراج هذه تتوقف على مدى تطور العلاقات الإنتاجية " فكل اكتشاف كبير لاحتياطي جديد وزيادة في الطاقة الإنتاجية والتصديرية أو تعطلها لأي سبب يؤثر على الكميات المعروضة من النفط وبالتالي على الأسعار المحددة"[2].

2- الطلب: إن التوقعات المستقبلية لتطور السوق النفطية العالمية، تعتبر من أهم العوامل التي تساهم في ارتفاع أو انخفاض الأسعار في العالم حيث أن "توسع الصناعة العالمية المعتمدة على الطاقة النفطية كما هي ،أو لتوليد الطاقات الأخرى منها (الطاقة النفطية)، إضافة إلى زيادة عدد وسائل النقل بمختلف أنواعها في العالم"[3] يؤدي إلى زيادة الطلب العالمي على النفط وبالتالي ترتفع أسعاره، كما أن الزيادة في الطلب العالمي على النفط تكون نتيجة النمو المتحقق في الاقتصاد العالمي.

3- الموقع الجغرافي: إن الموقع الجغرافي لمنافذ التصدير يؤثر تأثيرا بالغا في أسعار براميل النفط، حيث أنه كلما قربت منافذ التصدير من نقاط الاستلام كانت أجور الشحن أقل مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف النقل ومنه تنخفض أسعار براميل النفط[4]، وهذا ما جعل بعض منافذ التصدير مثل قناة السويس ومضيق هرمز ومضيق جبل طارق وباب المندب... وغيرها، منافذ متميزة بالنسبة للدول المستهلكة الكبرى ،ولا يخفى على أحد بأن مثل هذه المواقع، قد انقلبت في أوقات الأزمات والحروب إلى نقمة على الدول المستهلكة، حيث تستخدمها الدول المصدرة للنفط كسلاح مثلما تهدد به إيران حاليا في حالة تعرض مصالحا أو تعرضها لأي اعتداء، فستقوم بغلق مضيق هرمز الذي يعبره حوالي "17 مليون برميل يوميا من البترول المنتج في الشرق الأوسط"[5].

4- المخزون النفطي: إن توفر المخزون من النفط الخام ومشتقاته لدى الدول المستهلكة وبالشكل الكافي في مختلف مناطق العالم، يؤدي إلى تغطية الزيادة في احتياجات الدول المستهلكة ومنه يساهم هذا المخزون في الحفاظ على مستويات أسعار براميل النفط.

---

[1] وليد نزهت، المرجع السابق ذكره .

[2] وليد نزهت، المرجع السابق ذكره.

[3] وليد نزهت نشأت، مرجع سبق ذكره.

[4] وليد نزهت نشأت، المرجع السابق ذكره.

[5] TOBIAS VANDERBRUCK Iran, oil and strait of hormuz. Sur le site: http://www.Oil.Price.net/en_articles/iran-oil–strait-of-hormuez.Php . consulté le 14-06-2012 à 01 :32 GMT.

5- التغيرات الموسمية: إن التغيرات الموسمية الاعتيادية مثل التحول من فصل الصيف إلى فصل الشتاء لها تأثير قليل على أسعار النفط لأنها تدخل عادة في حساب الأسعار، ويؤدي أيضا هذا التحول الفصلي الموسمي إلى زيادة الطلب على النفط حيث يرتفع الطلب دائما بمقدار 2 مليون برميل يوميا [1] في فصل الشتاء وبالتالي ترفع الأسعار، كما أن التقلبات المناخية الغير متوقعة تؤثر على الأسعار وبشكل مباشر، وخير مثال على ذلك الكوارث التي حدثت مؤخرا كاتسونامي في اندونيسيا وإعصار كاترينا في لويزيانا بالولايات المتحدة الأمريكية[2].

6- البدائل المتاحة: إنه وكلما توفرت بدائل للطاقة النفطية كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح....وغيرها كلما أدى ذلك إلى التخفيف من وطأة أسعار النفط ، لهذا نجد بأن الدول المتقدمة تسعى دائما إلى الإعلان عن اكتشافات جديدة في مجال الطاقة المتجددة ،حتى وإن كانت هذه الاكتشافات غير صحيحة، وهذا لتوهم الدول المنتجة للثروة النفطية بقرب الاستغناء عن الطاقة النفطية ومنه تنخفض أسعار براميل النفط.

7- التقنيات المستعملة: إن استخدام التقنيات الحديثة في صناعة النفط الإستخراجية منها والتحويلية تؤدي إلى تحسين نمط وأساليب العمليات النفطية بمختلف مراحلها، وهذا يؤدي بدوره إلى انخفاض تكاليف الإنتاج، وزيادة كفاءة استخلاص النفط من الحقول والمكامن النفطية وهذا يؤدي إلى التأثير على مجمل أسعار براميل النفط[3].

8- السياسات المتبعة: إن الاستراتيجيات والسياسات المتبعة من طرف حكومات الدول المنتجة من جهة وحكومات الدول المستهلكة ، إضافة إلى السياسات المنتهجة من طرف الشركات النفطية العالمية الكبرى، وشركات النفط الوطنية تلعب دورا مهما في تحديد أسعار براميل النفط[4].

9- الأوضاع الاقتصادية العالمية: يعتبر الوضع الاقتصادي والمالي العالمي من أهم المؤثرين في أسعار الثروة النفطية، فعندما يسجل النمو الاقتصادي العالمي معدلات نمو مرتفعة تنتعش القطاعات الاقتصادية، ويزيد الطلب على النفط ومن ثم ترتفع أسعار براميل النفط في الأسواق الدولية، والعكس صحيح في حالة تراجع معدلات النمو الاقتصادي سوف تحدث أزمة مالية ويؤدي هذا إلى تراجع القطاعات الاقتصادية المختلفة، وبالتالي سينخفض الطلب العالمي على النفط ومن ثم تنخفض أسعار النفط وخير مثال على هذا هو الأزمة المالية التي أصابت اقتصاديات الدول المتقدمة عام 2008 وخلالها تراجعت أسعار النفط.

[1] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 30.
[2] وليد نزهت نشأت، المرجع السابق ذكره.
[3] وليد نزهت نشأت، مرجع سبق ذكره.
[4] وليد نزهت نشأت، المرجع السابق ذكره.

10- العوامل البيئية: تعتبر العوامل البيئية من العوامل المهمة ذات التأثير البالغ على أسعار النفط، فالتأثيرات البيئية لصناعة النفط واستخداماته على البيئة دفعت إلى إعاقة الكثير من " المشاريع التي كانت ستضيف طاقات جديدة لإنتاج النفط أو بدائله وهذا ما أدى إلى بقاء أسعار النفط عالية ومتصاعدة "[1].

11- الحروب والصراعات الإقليمية: إن للحروب والصراعات الإقليمية تأثيرات كبيرة على أسعار النفط، ففي الحروب يزيد الطلب على النفط بشكل رهيب قصد تمويل العمليات العسكرية وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط، إضافة إلى أنه وخلال الحروب التي تكون أغلبها دائرة في مناطق إنتاج النفط تتوقف عمليات استخراج البترول، مما يؤدي إلى قلة المعروض منه ، وهذا يؤدي أيضا إلى ارتفاع أسعاره مثلما حدث في حرب الخليج الأولى والثانية، ومع الغزو الأمريكي البريطاني لأفغانستان والهجوم الغربي على ليبيا .

[1] وليد نزهت نشأت، مرجع سبق ذكره.

المبحث الثاني : أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي :

تتميز أسعار النفط بخاصية عدم الاستقرار ، فهي في تقلب مستمر تارة باتجاه الارتفاع و تارة أخرى باتجاه الانخفاض ، "فأسعار النفط هي الأكثر تحركا وتغيرا من بين عوامل ومتغيرات أساسية كثيرة لها تأثير سلبي في مسار الاقتصاد العالمي "[1]

وهذا ما أدى بكل الفاعلين الاقتصاديين على المستوى الدولي إلى العيش في حالة قلق دائم و مستمر، وهذا بالنظر إلى الأضرار التي تلحقها التقلبات في الأسعار بالاستثمارات الموجهة للقطاع، و أيضا بالاقتصاد العالمي ككل[2]

إن هذا التذبذب الواضح في أسعار النفط وضع خبراء الاقتصاد في جدل كبير ،وهو ما وضع الاقتصاد العالمي في مأزق[3]

و أصبح كل شيء مرتبط بأسواق النفط العالمية فحسب تقرير لشركة نفط الهلال* تبين بأنه "لا تخطيط ولا توقعات من دون فهم مسارات قطاع الطاقة الحالية منها و المستقبلية "[4] وهذا يدل بأن أسعار النفط تعتبر من أهم المؤثرات في اقتصاديات الدول سواء كانت دولا منتجة أو مستهلكة ، وهو ما سنتطرق له في هذا المبحث من خلال إبراز أثر تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المنتجة ،وكذلك على اقتصاديات الدول المستهلكة، و في المطلب الثالث سنتكلم عن أثر هذه التقلبات السعرية على الاقتصاد الجزائري ،خاصة و أن قطاع النفطي يساهم بأكثر من 97 من إيرادات الجزائر.

---

[1] مقال تحت عنوان تقلبات أسعار النفط تفاقم مشاكل الاقتصاد العالمي" جريدة الحياة السعودية الصادرة بتاريخ 08 يوليو 2012 على الموقع الالكتروني :
http ://www.alhayat.com/details/416705 consulté le 06.01.2013 à 11 :00 GMT

[2] مقال تحت عنوان "تقلبات أسعار النفط تفاقم مشاكل الاقتصاد العالمي " جريدة الحياة السعودية " ، المرجع السابق ذكره .

[3] ميفرت فهد "أسعار النفط تضع الاقتصاد العالمي في مأزق" جريدة الأهرام العربي الصادرة بتاريخ 21 أفريل 2012 على الموقع الالكتروني :
http://www.digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial.8747168eid816 consulté le 06.01.2013 a 11 :15 GMT

[4] مقال تحت عنوان "اثر متوازن لأسعار النفط في نمو الاقتصاد العالمي و تراجعه – جريدة الحياة السعودية الصادرة بتاريخ 05-08-2012 على الموقع الإلكتروني :

http://www.sawress.com/alhayat/423969 consulté le :06.01.2012 a 11 :30 GMT

* شركة نفط الهلال : هي شركة إقليمية متخصصة في قطاع استكشاف و إنتاج النفط و الغاز في الإمارات العربية المتحدة ، وتعتبر هي أول شركة نفط إقليمية مستقلة تعود ملكيتها بالكامل إلى القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط انظر :

http://www.crescnt.ae/ar/index-ar.html consulté le :06.01.2013 a 11 :30 GMT

المطلب الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المنتجة:

إن التقلبات الشديدة في أسعار النفط لها آثار عنيفة على كامل مستويات النشاط الاقتصادي في اقتصاديات الدول النفطية ، وهذا باعتبار أن الإيرادات المالية و التي بواسطتها يتحرك الاقتصاد الكلي للدولة يعتبر مصدرها المطلق إن لم نقل الوحيد هو النفط ، وهو ما جعل قضية الاستقرار الاقتصادي في هذه الدول غاية في التعقيد خصوصا و أن المتغيرات الاقتصادية الكلية ،تتأثر بشكل شديد بتقلبات أسعار براميل النفط في الأسواق العالمية ،حيث أن الشيء الملاحظ هو أن " الموارد المالية للنفط الخام تشكل أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول المنتجة للنفط الخام ،فهي تعتمد على هذه العائدات النفطية لتمويل برامجها التنموية وكذلك لتعظيم الإنفاق العام وتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الأقطار"[1] .

وتصنف اقتصاديات أغلب الدول المنتجة للنفط ضمن اقتصاديات الدول النامية ، على الرغم من أنها تدخل في إطار الاقتصاديات النفطية والتي تتميز بدرجة عالية من الطاقة التمويلية خاصة دول مجلس التعاون الخليجي[2] ،وبالتالي فإن استقرار الأسعار يعد أكثر من ضروري للقيام بالتخطيط الاقتصادي السليم ،وتجسيد سياسة اقتصادية تنموية محلية فعالة ،ولكن الواقع هو أن هذه الدول النفطية لا تتحكم بأسعار خامات النفط –حيث أن الأسواق النفطية العالمية هي أسواق فريدة من نوعها ولا تخضع لقوى السوق العادية (قوى العرض والطلب) ،و إنما تخضع لمتغيرات أخرى تأثر على الأسعار –كما أشرنا لذلك سابقا– وهو ما جعل الدول النفطية والتي تعتمد في مدخولها بشكل كبير جدا على النفط ،لا تمتلك القدرة على التحكم في هذا المدخول مما جعلها من أكثر الدول عرضة للدخول في عجز بالميزانية ،فعلى سبيل المثال دخلت دول الخليج في عجز بميزانيتها في سنوات عدة وهو ليس بالأمر الغريب أو الغير متوقع[3].

لقد استخدمت الدول النفطية أموالها (أموال العائدات البترولية) في عدة مجالات ،فاستخدمت جزءا من هذه الإيرادات في عمليات الإعمار والتنمية الاقتصادية واستخدمت قسم لمساعدة الدول الفقيرة ، كما استخدمت جزءا كبيرا من هذه الإيرادات في الإنفاق لأجل التسلح ، فقامت باستيراد كثيف للأسلحة و المعدات العسكرية و بأسعار باهظة وهو ما ساهم وبشكل كبير في تبديد العائدات النفطية وضياع الثروة ، كما أن بعض الدول المنتجة للنفط وعلى وجه الخصوص بعض الدول العربية وعلى رأسها دول الخليج بددت إيرادات الثروة النفطية في الهدر و الإسراف ،ولم تستطع خلق تنمية حقيقية ،فقامت بدعم الغذاء و الصحة ،و التعليم و الاتصالات، و قدمت الدعم للصناعيين و المزارعين من أجل تشجيع الصناعة والزراعة دون حسيب أو رقيب ، وهو ما أدى إلى خلق روح تواكلية ، بدلا من تشجيع المبادرات الفردية وبناء الإنسان المنتج و الناجح والفعال ،وبهذا عمقت هذه الدول

[1] جميل طاهر ،النفط و التنمية المستدامة في الأقطار العربية ، الفرص و التحديات ،المعهد العربي للتخطيط ، ديسمبر 1997 ،ص 01.

[2] أحمد حسن علي الهيتي ، بختيار صابر محمد ،أثر تقلبات الإيرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي و أداء أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية ،جمهورية العراق،المجلد الرابع ،العدد 07 ، 2011 ،ص02.

[3] محمد رمضان، تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد الحاجة إلى الميزانية الصفرية ، الأبحاث سنيار كابيتال <<senyar capital>> ،يوليو 2012 ، ص 07 .

من درجة اعتمادها على العوائد النفطية ، بدلا من إيجاد نشاطات اقتصادية أخرى ،يمكن بواسطتها خلق توازن فيما بين فروع الاقتصاد[1].

إن الدول النفطية وبمجرد هبوب رياح انخفاض أسعار النفط ،نجد أن القائمين على الشؤون الاقتصادية و السياسية في هذه البلدان يسارعون إلى المطالبة بترشيد الإنفاق، و التحذير من الدخول في عجز بالميزانية ،ويطالبون بوضع خطة طارئة لمواجهة الانخفاضات الكبيرة في أسعار النفط و العكس صحيح ، فعند ارتفاع أسعار خامات النفط نجد بعض السلوكات غير المنطقية من طرف الإعلاميين و الاقتصاديين ،والسياسيين خاصة في أحزاب المعارضة يطالبون بإعادة توزيع الثروة أو الريع البترولي ،ورفع مستوى الأجور وتحسين مستوى الخدمات ، وهذا رغم إن هذه الارتفاعات هي ارتفاعات مؤقتة فقط متجاهلين ما تخفيه الأسواق النفطية العالمية في كواليسها و الشكل التالي يوضح السلوكيات الغير منطقية للبعض ،والغير مبنية على أسس اقتصادية سليمة ،وهذا حسب أسعار خام برنت للفترة من أكتوبر 2011 إلى شهر يوليو من عام 2012 .

الشكل رقم (2–1): العلاقة بين أسعار النفط و سلوكات المجتمعات النفطية

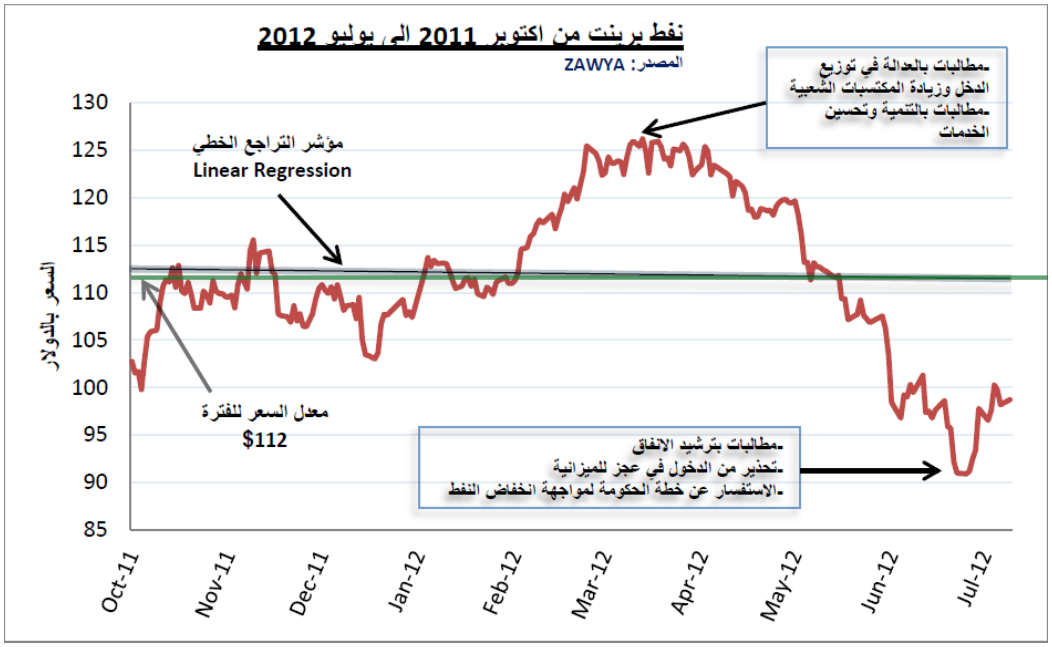

المصدر: محمد رمضان، تقلبات اسعار النفط و لعنة الموارد و الحاجة إلى الميزانية الصفرية، الابحاث senyar capital *(سينار كابيتال)، يوليو 2012، ص 07*

إن الشيء الملاحظ من خلال الشكل هو أنه وعند تجاوز سعر خام البرنت سقف الـ 120 دولار أمريكي للبرميل تزايد حجم المطالبة بالعدالة في توزيع الدخل أو الريع البترولي، وزيادة المكتسبات الشعبية ،إضافة إلى المطالبة بالتنمية و تحسين الخدمات وكان

[1] صباح عبد الرسول التميمي ،دور النفط العربي في تحقيق الأمن الاقتصادي العربي ،مجلة كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد، العراق ، المجلد 21 العدد 01 ، 2010 ،ص 135

هذا خلال الفترة من فيفري 2012 إلى شهر ماي من نفس السنة ، وبعد شهر ماي ، أي عند بداية انخفاض أسعار خام البرنت إلى ما دون 112 دولار وهو معدل السعر للفترة (أكتوبر 2011- يوليو 2012) ، لتصل إلى حدود 90 دولار للبرميل ، وهنا بدأت المطالبة في الدول النفطية و خاصة الخليجية بترشيد الإنفاق ، والتحذير من الدخول في عجز بالميزانية وكثرت الاستفسارات عن الخطط المحتملة لمواجهة الانخفاض في أسعار النفط .

إن التقلبات المستمرة في أسعار النفط جعلت اقتصاديات الدول النفطية تعيش حالة اضطراب دائمة ومستمرة ،مثلا عند حدوث الانخفاض الكبير في أسعار النفط في أواخر عام 1985 و أوائل عام 1986 حدثت أزمات كارثية في الدول المصدرة للبترول سواء كانت من بين أعضاء الأوبك أو من خارجها، و دخلت اقتصادياتها في مديونية ضخمة أثقلت كاهلها ولسنوات طويلة.

وحتى عند ارتفاع أسعار براميل النفط في الآونة الأخيرة أصبحت الدول النامية تتأثر بسبب "الصلة الوثيقة التي أصبحت بين أسعار الطاقة و أسعار الغذاء ،فكلما ارتفعت أسعار الوقود الأحفوري ارتفعت أسعار المواد الغذائية، وبهذا أصبح لهذا المزيج تبعات مدمرة على حالة الفقر و الأمن الغذائي في العالم، حيث أن أسعار الطاقة المرتفعة سترفع من أسعار الأسمدة وأسعار النقل، وهي أكثر العوامل تأثيرا على أسعار الغذاء ،وهذا بالإضافة إلى أن الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي استخدمت عام 2005 ربع محصولها من الذرة، وهو ما يمثل 10% من الإنتاج العالمي ، في إنتاج الوقود الحيوي بسبب ارتفاع أسعار البترول، ومع زيادة الجفاف والطلب ارتفعت أسعار المواد الغذائية الأساسية بنسبة 75% عام 2005 [1]، وهو ما أثر على اقتصاديات الدول المنتجة للبترول ،لهذا يتوجب على السلطات في هذه الدول التخلص من الاعتماد الشبه الكلي على الريع النفطي ،واستثمار الإيرادات النفطية الضخمة خلال هذه الفترة في تحقيق التنمية الاقتصادية الداخلية لقطاعات أخرى تكون كبديل حقيقي لهذا المورد الناضب والغير مستقر حتى في إيراداته ، بدلا من توجيه هذه الإيرادات للإستثمار خارج الأقطار المصدرة للنفط من خلال الصناديق السياسية التي تستثمر إيرادات الثروة النفطية خارج أقطارها الأصلية وهذا رغم أن فضاءات الاستثمار داخل هذه الدول هي فضاءات جد ممتازة .

[1] http://islamfin.go_forum.net/t1666-topic. Consulte le 12.01.2013, consulté le 12-01-2013 à 22 :42GMT.

المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المستهلكة:

بدأت التقلبات الحادة في أسعار النفط في أواخر عام 1973[1] ، ومنذ تلك الفترة و الأسواق النفطية العالمية تعاني من عدم الاستقرار وهو ما دفع بالدول المستوردة للبترول إلى تغيير سياساتها اتجاه الطاقة تغييرا جذريا بسبب ما عانته اقتصادياتها في ذلك الوقت من الآثار السلبية الناجمة عن الارتفاع في أسعار النفط ،حيث قررت الحكومات الأوروبية في ذلك الوقت ،تنويع مصادر الطاقة وتنويع مصادر شراء البترول و الغاز ،وتم اللجوء إلى ما يسمى بالمخزونات النفطية كضمان لإستمرار التمويل من جهة و محاولة التحكم في أسعار الوقود الأحفوري من جهة أخرى –كما أشرنا لذلك سابقا – وقامت الحكومات الأوروبية بوضع قرارات تسمح بالاعتماد الكبير على الطاقة الكهربائية المنتجة من المفاعلات النووية ،وهذا رغم المعارضة الشديدة من شعوبها ،فعل سبيل المثال وخلال فترة عشر سنوات فقط (1975-1985) قامت فرنسا لوحدها ببناء 50 مفاعل نووي ثم رفعت هذا العدد إلى نحو 75 مفاعل ،تعمل الآن بكامل قدراتها وهي تمد فرنسا بحوالي 70% من احتياجاتها للطاقة الكهربائية ،وعلى نفس النهج سارت باقي الدول المستهلكة للنفط[2].

وإن الشيء الملاحظ هو أنه كلما كانت تقلبات الأسعار باتجاه الارتفاع أدت إلى حدوث " آثار اقتصادية سلبية على اقتصاديات الدول المستهلكة للبترول وهو ما يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك العالمي للنفط"[3]

و أيضا يؤدي ارتفاع مصدر الطاقة الرئيسي في العالم إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ،وبتالي ارتفاع أسعار المنتجات ومنه انخفاض للقدرة الشرائية ، وهو ما يدخل الدول المستهلكة للنفط وفي مقدمتها الدول الصناعية الغربية في أزمات مالية، وضغط اجتماعي رهيب ،خاصة وأن استهلاك الفرد من الطاقة في هذه المجتمعات يتميز بالارتفاع الشديد.

إن الارتفاعات المفاجئة و الحادة في أسعار النفط "جعلت الدول المستهلكة للنفط تعيش قلقا شديدا ،وهذا بسبب تحويل معظم ثرواتها إلى فاتورة الحصول على مصادر الطاقة الأحفورية ،والتي لا تزال المصدر المهم و الأساسي لتغذية صناعاتها ،وتحريك عجلة الاقتصاد وتطوير التنمية البشرية ،والتي أخذت في التنامي في الآونة الأخيرة ،وتدفع الدول المستهلكة للنفط حوالي 05 مليارات دولار يوميا لسد احتياجاتها من النفط، و مواجهة الطلب المتزايد خاصة في قطاع الصناعات ،وكذلك قطاع المواصلات. [4]

ونجد بأن الدول المستهلكة الرئيسية للنفط في العالم تسعى جاهدة لأجل ضبط التحكم في استهلاكاتها الطاقوية ،ولكن على العموم نلاحظ بأن "اقتصاديات الدول المستهلكة للنفط فشلت وإلى حد بعيد في معالجة التأثيرات الناتجة عن تذبذب أسعار

---

[1] خالد بن منصور العقيل ،رحلة في عالم البترول –قضايا بترولية دولية – بدون دار نشر،بدون سنة نشر،ص 23 محمل من الموقع الالكتروني :
http://www.mpmco.net/ar/view.aspx?cat=115

[2] وليد نزهت نشأت ،مرجع سبق ذكره .

[3] خالد بن منصور العقيل ،مرجع السابق ذكره،ص 23 ،24 .

[4] عقيل العنزي ، الدول المستهلكة تقلق من تحول معظم ثرواتها إلى فاتورة مصادر الطاقة ،جريدة الرياض السعودية ، العدد 14513 الصادرة يوم الأربعاء 11 ربيع الأول 1429 هـ الموافق لـ 19 مارس 2008 م على الموقع الالكتروني :
http// www.alriyadh.com/2008/03/19/article327146htmlariadh ,consulté le 11.01.2013 a 22 :00 GMT.

النفط والتي تأخذ مسارا صاعدا باستمرار، رغم أن آليات إدارة النفط المستورد فرضت نسب ضريبية مرتفعة، تضاف إلى الأسعار السائدة ،بهدف ترشيد الاستهلاك ،كما أن الدول الصناعية الغير منتجة للنفط أخذت من الاعتبارات البيئية منطلقا لها ، لأجل الضغط باتجاه البحث عن بدائل أقل كلفة وأقل إضرارا بالبيئة [1] ،وهذا كله بسبب الآثار الوخيمة التي تتركها تقلبات أسعار النفط على اقتصادياتها ،خاصة إذا كانت هذه التقلبات باتجاه تصاعدي ،كما أن الدول المستهلكة للنفط تقوم بعقد قمم بصورة دائمة ومستمرة "بسبب قلقها الشديد من ارتفاع أسعار النفط ، ومحاولة إبراز بأن سعر النفط المرتفع سيساهم بتخفيض معدلات النمو الاقتصادي العالمي ،وقد برز هذا من خلال تصريح المستشار الألماني – **جيرهارد شوردر –** حيث قال : بأن أسعار النفط ليست خطرا و إنما هي خطر محتمل [2]،كما عبر وزير المالية البريطاني – **غوردن بروان** – عن قلقه من استمرار ارتفاع أسعار النفط حيث صرح قائلا " بأن الارتفاع في أسعار النفط وخاصة عند بلوغها المستويات العالية التي بلغتها في الآونة الأخيرة قد يكون لها أثر مدمر على النمو"[3]

ومع استمرار موجة الارتفاع المطرد والمستمر لأسعار النفط ،طالب وزراء مالية الدول الصناعية الكبرى وهي الولايات المتحدة الأمريكية ،اليابان، ألمانيا، فرنسا ،بريطانيا، ايطاليا و كندا بالعمل على الحد من الارتفاع المطرد في أسعار النفط لأن تواصل هذا الارتفاع سيؤدي إلى تراجع الأداء الاقتصادي العالمي ، و حثوا الدول المنتجة للنفط على زيادة طاقاتها الإنتاجية و دعوا الدول المستهلكة إلى اتخاذ إجراءات للمحافظة على الطاقة الأحفورية ،و دعوا أيضا إلى ضرورة التوسع في استخدام مصادر الطاقة البديلة [4] ،وبهذا نستنتج بأن تقلبات أسعار النفط و عدم استقرارها و خاصة إذا كانت باتجاه الارتفاع تأثر تأثيرا شديدا على اقتصاديات الدول المستهلكة للنفط.

---

[1] تقرير ...أسعار النفط المتصاعدة ستأتي على ما تبقى من الاقتصاديات الفقيرة ، على الموقع الالكتروني :

http//www.mubasher.info/portal/case/get details story. ajouter le 02.12.2012 à 09 :15 GMT , consulté le 11-01-2013 à 22 :10 GMT .

[2] مقال تحت عنوان : "الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط تحذر من ارتفاع أسعار النفط لفترة طويلة " ،جريدة الشرق الأوسط الصادرة بتاريخ 24 ربيع الثاني 1425 الموافق لـ 12 يونيو 2004م ، العدد 9328 على الموقع الالكتروني :

http// www.aawasat.com/details.asp?issueno=9165 article 238909 consulté le 11.01.2013 à 22 :24 GMT .

[3] الدول الصناعية السبع تستغيث من ارتفاع أسعار النفط على الموقع الالكتروني :

http//arabnews.com/alshaab/2005/2204/2005/n4 htm consulté le 11.01.2013 à 23 :00 GMT

[4] http//arabnews.com/op.cit .

المطلب الثالث : أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري :

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا 100% ، فهو يعتمد على الريع البترولي الذي يساهم بأكثر من 97 % من إيرادات الدولة الجزائرية ،فمنذ تأميم المحروقات سنة 1971 أصبحت الثروة النفطية هي المتحكم الرئيسي في الاقتصاد الجزائري فكانت هي المصدر الرئيسي للأموال التي مولت بها كل القطاعات و بدون استثناء ،فمصدر الأموال الضخمة خلال مرحلة التخطيط بدءا بالمخطط الثلاثي و المخططين الرباعيين الأول والثاني، وكذلك المخططين الخماسيين الأول و الثاني ،كان مصدرها الوحيد هو أموال النفط ، وحتى خلال هذه المخططات كان قطاع المحروقات يستحوذ على حصة الأسد من المرصودات المالية ، إنه وعند حدوث الصدمة النفطية الأولى في الأسواق النفطية العالمية عام 1973 بسبب حرب أكتوبر المجيدة ،وارتفاع أسعار النفط بشكل لم يسبقه من قبل ،استفادت الجزائر من هذه الإيرادات الضخمة وساعدها ذلك في تدعيم وتمويل مختلف مشاريع التنمية الاقتصادية ،التي كانت مبرمجة في المخططات التنموية ، وإن هذه الوفرة المالية التي وفرتها الثروة النفطية للجزائر ،جعلت من قطاع المحروقات القطاع الروحي للاقتصاد الجزائري ،فزادت أهميته وجدد القائمون على شؤون الاقتصاد الوطني في تلك الفترة ثقتهم فيه واعتمادهم عليه ،وجعلوا منه القطاع القائد لعملية التنمية في الجزائر ،ولكن تجري الرياح بما لا تشتهي السفن ،وكشرت السوق النفطية العالمية عن أنيابها ،وانهارت أسعار البترول في الأسواق الدولية عام 1986 وهذا بانخفاض تجاوزت نسبته الـ50 % "فقد انخفض السعر من 36 دولار للبرميل سنة1980 إلى 13 دولار للبرميل سنة 1986 ،ثم شهد سعر البترول ارتفاعا طفيفا سنة 1987 ليقدر بـ 17.7 دولار للبرميل، ثم عاود الانخفاض مرة أخرى ليقدر بـ 14.2 دولار للبرميل سنة 1988 ، وقد صاحب انخفاض أسعار البترول سنة 1986 تراجع سعر صرف الدولار أمام العملات الرئيسية ولهذا كانت الأزمة مزدوجة على الاقتصاد الجزائري[1].وهو ما أدى إلى عرقلة تنفيذ البرامج المقترحة خلال المخطط الخماسي الثاني وأدخل الجزائر في أزمة اقتصادية رهيبة تحولت إلى أزمة اجتماعية، ثم أزمة سياسية لتصل إلى أزمة أمنية ،عصفت بالأخضر و اليابس ،وأدخلت الجزائر في نفق مظلم وعشرية سوداء سادها الدمار والخراب ،فأغلقت المؤسسات الاقتصادية العمومية أبوابها، وسرح العمال وساد الفقر والحرمان في مختلف فئات المجتمع الجزائري ، فتفشت الأمية وزادت نسبتها نتيجة عجز بعض العائلات الجزائرية حتى عن تدريس أبنائها ،وكثرت الآفات الاجتماعية وسالت دماء الجزائريين ،وساد الرعب ودخل الاقتصاد الجزائري في مديونية ضخمة لا يحسد عليها ، أثقلت كاهله ،خدمات ديونها فما بالك بالديون بحد ذاتها ،وأصبحت قراراتنا ليست بأيدينا و إنما بأيدي غيرنا ،بيد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

[1] موري سمية ،آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية – دراسة حالة الجزائر – مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات – تخصص مالية دولية – ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ،2009-2010 ،ص 155.

إن سبب دخول الجزائر في شرك المديونية الخارجية هو اعتمادها المطلق على العائدات النفطية لتمويل برامج التنمية المعتمدة، ولم يكن يتوقع القائمون على الاقتصاد الوطني في تلك الفترة أن تنهار أسعار النفط بهذا الشكل المفاجئ و السريع، لذلك لم تكن لديهم أية إستراتيجية واضحة لمواجهة الأزمة المالية الخانقة ،ومن أجل تأمين الطلب الاستهلاكي فقط لجأت الجزائر إلى الهيئات المالية الدولية للإقتراض ،والكل يعلم ما تفعله هاته الهيئات بالمحتاجين لها، وقد حصلت الجزائر على القروض ولكن بعد مفاوضات ماراطونية وجهد عسير ،ولكن كانت أغلب هذه القروض قروض قصيرة الأجل و بشروط قاسية ،وهو ما أدى إلى رفع حجم المديونية الجزائرية ،والتي أثرت كثيرا على الاقتصاد الوطني ،وحتى عند طلب المزيد من القروض خلال فترة التسعينات من القرن الماضي ، رفضت الهيئات الدولية إعطائها ، وعند بلوغ آجال استحقاق الديون طلبت الجزائر إعادة جدولة ديونها وقدمت رسائل النية ، فقبل الـ FMI إعادة الجدولة ولكن بشروط أقل ما يقال عنها أنها أكثر من قاسية[1] وصلت حتى إلى التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد ،والجدول رقم (2- 4) يوضح نسبة الديون الخارجية إلى كل من الناتج المحلي الخام وإلى الصادرات للفترة 1986-1989.

الجدول رقم (2 – 4) : نسبة الديون الخارجية إلى كل من الناتج المحلي الخام و إلى الصادرات للفترة 1986-1989

السنة	نسبة الديون إلى الناتج المحلي الخام%	نسبة الديون إلى الصادرات %
1986	39.3	-
1987	40.3	223.70
1988	45.7	284.20
1989	43.7	229.05

المصدر: عيسى مقليد-مرجع سبق ذكره-ص 79

من خلال الجدول (2-4) نلاحظ بأن نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الخام في ارتفاع مستمر وهي تقارب نصف الناتج المحلي الخام، فمثلا عند سنة 1988 بلغت نسبتها 45.7% وهي نسبة جد مرتفعة، ونفس الشيء يمكن ملاحظته بالنسبة لنسبة الديون إلى الصادرات التي كانت دائما فوق 220% وقاربت حتى 300% خلال سنة 1988 مسجلة نسبة قدرت بـ 284.20% ، إن هذه الأرقام لا يوجد أكثر منها دليلا على الوضعية المأساوية للاقتصاد الجزائري ، و الذي وصل إلى مرحلة الإفلاس ، وكل هذا بسبب تقلبات الأسعار في الأسواق النفطية العالمية ، واعتماد القائمين على الاقتصاد الجزائري على الريع النفطي بشكل كلي "فلقد كشفت الأزمة النفطية لعام 1986 سوء تقدير السلطات الاقتصادية للواقع الدولي، والإمكانيات المحلية وعدم اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة هكذا تدني في الأسعار"[2] .

ولم تلح ملامح الفرج في الأفق إلا بعد عودة أسعار براميل النفط للارتفاع بدءا من سنة 2000 م وإلى غاية يومنا هذا. والجدول التالي يبين تطور أسعار سلة خامات أوبك للفترة 1998-2011.

[1] عيسى مقليد ، مرجع سبق ذكره ، ص79 .

[2] موري سمية ، مرجع سبق ذكره ، ص 156 .

الجدول رقم(2 – 5) : تطور أسعار سلة خامات أوبك للفترة 1998–2011.

الوحدة: دولار للبرميل

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
المعدل السنوي لأسعار سلة خامات أوبك	12.3	17.5	27.6	23.1	24.3	28.2	36
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المعدل السنوي لأسعار سلة خامات أوبك	50.6	61.04	69.07	94.08	60.9	77.4	107.4

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على :

- *أعداد مختلفة من التقرير الإحصائي السنوي للأوبك*

إن الشيء الملاحظ من خلال الجدول رقم (2 – 5)، هو أن أسعار النفط حققت قفزة نوعية اعتبارا من سنة 2000م، وقبل هذا التاريخ كانت الأسعار دون الـ 20 دولار للبرميل ، حيث ارتفع متوسط السعر من 12.3 دولار للبرميل سنة 1998 و 17.5 دولار للبرميل سنة 1999م، إلى 27.6 دولار للبرميل عام 2000 م ، ورغم عودة الأسعار للانخفاض مرة أخرى خلال سنة 2001 إلا أن هذا الانخفاض كان طفيفا ، والذي يعزى أساسا إلى أحداث 11 سبتمبر من عام 2001 ، وبعد ذلك بدء الارتفاع المطرد لأسعار سلة خامات الأوبك لتصل خلال عام 2011 إلى 107.4 دولار للبرميل ، وهو ما أدى إلى حدوث تراكمات مالية معتبرة في دول الأوبك ومنها الجزائر ، وخلال هذه الفترة قامت الجزائر بتكثيف نشاطها في مجال المحروقات فقامت بإبرام العديد من الاتفاقيات و بانجاز العديد من المشاريع كمشروع مصفاة أدرار في مارس 2004 بطاقة إنتاجية تصل إلى 600 ألف طن من البترول سنويا[1] ، ومشروع هيليوم سكيكدة بدءا من جوان 2005 ، إلى غير ذلك من المشاريع ، وقامت الجزائر بفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع وهذا قصد رفع مستويات الإنتاج والتصدير للحصول على المزيد من التراكمات المالية ،خاصة في ظل تواصل الارتفاع المطرد والمستمر لأسعار النفط .

هذا الارتفاع في الأسعار أدى إلى تحسن الوضعية العامة للبلاد ،فقامت بالتخلص من شبح المديونية عن طريق ما اصطلح عليه بعملية التسديد المسبق للديون ، و أيضا ساهمت التراكمات المالية للجزائر في تكوين احتياطي مالي كبير لا يستهان به من العملة الصعبة ،أدى بالقائمين على الشؤون الاقتصادية للبلاد إلى العمل على استخدام جزء من هذه الأموال ،بهدف تنشيط الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المنشودة ، فقاموا بزيادة الإنفاق العمومي بغية تحسين مستوى الخدمات ،ومستوى المعيشة للسكان ،وقد ساهمت التراكمات المالية في بعث مشاريع كانت متوقفة ولمدة طويلة مثل الطريق السيار شرق غرب ،وميترو الجزائر ....وغيرها ،كما أن الدولة قامت بتقديم دعم كبير لقطاع السكن بهدف القضاء على أزمة السكن في الجزائر وبمختلف الصيغ من سكن اجتماعي إلى سكن تساهمي أو ترقوي ،وبناء ريفي ، ودعم للقضاء على السكن الهش ،كما تم بناء الكثير من المستشفيات والعيادات بهدف تحسين الخدمات الصحية وتقريبها من المواطن ، وغير ذلك من المشاريع ،كما أن البحبوحة المالية التي تملكها

[1] عيسى مقليد ، مرجع سبق ذكره ، ص84 .

الجزائر ، ساهمت في زيادة الاستثمار في قطاع المحروقات نفسه وهذا بفضل الشركة الوطنية سوناطراك ،وحتى الجانب العسكري نال حصته من هذه التراكمات المالية الضخمة، فأنفقت الجزائر على التسلح مبالغ كبيرة للغاية ولا يستهان بها.

ولكن يبقى الشيء الملاحظ هو أن هذه الأموال لم توظف لحد الآن بالشكل اللازم والذي يضمن تنمية حقيقية ومستدامة للاقتصاد الوطني وليس كما هو جار حاليا ، فكل القرارات المتخذة ولحد الآن تتسم بالارتجالية وبعيدة كل البعد عن الدراسات الواقعية ،فهي تهدف إلى حلول ظرفية لامتصاص الغضب الاجتماعي وكفى، دون تحقيق نتائج ملموسة على النمو الاقتصادي الحقيقي للبلاد ،وهذا دليل على أن الجزائر لا يمكن أن تتخلص بسهولة عن اعتمادها على الريع البترولي ، رغم التحذيرات التي يطلقها الباحثون الجزائريون و الأجانب من خطورة استمرار الاعتماد على القطاع النفطي كمورد وحيد، ففي أحد تقارير صندوق النقد الدولي على سبيل المثال ظهر بأن "الوضع في الجزائر تحدق به المخاطر خاصة في حالة تدهور الوضعية الاقتصادية العالمية وفي حالة تراجع أسعار البترول ،وهذا سيؤدي لا محال إلى تقليص حجم الاستثمارات العمومية وبالتالي سيحدث انخفاض في النمو وارتفاع البطالة لهذا فلا بد على الحكومة الجزائرية أن تعمل على تنويع اقتصادها وتحسين المعاملات والتقليص من نسبة البطالة[1]، وكذلك لابد من التفكير وبشكل جدي في استثمار هذه الأموال الضخمة للثروة النفطية في بناء اقتصاد وطني متين ومتكامل ،وهذا عن طريق التركيز على قطاعات إستراتيجية تملك فيها الجزائر بنية تحتية، تكون كقطاعات منتجة بصفة دائمة ومتجددة مثل الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة خصوصا الطاقة الشمسية والاستثمار في القطاع الزراعي والسياحي ، وهذا بالنظر إلى الإمكانيات التي تمتلكها الجزائر في هذه المجالات .

[1] مقال تحت عنوان : حسب صندوق النقد الدولي ،الاقتصاد الجزائري رهين تقلبات السوق العالمية،صادر في جريدة الجزائر نيوز بتاريخ 28 يناير 2012 على الموقع الالكتروني:
http//www.djazairnews.info/national/42.2001.03-26-18.31.37/34274/2012.01.28-20-16-52html consulté le 13.01.2013 à 22.20 GMT

المبحث الثالث: الطاقات المتجددة كإستراتيجية بديلة لقطاع المحروقات على المستوى الدولي :

لقد أصبح العالم بأكمله اليوم يعيش تحت رحمة الثروة النفطية، فبدونها ستتوقف الحياة فوق الأرض، لهذا أصبحت كل دول العالم وخاصة الدول الصناعية الكبرى تبحث عن إستراتيجية طاقوية بديلة ، تخلصهم من التبعية المطلقة لهذا المورد، خاصة وأن الوقود الأحفوري ، يعتبر موردا ناضبا، وارتأت مختلف القوى العالمية أن الطاقات المتجددة هي أفضل طريق أو سبيل يقلل على الأقل من نسبة الاعتماد الكلي على الثروة النفطية، فعملت على تطوير طرق جديدة من أجل استخدام فعال للطاقة، وقامت بتسخير مختلف الإمكانيات من أجل الحصول على الطاقة وبأسلوب اقتصادي وبيئي، وأيضا من أجل خلق نظام طاقوي قابل للاستمرار والتجدد وقادر على تلبية احتياجات الجيل الحالي والمستقبلي قصد تحقيق التنمية المنشودة .

" وإن الطاقة المتجددة اليوم لم تعد من قبيل الرفاهية المجتمعية ، بل أصبحت ضرورة من ضروريات التنمية المعاصرة، وباتت شرطا أساسيا من شروط تحقيق التنمية المستدامة "[1].

و سنتعرض من خلال هذا المبحث إلى تعريف الطاقات المتجددة وأنواعها، وأهميتها ومعوقات تطورها، كما سنتكلم عن تطورها على المستوى الدولي من جهة وفي الجزائر من جهة أخرى.

[1] علي عبد الله العرادي، ملف حول الطاقة المستدامة (المتجددة) – دراسات وقوانين، قسم البحوث والدراسات – دراسة شؤون اللجان والبحوث- مجلس الشورى، 30 يناير 2012، ص 06 على الموقع الالكتروني:
http// www. Shura.bh/ information center/researches/ doclib2/consulté le 11-02-2013 à 00 :20 GMT

المطلب الأول: ماهية الطاقات المتجددة:

أولا: مفهوم الطاقات المتجددة :

الطاقات المتجددة هي تلك الطاقات التي نحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري، وهي بذلك عكس الطاقات الغير متجددة والموجودة غالبا في مخزون جامد في باطن الأرض ولا يمكن الاستفادة منها إلا بعد تدخل الإنسان لإخراجها[1].

إذن الطاقات المتجددة هي الطاقات المستخرجة من مختلف الموارد الطبيعية التي تتجدد، أي الموارد الطبيعية التي لا يمكن أن تنفذ أو تزول.

وبعبارة أخرى تعرف الطاقات المتجددة بأنها " عبارة عن مصادر طبيعية دائمة وغير ناضبة ومتوفرة في الطبيعة سواء أكانت محدودة أو غير محدودة، ولكنها متجددة باستمرار، وهي تتميز بأنها نظيفة ولا ينتج عن استخدامها أي تلوث بيئي[2].

ثانيا: أنواع الطاقات المتجددة :

كما أشرنا من خلال التعاريف السابقة فإن الطاقات المتجددة، هي تلك الطاقات المستخرجة من مختلف الموارد الطبيعية التي تتجدد ، و بها نستنتج بأن الطاقات المتجددة تتميز بالتنوع والتعدد بقدر ما تتنوع الموارد الطبيعية المتجددة ،والتي تتمثل في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المائية، كما يمكن إنتاج الطاقة من حركة الأمواج وتسمى بطاقة المد والجزر، وطاقة الحرارة الأرضية أو الجوفية، وكذلك يمكن استخراج الطاقة من المحاصيل الزراعية إلا أن هذه الأخيرة لها مخلفات مضرة بالبيئة وتزيد من شدة الإحتباس الحراري وفيما يلي نتطرق لأهم أنواع الطاقة المتجددة.

1- الطاقة الشمسية :

تعتبر الشمس من أعظم نعم الله عز وجل فهي ترسل أشعتها إلى الأرض فتبعث فيها الحياة [3] وبدونها لا وجود للحياة فوق الأرض، وقد ذكرها الله في محكم آياته فقال "وسخر لكم الشمس والقمر دائبين" [4]صدق الله العظيم، وهناك سورة بأكملها في كتاب الله تحمل اسم سورة الشمس وهي السورة رقم 91 من المصحف الشريف، إلى غير ذلك من السور والآيات في القرآن الكريم التي ذكر فيها الله سبحانه وتعالى اسم الشمس .

---

[1] أبو شهاب المكي، الطاقات المتجددة المستدامة على الموقع الالكتروني:

http// www. Tkne-net/vb/ t26579 . html . consulté le 16-01-2013 à 20 :30GMT

[2] عمر شريف، استخدام الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المحلية المستدامة-دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر، أطروحة دكتراه دولة في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة 2006-2007، ص 22.

[3] محمد رأفت إسماعيل رمضان، علي جمعان الشكيل، الطاقة المتجددة، دار الشروق، بيروت، ط2، 1988، ص31.

[4] سورة إبراهيم، الآية 33.

والطاقة الشمسية هي تلك الطاقة المستمدة من الضوء المنبعث من الشمس والحرارة الناتجة عنها، و" تتكون الشمس من غاز الهيدروجين بنسبة 70% ، وغاز الهيليوم بحوالي 27% و 3% من العناصر الأخرى"[1] مثل الحديد و السيليكون والكاربون[2]، وتبعث الشمس أشعتها في كامل الاتجاهات، ولا يصل إلى كوكب الأرض إلا بمقدار ضئيل يتناسب مع مساحة الأرض، وهذا الجزء من الإشعاع الشمسي، تنعكس نسبة منه إلى الفضاء خارج الغلاف الجوي، ونسبة أخرى تمتص من قبل الغلاف الجوي والغيوم، أما ما يصل إلى سطح الأرض فهو لا يزيد عن حوالي 34% من الإشعاع الشمسي الساقط على الغلاف الجوي[3] ،وقد عرف الإنسان ومنذ أقدم العصور بأن الشمس هي مصدر الحياة والقوة فوق الأرض ، فاستعملها سكان أمريكا الجنوبية لإضاءة سفوح الجبال في الليل وتبادل الإشارت الضوئية عبر المسافات البعيدة، وهذا عن طريق وضعهم للمرايا، فوق قمم الجبال، فتجمع أشعة الشمس وتشعل النيران، واستعمل العالم الإغريقي أرخميدس، المرايا الحارقة التي وضعت بشكل يسمح بتركيز أشعة الشمس في بؤرتها ونجح بواسطتها في إحراق أسطول العدو الروماني وهذا دفاعا عن بلاده، وخلال الثورة الفرنسية اخترع "لافوازييه" جهازه المصنوع من عدد كبير من العدسات ووضع في عدسة كبيرة في مقدمة الجهاز كحولا، ليجعل من تركيز أشعة الشمس خلالها أشد ما يمكن، وبواسطة هذا الجهاز استطاع الحصول على درجات حرارة عالية كانت كافية لصهر الحديد والبلاتين.

وفي عام 1975 اخترع "موشو" آلة بخارية تتكون من غلاية اسطوانية مصنوعة من النحاس طليت باللون الأسود، وتم إحاطتها بمرآة معدنية مخروطية الشكل، تعكس أشعة الشمس عليها، فارتفعت درجة حرارة الماء إلى درجة الغليان، واستعمل البخار الناتج في آلات صغيرة[4] .

وبعد اكتشاف الثروة النفطية، لم يعد هناك اهتمام كبير بالطاقة الشمسية، ولكن وبعد الأزمة النفطية لعام 1973 وما أحدثته من شرخ في اقتصاديات الدول المتقدمة، دفع بحكومات هذه الدول إلى البحث عن بديل يسمح لها بالتخلص من التبعية المطلقة للوقود الأحفوري ، فاهتدت إلى ضرورة تطوير الطاقات المتجددة وفي مقدمتها الطاقة الشمسية، وبعد ذلك لم يبقى الاهتمام بالطاقة الشمسية حكرا على الدول المستوردة للنفط فقط بل امتد هذا الاهتمام الى كل دول العالم وبدون استثناء وهذا لأن "الطاقة الشمسية تتميز بمواصفات تجعلها أفضل وأهم مصادر الطاقة المتجددة خلال هذا القرن ،والمرشح الأول لزعزعة عرش النفط ، فهي طاقة هائلة يمكن استغلالها في أي مكان، وتشكل مصدرا مجانيا للوقود الذي لا ينضب، كما أنها طاقة نظيفة لا تنتج أي نوع من أنواع التلوث البيئي"[5]، خاصة مع بداية تصاعد مخاطر تغير المناخ، ففي خلال السنوات القليلة الماضية بدأت

[1] عمر شريف، المرجع السابق ذكره، 31.

[2] عقيلة دبيحي، الطاقة في ظل التنمية المستدامة، دراسة حالة الطاقة المستدامة في الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل و الاستشراف الاقتصادي، جامعة منتوري قسنطينة، 2008-2009، ص 128.

[3] عقيلة دبيحي، المرجع السابق ذكره، ص128.

[4] محمد رأفت إسماعيل رمضان، مرجع سبق ذكره، صص 31،32.

[5] بوعشير مريم، دور وأهمية الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل واستشراف اقتصادي، جامعة منتوري قسنطينة، 2011، ص 157.

مجموعة من التكنولوجيات الجديدة المناسبة في الانتقال بهدوء ولكن بحسم، من نطاق الاهتمام التجريبي إلى نطاق الواقع التجاري، مما أتاح تقدما سريعا في كفاءة استخدام الطاقة والاستفادة الاقتصادية من أشعة الشمس[1].

2- طاقة الرياح:

تعتبر الرياح إحدى أهم النعم التي أنعم بها الخالق على البشر فلا يمكن أن تتصور استمرار الحياة فوق الكرة الأرضية بدون هواء ورياح، وقد ذكرها الله عز وجل في كتابه الكريم ويبين فضلها على الإنسان فقال بعد بسم الله الرحمان الرحيم "ومن آياته أن يرسل الرياح مبشرات ليذقكم من رحمته ولتجري الفلك بأمره و لتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون"[2] صدق الله العظيم، وقال أيضا "الله الذي يرسل الرياح فتثير سحابا فيبسطه في السماء كيف يشاء ويجعله كسفا فترى الودق يخرج من خلاله، فإذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون"[3] صدق الله العظيم.

" وتعتبر الرياح أحد مظاهر الطاقة الشمسية، فالشمس ترفع درجة حرارة طبقات الفضاء ، وهي ليست على درجة حرارة واحدة في كل الأماكن في الطبقات المختلفة الارتفاع، بل تتحكم في ذلك الزاوية التي تسقط بها الأشعة الشمسية على هذه الطبقة، وينتقل الهواء البارد وليحل محل الهواء الساخن، وكذلك يرتفع الهواء الساخن بدوره إلى أعلى ليحل محله الهواء البارد وهذه هي التحركات التي تسبب الريح فتختلف من موضع إلى آخر ومن فصل إلى فصل"[4].

وتعرف الرياح بأنها حركة الهواء التي تحدث بسبب تغير ضغط الهواء بسبب الشمس فهي السبب الرئيسي في تغير درجة حرارة وضغط الهواء[5].

وتعرف طاقة الرياح بأنها القدرة التي تمتلكها الريح وتمكنها من تحريك الأشياء، أي هي الطاقة الحركية (الميكانيكية) التي يمتلكها الهواء نتيجة الحركة[6]، وطاقة الرياح هي طاقة هائلة يمكن الحصول من خلالها على كميات جد معتبرة من الطاقة لتغنينا عن أضعاف ما يستهلك اليوم من منتجات وقود البترول[7]وإن طاقة الرياح هي طاقة سريعة التأثر بالتغيرات في أشكال طبوغرافية المنطقة والأنماط المناخية لها، إضافة إلى التغير المكاني هناك تغير زمني حيث أنه يسجل فرق في كمية الطاقة المنتجة من الرياح في خلال اليوم الواحد ، فما بالك بفصول السنة[8]، وتتميز طاقة الرياح بخصائص تجعل منها من أهم أنواع الطاقة المتجددة والتي نذكر منها:

- طاقة الرياح هي طاقة محلية متجددة باستمرار، ولا ينتج عنها أي غازات ملوثة للبيئة

---

[1] كريستوفر فلاقين، سيث دون، استغلال أشعة الشمس وطاقة الرياح، سياسات لاستقرار المناخ وترسخ الإقتصادات، ترجمة شويكار زكي، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000، صص 08،09.

[2] سورة الروم، الآية 46.

[3] سورة الروم، الآية 48.

[4] محمد رأفت اسماعيل رمضان، علي جمعان الشكيل، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[5] http://www.ouarsenise.com/vb/shouthread.Php?t25526 consulté le 17-01-2013 à 22 :00 GMT

[6] http://www.tkne.Net/vb .op .cit (أبو شهاب المكي)

[7] محمد رأفت اسماعيل، رمضان علي جمعان الشكيل، المرجع السابق ذكره، ص 99.

[8] مريم بوعشير، مرجع سبق ذكره، ص 158.

- 95% من الأراضي المستخدمة كحقول للرياح يمكن استخدامها في أغراض أخرى مثل الزراعة أو الرعي، كما يمكن وضع التوربينات فوق المباني[1].

وقد استخدم الإنسان طاقة الرياح منذ آلاف السنين حوالي 5000 سنة قبل الميلاد، حيث استخدمها الفراعنة لنقل حاجياتهم وسلعهم على طول نهر النيل، كما اخترع الناس طرقا لتسخير طاقة الرياح لتحل محل العمل المضني لطحن الحبوب وكان هذا في بلاد فارس والشرق الأوسط حوالي 200 سنة قبل الميلاد، كما استعمل المزارعون في الصين المطاحن الهوائية لضخ المياه من الآبار الجوفية لسقي محاصيلهم الزراعية، كما أن طاقة الرياح ساهمت في تطوير تقنيات الملاحة البحرية والتي بواسطتها تمكن البشر من فتح طرق التجارة على جميع أنحاء العالم وبالتالي تغير وجه هذا الكوكب وإلى الأبد، وفي وسط وغرب الولايات المتحدة الأمريكية استخدم المزارعون طواحين الهواء المعدنية لتوفير المياه للمحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية لما يقارب الـ 150 سنة ،وعند اكتشاف الوقود الأحفوري بدأ يحل محل الطاقة المتجددة[2] والمتمثلة في طاقة الرياح.

وبعد الأزمة النفطية لعام 1973 عاد الاهتمام بطاقة الرياح، فتم تطوير توربينات لتطوير الطاقة الكهربائية في الولايات المتحدة وبأسعار معقولة، ففي عام 1974 تم بناء أكثر من 20 ألف توربينا في كاليفورنيا والدا نمارك، وكانت هذه التوربينات من النوع الصغير والمتوسط، فالنوع الصغير تتراوح طاقته مابين (10 إلى 50) كيلواط في الساعة، والنوع المتوسط مابين (60 إلى 1000) كيلواط في الساعة، وهي أنواع جيدة الصنع وتنتج كميات كبيرة[3].

ويتم إنتاج الطاقة الكهربائية من الرياح بواسطة توربينات ذات ثلاثة أذرع تديرها الرياح، وتوضع على قمة أبراج طويلة، وتعمل كما تعمل المراوح ولكن بطريقة عكسية، فبدل استخدام الكهرباء لإنتاج الرياح كما تفعل المراوح، تقوم هذه التوربينات بالعملية العكسية، أي تستخدم الرياح لإنتاج الطاقة الكهربائية.

ونلاحظ بأن القدرة العالمية على إنتاج الطاقة الكهربائية من الرياح تزداد تدريجيا، وتعمل الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على تطوير طاقة الرياح وزيادة تخفيض تكاليف إنتاج الطاقة من الرياح، في سبيل الرفع من حجم الإنتاج للاستخدام العام، ولتحقيق هذه الأهداف وغيرها، يعمل مختبران رئيسيان من مختبرات وزارة الطاقة الأمريكية، وهما المختبر القومي للطاقة المتجددة في كولورادو ومختبر ساندیا القومي في نيومكسيكو مع شركاء من قطاع صناعة الطاقة من الرياح وباحثين جامعيين من مختلف جامعات الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا في سبيل دفع عجلة تنمية تكنولوجيات الطاقة المولدة من الرياح[4].

[1] عمر شريف، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[2] ESA21. Environemental science activities for the 21 st century.sur le site: http://esa21.kennesaw.edu/…/ wind/windactivity.Pdf consulté le 17-01-2013 à 22:45 GMT.

[3] عقيلة دبيحي، مرجع سبق ذكره، ص 132.

[4] http//theenvironement.matoobblog.com/consulté le 18-01-2013 à 10 :30 GMT

3- الطاقة المائية:

الماء هو الحياة فلا يمكن أن نتصور استمرار الحياة فوق الأرض بدون ماء وجاء هذا حتى في قول المولى عز وجل، بعد بسم الله الرحمان الرحيم "وجعلنا من الماء كل شيء حي"[1]، وقال أيضا" أمن جعل الأرض قرارا وجعل خلالها أنهارا وجعل لها رواسي وجعل بين البحرين حاجزا أإله مع الله بل أكثرهم لا يعلمون"[2].

ويحتوي الماء على طاقة هائلة سخرها الله عز وجل لخدمة الإنسان، وتعرف الطاقة المائية على أنها الطاقة الكامنة أو القدرة الكبيرة التي تمتلكها الكميات الكبيرة من المياه سواء في المسطحات المائية أو الأنهار الجارية والشلالات حيث تكون القدرة الحركية للمياه في أعلى قيمة لها[3].

ويستفاد من الطاقة المائية خصوصا في توليد الكهرباء أو ما يصطلح عليه بالطاقة الكهرومائية، حيث أنه ثبت بأن الطاقة المائية هي "المصدر الوحيد من بين كل مصادر الطاقة المتجددة التي تستطيع أن تعطي كميات كبيرة ومركزة من الكهرباء لتدير المصانع وتنير مدن بأكملها وبقدر أقل من المشاكل وبأرخص الأسعار، فلو استطاع الإنسان أن يستغل كل الطاقة الكهرومائية المتاحة اقتصاديا لأمكن الاستغناء عن كل المشروعات التي تعمل بالوقود التقليدي والطاقة النووية[4]

وتتمثل أهم مصادر الطاقة الكهرومائية فيما يلي:

3-1- المصادر البحرية: وهي الطاقة المائية ذات الأصل البحري وتتمثل على وجه الخصوص في حركة الأمواج وحركة المد والجزر.

3-1-1- الطاقة المستخرجة من حركة الأمواج: " حركة الأمواج هي عبارة عن تحرك القوة الدافعة للمياه والناتجة عن طاقة الرياح ، واكتساب الأمواج لهذه الطاقة يكون بفعل القصور الذاتي والذي يعني الاستمرار في الحركة في خط مستقيم إلا أن هذه الطاقة تتبدد عند ارتطام الأمواج بالساحل[5].

ويتم توليد الطاقة من حركة أمواج البحر عن طريق "سلسلة مؤلفة من 20 جسما خشبيا طولها 50 مترا، وتوضع بالقرب من الشاطئ حتى تؤدي حركتها المتواصلة إلى توليد الطاقة الكهربائية ، وكل جسم خشبي سطحه مصنوع على شكل محدب لكن قاعدته الملامسة لسطح البحر مستوية ، وكل جسم يتأرجح حول محور أو حول العمود المركب عليه وبذلك يحدث كل جسم متأرجح حول محوره ما يقرب من الدورة وبذلك تتولد الطاقة التي يسهل استخدامها، ولأن هذه الأجسام الخشبية موضوعة بعيدا

[1] سورة الأنبياء، الآية 30.
[2] سورة النمل، الآية 61.
[3] مريم بوعشير، مرجع سبق ذكره، ص 166.
[4] محمد رأفت اسماعيل رمضان، علي جمعان الشكيل، مرجع سبق ذكره، ص 148.
[5] مريم بوعشير، مرجع سبق ذكره، ص 167.

عن الشاطئ، لابد من بناء منصة عائمة مجاورة لها حتى يمكن عن طريقها نقل الطاقة إلى الشاطئ"[1]، ومن أوائل الدول المستغلة لطاقة الأمواج نجد اليابانيين اللذين نجحوا في استخدامها في تشغيل معدات الإرشاد الملاحي، كما نجحت النرويج و الدانمارك ، وبلجيكا والهند في تسخير هذا المصدر الطاقوي ، إلا أن المملكة المتحدة تبقى الرائدة في استغلال طاقة الأمواج [2] .

3-1-2- الطاقة المستخرجة من حركة المد والجزر:

تنتج ظاهرة المد والجزر عن التجاذب المتبادل بين الأرض، وبين كل من الشمس والقمر والسبب الرئيسي لهذه الظاهرة هو قوة التجاذب الناتجة عن كتلة القمر على سطح الأرض المواجهة له، إذ تتأثر المياه بهذا التجاذب لأنها جسم مائع وسهل الحركة، وتأثر الشمس أيضا على سطح المياه ولكن تأثيرها أقل بكثير من تأثير القمر، وذلك لقرب القمر من سطح الأرض أكثر من الشمس.

وتحدث عملية المد عندما يرتفع سطح البحر المواجه للقمر، إذ يندفع الماء ليغطي بعض مساحات الشاطئ، أما عندما ينخفض سطح البحر فإن الماء ينسحب من هذه المناطق عائدا إلى البحر، وهذه هي عملية الجزر، ولا تنتظم حركة المد والجزر دائما، فهي قد تتغير من مكان لآخر، وتعتمد طبيعتها على شكل حوض البحر وطبيعة الشواطئ وغيرها[3] .

"وتعتبر قوة المد أولى مصادر الطاقة من البحر والتي استخدمها الإنسان من قديم الزمان، وقد عالج المسلمون في مدينة البصرة منذ القرن الرابع للهجرة مشكلة من أحدث مشكلات استخدام حركة المياه، وذلك باستغلالهم لحركة المد والجزر، حيث كان يزورهم في كل يوم وليلة مرتين، ففي أثناء المد يدخل الماء الأنهار، وفي أثناء الجزر ينحسر راجعا، فعمدوا إلى أرحية أقاموها على أفواه الأنهار ليديرها الماء في أثناء حركته داخلا وخارجا.

وتتلخص الطريقة الحديثة لاستغلال طاقة المد والجزر في بناء سد منخفض يحجز ماء المد العالي، ثم يسمح لهذا الماء بأن يتدفق فيدير التوربينات ويتم توليد الطاقة الكهربائية بتأثير قوة سقوط المياه"[4].

وتتمثل أهم مزايا توليد الطاقة الكهربائية من حركة المد والجزر في أنها تعتبر مجانية، ونفقات تشغيلها واستغلالها قليلة، كما أنها ليست مضرة نهائيا بالبيئة وهي متجددة باستمرار وعلى الدوام[5].

3-2- المصادر المرتبطة بالمجاري النهرية:

تعتبر الأنهار من أهم المصادر المساعدة على توليد الطاقة الكهربائية، حيث أن المياه الساقطة من أعلى الشلالات سواء كانت هذه الشلالات طبيعية أو من خلال المساقط الإصطناعية التي تنتج عن طريق بناء السدود على الأنهار نجدها "تمتلك قوة

[1] محمد رأفت اسماعيل رمضان، علي جمعان الشكيل، مرجع سبق ذكره، ص 154.
[2] مريم بوعشير، مرجع سبق ذكره، ص 167.
[3] عمر شريف، مرجع سبق ذكره، ص 26.
[4] محمد رأفت اسماعيل رمضان، علي جمعان الشكيل، مرجع سبق ذكره، ص 144.
[5] عقيلة دبيحي، مرجع سبق ذكره، ص 143.

هائلة يتم استغلالها في تشغيل توربينات توليد الكهرباء، وتتباين المجاري النهرية في العالم على مستوى ومدى إمكانية استغلالها في توليد الطاقة الكهربائية وذلك بالنظر إلى توقفها على عدة متغيرات[1]، أهمها الجريان الدائم لمياه الأنهار وهذا مرتبط بمقدار سقوط الأمطار خلال الموسم حيث أن زيادة نسبة سقوط الأمطار تزيد من سرعة جريان الأنهار إضافة إلى "متغيرات متعلقة بأشكال السطح (مدى اتساع مجرى النهر، درجة واتجاه كلا من سطح الأرض وقاع النهر "[2]، إضافة إلى المواقع المختارة لبناء السدود ووضع التوربينات.

وتتمثل أهم الأنهار المستعملة في توليد الطاقة الكهربائية نهر الأمازون في أمريكا الجنوبية، نهر الكونغو في إفريقيا، إضافة إلى نهر الراين كما نجد أن السد العالي في مصر من أهم السدود التي تساهم في توليد الطاقة بجمهورية مصر العربية.

4- طاقة الهيدروجين:

يعتبر الهيدروجين من أهم بدائل الطاقة التقليدية الناضبة "وهو غاز لا رائحة له ولا لون له وليس بغاز سام، وله خصائص فيزيائية وكيميائية ممتازة تسمح له بأن يكون الوقود الشامل"[3]، ويحتوي غاز الهيدروجين على كل المقومات التي تجعله وقودا ناجحا، فهو الأخف والأنظف، ومن الممكن تحويله إلى أشكال أخرى من الطاقة وبكفاءة تامة، ويعتبر الهيدروجين أيضا من أكثر العناصر تواجدا الكون "حيث يشكل 90% من الوزن الإجمالي له"[4]، وهناك الكثير من الكواكب التي تتكون من الهيدروجين تماما أو تحتوي على نسبة عالية منه[5]فمثلا يشكل الهيدروجين 75% من مكونات الشمس[6]، ويوجد غاز الهيدروجين عادة في صورة مركبة مع غازات أخرى أهمها غاز الإيثانول، ومن أهم المزايا والخصائص أنه يوجد في كل الظروف الطبيعية وفي أي مكان من الكرة الأرضية، "وإن فكرة استخدام الهيدروجين كحامل للطاقة ليست جديدة ففي سنة 1780 أنتج لأول مرة غاز مكون من 50% هيدروجين، و40% أول أكسيد الكربون، وآثار لبعض الغازات الأخرى، وقد توقف استخدام هذا الغاز في الستينات فقط حيث استبدل بالغاز الطبيعي"[7]، واستخدمت وكالة النازا الهيدروجين في برنامجها الفضائي منذ سنوات حيث أن الهيدروجين هو الوقود الذي يحمل سفن الفضاء إلى الفضاء الخارجي، وتقوم خلايا الوقود الهيدروجينية، بتشغيل النظام الكهربائي للسفينة، حيث ثبت بأن خلايا الوقود الهيدروجينية تنتج الكهرباء بفعالية عالية[8].

---

[1] مريم بوعشير، مرجع سبق ذكره، ص 168.

[2] عقيلة دبيحي، المرجع السابق ذكره، ص 144.

[3] رشيد بن شريفة، إدريس الزجلي، عبد العزيز بنونة، الهيدروجين وخلايا الاحتراق (صيغة مستقبلية لإنتاج الطاقة الكهربائية بكفاءة عالية وتوافق بيئي) المؤتمر العربي العالمي لتطبيقات الطاقة الشمسية، طرابلس 20-22 نوفمبر 2004، ص 03.

[4] مستقبل طاقة الهيدروجين على الموقع الالكتروني:

http/www.Taqat.org/enrgy/447 consulté le 24-01-2013 à 23 :20GMT.

[5] محمد رافت إسماعيل رمضان، علي جمعان الشكيل، مرجع سبق ذكره، ص 131.

[6] عقيلة دبيحي، المرجع السابق ذكره، 148.

[7] عقيلة دبيحي، المرجع السابق ذكره، 148.

[8] عمر شريف، مرجع سبق ذكره، ص29.

ولا زالت هنالك تحديات تقنية أمام استعمال الهيدروجين في مجال النقل، حجم الهيدروجين في حالته الغازية والكلفة العالية لتخزينه، ويستعمل حاليا في شكل سائل مما يخفض طبعا من حجم المخزون ولكن لازال مكلفا، ويحقق تسييل الهيدروجين حجم مقبول لا يتعدى 13 لتر للكيلوغرام ولمسافة 100 كلم عند استعماله في السيارات[1].

" وتتميز الطاقة الهيدروجينية بمزايا عديدة ,تزيد من أهميتها في تلبية الطلب العالمي على الطاقة حيث أنها لا تلحق أي أضرار بالبيئة كما أنها تتميز بقابليتها للتخزين والنقل ، إضافة إلى أنها طاقة مستدامة ، ويمكن إنتاجها من مختلف المصادر ، سواء من خلال استخدام المصادر التقليدية للطاقة أو من خلال استخدام المصادر المتجددة ، حيث يتم توليد طاقة الهيدروجين من المصادر التقليدية مثل النفط الخام،والغاز الطبيعي ، عبر عملية إعادة التشكيل البخاري ، كما يتم الحصول على الطاقة الهيدروجينية من الفحم عن طريق تحويله إلى وقود غازي ، كذلك يتم إنتاج الطاقة الهيدروجينية من المصادر الطبيعية المتجددة كالقيام بتحويل طاقة الكتلة الحيوية إلى غاز أو من خلال عمليات التحليل الكهربائي للطاقة الشمسية ، وطاقة الرياح وينتج الهيدروجين ولكن بكميات أقل من الطاقة الحرارية الأرضية ومن طاقة المد والجزر [2].

ومن خلال ما سبق نستنتج بأن الطاقة الهيدروجينية ستكون حضارة هذا العصر وسر تقدمه، والوقود الأبدي الذي لا يفقد على مر العصور ، ويعد الهيدروجين أخف العناصر وزنا ، وموجود في الأجواء في جميع حالات الطقس المختلفة ، ويتوقع أن يستخدم غاز الهيدروجين مستقبلا في تشغيل الطائرات والسيارات والقطارات ،السفن ،المصانع ، تدفئة المنازل والمستشفيات والمدارس وغيرها من المرافق العامة، كما يوفر للمستهلكين الكهرباء والماء الصالح للشرب، أما في حالات الحروب فيمكن استخدام الهيدروجين كوقود دفعي للصواريخ وكذلك للمفاعلات النووية، ومع تزايد المخاوف من ندرة ونفاذ مصادر الطاقة التقليدية خاصة الثروة النفطية تزداد أهمية الهيدروجين ليكون مصدرا لطاقة المستقبل[3].

5- الطاقة الحرارية الجوفية:

الطاقة الحرارية الجوفية هي عبارة عن طاقة حرارية كامنة في باطن الأرض، تتولد عند احتكاك الصخور الساخنة بالمياه الموجودة قربها أو بالمياه التي يوصلها الإنسان بطريقة ما، فينتج عن عملية الاحتكاك أبخرة تستخدم لتوليد الكهرباء، وهي طاقة متواجدة في جميع دول العالم إلا أنها ليست بنفس العمق[4] .

ويحتوي باطن الأرض على كميات لا يستهان بها من الطاقة الحرارية التي بدأت بالتكون منذ ملايين السنين، وهذا ما جعل باطن الأرض يحوي كميات كبيرة من المعادن المنصهرة، حيث تتراوح درجة أعماق الأرض بين 2000° إلى 3000°[5].

---

[1] رشيد بن شريفة، إدريس الزجلي، عبد العزيز بنونة، مرجع سبق ذكره، ص 08.

[2] http// www. Mojtamai.com/taqa.consulté le 25-01-2013 à 23:06 GMT

[3] مستقبل طاقة الهيدروجين على الموقع الالكتروني : http/www.Taqat.org/enrgy/447 .op.cit.

[4] مريم بوعشير، مرجع سبق ذكره، ص160.

[5] عمر شريف، مرجع سبق ذكره، ص 24.

وحتى في قشرة الأرض الصلبة هناك الكثير من المناطق التي تثور فيها البراكين، وتنفجر فيها الينابيع الساخنة، وهناك مناطق أخرى يندفع فيها البخار وبقوة ، وهذا أكبر دليل على أن القشرة الصلبة تحتوي على مخزون كبير من الطاقة الحرارية[1].

ولقد تمتع الإنسان بالينابيع الحارة منذ آلاف السنين، ولكن تم استخدام البخار الجوفي لأول مرة لتوليد الكهرباء عام 1904 قرب العاصمة الايطالية روما، وتم بناء أول معمل لتوليد الطاقة الكهربائية بالاستعانة بالحرارة الجوفية بمبدأ تجاري عام 1958 في نيوزيلندا، وتم إنهاء معامل طاقة الحرارة الجوفية عام 1960 في منطقة –جيسرفيل- giserville شمال كاليفورنيا وكان عددها 28 معملا[2].

" ومنذ الثلاثينات من القرن الماضي و الإسلنديون يستغلون ينابيعهم الحارة، حتى أن الجزيرة تغطي اليوم قرابة 100% من الكهرباء والتدفئة من الطاقة المتجددة وبالذات من طاقة الحرارة الأرضية"[3]، وحسب **فيرنير بوسمان** عن جمعية الحرارة الأرضية فإن الإمكانيات الكهربائية المتاحة تحت ارض ألمانيا يمكن أن تغطي احتياجاتها 600 مرة"[4]، وتمتلك الولايات المتحدة الأمريكية حاليا 44% من قدرة العالم الكهربائية الحرارية الجوفية المطورة، ورغم ذلك فالصناعة الحرارية الجوفية الأمريكية تتميز بالركود، ونفس الشيء ينطبق على بقية العالم حيث أن الإنتاج العالمي للكهرباء الناتجة عن مصادر الحرارة الجوفية لا يتجاوز 1% [5]، وتتميز الطاقة المستمدة من مصادر الطاقة الجوفية بأنها غير مضرة بالبيئة، وتتميز بأن طريقة استخراجها تشبه تماما طريقة استخراج الثروة النفطية[6].

وهناك جدل قائم بين العلماء حول مدى اعتبار إنتاج الطاقة الكهربائية من الحرارة الجوفية مصدر طاقة متجدد، حيث أن استخدام البخار الجوفي والمياه الساخنة لإدارة التوربينات يؤدي إلى استنفاذها بشكل تدريجي، وتم تقدير المدة الزمنية التي يصل فيها هذا الاستنفاذ إلى نقطة تصبح عندها هذه المصادر غير مفيدة تجاريا لمعظم حقول الحرارة الجوفية ، حيث قدرت هذه المدة بفترة تتراوح بين 40 إلى 100 سنة، وهناك رأي آخر يقول بأن هذه الحقول ستعيد شحن نفسها مع مرور الزمن، وهذا يستغرق زمنا طويلا، يصل إلى آلاف السنين، وقد قام الخبراء في حقول جيسرز (geysers) شمال كاليفورنيا بإعادة ملء المخزونات الباطنية بواسطة ماء صرف معالج، تم ضخه من مدينة سانتا روزا، ومع ذلك فإنه من المبكر أن نعرف ما ستكون عليه النتائج، فإذا كانت ناجحة فإنه يمكن اعتبار أن الطاقة الحرارية الجوفية مصدر طاقة متجدد، أما إذا فشلت التجربة فإن عملية إنتاج الطاقة الناتجة عن الحرارة الجوفية تبقى غير واضحة المعالم[7].

[1] عقيلة دبيحي، مرجع سبق ذكره، ص 135.
[2] ريتشارد هاينبورغ، سراب النفط (النفط والحرب ومصير المجتمعات الصناعية)، الدار العربية للعلوم، 2005، ص234.
[3] عمر شريف، مرجع سبق ذكره، ص 24.
[4] عمر شريف، المرجع السابق ذكره، ص 25.
[5] ريتشارد هاينبرغ، المرجع السابق ذكره، ص 234.
[6] عقيلة دبيحي، مرجع سبق ذكره، ص 135.
[7] ريتشارد هاينبرغ، المرجع السابق ذكره، ص 135.

6- الطاقة المستمدة من الطاقة الحيوية و الإيثانول:

تشمل الكتلة الحية كل المواد ذات الأصل النباتي مثل الأشجار والمنتجات الزراعية، الغنية بالنشاء والسكريات، إضافة إلى المخلفات ذات الأصل الحيواني بالإضافة إلى المخلفات الصلبة، الصناعية والبشرية، والتي يمكن إطلاق طاقتها الكامنة عن طريق الحرق المباشر والتخمير... الخ

وتعتبر الكتلة الحية مصدرا هاما في كثير من الدول العربية كتونس، والسودان والجزائر والعراق إضافة إلى أنها تعتبر الطاقة الأساسية في الكثير من الدول النامية ، وتتشكل الكتلة الحيوية من 85% في شكل حطب، و 13% مخلفات حيوانية و 2% في شكل مخلفات زراعية وتستعمل هذه الطاقة خصوصا في الإستهلاك المنزلي بالأرياف للطهي والتسخين والتدفئة[1] فعلى سبيل المثال" يستهلك في الهند حوالي 200 طن من روث الأبقار كوقود للطبخ سنويا"[2].

ويتم إتباع عدة طرق لتحويل الكتلة الحية إلى وقود صالح للاستعمال سواء في شكل صلب أو سائل أو غازي ونذكر منها: الاستخلاص، التخمر، والتمييع ،و التغوير وغيرها[3]

وينتج عن هذه العمليات ما يصطلح عليه غاز الإيثانول وهو أحد أشكال الكحول المستخرج من تخمر الحبوب، ويراه البعض مصدر طاقة نظيف ،إلا أنه ينتج كميات ملوثة قليلة عندما يحترق"[4]ويبلغ الإنفاق الحكومي على أنظمة طاقة الكتلة الحيوية على المستوى الدولي حوالي بليوني دولار سنويا[5].

ونظرا للأهمية البالغة للطاقة المستمدة من الكتلة الحيوية و الإيثانول أصبحت موضع نقاش حتى في الكونغرس الأمريكي، حيث تمت مناقشة قوانين تقضي بمزج الإيثانول مع الغازولين من أجل استهلاك العربات، ولقد وجد **دافيد بينمنتل** وهو بروفيسور في جامعة كورنيل، بعد أن حلل الطاقة الصافية للإيثانول بأن أربعة آلاف متر مربع من الذرة ينتج حوالي 328 غالونا من الإيثانول، وهذه الكمية تطلبت 1000 غالون من الوقود الأحفوري لزراعتها وتنميتها، وحصادها، وهناك طاقة إضافية تلزم لتقطير الإيثانول ، وبالمختصر يلزم 131000 وحدة حرارية بريطانية لإنتاج غالون واحد من الإيثانول والذي يحوي طاقة مقدارها 77000 وحدة حرارية بريطانية، وهذا يعطي الإيثانول طاقة صافية مقدارها 59%، وبالتالي نستنتج بأنه قد حدث نقص في الطاقة بمقدار 41%[6] .

من خلال ما سبق نصل إلى أن الطاقة المستمدة من الكتلة الحيوية و الإيثانول تبقى بعيدة كل البعد عن المستوى الذي يسمح لها بأن تكون بديلا حقيقيا للثروة النفطية.

---

[1] محمد إيهاب صلاح الدين، الطاقة ... وتحديات المستقبل، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1994، ص 367.

[2] ريتشارد هاينبرغ، مرجع سبق ذكره، ص 239.

[3] مريم بوعشير، مرجع سبق ذكره، ص 162.

[4] ريتشارد هاينبرغ، المرجع السابق ذكره، ص241.

[5] عقيلة دبيحي، مرجع سبق ذكره، ص 147.

[6] ريتشارد هاينبرغ، المرجع السابق ذكره، صص 241،242.

07- الطاقة النووية:

الطاقة النووية هي الطاقة التي يتم توليدها عن طريق التحكم في تفاعلات انشطار أو اندماج الأنوية الذرية[1] وهي طاقة تربط بين مكونات النواة أي (بروتونات أو نيترونات) ، وهي تنتج نتيجة تكسر تلك الرابطة، وتؤدي إلى إنتاج طاقة حرارية كبيرة جدا[2].

ومن الميزات الأساسية للوقود النووي أنه يحتوي على قدر كبير من الطاقة يعادل ملايين المرات من الطاقة المستخرجة والناتجة عن حرق نفس الكمية من الوقود التقليدي، بحيث أن حرق كيلوغرام واحد من اليورانيوم ينتج عنه طاقة تعادل الطاقة الناتجة من حرق 1600 طن من البترول أو 2400 طن من الفحم الحجري[3].

وبدأت عمليات تشغيل المفاعلات النووية لتوليد الكهرباء، في منتصف الخمسينات من القرن العشرين، من طرف كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفياتي ، وبريطانيا ، وفرنسا ثم بدأت قائمة أعضاء النادي النووي في الإتساع شيئا فشيئا[4] خاصة وأن مصدر اليورانيوم متوفر بكثرة كما أنه سهل الاستخراج والنقل، في حين أن مصادر الثروة النفطية تعتبر محدودة ومهددة بالنضوب والزوال، كما أنه ومن الممكن أن تستمر المحطات النووية بتزويد البشر بما يحتاجونه من الطاقة ولفترة طويلة من الزمن بعد قصور مصادر الثروة النفطية على تلبية احتياجاتهم الطاقوية، كما أنه ومن الأمور التي ساعدت وشجعت عملية استخدام المفاعلات النووية من طرف الكثير من الدول في إنتاج الطاقة الكهربائية هو تكاليفها المنخفضة نسبيا _وهنا نقصد احتساب التكاليف المباشرة فقط_ أي "دون احتساب النفقات الباهظة لبناء المعمل النووي، وضمان سلامته وتكاليف الفضلات وغيرها من الأمور، لأنه وعند احتسابها تصبح الطاقة النووية باهظة التكاليف بالفعل"[5]، كما تم استخدام المفاعلات النووية كمصدر للطاقة يستعمل في تحليله مياه البحر.

ولقد تم بناء أول معمل للطاقة النووية للاستثمار التجاري في شيبينغ بورت (shiping port) في بنسلفينيا وكان تحت اسم – محطة الطاقة النووية التابعة الى قسم الطاقة وشركة إنارة دوكويزن (duquesne)، وفتح الرئيس الأمريكي إيزنهاور مصنعا آخر في 26 ماي 1956 حيث تمت المطالبة بالطاقة الذرية كطريق الدولة إلى الرخاء، وفي الواقع كان نموا مباشرا لبرنامج التسليح الذري للدولة واستعمل كاختبار للعلاقات العامة وكمصدر للمواد القابلة للانشطار من أجل الرؤوس الحربية[6].

---

[1] http // www. bee2ah.com/ consulté le 27-01-2013 à 22 :40GMT

[2] عمر شريف، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[3] http://www.Phys4arab.Net/vp/shouthread.Php?T=38049 consulté le 27-01-2013 à 22:45 GMT

[4] محمد رأفت إسماعيل رمضان، علي جمعان الشكيل، مرجع سبق ذكره، ص 157.

[5] ريتشارد هاينبرغ، مرجع سبق ذكره، ص 206.

[6] ريتشارد هاينبرغ، المرجع السابق ذكره، ص 206.

وحسب إحصائيات وكالة الطاقة الدولية فإن نسبة الكهرباء المنتجة من الطاقة النووية تقدر بحوالي 13 إلى 14% من إجمالي الطاقة الكهربائية المنتجة في العالم لعام 2009[1]، "وتحصل فرنسا على 77% من الكهرباء من الطاقة النووية ،وبلجيكا والسويد على 56% و 49% على الترتيب"[2]، كما تحصل اليابان على 30% من احتياجاتها الكهربائية عن طريق الطاقة النووية والولايات المتحدة الأمريكية على 20% [3]

وتنمو الطاقة النووية في المتوسط بمعدل 2,2% سنويا، وهو معدل لبأس به، ولكن وبعد سنة 2011 وبعد حادثة فوكشيما النووية باليابان ، تراجعت نسبة نمو الطاقة النووية إلى 2% سنويا في المتوسط، حيث يتوقع أن تنمو القدرات النووية العالمية بحلول سنة 2040 بحوالي 80% إجمالا عن ما هي عليه الآن[4]، وأصبحت الطاقة النووية اليوم تشكل خطرا حقيقيا، بالنظر لما تلحقه من أضرار على الأرض والإنسان وخير دليل على هذا هو الآثار التي تركتها التفجيرات النووية الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية، على مدينتي هيروشيما و نكازاكي اليابانيتين، وكذلك التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية، وما تركته من آثار لزلنا نلمسها إلى غاية يومنا هذا.

" إن الطاقة النووية أصبحت تشكل خطرا حقيقيا، حيث أن المفاعلات النووية تنتج فضلات نووية تبقى مصادر إشعاعها لملايين السنين، وهذه الفضلات لا يمكن رميها، كأي نفايات أخرى بل يجب خزنها بأماكن خاصة حتى لا تؤثر على الأرض والناس"[5]، والطاقة النووية اليوم هي في تطور مستمر ظاهرها يحاول أن يبين بأنه بحث علمي يسعى لخدمة الإنسان والإنسانية ولكن الواقع هو تسابق نحو التسلح، وفرض الذات ومحاولة السيطرة على العالم "فالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا لوحدهما يمتلكان 50000 قنبلة نووية، و لو تم استخدامها فهي كافية لقتل كل الناس المتواجدين فوق الأرض"[6]، وبالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا هناك 07 دول تمتلك أسلحة نووية وهي بريطانيا، فرنسا، الصين، الهند، باكستان، كوريا الشمالية وإسرائيل .

" وإن التسابق الدولي نحوى التسلح يزداد حدة، وهذا رغم سعي المعاهدات الدولية للحد من انتشار الأسلحة النووية، وأصبح اليوم شبه مؤكد بأن الكثير من الدول تملك هذه الأسلحة المحظورة وبالسر، فيما تقف دول أخرى قاب قوسين أو أدني من إمتلاكها[7].

[1] http://www.Bee2ah.com op.cit.

[2] ريتشارد هاينبرغ، المرجع السابق ذكره، ص 207.

[3] علاء التميمي، أخطار الطاقة النووية على الإنسان والبيئة على الموقع الالكتروني :
http://forum. brg8.Com/t23734.html . Consulté le 28-01-2013 à 00:15 GMT

[4] the outlook for energy.avew to 2040. Exxan mobil taking on the world's tougbest energy challenges 2012 pp.08.29. op.cit.

[5] علاء التميمي، مرجع سبق ذكره.

[6] علاء التميمي، مرجع سبق ذكره,

[7] http//www. Aljazeera.net/coverage/pages/a 05 b09624 – abb.8 consulté le 28-08-2013 à 00:32 GMT

وتسعى الولايات المتحدة إلى منع امتلاك أسلحة نووية على الدول العربية وإيران وتجريد كوريا الشمالية، وتحاول إلزامها بالعودة إلى معاهدة الحظر التي انسحبت منها عام 2002، وتغض البصر على امتلاك إسرائيل لأسلحة الدمار الشامل وهذا كله بهدف السيطرة على المنطقة العربية ذات الموقع الاستراتيجي الهام والثروات النفطية الهائلة[1].

ومن خلال ما سبق نستنتج بأن الطاقة النووية لا تعتبر بديلا للثروة النفطية بالنظر للأخطار الكبيرة لهذه الطاقة على الحياة فوق الكرة الأرضية.

[1] مكرم محمد أحمد، توسيع النادي النووي، جريدة الأهرام، الطبعة العربية الصادرة بتاريخ 13 ماي 2010، مؤسسة الأهرام ،2010 على الموقع الالكتروني: http//digital.ahram.org.eg/articles.aspx ?serial=13748§ eid=786 .

المطلب الثاني: أهمية الطاقة المتجددة ومعوقات تطورها:

أولا: أهمية الطاقات المتجددة :

تكتسي الطاقات المتجددة أهمية بالغة في حياة البشر فهي طاقات غير ناضبة ومتجددة باستمرار، لأن مصادرها المختلفة هي مصادر متجددة في الطبيعة وتبقى موجودة فوق الأرض مادامت هناك حياة فوقها، وهذا عكس الثروة النفطية التي تتميز بأنها ثروة ناضبة وزائلة، خاصة إذا لم تستخدم استخداما عقلانيا، وما زاد من أهمية الطاقات المتجددة هو عدم إضرارها بالبيئة، فهي تتميز بالنظافة كما أنها تضمن حق الأجيال القادمة من الطاقة، وبالتالي فأهمية الطاقات المتجددة لا تنحصر في أهميتها الاقتصادية فقط بل تتعداها إلى الأهمية الاجتماعية والسياسية والبيئية، فهي بحق ذات أهمية كبيرة وبالنسبة للعالم بأسره، وتتمثل هذه الأهمية في النقاط التالية:

– مصادر الطاقات المتجددة تعتبر مصادر طويلة الأجل ومتجددة، وكذلك مجانية وذلك لأنها مرتبطة على وجه الخصوص بالشمس والرياح والمياه والمد والجزر والطاقات الصادرة عنها، لذلك يتوقع أن تساهم في تلبية حاجيات الإنسان من الطاقة وبنسبة عالية.

– تسمح عملية استغلال الطاقات المتجددة، بتوفير مردودات اقتصادية هامة، فقد أعطت التقييمات الاقتصادية لاستغلالها وبالخصوص منظومة الطاقة الشمسية مردود اقتصادي فعال[1]، خاصة على المدى البعيد، حيث أن مستخدم الطاقات المتجددة سوف يدفع مرة واحدة ثمن تركيب الأدوات الخاصة باستغلال الطاقات المتجددة، سواء كانت ألواح الطاقة الشمسية أو توربينات طاقة الرياح أو أي طاقة أخرى، وبالتالي سيتم الاستغناء عن الدفع الدوري لفواتير الاستهلاك ولا يتم صرف المال إلا في حالة الصيانة[2] .

– تحسين فرص وصول خدمات الطاقة إلى المناطق البعيدة والنائية ، حيث تسمح مثلا الطاقة الشمسية بتلبية احتياجات السكان سواء في مجال الطبخ أو تسخين المياه وكذلك الإنارة والتدفئة ، وهو ما يؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي للسكان في هذه المناطق[3]، ويوفر على الدول تكاليف إيصال أعمدة الكهرباء أو أنابيب الغاز .

– إن استخدام الطاقات المتجددة يؤدي إلى تجنيب الإنسان في المناطق النائية والمعزولة مشقة جلب الطاقة بالوسائل التقليدية مثل غاز البوتان[4].

[1] مريم بوعشير، مرجع سبق ذكره، ص155.

[2] مزايا وعيوب الطاقة البديلة على الموقع الالكتروني:

http//www.enkanat.org/adv_disadyv/ #1 consulté le 29-01-2013 à 02 :15GMT

[3] مريم بوعشير، المرجع السابق ذكره، ص 155.

[4] مزايا وعيوب الطاقة البديلة، مرجع سبق ذكره.

– ما زاد من أهمية الطاقات المتجددة هو تعدد أشكال الطاقة المولدة منها، فبدل الدخول في متاهات تحويل الطاقة، من شكل إلى آخر عبر سلسلة من العمليات والتي تؤدي إلى إهدار نسبة عالية من مخزون الطاقة الأساسي من المواد الأحفورية، تسمح مصادر الطاقة المتجددة بإنتاج الطاقة المطلوبة مباشرة، فمثلا تقوم الخلايا الشمسية بإنتاج الطاقة الكهربائية مباشرة وتسمح المحميات الشمسية بإنتاج طاقة حرارية مباشرة أيضا، أما التوربينات الهوائية فتنتج طاقة حركية[1] .

"– تساهم الطاقات المتجددة في الحد من الفقر وتحسين المستوى المعيشي للإنسان .

– تساهم الطاقات المتجددة في توفير مناصب الشغل"[2] .

"– إن استعمال الطاقات المتجددة تجنبنا الاهتمام بأسعار المحروقات في الأسواق العالمية، والتي يؤدي ارتفاعها إلى زيادة الفاتورة الشهرية لاستهلاك الطاقة، وكذلك يؤدي هذا الارتفاع إلى زيادة أسعار كافة متطلبات الحياة لارتباطها المباشر بالطاقة، وبالتالي فالطاقات المتجددة تقضي على هذا الهاجس .

– إن المستهلك للطاقة المتجددة لن يشعر في قرارة نفسه بهدر الطاقة والأموال ، فبالقدر الذي يحتاجه من الطاقة سيقوم بتوليدها"[3] .

– إن كلفة توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة تسير نحو الانخفاض تدريجيا وحتى أنها وفي بعض الأحيان واعتمادا على المكان تكون التكلفة أقل من تكلفة توليد الكهرباء من المصادر التقليدية، فعلى سبيل المثال نجد أن كلفة توليد الكهرباء من الخلايا الضوئية كانت بحدود دولار لكل كيلوواط ساعة في عام 1980 ،وهي الآن بحدود 20 – 30 سنتا لكل كيلو واط ساعة[4].

– إن إمدادات النفط والغاز والفحم وكل مصادر الطاقة التقليدية، من المرجح أنها ستزول يوما ما، ولكن إذا قمنا بإنشاء بنية تحتية لتوليد الطاقة من المصادر المتجددة باستطاعتنا الاعتماد على طاقة جديدة لا نهاية لها[5].

– تتأثر البيئة تأثرا شديدا من خلال استخدام الطاقة التقليدية فظهر ما يسمى اليوم بظاهرة الاحتباس الحراري، والتي ارتبطت بظاهرة ارتفاع درجة حرارة الأرض نتيجة زيادة تركز الغازات في الغلاف الجوي، وأهمها غاز ثاني أكسيد الكربون، وعلى العكس من ذلك فلاستخدام الطاقة المتجددة، أثر معروف في حماية البيئة نتيجة لما تحققه من خفض انبعاث تلك الغازات وبالتالي فإن الاعتماد عليها كمصدر حقيقي للطاقة يساهم وبشكل كبير في تخفيض نسبة التلوث البيئي، ففي تقرير أصدرته شبكة سياسة

---

[1] مريم بوعشير، مرجع سبق ذكره، ص 154.

[2] مجد جرعتلي، أهمية اعتماد الطاقة المتجددة ودورها في المحافظة على صحة الإنسان والبيئة، دراسات وبحوث بيئية على الموقع الالكتروني :
http//green-studies.com/2011/11 ajouté novembre 2011. Consulté le 29-01-2013 à 01 :55 GMT

[3] مزايا وعيوب الطاقة البديلة، مرجع سبق ذكره.

[4] محمد طالبي، محمد ساحل، أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة، عرض تجربة ألمانيا، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 06، 2008، ص 205.

[5] مزايا وعيوب الطاقة البديلة، مرجع سبق ذكره.

للطاقة المتجددة للقرن الواحد والعشرين ، يقول بأنه يجب أن تلعب الطاقة المتجددة دورا رئيسيا في إمدادات الطاقة العالمية، وذلك من أجل مواجهة التهديدات البيئية والاقتصادية للتغير المناخي والتي تزداد خطرا يوما بعد يوم[1] .

" ويرى **تسافاد تسكي** الخبير الألماني بأنه يمكن للطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح أن تلعب دورا مهما في مجال توفير الطاقة وحماية المناخ مستقبلا"[2].

وهذا من خلال "الحد من الإنبعاثات الغازية والحرارية الضارة وعواقبها الخطيرة .

– تساهم الطاقات المتجددة في انخفاض عدد وشدة الكوارث الطبيعية الناتجة عن الانحباس الحراري .

– يؤدي استخدام الطاقات المتجددة إلى عدم تشكل الأمطار الحامضية التي تلحق الأضرار بكافة المحاصيل الزراعية وأشكال الحياة .

– الحد الكبير من تشكل وتراكم النفايات الضارة وبكافة أشكالها الغازية والسائلة والصلبة .

– حماية كافة الكائنات الحية وخاصة تلك المهددة بالانقراض وهذا لضمان التوازن البيئي .

– حماية المياه الجوفية ومياه البحار والمحيطات والأنهار والأودية من التلوث ومنه حماية الثروة السمكية.

– المساهمة في تأمين الأمن الغذائي ، نتيجة زيادة إنتاجية المحاصيل الزراعية بفضل تخلصها من الملوثات الكيميائية والغازية .

– تعطي الطاقات المتجددة طاقة نظيفة خالية من النفايات وبكافة أنواعها .

– تساهم الطاقات المتجددة في حماية صحة الإنسان[3].

ثانيا: معوقات تطور الطاقة المتجددة:

إن مصادر الطاقة المتجددة والمستدامة توفر البديل لمصادر الطاقة التقليدية لما لها من صفات مهمة تجعلها رائدة في مجال الطاقة، فهي طاقة غير ملوثة وغير ناضبة، ولا تؤدي إلى انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون[4].

وبالرغم من أن الطاقات المتجددة وبمختلف أنواعها حضيت باهتمام كبير من مختلف الحكومات وعلى وجة الخصوص حكومات الدول المستوردة للثروة النفطية، " فالكثير من دول العالم خصصت ميزانيات كبيرة، وسياسات خاصة للطاقة

[1] محمد طالبي، محمد ساحل، المرجع السابق ذكره، ص 205.

[2] محمد طالبي، محمد ساحل، المرجع السابق ذكره، ص 205.

[3] محمد جر عتلي، مرجع سبق ذكره.

[4] محمد وكاع، هندسة الطاقات المتجددة والمستدامة، مجلة فيلا ديلفيا الثقافية، جامعة فيلا ديلفيا المملكة الأردنية الهاشمية، العدد السادس، 2010، ص 116.

المتجددة من أجل تطوير البحث وتطوير صناعاتها، وكانت حصة كليات الهندسة والعلوم ومراكز البحث العلمي كبيرة في تطوير وتصنيع واستخدام هذا النوع من الطاقات"[1] .

إلا أن مستوى التطور الذي وصلته الطاقات المتجددة يبقى بعيدا كل البعد عن مستوى التطلعات والآمال المعلقة، وهذا يرجع أساسا إلى بعض المعوقات والعراقيل التي تحول دون تطور الطاقات المتجددة والتي نذكر منها:

– عدم إدراج سياسات الطاقة المتجددة كجزء متكامل في السياسة العامة للطاقة، أو في السياسات القطاعية للدول، وهذا بسبب الاعتقاد السائد لدى بعض الدول خاصة البترولية بأن تنمية مصادر الطاقة المتجددة سيؤثر على الأسواق النفطية العالمية [2]، وبالتالي ستنخفض أسعار الوقود التقليدي، مما يؤدي إلى انخفاض إيرادات هذه الدول وهو ما قد يدخلها في أزمة .

– غياب سياسات وبرامج تحفيزية جاذبة للاستثمار في مجال الطاقات المتجددة .

"– ضعف الجانب التشريعي الداعم للطاقات المتجددة .

– ضعف مستوى التنسيق على المستوى الوطني بين الجمعيات المعنية بتطوير مصادر الطاقة المتجددة، إضافة إلى قصور برامج التنسيق والتعاون الإقليمي في هذا المجال بدءا بواضعي السياسات وصولا إلى المستهلك النهائي.

– محدودية قواعد البيانات المقننة والكافية التي ترصد الخبرات والدروس المستفادة من المشروعات التي تم تنفيذها"[3].

– عدم كفاية الدعم المقدم لتطوير تكنولوجيات الطاقة المتجددة .

– اعتماد مصادر الطاقات المتجددة على تقنيات معقدة وعالية التكلفة[4] .

– ارتفاع تكاليف إنشاء مشاريع الطاقة المتجددة مما ينعكس على أسعارها ويجعلها غير تنافسية مع مصادر الطاقة التقليدية[5]، وهذا خاصة على المستوى الفردي حيث أنها تعتبر مكلفة بالنسبة للكثير من الأشخاص .

– ضعف هياكل البنية التحتية الداعمة لهذا النوع من الاستثمار .

– ندرة الموارد البشرية المؤهلة في هذا المجال وخاصة الكوادر .

إنه ومن غير المحتمل أن يتم الاعتماد في المجال الطاقوي كلية على الطاقات المتجددة، ولكن لابد من وضع ميزانية واقعية تساهم وإلى حد بعيد في تطوير تقنيات الطاقات المتجددة ،كما يجب التخلص من كل المعوقات التي تقف في وجه تطورها من

[1] محمد وكاع، المرجع السابق ذكره، ص 116.
[2] مريم بوعشير، مرجع سبق ذكره، ص 174.
[3] مريم بوعشير، المرجع السابق ذكره، ص 174.
[4] عقيلة دبيحي، مرجع سبق ذكره، ص 161.
[5] مريم بوعشير، مرجع سبق ذكره، ص 174.

جهة وتطوير الاقتصاد العالمي من جهة أخرى، ومن ثمة يمكن تحقيق الهدف المنشود وهو تلبية احتياجات العالم الطاقوية، والتي هي في تزايد مستمر.

المطلب الثالث: تطور الطاقات المتجددة على المستوى الدولي :

تسعى كل دول العالم وخاصة الدول المستوردة للنفط إلى تطوير الطاقات المتجددة بمختلف أنواعها، وتعمل على الحصول عليها وبأقل التكاليف الممكنة ، وهذا قصد تلبية احتياجاتها الطاقوية التي تتزايد باستمرار، وفي سبيل تحقيق ذلك وضعت الكثير من الاستراتيجيات وخصصت ميزانيات ضخمة ، سواء على مستوى البحث العلمي أو على مستوى الإنتاج والتوزيع ، وقد حققت الطاقات المتجددة على مستوى الدولي تطورا لا بأس به في الآونة الأخيرة، وأصبحت محل اهتمام حتى من طرف الدول النفطية ذاتها وسنتطرق إلى تطور كل نوع من أنواع الطاقات المتجددة وكل على حدا.

1- الطاقة الشمسية :

تشير بيانات الوكالة الدولية للطاقة (IEA) إلى أن إجمالي الطاقة الفوتولوفية التراكمية المركبة في العالم عام 2010 بلغ 39529 ميغاواط،[1] بينما كانت سنة 2009 تقدر بـ 22928 ميغاواط[2]، وقد تصدرت ألمانيا دول العالم حيث بلغ إجمالي الطاقات الفوتولوفية التراكمية المركبة 17370 ميغاواط [3]، أي أنها تنتج 43.9% من إجمالي الطاقة المستمدة من أشعة الشمس على المستوى العالمي، وحققت ألمانيا معدل نمو رائع في إنتاج هذا النوع من الطاقة بين سنتي 2009-2010 حيث قدر بـ 74.4% .[4]

وبعد ألمانيا نجد اسبانيا التي تعتبر أيضا من بين الدول التي حققت تطورا معتبرا في مجال إنتاج الطاقة الشمسية، وهذا بطاقة إجمالية بلغت 3915 ميغاواط، ثم اليابان بطاقة إجمالية مركبة بلغت 3618.2 ميغاواط، وجاءت ايطاليا في المرتبة الرابعة بطاقة إجمالية بلغت 3502.3 ميغاواط، وحلت الولايات المتحدة الأمريكية في المركز الخامس بطاقة إجمالية بلغت 2534 ميغاواط[5]، وهذا يعني بأن الدول الخمسة مجتمعة أنتجت ما يعادل 78.27% من الإنتاج العالمي من إجمالي الطاقات الفوتولوفية التراكمية، وهذه الدول كلها هي دول مستهلكة للثروة النفطية وبمعدلات جد مرتفعة.

وهذا يدل على أنها تسعى وبكل جهودها لتطوير مجالات الحصول على الطاقات المتجددة وخصوصا الطاقة المستمدة من الشمس.

أما على الصعيد العربي وعلى الرغم من أن الطاقة الشميسة تتوفر في كامل المنطقة العربية وبمعدلات تزيد عن معظم مناطق العالم الأخرى إلا أن المشاريع في هذا المجال تخطو خطواتها الأولى ، ومن بين المشاريع المجسدة على الصعيد العربي نجد قيام شركة أرامكو السعودية عام 2010 ببناء مرافق تجريبية صغيرة للطاقة الشمسية وهذا بالتعاون مع شركة - سولار فرونتيرز-

[1] التقرير السنوي الثامن والثلاثون لعام OAPEC 2011، مرجع سبق ذكره، ص 174.
[2] التقرير السنوي السابع والثلاثون لعام 2010 ، للأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط OAPEC ص 189.
[3] التقرير السنوي الثامن والثلاثونOAPEC ، المرجع السابق ذكره، ص 174.
[4] التقرير السنوي الثامن والثلاثونOAPEC ، المرجع السابق ذكره، ص 174.
[5] التقرير السنوي الثامن والثلاثونOAPEC ، المرجع السابق ذكره، ص 175.

solarfrontiers ، وهي شركة متفرعة عن –شاوشل سيكيوكيكي – showshell sekiyukk ، يضاف إلى هذا الانجاز قيام المملكة العربية السعودية نهاية عام 2011 بإنجاز أول مشروع من نوعه في المملكة وذلك بتوصيل التيار الكهربائي المولد عن الطاقة الشمسية إلى جزيرة فرسان في منطقة جيزان جنوب غربي المملكة ، و يأتي هذا المشروع ضمن جهود شركة أرامكو لإدخال استعمال الطاقة النظيفة وتوفير نقل مايقارب 28 ألف برميل من الديزل إلى الجزيرة الواقعة في البحر الأحمر.

وفي الإمارات العربية المتحدة أعلن المجلس الأعلى للطاقة عن إطلاق مشروع إنشاء مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة على مساحة 48 كلم^2 في منطقة سيح الدحل، ويأتي انجاز هذا المجمع ضمن إستراتيجية الطاقة التي وضعها المجلس لإمارة دبي والتي تهدف إلى إنتاج 1% من الطاقة في الإمارات من الطاقة الشمسية بحلول عام 2020 ،و 5 % بحلول عام 2030[1].

والجدول رقم (2 – 6) يوضح إجمالي الطاقات الفوتولوفية التراكمية المركبة في بعض دول العالم لعامي 2009-2010.

[1] التقرير السنوي الثامن والثلاثونOAPEC ، مرجع سبق ذكره، صص 175،176.

الجدول رقم (2 –6) : إجمالي الطاقات الفوتولوفية التراكمية المركبة في بعض دول العالم لعامي 2009–2010

	الطاقة المركبة (MW–ميغاواط)		معدل النمو السنوي 2009-2010 (%)
	2009	2010	
ألمانيا	9959.0	17370.0	74.4
اسبانيا	3523.0	3915.0	11.1
اليابان	2627.2	3618.1	37.7
الولايات المتحدة الأمريكية	1616.0	2534.0	56.8
ايطاليا	1181.3	3502.3	196.5
كوريا الجنوبية	524.2	655.6	25.1
فرنسا	335.2	1054.3	214.5
استراليا	187.6	570.9	204.3
هولندا	67.5	88.0	30.4
سويسرا	73.6	110.9	50.7
كندا	94.6	291.1	207.7
النمسا	52.6	95.9	82.3
المملكة المتحدة	26.0	69.8	168.5
المكسيك	25.0	30.6	22.4
باقي دول العالم	2636.1	5622.5	113.3
إجمالي العالم	22928.9	39529.0	72.4

المصدر: التقرير السنوي الثامن والثلاثون للأمين العام للأوابك لسنة 2011 ، جوان 2012 ، ص 198.عن

- *European photovoltaic industry association. May 2011.*
- *IEA trends in photovoltaic applications 2011.*

من خلال الجدول رقم (2 –6) نلاحظ بأن الطاقة المولدة من أشعة الشمس هي في تطور مستمر حيث نلاحظ بأنها حققت نموا سنة 2010 مقارنة بسنة 2009 قدرت ب 72.4 % وهذا على المستوى العالمي وهناك بعض الدول التي تجاوزت فيها نسبة النمو ال200% مثل استراليا التي حققت نموا قدر ب 214.5 % وهذا يدل على أن كل الدول المتقدمة والمستوردة للوقود الاحفوري ، تعمل على تطوير الطاقة المتولدة من الطاقة الشمسية.

2- طاقة الرياح :

ارتفع إجمالي الطاقة المركبة من طاقة الرياح في العالم بمعدل 24.6% في عام 2010 ليصل إلى حوالي 200 ميغاواط [1]، وفي نهاية عام 2011 بلغ 238.4 ميغاواط[2]، أي بارتفاع قدر بـ 20.64% عن سنة 2010، "وتشير مختلف البيانات إلى أن معدل نمو طاقة الرياح المركبة خلال السنوات العشر الماضية بلغ 27% سنويا[3].

وحسب تقرير مجلس طاقة الرياح العالمي لعام 2011 ، فإن الدول العشر الأكثر إنتاجا لطاقة الرياح في العالم هي الدول التي تملك أضخم الاقتصادات في العالم، وبالتالي فهي تسعى لتحقيق الاستقلالية في مصادر الطاقة المختلفة وهذا من أجل تغذية نموها الاقتصادي خاصة وان استهلاكها من النفط فاق بكثير إنتاجها له –باستثناء كندا – فمثلا تستهلك الهند النفط بأكثر من أربعة أضعاف من إنتاجها له، وتستهلك الولايات المتحدة الأمريكية من النفط حوالي ضعفين ونصف إنتاجها النفطي[4].

والجدول رقم (2- 7) يوضح قيمة الإنتاج العالمي من طاقة الرياح لأكبر عشر دول منتجة لهذه الطاقة وكذلك نسبة إنتاج كل دولة بالنسبة للإنتاج العالمي من طاقة الرياح ، وكذلك يوضح هذا الجدول كمية الإنتاج النفطي وكذلك الاستهلاك بالنسبة لهذه الدول، ونسبة تغطية الإنتاج النفطي للاحتياجات الطاقوية لعام 2011.

[1] التقرير السنوي الثامن والثلاثونOAPEC ، مرجع سبق ذكره، ص 173.

[2] http//www.taqat.org/enrgy/1344. Consulté le 04-02-2013 à 12 :40 GMT

[3] التقرير السنوي الثامن والثلاثونOAPEC ، المرجع السابق ذكره، ص 173.

[4] http//www.taqat.org/enrgy/1344. Op.cit.

الجدول رقم (2–7) : إنتاج طاقة الرياح لأكبر 10 دول منتجة في العالم لعام 2011.

	قيمة الإنتاج من طاقة الرياح(ميغاواط)	الحصة من الإنتاج العالمي لطاقة الرياح(%)	الإنتاج النفطي (مليون برميل يوميا)	الإستهلاك النفطي (مليون برميل يوميا)	نسبة تغطية الإنتاج النفطي للإحتياجات الطاقوية الإجمالية (%)
الصين	62733	26.31	4	9.1	43.96
و.م.الأمريكية	46919	19.68	7.5	19.1	39.27
ألمانيا	29060	12.19	/	2.4	/
اسبانيا	21674	9.1	/	1.5	/
الهند	16084	6.74	0.8	3.3	24.24
فرنسا	6800	2.85	/	1.7	/
إيطاليا	6747	2.83	0.1	1.5	6.67
إنجلترا	6540	2.74	1.3	1.6	81.25
البرتغال	4083	1.71	/	0.3	/
كندا	2265	0.95	3.3	2.3	143.48
بقية العالم	35495	14.9	/	/	/
المجموع	238400	100	/	/	/

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: تقرير حول الدول الأكثر إنتاجا لطاقة الرياح في العالم لعام 2011 على الموقع الإلكتروني :
http//www.taqat.org/energy/1344 consulté le 04-02-2013 à 12 :40 GMT

من خلال الجدول رقم (2–7) نلاحظ بأن الدول العشرة وهي (الصين، الولايات المتحدة الأمريكية ،ألمانيا، اسبانيا، الهند، فرنسا، ايطاليا، انجلترا، البرتغال، كندا) تنتج 85.1% من الإنتاج العالمي لطاقة الرياح ، و 14.9% الباقية تنتجها بقية دول العالم، وهذا راجع إلى كون هذه الدول من أكبر الدول المستهلكة للطاقة وخاصة الثروة النفطية، مما يجعلها أكثر عرضة للأزمات في حالة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية، وهو ما جعلها تستمر في إنتاج الطاقة من الرياح وبشكل كبير، فمثلا وحسب – **لوانج زهونجيانج**– مدير مركز تطوير الطاقة المتجددة في معهد بحوث الطاقة بالصين، من المتوقع أن تلبي مشاريع طاقة الرياح 17% من حاجات الصين الطاقوية بحلول 2050، وعند هذه النقطة من المتوقع أن يصل استثمار الصين في قطاع طاقة الرياح ما مجموعه 1.9 تريليون دولار" [1].

" وفي ألمانيا زادت الحكومة من الحوافز المقدمة لمزارع الرياح الشاطئية كجزء من خطتها لتركيب 10000ميغاواط من التوربينات البحرية مع نهاية هذا العقد ، وفي اسبانيا دعمت الحكومة طاقة الرياح بقوة خاصة، عندما استلم الحزب الاشتراكي الحكم ، وهذا قصد ضمان حد أدنى من العوائد لمزارع الرياح بحلول عام 2020، وفي فرنسا بدأت الحكومة بزيادة حجم الاستثمارات في طاقة الريـــــاح الشـــــاطئـــية وهـــذا من أجـــل تخفيض اعتمـــــاد البـــــلاد على الطاقة النووية ، وفي بريطانيا تعـهد رئيس

[1] http//www.taqat. org/enrgy/1344. Op.cit.

الوزراء البريطاني **-دافيد كاميرون-** بدعم طاقة الرياح حيث قال في بيان له – أنا أنظر إلى الرياح الشاطئية كفرصة صناعية ومصدر طاقة هام للمملكة المتحدة ، وهي فرصة صممت على اغتنامها–"[1]

أما على الصعيد العربي فقد بلغ إجمالي طاقة الرياح المركبة في مصر 550 ميغاواط عام 2010 ،وتونس 114ميغاواط، والمغرب 286 ميغاواط لعام 2010 كذلك[2].

و بالتالي نستنتج بأن طاقة الرياح في العالم العربي تبقى بعيدة عن مستوى التطلعات والشكل التالي يوضح تطور إجمالي الإنتاج العالمي لطاقة الرياح خلال الفترة 1996-2011

[1] http//www.taqat. org/enrgy/1344. Op.cit.

[2] التقرير السنوي الثامن والثلاثون OAPEC لعام 2011 ، مرجع سبق ذكره، ص 174.

الشكل رقم (2–2) : تطور إجمالي الإنتاج العالمي لطاقة الرياح للفترة 1996–2011

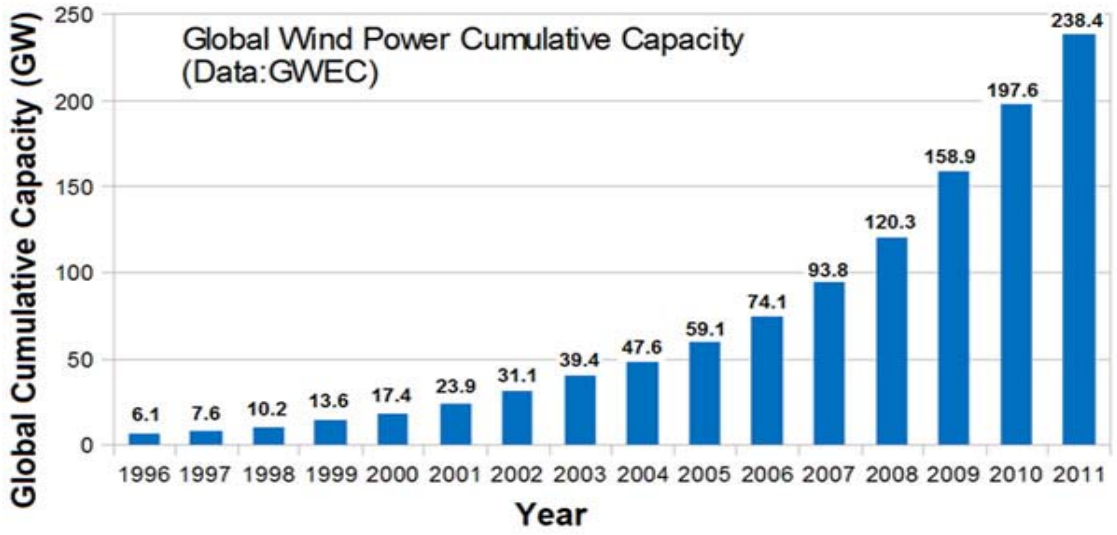

http//www.taqat.org/energy/1344 consulté le 04-02-2013 à 12 :40 GMT

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ بأن طاقة الرياح تسير نحو التطور التدريجي، فقد تطور من 6.1 جيغاواط عام 1996 إلى 238.4 جيغاواط عام 2011 أي بارتفاع قدر في المجمل بـ 232.3 جيغاواط، وهذا دليل على أن مختلف دول العالم تسعى للاستثمار في هذا النوع من الطاقة .

3– الطاقة المائية :

تسعى مختلف الحكومات إلى تطوير تقنيات الحصول على الطاقة من المصادر المائية، خاصة وأن هذا النوع من الطاقة يعتبر غير ملوث للبيئة وبشكل نهائي إضافة " إلى كون المحطات الكهرومائية لا تحتاج إلى وقود"[1] وبالتالي فتكاليف إنتاجها تعتبر رخيصة مقارنة بإنتاج الطاقة من مصادر أخرى " فمجموع التكاليف لإنتاج كل كيلوواط / ساعة في معظم الحالات أقل من تكاليف الإنتاج في محطات الوقود الأحفوري و النووي "[2]، وتعتبر محطات الطاقة الكهرومائية هي الوسيلة الأكثر كفاءة لإنتاج الطاقة الكهربائية، فكفاءة توليد الطاقة الكهرومائية اليوم تصل إلى حوالي 90% ، وبالتالي فالطاقة المائية تتوفر على خصائص مواتية تساعد على تقدمها وتطورها [3].

" وقد بلغ مجموع الدول التي تستغل المصادر المائية لتوليد الطاقة الكهربائية على الصعيد العالمي 180 دولة، بلغت القدرة المركبة فيها نهاية عام 2008 حوالي 874 جيغاواط ، تستحوذ الدول الآسيوية على 35% منها، والدول

[1] نعمت أبو الصوف، إنتاج الطاقة من المساقط المائية (الطاقة الكهرومائية)، الصحيفة الاقتصادية، النسخة الالكترونية، العدد 5490 الصادر بتاريخ 22–أكتوبر 2008 على الموقع الالكتروني

http://www.Eleqt.com/2008/10/22/article-14024 html Consulté le 05-02-2013 à 09 :10 GMT .

[2] نعمت أبو الصوف، مرجع سبق ذكره

[3] hydroelectric power. U.s/ department of the interior bureau of reclamation power.resources office. July.2005. page 02/

الأوروبـية على 25%، ودول أمريكا الشمالية والجنوبية تستحوذ على 19% و 15% على الترتيب ، أما الدول الإفريقية فتستحوذ على 3% ودول جنوب المحيط الهادي على 2% بينما دول الشرق الأوسط تبقى في المؤخرة باستحواذها على 1% فقط "[1].

أما على صعيد الدول وحسب إحصائيات سنة 2009، حافظت الصين على صدارة دول العالم في مجال إنتاج الطاقة الكهرومائية المركبة " حيث بلغ إجمالي الإنتاج الصيني حوالي 200 جيغاواط، تلتها الولايات المتحدة الأمريكية بإجمالي إنتاج بلغ 100.67 جيغاواط وفي المرتبة الثالثة جاءت كندا بطاقة كهرومائية مركبة وصلت 75 جيغاواط، وتراجع الإنتاج الياباني في سنة 2009 مقارنة بسنة 2008 تراجعا طفيفا مسجلا حجم إنتاج قدر بـ 47.2 جيغاواط بعدما كان عام 2008 يقدر بـ 47.3 جيغاواط ، وبلغ إجمالي إنتاج الطاقة الكهرومائية المركبة في فرنسا 25.3 جيغاواط عام 2009[2].

أما على الصعيد العربي فهناك العديد من الدول التي تستغل المصادر المائية في توليد الطاقة الكهربائية، ومنها مصر، العراق، المغرب، سوريا، وتحتل مصر صدارة الدول العربية في هذا المجال بطاقة إنتاجية مركبة بلغت 2600 ميغاواط عام 2009 ،تبعتها العراق بإنتاج 2513 ميغاواط ، ثم المغرب بـ 1770 ميغاواط، ثم جاء السودان وسوريا بإنتاج قدر بـ1590 ميغاواط و 1250 ميغاواط على الترتيب، وهذا دائما حسب إحصائيات عام 2009،[3] والجدول التالي يوضح إجمالي الطاقة الكهرومائية المركبة في بعض دول العالم لسنتي 2008-2009.

[1] التقرير السنوي السابع والثلاثونOAPEC لعام 2010 ، ، مرجع سبق ذكره، ص184.

[2] التقرير السنوي الثامن والثلاثونOAPEC لعام 2011، مرجع سبق ذكره، ص 172.

[3] التقرير السنوي الثامن والثلاثونOAPEC لعام 2011، المرجع السابق ذكره، ص 173.

الجدول رقم (2–8) : إجمالي الطاقة الكهرومائية المركبة في بعض دول العالم لعامي 2008– 2009

	الطاقة المركبة (MW- ميغاواط)		معدل النمو السنوي 2008- 2009 (%)
	2008	2009	
الصين	147800	200000	35.3
الولايات المتحدة	99788	100678	0.89
كندا	74407	75094	0.92
اليابان	47341	47243	(0.21)
فرنسا	25096	25317	0.88
ايطاليا	21276	21371	0.45
تركيا	13829	14553	5.24
النمسا	12262	12512	2.04
المكسيك	11471	11530	0.51
المانيا	10000	10640	6.40
استراليا	9304	9298	(0.06)
كوريا الجنوبية	5505	5515	0.18
نيوزيلاندا	5376	5378	0.04
المملكة المتحدة	4374	4389	0.34
جمهورية تشيك	2192	2184	(0.36)
بلجيكا	1757	1757	0.00
هنغاريا	51	53	3.92
هولاندا	37	37	0.00
الدانمارك	9	9	0.00

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصدر : التقرير السنوي الثامن والثلاثون للأمين العام للأوابك لسنة 2011، جوان 2012 ، ص 196 ،عن

1- IEA renewable information 2011

2- WEC- world energy council 2010 (survey of energy resources)

إنه ومن خـــلال الجـــدول رقم (2-8) نلاحظ بان إنتـــاج الطـــاقة الكهرومائية المركبة يسير دائـــما نحو التطور في معظم الدول، وسجلت الصين أكبر معـــــدل نمو سنوي على المستوى الدولي بين سنتي 2008-2009 قدر بـ 35.3%، تلتها

ألمانيا بمعدل نمو سنوي قدر بـ 6.40%، و حتى في الدول التي سجلت تراجعا في حجم الإنتاج، كان هذا التراجع طفيفا للغاية حيث قدر أكبر تراجع بنسبة 0.21% وسجله اليابان .

4- طاقة الهيدروجين :

يعتبر الهيدروجين من طرف الكثيرين بأنه من الحلول الرئيسية في القرن الواحد والعشرين في مجال الطاقة ، خاصة وأنه يملك الكثير من المقومات التي تجعله يملك كفاءة في إنتاج الطاقة النظيفة وقد بدأ فريق أوروبي رفيع المستوى لتكنولوجيا خلايا الهيدروجين في أكتوبر من عام 2002 بصناعة رؤية جماعية للمساهمة التي يمكن للهدروجين أن يقدمها للطاقة المستدامة في المستقبل [1].

إن الإنتاج الحالي للهيدروجين لا يتعدى حاجيات محدودة سواء كان إنتاجه في نفس مكان الاستعمال وهذا لتلبية حاجيات بعض الصناعات التي تستهلك كميات كبيرة منه، أو ينتج ثم يتم نقله في حاويات خاصة أو شاحنات خزانة لمسافات قصيرة أو في باخرات خاصة لنقل الهيدروجين السائل لمسافات بعيدة ، ولكن يظل نقل الهيدروجين المضغوط في حاويات الغاز مقتصرا على وجه الخصوص على تغطية حاجيات المختبرات فقط، وينتظر أن تستعمل القنوات الخاصة بنقل الغاز عير الدول والقارات بشكل واسع في نقل الهيدروجين في حالته الغازية، بعد أن يتم إنتاجها من خلال المركبات الشمسية في المستقبل، ويوجد حاليا العديد من القنوات التي تستعمل لنقل غاز الأكسجين ، وغاز الآزوت وكذلك غاز الهيدروجين لمئات الكيلومترات ، وتوجد بأوروبا 1500كلم من هذه القنوات وبالولايات المتحدة الأمريكية 700كلم .[2]

وتعمل الهند على تطوير محركات احتراق داخلي بالهيدروجين، و توربينات وخلايا وقود قادرة على إنتاج الطاقة وبكميات تصل إلى مقادير ضخمة من الميغاواط وهذا قصد تزويد مناطق الأرياف والمناطق النائية بما يلزمها من الطاقة وتسعى الهند إلى بلوغ إنتاج يصل إلى 1000 ميغاواط من الطاقة من وقود الهيدروجين بحلول عام 2020[3].

أما على الصعيد العربي فيعمل فريق أبحاث مصري بالجامعة الأمريكية بالقاهرة على تطوير التكنولوجيات التي تمكن من استخدام الهيدروجين كمصدر للطاقة وهذا لإيجاد حل لأزمة الطاقة التي تلوح في الأفق بمصر[4].

---

[1] Hydrogen energy and full cells avision of our future. Directorate-general for research. Directorate/ general for energy and transport EURO PEANcommission final report of the high level group 2003/page 05.

[2] رشيد بن شريفة، ادريس الزحلي، عبد العزيز بنونة، مرجع سبق ذكره، ص 06.

[3] علي محمد مطر، الهند والبحث عن الطاقة من الهيدروجين على الموقع الالكتروني

http//www.Elaph.com/web/conomcs/2005/12/4529 htm ? sectionar chives.=ecomics.consulté le 05-02-2012 à12 :00GMT

[4] عمر يحى، أبحاث مصرية لانتاج وقود الهيدروجين من ضوء الشمس، جريدة الاهرام اليومي الصادرة بتاريخ 01 ماي 2012 على الموقع الالكتر وني :

http://Digital. Ahram.org. eg/articles/aspx?serial=885061

5- الطاقة الحرارية الجوفية:

"لم يشهد استخدام طاقة الحرارة الجوفية لتوليد الكهرباء، تغيرا يذكر منذ عام 1990 وحتى عام 2009 ، إذ أن معدل نمو استخدام هذه الطاقة في توليد الكهرباء لم يزد إلا بنسبة 2% فقط خلال تلك الفترة "[1].

وارتفع إجمالي طاقة الحرارة الجوفية المركبة في العالم من 10313.1 ميغاواط عام 2008 ،إلى 10710.2 ميغاواط عام 2009 وهذا بمعدل نمو سنوي بلغ 3.9% عن عام 2008 [2]، ووصل إجمالي الطاقة الحرارية الجوفية عام 2010 إلى 10906.2ميغاواط أي بمعدل نمو سنوي بلغ 1.8% .[3]

أما على المستوى العربي " فعمليات البحث الجيولوجي لم تستكمل بعد ، كما أن الوطن العربي يملك إمكانيات محدودة في هذا المجال خاصة في مصر ، سوريا ، الأردن ، اليمن ، السعودية ،المغرب وتونس والجزائر لم يتم استغلالها لحد الآن "[4] والجدول التالي يوضح الدول الأكثر إنتاجا للطاقة الحرارية الجوفية لعام 2011.

الجدول رقم (2-9) الدول الأكثر إنتاجا للطاقة الحرارية الجوفية لعام 2011

الدولة	الكمية المنتجة (ميغاواط)	النسبة بالنسبة للإنتاج الوطني للطاقة (%)
أمريكا	3086	0.3
الفيليبين	1904	27
اندونيسيا	1197	3.7
المكسيك	958	3
ايطاليا	843	10
نيوزيلندا	700	10
ايسلاندا	575	30
اليابان	536	3
سلفادور	204	14
كينيا	167	11.2

Source : http//www.taqat.org/energy/1315

[1] التقرير السنوي السابع والثلاثونOAPEC لعام 2010 ، مرجع سبق ذكره، ص191.
[2] التقرير السنوي السابع والثلاثونOAPEC لعام 2010 ، مرجع سبق ذكره، 192.
[3] التقرير السنوي الثامن والثلاثون OAPEC لعام 2011، مرجع سبق ذكره، ص 176.
[4] التقرير السنوي الثامن والثلاثون OAPEC لعام 2011، المرجع السابق ذكره، ص177.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن الولايات المتحدة الأمريكية تصدرت دول العالم في مجال إنتاج الطاقة الحرارية الأرضية بإنتاج 3086 ميغاواط " وتملك و.م.أ 77 محطة للطاقة الحرارية الأرضية "[1]، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية تتصدر دول العالم في مجال إنتاج الطاقة الحرارية الأرضية ، إلا أن هذا الإنتاج لا يغطي إلا نسبة 0.3 % من الإنتاج الأمريكي للطاقة ، وهذا يعني بأن الطاقة الحرارية الجوفية تبقى بعيدة كل البعد على أن تكون كمصدر بديل للثروة النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية .

وبعد و.م.أ ، نجد الفلبين بإنتاج قدر بـ 1904 ميغاواط ، وهو رقم يغطي 27% من إنتاج الفلبين للطاقة، وتبقى أكبر نسبة لإنتاج الطاقة الحرارية الجوفية بالنسبة للإنتاج الوطني للطاقة في أيسلندا، حيث أن إنتاج أيسلندا من الطاقة الحرارية الأرضية يشكل 30% من الإنتاج الأيسلندي الإجمالي للطاقة حيث أن "محطات الطاقة الحرارية الأرضية الخمس الكبرى في أيسلندا، لا تقوم فقط بتوليد الكهرباء، و إنما تقوم أيضا بتوفير ما يقارب الـ 90% من التدفئة اللازمة للمياه والمباني، وتتمتع أيسلندا بإمكانيات ضخمة للطاقة الحرارية الأرضية بحيث أنها تقوم بتدفئة شوارع المدن الواقعة بالقرب من حقول الطاقة الحرارية الأرضية طوال فصل الشتاء "[2]

6- الطاقة المستمدة من الكتلة الحيوية والإيثانول :

في كل أنحاء العالم وخاصة في المناطق النائية والريفية ، يتم حرق وقود الكتلة الحيوية للحصول على الطاقة لتلبية مختلف الاحتياجات اليومية للإنسان ، " وفي كثير من الأحيان يتم استخدام وقود الكتلة الحيوية من قبل الصناعة التي ولدته ، فعلى سبيل المثال ، صناعة منتجات الغابات تحرق النفايات الخشبية الناتجة عنها ، لتوليد البخار والكهرباء ، لتشغيل محطاتها وتشمل هذه النفايات على نشارة الخشب وفروع الأشجار الغير مستغلة ، ورقائق الخشب "[3]

وتطورت الطاقة المستمدة من الكتلة الحيوية وزاد الاعتماد عليها تدريجيا " ففي عام 2005 استخدمت دول الاتحاد الأوروبي الكتلة الحيوية للحصول على ما يقارب 4% من احتياجاتها الطاقوية ، وتحتل السويد صدارة الدول الأوروبية في استخدام الكتلة الحيوية بتوليد حوالي 3% من احتياجاتها الطاقوية[4] . وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في أول قائمة الدول من حيث حجم الطاقة المركبة من طاقة الكتلة الحيوية الصلبة ، بإجمالي إنتاج بلغ 7172ميغاواط في عام 2008 [5] و 7264 ميغاواط عام 2009 [6].

[1] http//www.taqat.org/energy/1315
[2] http//www.taqat.org/enrgy/1344 op. cit .
[3] http//www.planetssed.com/ar/node/15401 consulté le 09.02.2013 à 14 :50 GMT .
[4] http//www.planetssed.com op. cit .
[5] التقرير السنوي السابع والثلاثون OAPEC لعام 2010 ، مرجع سبق ذكره ، ص 193 .
[6] التقرير السنوي الثامن والثلاثون OAPEC لعام 2011، مرجع سبق ذكره ، ص 177 .

أما من حيث نسبة النمو في إجمالي الطاقة المركبة من طاقة الكتلة الحيوية بين عامي 2007 و2008 فقد أتت الدانمارك في الصدارة بنسبة نمو بلغت 67.6% تلتها كوريا الجنوبية بنسبة نمو قدرت بـ 66.7% [1] ، أما بين عامي 2008و 2009 فاحتلت كندا الصدارة بنسبة نمو بلغت 47.8% ، وتلتها ايطاليا بنسبة نمو قدرت بـ 31.55% .

أما بالنسبة للدول العربية فتستخدم طاقة الكتلة الحيوية في كافة الدول وخاصة المناطق النائية بشكل بدائي في مجال الطبخ والتدفئة ، إلا أن هذه المصادر تبقى محدودة نسبيا ، نظرا لطبيعة الأراضي الشبه الجافة خاصة في دول المشرق العربي وتعتبر المخلفات الزراعية والأخشاب والمخلفات الحيوانية المصدر الرئيسي للكتلة الحيوية في الوطن العربي [2].

والجدول رقم (2 – 10) يوضح إجمالي طاقة الكتلة الحيوية المركبة في بعض دول العالم لعامي 2008-2009 .

[1] التقرير السنوي السابع والثلاثون OAPEC لعام 2010 ، مرجع سبق ذكره ، ص 193

[2] التقرير السنوي الثامن والثلاثونOAPEC لعام 2011، مرجع سبق ذكره ، صص 177،178 .

الجدول رقم (2 – 10) إجمالي طاقة الكتلة الحيوية المركبة في بعض دول العالم لعامي 2008– 2009

	الطاقة المركبة (MW- ميغاواط)		معدل النمو السنوي 2008- 2009 (%)
	2008	2009	
الولايات المتحدة	7172	7264	1.3
السويد	2761	3142	13.8
ايطاليا	415	438	5.5
فنلندا	1757	1807	2.8
النمسا	2024	2024	0.0
ألمانيا	1380	2042	48.0
الدنمارك	558	690	23.7
المملكة المتحدة	517	631	22.1
المكسيك	473	473	0.0
جمهورية التشيك	468	559	19.4
استراليا	537	537	0.0
بلجيكا	442	554	25.3
كندا	1372	1526	11.2
هولندا	405	462	14.1
اسبانيا	374	492	31.6
تركيا	69	47	(31.9)
كوريا الجنوبية	10	10	0.0

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصدر : التقرير السنوي الثامن والثلاثون للأمين العام للأوابك لسنة 2011، جوان 2012 ، ص 200 ،عن

IEA renewable information 2011

7- الطاقة النووية:

بالرغم من الأخطار الناجمة عن استغلال الطاقة النووية ، إلا أن كل دول العام تسعى لامتلاك التكنولوجيا النووية ، فمثلا تعمل اليابان وبالرغم من حدوث كارثة في محطة فوكوشيما على إيجاد معايير جديدة للسلامة ، قصد توفير الاحتياطات الأمنية اللازمة ، في حالة حدوث الطوارئ الغير متوقعة ، ولا تعمل على إيجاد بديل طاقوي للطاقة النووية ، وتبرير اليابانيين واضح في هذا الصدد حيث يقولون بأن "اليابان لا يوجد لديها احتياطات من النفط والغاز ناهيك عن الشحن المكلف جدا لهذه الاحتياطات لذلك لا يمكن لليابان أن تستغني عن الطاقة النووية "[1]ونفس الشيء ينطبق على بقية دول العالم خاصة الدول الصناعية التي ترى بأن الطاقة النووية ستظل جزءا مهما في هيكل الطاقة المستهلكة في العالم .

وبمبادرة من رئيس الجمهورية الفرنسية - **نيكولا ساكورزي** - و بالتنسيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبدعم من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وبحضور الأطراف المعنية بالتطور المسؤول للطاقة النووية المدنية ، انعقد في باريس يومي 8 و9 مارس 2010 المؤتمر الدولي حول الحصول على الطاقة النووية المدنية ، وقد بينت الجمهورية الفرنسية من خلال ورقة العمل المقدمة للمؤتمر بأن الطاقة النووية هي طاقة ضرورية لتلبية حاجات الإنسان الطاقوية المتزايدة ، فقال الرئيس الفرنسي من خلالها " بأن فرنسا تعتبر أن العالم يجب أن لا ينقسم إلى قسمين يضمان من جهة البلدان المالكة للتكنولوجيا النووية وهي متمسكة بامتيازها ، ومن جهة ثانية شعوبا تطالب بحق الحصول على الخبرات المئوية ، ويأبى القسم الأول منحه لها ، وتؤمن فرنسا بأن الطاقة النووية كفيلة بتشكيل ملاط تضامن دولي جديد حيث سيحتاج كل واحد للآخرين للمضي قدما ".[2]

وقال أيضا " إن فرنسا جد مهتمة بتطوير الاستعمالات السلمية للطاقة النووية، فهي مصدر متاح للطاقة واقتصادي و يحترم البيئة، كما أن فرنسا مقتنعة بأن التكنولوجيات النووية يمكنها أن تقدم مساهمة أساسية لتلبية الحاجات الإنسانية الضرورية، وللتنمية المستدامة، ويجب أن يستفيد منها جميع البلدان في مجالات الصحة والزراعة والصناعة والوصول إلى منابع المياه، وإلى مصادر الطاقة وحماية البيئة، وهذا مع ضرورة منع انتشار الأسلحة النووية والتطوير الآمن و المسؤول للطاقة النووية[3]

" وبلغ عدد المفاعلات النووية العاملة في العالم على توليد الطاقة الكهربائية في نهاية عام 2010 ، 441 مفاعلا بطاقة إجمالية تقدر بـ 374682 ميغاواط كهرباء ، إضافة إلى 5 مفاعلات قيد الإغلاق على المـــدى الطويل منها 4 في كندا و1 في

[1] مقال تحت عنوان ،اليابان لن تتخلى عن الطاقة النووية والقنبلة الذرية ، على الموقع الإلكتروني :
http//arabic.ruver.ru/2013.02.09/104150726 ajouté le 09-02-2013 à 12 :20 GMT ,consulté le 09-02-2013 à 16 :15 GMT .

[2] نيكولا ساركوزي ،رئيس الجمهورية الفرنسية ، المؤتمر الدولي حول الحصول على الطاقة النووية المدنية ، باريس أيام 8- 9 مارس2010 ، ص01

[3] نيكولا ساركوزي ، المرجع السابق ذكره، ص 02.

اليابان ، وبلغ عدد المفاعلات التي أغلقت بشكل نهائي 125 مفاعلا وذلك منذ البدء باستخدام هذه المفاعلات وحتى سنة 2010".[1]

والجدول رقم (2-11) يوضح المفاعلات النووية العاملة، والتي هي قيد الإنشاء في العالم نهاية عام 2011 ، إضافة إلى كمية الكهرباء المولدة من خلال الطاقة النووية ونسبتها إلى إجمالي الطاقة الكهربائية المنتجة

[1] التقرير السنوي السابع والثلاثون ، OAPEC لعام 2010 ، مرجع سبق ذكره ، ص 177 .

الجدول (2–11) : المفاعلات النووية العاملة وقيد الإنشاء في العالم (نهاية عام 2011)

	المفاعلات العاملة		المفاعلات قيد الإنشاء		الكهرباء المولدة بالطاقة النووية 2011	
	العدد	السعة ميغاواط	العدد	السعة ميغا واط	TWh(تيرا واط ساعي)	من إجمالي الكهرباء
الأرجنتين	2	935	2	935	669.2	5.9
أرمينيا	1	375	–	–	234.4	39.4
إسبانيا	8	7567	–	–	61.6	20.1
ألمانيا	9	12068	–	–	140.5	22.6
أكرانيا	15	13107	2	1900	82.2	48.1
إيران	1	915	–	–	–	–
باكستان	3	725	1	315	256	2.6
البرازيل	2	1884	1	1245	14.5	3.1
بلجيكا	7	5927	–	–	48.2	51.2
بلغاريا	2	1906	2	1906	15.2	33.1
تايوان	6	4982	2	2600	40	19.3
جمهورية التشيك	6	3678	–	–	26.4	33.3
جمهورية السلوفاك	4	1816	2	782	35.3	51.8
جنوب افريقيا	2	1800	–	–	12.9	5.2
روسيا الإتحادية	32	22693	11	9153	55.1	17.1
رومانيا	2	1300	–	–	10.7	19.5
سلوفينيا	1	688	–	–	5.4	37.3
السويد	10	9298	–	–	55.1	38.1
سويسرا	5	3263	–	–	25.2	38
الصين	15	1178	27	27230	76.8	1.8
فرنسا	58	63130	1	1600	407.8	74.1
فنلندا	4	2716	1	1600	21.9	28.4
كندا	18	12624	–	–	85.2	15.1
كوريا الجنوبية	21	18698	5	5560	141.9	32.2
المكسيك	2	1300	–	–	5.6	3.6
المملكة المتحدة	18	9920	–	–	56.4	15.7
الهند	20	4391	6	4194	20.5	2.8
هنغاريا	4	1889	–	–	14.8	42.1

هولندا	1	482	-	-	3.8	3.4
الولايات المتحدة	104	101240	1	1165	807	19.6
اليابان	50	44215	2	2756	279.2	29.2
إجمالي العالم	433	366610	66	62941	3909	13.4

المصدر : التقرير السنوي الثامن والثلاثون للأمين العام للأوابك لسنة 2011، جوان 2012 ، صص 194، 195 ،عن :

1- *P Statistical Review of World Energy,june2011*
2- *IAEA, PRIS Website.(Nuclear Power Plants Information), nov 2011 .*

إنه ومن خلال الجدول رقم (2-11) يتضح لنا بأن عدد المفاعلات النووية العاملة في العالم نهاية عام 2011 يقدر بـ 433 مفاعلا نوويا ، بطاقة إنتاجية تقدر بـ 366610 ميغاواط ، وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية صدارة دول العالم حيث تستحوذ لوحدها على 104 مفاعلا نوويا .

وتنتج 101240 ميغاواط ، تليها فرنسا بـ 58 مفاعلا نوويا وبطاقة إنتاجية وصلت إلى 63130 ميغاواط ، وجاءت اليابان في المرتبة الثالثة عالميا بـ 50 مفاعلا نوويا ينتجون 44215 ميغاواط ، ثم حلت روسيا في المرتبة الرابعة بـ 32 مفاعلا وبطاقة إنتاجية تقدر بـ 22639 ميغاواط ، هذا عن الدول الأربعة الرائدة في مجال الطاقة النووية ، ثم جاءت يعدها دول أخرى منها كوريا الجنوبية ، الهند ، الصين ، أوكرانيا ، بريطانيا ...وغيرها.

أما على صعيد الطاقة الكهربائية المولدة عن الطاقة النووية فنجد فرنسا تحتل الصدارة، حيث أن الطاقة الكهربائية المولدة من خلال المفاعلات النووية تغطي 74.1% من احتياجات فرنسا من الكهرباء ، ثم جاءت سلوفاكيا حيث بلغت نسبة تغطية الكهرباء المولدة من الطاقة النووية نسبة 51.8% وتلتها بلجيكا و أوكرانيا بنسبة 51.2% و 48.1% وهي نسب جد معتبرة توضح مدى اعتماد الدول الأوروبية على الطاقة النووية .

المطلب الرابع: الطاقات المتجددة في الجزائر:

بالرغم من أن الجزائر تعد أغنى دول حوض البحر الأبيض المتوسط بمصادر الطاقة المعدنية بمختلف أنواعها (النفط، الغاز الطبيعي ، الفوسفات، الحديد، الزنك، الرصاص، اليورانيوم، النحاس، الذهب... الخ)، إلا أنها عملت على تنمية تطوير الطاقات المتجددة مباشرة عقب الإستقلال فتم إنشاء المعهد الوطني للطاقة الشمسية سنة 1962، والذي استتبع بتأسيس المحافظة السامية للطاقات المتجددة سنة 1982، تحت وصاية رئاسة الجمهورية، وهذه المحافظة حلت سنة 1988 ،وتم استبدالها بالمرصد الوطني للطاقات المتجددة[1].

وبالتالي يتضح لنا مدى اهتمام الجزائر بترقية وتطوير الطاقات المتجددة منذ الاستقلال وهذا من خلال "توفير الأسس والمنشآت القاعدية والمزودة بأفضل التجهيزات والوسائل"[2]، وبالرغم كذلك من أن الجزائر تعد حاليا مكتفية تقريبا من حيث الاحتياجات الطاقوية وهذا بفضل المحروقات وخاصة الثروة النفطية والغاز الطبيعي، إلا أن مواصلة العمل بالنموذج الوطني لاستهلاك الطاقة الحالي سوف يحدث مشاكل في التوازن بين العرض والطلب لهذا المصدر من الطاقة ،لهذا أصبح إدماج الطاقة المتجددة في المزيج الطاقوي الوطني أكثر من ضروري ، ورهانا أساسيا للحفاظ على موارد الطاقة الأحفورية، التي تساهم مداخيلها في تمويل الاقتصاد الوطني ،والتنويع في فروع إنتاج الكهرباء ،والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة[3] .

لهذا زادت الجزائر وخلال السنوات الأخيرة، في سبيل بناء اقتصاد وطني قوي ومتكامل من اهتماماتها بترقية طاقات بديلة للمحروقات، والتي تتميز بخاصية عدم الإستقرار في الأسعار من جهة ، وخاصية احتمالية النضوب من جهة أخرى، فقامت بفتح السوق الوطنية للمنافسة من أجل التمكن من إنتاج القدر الطاقوي المحدد ضمن البرنامج الوطني لترقية الطاقات المتجددة وفي سبيل تحقيق ذلك قامت بإعداد إطار قانوني لهذا الغرض[4]، فصدر القانون 98-11 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002 [5].

ويعتبر هذا القانون هو أول اهتمام تشريعي فعلي جسد ، وبصورة حقيقية اهتمام الدولة بالطاقات المتجددة، والذي أعطى أهمية لهذا النوع من الطاقات فبين "الموارد الموجودة لهذه الطاقات ، فالجزائر تملك حقل شمسي هائل بطاقة تفوق 3000 ساعة إشماس سنويا ، إضافة إلى طاقة معتبرة من الرياح، ونسبة حرارية جوفية.

---

[1] لمياء بن رجدال، النظام القانوني للطاقة المتجددة في الجزائر في إطار التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة من اجل الحصول على شهادة الماجستير في الحقوق، فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق بن عكنون جامعة الجزائر، 2009-2010، ص49.

[2] لمياء بن رجدال، المرجع السابق ذكره، ص49.

[3] البرنامج الجزائري للطاقة المتجددة والفعالية الطاقوية –الجزائر- مارس 2011، ص05، على الموقع الالكتروني
http//portail-cder.dz/spip.php ? article 1574.

[4] لمياء بن رجدال، مرجع سبق ذكره، ص 08.

[5] القانون رقم 89-11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419هـ الموافق لـ 22 أوت سنة 1998م يتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 62، الصادر بتاريخ 02 جمادى الأول 1419هـ الموافق لـ 24 غشت سنة 1998م، ص 03.

وعلى الصعيد الإقتصادي، فإنه وبالنظر إلى الدور الاستراتيجي الذي يلعبه الغاز الطبيعي والبترول في التمويلات الخارجية للجزائر أدى بالمخططين إلى الحفاظ وبأقصى درجة على الموارد التقليدية من خلال تطوير واستغلال كل مخزون الطاقات المتجددة، وينبغي أن يسمح برنامج الطاقات المتجددة بإدخال هذه الطاقات في الحصيلة الطاقوية الوطنية بنسبة 1% حتى سنة 2050، لهذا يجب على الجزائر أن توفر الوسائل الضرورية للتحكم الكلي في الطاقات المتجددة، عن طريق انجاز منشآت في الموقع ، بالإدماج الوطني للمواد والمكونات والأنظمة وهذا بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة (PME. PMI) والتي تعمل في إطار الطاقات المتجددة والكفيلة بخلق مناصب الشغل"[1].

وبعد هذا القانون جاءت قوانين ومراسيم أخرى و هي:

– القانون رقم 99-09 المتعلق بالتحكم في الطاقة[2] : ومن خلاله تم اعتبار أن ترقية الطاقات المتجددة هي إحدى أدوات التحكم في الطاقة مثلما جاء في المادة الثانية منه والتي نصت على" يشمل التحكم في الطاقة مجمل الإجراءات والنشاطات التطبيقية بغية ترشيد استخدام الطاقة المتجددة والحد من تأثير النظام الطاقوي على البيئة"[3].

– القانون رقم 02-01 المؤرخ في 05 فبراير من سنة 2002 والمتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات[4]: ويعتبر هذا القانون " أول إطار تشريعي تناول خلاله المشرع الجزائري آليات تسويق الطاقة الكهربائية الناتجة عن المصادر المتجددة"[5]، كما أن هذا القانون نص في المادة التاسعة منه على ضرورة ترقية استخدام الطاقات المتجددة، ودمج الإلتزامات البيئية التي يحددها التنظيم[6].

– المرسوم التنفيذي رقم 04-92 والمؤرخ في 04 صفر عام 1425هـ الموافق لـ 25 مارس 2004، والمتعلق بتكاليف تنويع إنتاج الكهرباء[7]، وهو " يهدف إلى تحديد تكاليف تنويع مصادر الكهرباء وتحديدا تلك المنتجة، انطلاقا من الطاقات المتجددة أو بالإنتاج المشترك (كهرباء وحرارة) ، كما يشمل هذا المرسوم مجموع النشاطات المرتبطة بشروط إنتاج الكهرباء من هذه المصادر والربط بشبكة النقل أو التوزيع في إطار النظام الخاص، كما يهدف إلى توضيح آليات التأهيل لاستفادة منتجي الكهرباء من الطاقات المتجددة من العلاوات المنصوص عليها في المادة 95 من القانون 02-01 وكذا التدابير اللازمة للتكفل بالتكاليف الإضافية الناتجة عن تحويل واستغلال الطاقات المتجددة.

---

[1] القانون رقم 89-11، مرجع سبق ذكره، ص ص 31-32.

[2] القانون رقم 99-09 المؤرخ في 15 ربيع الثاني عام 1420هـ الموافق لـ 28 جويلية 1999م والمتعلق بالتحكم في الطاقة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 51 الصادر في 20 ربيع الأول عام 1420هـ الموافق لـ 02 غشت سنة 1999م، ص04.

[3] المادة الثانية من القانون 99-09، المرجع السابق ذكره، ص 05.

[4] القانون رقم 02-01 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422هـ الموافق لـ 05 فبراير سنة 2002م والمتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 08 الصادر بتاريخ 23 ذي القعدة عام 1422هـ الموافق لـ 06 فبراير سنة 2002م، ص 02.

[5] لمياء بن رجدال، مرجع سبق ذكره، ص 55.

[6] المادة التاسعة من القانون 02-01، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 08، المرجع السابق ذكره، ص 07.

[7] – المرسوم التنفيذي رقم 04-92 والمؤرخ في 04 صفر عام 1425هـ الموافق لـ 25 مارس 2004م، والمتعلق بتكاليف تنويع إنتاج الكهرباء، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 الصادر بتاريخ 07 صفر عام 1425هـ الموافق لـ 28 مارس 2004م، ص 11.

ويعتبر هذا المرسوم الوسيلة القانونية والإطار الذي تحدد على أساسه آليات وشروط الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة، وكذلك الصفقات المبرمة لتطويرها"[1].

– القانون رقم 04-09 والمؤرخ في 14 أوت 2004 والمتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة: وحسب المادة الأولى من هذا القانون فإنه يهدف إلى تحديد كيفيات ترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة[2]، " وهذا من خلال وضع برنامج وطني والذي تمت صياغته خصيصا لدفع وتشجيع هذا النوع من الطاقات، بالإضافة إلى الآليات التي تم وضعها لهذا الغرض كإنشاء مرصد وطني للطاقات المتجددة والذي تعود إليه مهام تطوير استعمال الطاقات المتجددة وتوفير الخبرات والكفاءات اللازمة وكذا التقنيات الضرورية لإدخال هذه الطاقات ضمن المنظومة الطاقوية للوطن[3].

وبالإضافة إلى عمليات تأطير وتنظيم السياسة الوطنية للطاقات المتجددة بمجموعة من القوانين تم إنشاء مجموعة من المنظمات والمؤسسات الاقتصادية ومراكز البحث العلمي، قصد إنجاح السياسة الوطنية للطاقات المتجددة ومنها:

المركز الوطني لتطوير الطاقات المتجددة CDER ، وحدة تطوير المعدات الشمسية UDES ،وحدة البحث في الطاقات المتجددة URAER ، وحدة البحث في الطاقات المتجددة بالمنطقة الصحراوية URERMS، وحدة البحث في معدات الطاقة بجامعة تلمسان URMER ،وحدة تطوير تكنولوجيا السيليسيوم UDTS[4].

وبهذا تكون الجزائر قد مهدت للإنطلاق نحوى التوجه لإنتاج الطاقة الخضراء ، وأصبحت "الطاقات المتجددة تتواجد في صميم السياسات الطاقوية والاقتصادية الجزائرية"[5]، خاصة وأن الإمكانيات الوطنية من الطاقات المتجددة تعتبر هامة للغاية، وخصوصا الطاقة الشمسية، لذا تعتبر الجزائر هذا النوع من الطاقة بمثابة فرصة محركة للتطور الإقتصادي و الإجتماعي وهذا من خلال إقامة صناعات خلاقة للثروة ومناصب الشغل، وبالإضافة إلى الطاقة الشمسية تتواجد وبدرجة أقل أهمية طاقة الرياح، وطاقة الكتلة الحية، وطاقة الحرارة الجوفية والطاقة المائية ، ولكن هذا لا يمنع من إطلاق مشاريع لانجاز مزارع لطاقة الرياح وإنشاء مشاريع تجريبية في كل من طاقة الكتلة الحية والطاقة الحرارية الجوفية[6].

وقامت الجزائر بإطلاق برنامج طموح لتطوير الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية (للفترة 2010-2030) وتستند رؤية الحكومة الجزائرية على إستراتيجية تتمحور حول تثمين الموارد التي لا تنضب، مثل الموارد الشمسية، واستعمالها لتنويع مصادر الطـاقة، ويهدف هذا البرنامـج إلى تأسيس طـــاقة إنـــتاجية مقدرة بحوالي 22000 ميغاواط من الطاقة ذات الأصول

---

[1] لمياء بن رجدال، المرجع السابق ذكره، ص 56.

[2] القانون رقم 04-09 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1425هـ الموافق لـ 14 غشت سنة 2004م والمتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 52 الصادر بتاريخ 02 رجب 1425هـ الموافق لـ 18 غشت 2004م، ص 09.

[3] لمياء بن رجدال، مرجع سبق ذكره، ص ص 57-58.

[4] سارة بن الشيخ، ناريمان بن عبد الرحمان، عرض تجربة الجزائر في مجال الطاقات المتجددة، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، يومي 20 و 21 نوفمبر 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

[5] البرنامج الجزائري للطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية، مرجع سبق ذكره، ص 04.

[6] البرنامج الجزائري للطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية، المرجع السابق ذكره، ص 04.

المتجددة، خلال الفترة 2011-2030 وسيوجه 12000 ميغاواط منها للاستهلاك المحلي، وبالتحديد لتغطية الطلب الوطني المتزايد على الكهرباء، وتوجه 10000 ميغاواط الباقية نحوى التصدير[1]. والجدول التالي يوضح مراحل برنامج إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر وحتى عام 2030

والجدول رقم (2 –12) : مراحل برنامج إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر حتى عام 2030

السنة	2013	2015	2020	2030
قدرة الطاقة المحتمل تركيبها	110 ميغاواط	650 ميغاواط	2600 ميغاواط مخصصة للسوق الوطنية احتمالية تصديرها يقارب 2000 ميغاواط	12000 ميغاواط موجهة للسوق الوطنية 10000 ميغاواط مخصصة للتصدير

المصدر: *سارة بن الشيخ، ناريمان بن عبد الرحمان، عرض تجربة الجزائر في مجال الطاقات المتجددة، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، يومي 20 و 21 نوفمبر 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.*

إن هذا البرنامج يركز على الطاقة الشمسية الضوئية والطاقة الشمسية الحرارية، وكذلك الطاقة الهوائية والتي تملك فيها الجزائر إمكانيات هائلة "حيث من المنتظر أن يصل إنتاج الكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية إلى37% بحلول عام 2030، ويقدر أيضا أن تشارك الطاقة الهوائية بإنتاج 3% من إنتاج الكهرباء بحلول عام 2030 كذلك[2]، والشكل التالي يوضح إنتاج الطاقة حسب المصدر خلال سنة 2030.

الشكل رقم (2 –3) : إنتاج الطاقة حسب المصدر في الجزائر خلال سنة 2030

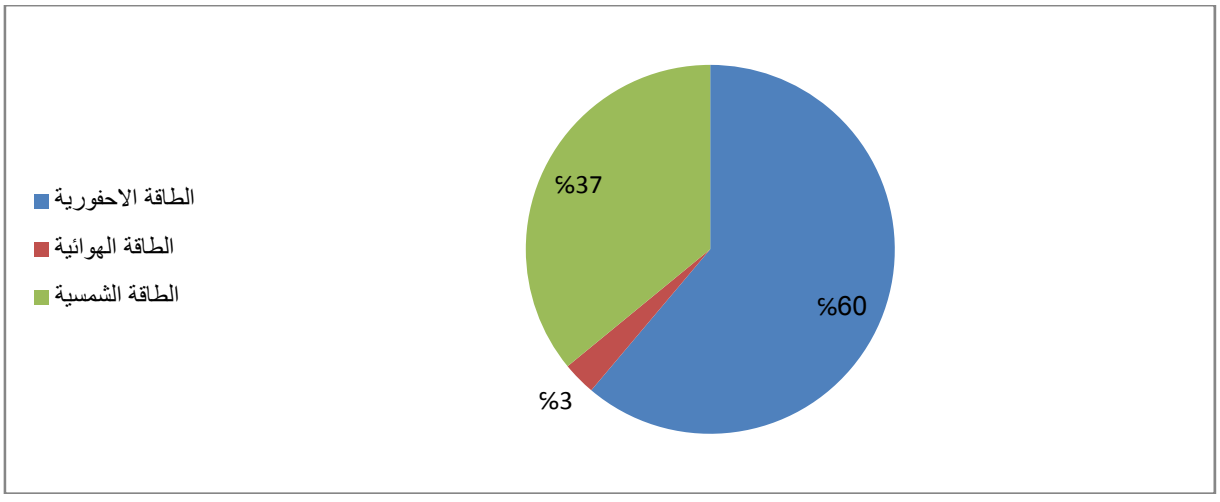

المصدر: سارة بن الشيخ، ناريمان بن عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره .

[1] البرنامج الجزائري للطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية، المرجع السابق ذكره، ص 04.

[2] سارة بن الشيخ، ناريمان بن عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره.

إن برنامج تطوير الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية يعتمد بصفة أساسية على تطوير مصادر الطاقة الشمسية بنوعيها الضوئية و الحرارية والطاقة الهوائية حسب خطة عمل من 2011 إلى غاية 2030 وهو ما نبرزه في الجدول رقم (2- 13).

الجدول رقم (2–13) : البرنامج المخطط لتطوير الطاقة الشمسية والطاقة الهوائية (2011–2030)

السنوات	من 2011 إلى 2020		من 2021 إلى 2030	
الطاقة الشمسية الضوئية	800 ميغاواط		200 ميغا واط للسنة	
السنوات	2013-2011	2020-2016	2023-2021	2024إلى2030
الطاقة الشمسية الحرارية	انجاز مشروعين بقدرة 150 ميغا واط	إنجاز 04 مراكز بقدرة إنتاج تبلغ 1200 ميغا واط	إنتاج 500 ميغا واط سنويا	إنتاج 600 ميغا واط سنويا
السنوات	2013 - 2011	2015-2014	2030 -2016	
الطاقة الهوائية	انجاز أول مزرعة رياح بقدرة 10 ميغا واط بأدرار	انجاز مزرعتين للرياح بقدرة 20 ميغا واط	إجراء دراسات لإيجاد مواقع مناسبة من أجل تركيب توربينات الهواء بقدرة 1700 ميغا واط	

Source : préparé par le chercheur s'est basé sur : le programme des énergies Renouvelables et de l'efficacités énergétique sur le sit : http//www. Mem- algeria.org/francais/index.php.

إن الطاقة المركبة في مجال الطاقات المتجددة في الجزائر لم تتجاوز حسب آخر التقارير لوزارة الطاقة والمناجم والتي وردت أيضا في الدليل الوطني للطاقات المتجددة لسنة 2007 بـ 2353260 واط [1]، وهي موزعة حسب المصدر وحسب الإستعمال في الجدولين التاليين :

الجدول رقم (2–14) : توزيع الطاقة المركبة حسب المصدر

المصدر	الطاقة المركبة (بالواط)	النسبة (%)
الشمس	2279960	97
الرياح	73300	3
المجموع	2353260	100

Source : http//www. Mem- algeria.org/francais/index.php.

والشكل رقم (2- 4) يوضح توزيع الطاقة المركبة حسب المصدر

[1] http//www.Mem-algeria.org/francais/undex.php.

الشكل رقم (2–4): توزيع الطاقة المركبة حسب المصدر

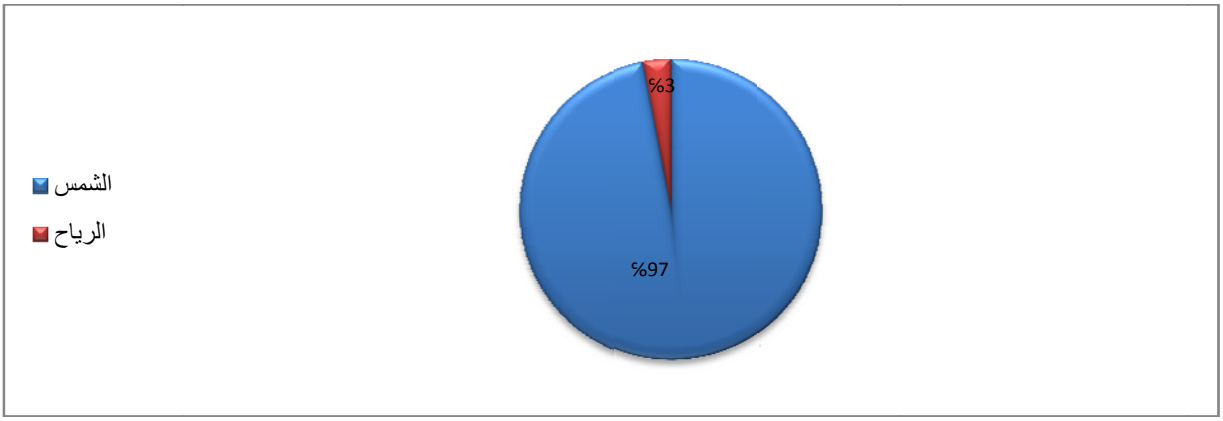

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (2–14)

الجدول رقم (2–15) توزيع الطاقة المركبة حسب الاستعمال

	الطاقة المركبة(بالواط)	النسبة %
الكهرباء	1352800	57
الضخ	288400	12
الإنارة العامة	48430	02
الاتصالات	498000	21
استعمالات أخرى	165630	07
المجموع	2353260	100

Source : http//www. Mem- algeria.org/francais/index.php.

والشكل التالي يوضح توزيع الطاقة المركبة في الجزائر حسب الإستعمال .

الشكل رقم (2–5) : توزيع الطاقة المركبة في الجزائر حسب الاستعمال

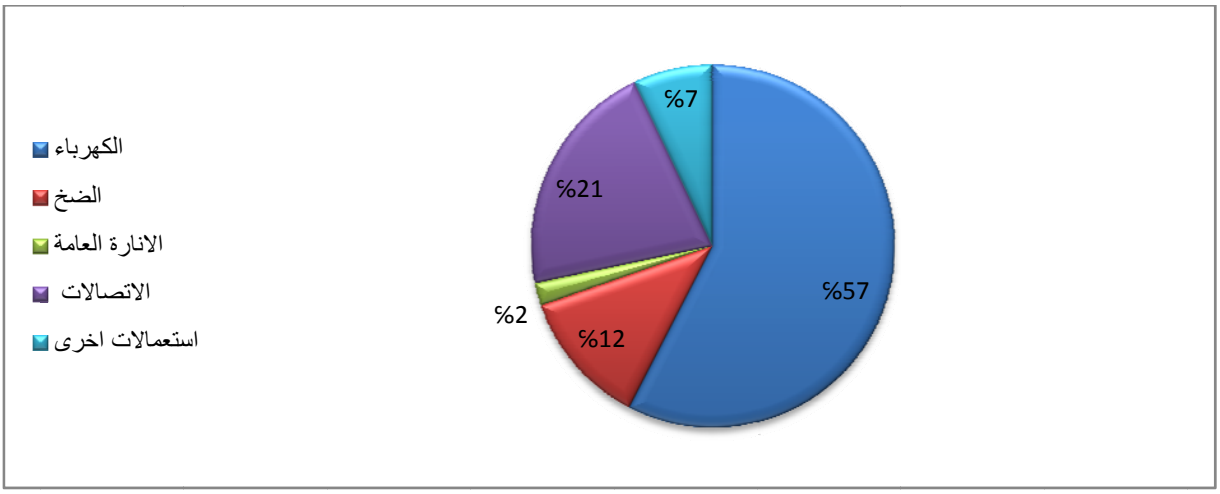

Source : http//www. Mem- algeria.org/francais/index.php.

أما بالنسبة لتوزيع الطاقة المركبة حسب الولايات فنجد ولاية تمنراست تحتل الصدارة بطاقة مقدرة بـ 578500 واط، تليها ولاية أدرار بـ 234900 واط ، ثم ولاية اليزي بـ 153850 واط ، وهذا يدل على أن استثمارات الجزائر في مجال الطاقات المتجددة هي متركزة في المنطقة الصحراوية ، لتميزها بالحرارة المرتفعة ولطول ساعات إشراق الشمس فيها ، والملحق رقم (1) يوضح توزيع الطاقة المركبة حسب الولايات .

– ولقد حققت الجزائر العديد من الإنجازات في مجال الطاقات المتجددة نذكر منها : " قيام وزارة الطاقة والمناجم بإنشاء شركة مشتركة بين كل من سوناطراك وسونلغاز ومجموعة سيم ، وهي شركة "neal" "new energies algeria" نيو إنارجي الجيريا . سنة 2002 وتتمثل مهمتها في تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر على المستوى الصناعي .

– دشنت الجزائر في 14جانفي 2011 محطة لتوليد الكهرباء تعمل بالغاز والطاقة الشمسية بمنطقة حاسي الرمل جنوبي العاصمة الجزائرية ،حيث يتواجد أكبر حقل غازي في إفريقيا ، وهذا في إطار الشراكة بين شركة "نيال"الجزائرية والشركة الإسبانية "أبينير" لاستثمار نحو 350مليون أورو ، ويبلغ حجم إنتاج هذه المحطة 150ميغاواط ، منها 120ميغاواط يتم إنتاجها بواسطة الغاز و 30ميغاواط عن طريق الطاقة الشمسية ، وهي متصلة بالشبكة الكهربائية الوطنية ، وتغطي المحطة مساحة 64 هكتار ، ويوجد بها 224جامع للطاقة الشمسية يبلغ طول كل واحد منها 150مترا .

– تمكنت مؤسسة سونلغاز من ربط 1000 عائلة في 20 قرية منتشرة في 04 ولايات صحراوية جنوب الجزائر بالكهرباء الشمسية بعد أن تم تزويد مساكنهم بالتجهيزات اللازمة لاستغلال الطاقة الشمسية.

– أبرمت الجزائر العديد من عقود الشراكة مع الجانب الأوربي من بينها مذكرة تفاهم مع الجانب الألماني حول الطاقة المتجددة وحماية البيئة في سنة 2009 .

– تعمل الجزائر حاليا في إطار شراكة علمية مع ألمانيا على انطلاق عملية إنجاز أكبر برج عالمي للطاقة الشمسية بالمدينة الجديدة سيدي عبد الله غرب العاصمة الجزائرية بحوالي 35 كلم وقد تم التوقيع بهذا الشأن على عقد إتفاق تعاون وشراكة من قبل المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بالجزائر مع الشريك الألماني لإعداد الدراسة والتصميم المتعلقين بهذا الصرح العلمي الكبير والذي سيسمح بإنتاج ما يسمى بكهرباء الطاقة الشمسية"[1].

"– تزويد محطة خدمات نفطال البرمجية بسطوالي بالعاصمة الجزائر بالطاقة الشمسية .

– مشاريع المحافظة السياسية لتنمية السهوب"[2].

[1] سارة بن الشيخ، ناريمان بن عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره.

[2] محمد راتول ، محمد مداحي ، صناعة الطاقات المتجددة بألمانيا وتوجه الجزائر لمشاريع الطاقة المتجددة كمرحلة لتأمين امدادات الطاقة الاحفورية وحماية البيئة "حالة مشروع ديزرتك"، ورقة علمية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول –سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية يومي 20-21 نوفمبر 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 148.

يضاف إلى هذه المشاريع أكبر مشروع سيتم انجازه في الجزائر وهو مشروع ديزرتيك ، الجزائر- ألمانيا "والذي يتوقع أن ينتهي تنفيذه بالكامل في آفاق 2050 ويتوقع أن يصل طول المنطقة الصحراوية التي سيستخدمها المشروع إلى نحو 200 كلم وبعرض يقدر بـ 140 كلم، لتصل المساحة الإجمالية إلى أكثر من 27000كلم^2 ،وهي تشكل بذلك 0,3% من مساحة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وتزرع كامل هذه المساحة بملايين المرايا العاكسة للأشعة والمتصلة ببعضها البعض، ويتوقع من هذا المشروع أن يغطي حاجة كامل دول المنطقة وأوربا من الطاقة الكهربائية، وقد تم رصد 400 مليار أورو كغلاف مالي لهذا المشروع"[1]

إن برنامج الطاقات المتجددة 2010- 2030 في الجزائر لازال متعثرا رغم رصد الدولة له لميزانية تقدر بـ 120 مليار دولار وهذا بسبب وجود عراقيل ومشاكل كثيرة تعترض مسار هذا البرنامج نذكر منها:

- افتقاد ثقافة التخطيط المسبق من طرف المعنيين[2].

"- نقص الإطارات من فنيين وتقنيين من أجل تطبيق تكنولوجيا الطاقة المتجددة، وهذا يحول دون انتشارها بشكل واسع، فهي تحتاج إلى دراسات وافية للقدرات المحلية في التصنيع.

- صعوبة تخزين الطاقة بجانب تكلفتها الاستثمارية العالية.

- قلة الاهتمام باستخدام المصادر المتجددة لإنتاج الطاقة ، والفهم الخاطئ لطبيعة عمل وتطبيقات تكنولوجيات الطاقة المتجددة من قبل الأطراف المعنية والمجتمع بأسره ، وهذا أدى إلى تشكل عائق كبير نحو الاعتماد على المصادر المتجددة في إنتاج الطاقة، وهنا يبرز دور الإعلام والتوعية لتأهيل الأفراد والمجتمع نحو مفهوم صحيح لإنتاج الطاقة من مصادر نظيفة وصديقة للبيئة، الأمر الذي سيساعد على توضيح الحقائق الاقتصادية والبيئية في هذه المجالات"[3].

- ضعف الأولوية التي تولى لتطوير الطاقة المتجددة سواء من ناحية التخطيط أو من ناحية وضع سياسات العامة على المستوى الوطني.

- اختلال التوازن بسبب الإعانات المقدمة إلى نظم الطاقة التقليدية ،والتي تشمل الإعانات المباشرة والغير مباشرة المقدمة للوقود.

- عدم كفاية الدعم المقدم لتطوير التكنولوجيا.

---

[1] محمد راتول ، محمد مداحي ، مرجع سبق ذكره، ص ص 148، 149.

[2] استغلال الطاقات المتجددة لا يزال متعثرا في الجزائر على الموقع الالكتروني:
http//www.djazairess.com/essalam/15836. Ajouté le 01-10-2012 consulté le 17-02-2013 à 12 :20 GMT.

[3] سارة بن الشيخ، ناريمان بن عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره.

– ما تعانيه الأسواق من بلبلة وقيود فيما يختص بإمكانية الحصول على تكنولوجيات الطاقات المتجددة .

– الرسوم المرتفعة المفروضة على واردات تجهيزات الطاقات المتجددة .

– ارتفاع تكاليف إنشاء نظم الطاقة المتجددة .

– ارتفاع تكاليف معاملات المشاريع الصغيرة الحجم.

– انعدام التمويل وترتيبات الإقراض خاصة بالنسبة للأفراد .

– انعدام الهياكل الأساسية التصنيعية.

– عدم استحداث وتجديد المعايير وأفضل الممارسات بالنسبة إلى جميع نظم الطاقة المتجددة"[1]

[1] الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة السادسة والخمسون، البيئة والتنمية المستدامة، تشجيع مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة بما في ذلك تنفيذ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية، 1996-2005، جويلية 2001، ص 13 ،14.

خاتمة الفصل الثاني :

في ختام هذا الفصل والذي حاولنا من خلاله التعرف على الهيكل المؤسساتي الذي ينظم القطاع النفطي على المستوى العالمي من خلال التحدث عن منظمة الأوبك ،الأوابك ، والوكالة الدولية للطاقة، وكذلك الحديث عن الشركات المتعددة الجنسيات العملاقة في الصناعة النفطية (الشقيقات السبع) ، كأبرز المؤثرين في السوق النفطية العالمية، وبروز شركات النفط الوطنية كرد فعل على الإستغلال والنهب المستمر للعالم الغربي لثروات الدول النامية،وفي خضم هذا الصراع المؤسسي رأينا مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على الإقتصاد العالمي ، الذي كان يتأثر تأثرا كبيرا ، سواء بإرتفاع الأسعار أو بإنخفاضها .

وبالنسبة للجزائر رأينا بأن التذبذب الحاد في أسعار المحروقات أدخل الإقتصاد الجزائري في مديونية حادة أثقلت كاهله، ودخلت الجزائر وبكل قطاعاتها ومؤسساتها غرفة الإنعاش ، والتي لم تخرج منها إلا بعد عودة أسعار النفط للإرتفاع في الأسواق الدولية وهذا اعتبارا من سنة 2000 .

كما أنه ومن خلال هذا الفصل تم التعرض إلى أهم إشكال يدور في المجتمع الدولي خلال هذا القرن ، وهو إيجاد بديل طاقوي يكون كبديل استراتيجي للثروة النفطية المهددة بالنضوب والزوال، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف سعت كل الدول بما فيها الجزائر إلى وضع خطط إستراتيجية لتحقيق مصدر طاقوي يكون داعما على الأقل، للطلب المتزايد على الثروة النفطية ، وعلى وجه الخصوص من طرف الدول المتقدمة والتي تتميز باستهلاكها الواسع للنفط، ناهيك عن شح أراضيها منه، وهنا تكلمنا عن الطاقات المتجددة و بمصادرها المختلفة ، وتوصلنا في النهاية إلى أنه من بين كل المصادر المتجددة والتي من المحتمل أن تكون بديلا للطاقة النفطية، وجدنا بأن الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح والطاقة المائية نوعا ما، هي الأفضل والمرشحة لتحقيق نوع من التطور المقبول لتغطية جزء من الإحتياج المتزايد للطاقة، وتبقى تكاليف إنتاج هذا النوع من الطاقات أكبر بكثير من تكاليف إنتاج الطاقة من الثروة النفطية، كما أن الطاقة النووية والتي تعتبر الأفضل طاقويا ، إلا أن مشاكلها البيئية و أضرارها الجسيمة حالت دون توسع انتشارها ، في حين تبقى المصادر الأخرى بعيدة كل البعد بأن تكون كبديل للثروة النفطية على الأقل في المستقبل القريب.

كما أن الجزائر بدأت تعمل و خاصة في الآونة الأخيرة على تطوير الطاقات المتجددة ، وهذا لكي نبقى مواكبين للتطورات الحاصلة في هذا المجال على المستوى الدولي من جهة ،وتجسيد عملية الإستخدام المستدام للثروة النفطية الوطنية ، سواء من الناحية الإقتصادية أو من الناحية البيئية من جهة أخرى ،ولترك نصيب من هذه الثروة للأجيال اللاحقة ، خاصة وأن الصحراء الجزائرية،تعتبر أكثر من ملائمة للإستثمار في هذا المجال وعلى وجه الخصوص في مجال الطاقة الشمسية .

الفصل الثالث

مقدمة الفصل الثالث :

تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة والمصدرة للثروة النفطية وهذا ما جعلها شريكا هاما في منظمتي الأوبك، و الأوابك وعنصرا مؤثرا في السوق البترولية العالمية ، ومن خلال هذا الفصل الأخير والذي خصصناه لدراسة حالة الجزائر من ناحية أهمية الثروة النفطية الوطنية ومكانتها في الإقتصاد الجزائري، من خلال التحدث عن واقع القطاع النفطي في الجزائر، منذ اكتشاف النفط إلى يومنا هذا، إضافة إلى إبراز الدور الفعال لشركة النفط الوطنية سوناطراك في تطوير قطاع المحروقات، الذي يعتبر هو أساس تطور الإقتصاد الوطني، والمصدر الوحيد لكل الأموال المحركة لعجلة التنمية الإقتصادية في البلاد، وباعتبار أن إيرادات قطاع المحروقات تتميز بالتذبذب ، كان لابد على الجزائر أن تفكر في إيجاد بديل قطاعي للمحروقات، ومن خلال دراستنا هذه إرتأينا بأن الحل يكمن في إعطاء أولوية للقطاعات التي تملك فيها الجزائر بنية تحتية وهبها لنا الله عزوجل، ويكفي أن ننظمها و نضعها في الطريق السليم لإستغلالها أحسن استغلال ، وهذا من خلال قطاعي الزراعة والسياحة كخيارين استراتجيين يكونان كبديل لقطاع المحروقات، وهذا من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية وهي :

المبحث الأول : الثروة النفطية الوطنية ومكانتها في الإقتصاد الجزائري .

المبحث الثاني : القطاع الزراعي خيار استراتيجي .

المبحث الثالث : القطاع السياحي خيار استراتيجي .

المبحث الأول: الثروة النفطية الوطنية و مكانتها في الإقتصاد الجزائري:

يعتمد الإقتصاد الجزائري وبشكل كبير على الثروة النفطية فهي المصدر الرئيسي للطاقة من جهة وللموارد المالية من جهة أخرى، لهذا عملت السلطات الجزائرية ومنذ الإستقلال إلى إعطاء عناية خاصة لقطاع المحروقات ، فقامت بتأسيس شركة النفط الوطنية سوناطراك، ثم أممت قطاع محروقاتها ، وقامت بإعطاء شركة سوناطراك كامل الصلاحيات حتى أصبحت قائدة لعملية تطوير قطاع المحروقات الوطني ، والذي كان دائما يستحوذ على حصة الأسد مقارنة بالقطاعات الأخرى في مختلف البرامج المالية المعدة ، وسنتطرق من خلال هذا المبحث إلى كل من :

- واقع القطاع النفطي في الجزائر.
- دور شركة سوناطراك في تطوير قطاع المحروقات ومدى مساهمة هذا القطاع في الإقتصاد الوطني.
- دور الثروة النفطية في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر.

المطلب الأول: واقع قطاع النفط في الجزائر:

أولا: اكتشاف النفط وأنواعه في الجزائر :

توجد في الجنوب الجزائري تراكيب باطنية يرجع تكوينها إلى حقبة ما قبل العصر الكمبري* ، تكونت خلالها الكثير من الثروات المعدنية وهذا ما جعل الصحراء الجزائرية ثرية بهذه الموارد وأصبحت تكتسي أهمية كبيرة ، فهي تتربع على مساحة قدرها 2171800 كلم^2 ، أي أنها تستحوذ على أكثر من 85% من المساحة الإجمالية للجزائر ، "وبدأت أولى محاولات البحث والتنقيب عن البترول الجزائري عام 1913 في الإقليم الغربي لغيليزان وظلت الشركات الفرنسية تتابع مسحها الجيولوجي أثناء الحرب الأولى بقسنطينة ، و العلمة و عين فكرون وسيدي عيش... وغيرها من مناطق الجزائر ، ولم تسفر هذه المحاولات عن أية اكتشافات نفطية، وقبل الحرب العالمية الثانية أدت عمليات البحث والتنقيب إلى اكتشاف الكثير من الثروات المعدنية كالفحم والحديد والنحاس والرصاص والقصدير ، وبروز احتمالات عن وجود اليورانيوم[1].....وغيرها من المعادن التي تزخر بها الجزائر ، "وفي عام 1949 عثرت الشركة الأهلية للبحث عن المواد البترولية واستغلالها في الجزائر سنريبال S .N .répal على الزيت في حقل صغير بوادي قويطربي الواقع على مسافة 100 كيلومتر في الجنوب الشرقي من البلاد وبدأ الإنتاج في العام الموالي مباشرة وبلغ أقصاه عام 1953 حتى وصل إلى 84 ألف طن ، ولكنه أخذ يتناقص بإطراد بسبب ضآلة المدخرات ، بحيث انخفض إلى 13 ألف طن في عام 1957"[2]، وفي شهر جانفي من سنة 1956 تم اكتشاف حقل عجيلة البترولي في الجنوب الشرقي للجزائر ، كما تم في شهر جوان من نفس السنة اكتشاف حقل حاسي مسعود أكبر حقول البترول في الصحراء الجزائرية"[3]، وفي نفس السنة بدأ الاستعمار الفرنسي في استخراج البترول الجزائري واستغلاله" وهذا هو حال الاستعمار ، حيث أن نظرته النفسية بأنه استعمار وقتي لهذا يركز أهدافه دائما على تحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح قبل استقلال البلد"[4]، وتوالت فيما بعد الاكتشافات النفطية في الصحراء الجزائرية مما زاد من أهميتها .

ويتركز البترول الجزائري في منطقتين رئيسيتين وهما منطقة شمال الصحراء وأهم حقولها حاسي مسعود والذي يعد من أكبر الحقول في العالم ، وبالقرب منه توجد حقول أخرى مثل قاسي الطويل والعقرب والقاسي وغور الباقل ، وحوض الحمرة وحاسي الرمل ، وحاسي بركين ، إضافة إلى حوض غدامس والذي اكتشف حديثا ويقع إلى الجنوب الشرقي لحاسي مسعود.

---

*حقبة ماقبل العصر الكمبري، "pre-combrian " يبلغ زمن تلك الحقبة حوالي 3900 مليون سنة وتشمل الدهرين الأول والثاني من تاريخ الأرض، وتعتبر هي حقبة الحياة المبكرة الأولى البدائية على الأرض، ظهرت بها الطحالب والفطريات البدائية والرخويات بالبحر، وأثنائها كانت الأرض تتعرض للبراكين، وانتشرت أنهار من الحمم على سطح الأرض وبدأت الحياة كنقط هلامية ميكروسكوبية في البخار العذبة الدافئة، ومنها كانت البداية لنشوء الحياة فوق الأرض أنضر على الموقع الالكتروني :
http//www. Alnomrosi .net/goologic era/ pre/ combrian. Combrian. Html consulté le 04-11-2012 à 13 :00 GMT.

[1] يسري محمد أبو العلا، مرجع سبق ذكره، ص 437.

[2] راشد البراوي، حرب البترول في العالم، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط1، 1968، ص 229.

[3] سني محمد أمين، تطور القدرات الطاقوية للجزائر، دراسة حول مكانة الجزائر في السوق الطاقوية الدولية، أضيف بتاريخ 28 أفريل 2003 على الموقع الالكتروني:
http://snimedianine.maktoobblog.com/1480812. consulté le 05-09-2012 à 09 :30 GMT.

[4] يسري محمد أبو العلا، المرجع السابق ذكره، صص 439،440.

أما المنطقة الثانية فتشمل مجموعة حقول شرق الصحراء وتقع بالقرب من الحدود الليبية على بعد نحو 480 كلم جنوب شرق المجموعة السابقة، وتغطي التكوينات البترولية هنا مساحة تبلغ 1580 كلم^2 وأهم حقولها حقول عجيلة و تقنتورين، و زارزتين و إيجلي، ولازالت الاكتشافات النفطية متواصلة في الجزائر حيث أنه " وخلال عام 2011 وحسب وزير الطاقة والمناجم يوسف يوسفي، تم اكتشاف حقلين للبترول أحدهما كان في شمال شرق البلاد في ولاية تبسة ، والثاني يقع بين ولايتي البيض وبشار في جنوب غرب البلاد ، وأشار الوزير الى أنه تم تحقيق اكتشافين آخرين غازيين في منطقة "تلمزاية" الواقعة بين البيض وبشار ، وجبل درمون في جنوب تبسة وأفاد الوزير بأن الاكتشافات في مجال المحروقات بلغت سنة 2011 حوالي 20 اكتشافا جديدا ، وفي عام 2010 وصلت إلى 29 اكتشافا كانت أغلبها واقعة في أحواض جنوب البلاد ، وتحديدا في حاسي بركين وايليزي"[1]، وخلال النصف الأول من سنة 2012 بلغت الاكتشافات النفطية الجديدة والتي حققتها الشركة الوطنية سونا طراك وبمفردها 13 اكتشافا ، وتأمل الشركة إلى تحقيق المزيد من الاستثمارات في مجال اكتشاف النفط في مناطق عدة من الجزائر ، وهي الاستثمارات التي من شأنها توسيع دائرة الاستكشاف الحالية والتي تحتوي على مئة ألف كلم^2[2] ، وفي ذات السياق أعلنت شركة سونا طراك رفقة الشركة الألمانية أيون روهر غاز عن اكتشافات جديدة من النفط والغاز بحوض حاسي بركين النفطي بمدينة حاسي مسعود خلال شهر جويلية من عام 2012، وحسب مدير فرع الشركة الألمانية في الجزائر فرانك سيفرتسن أن الاكتشافات في الجزائر تعد مرحلة جديدة لنشاط التنقيب والإنتاج[3] وهذا يدل على أن الجزائر لازالت تملك احتياطي نفطي وطاقوي لا يستهان به ، فحسب وزارة الطاقة الجزائرية فإن منطقة الصحراء الكبرى لازالت تحتوي على احتياطات نفطية ضخمة وغير مستثمرة ، كما أنه في شمال الجزائر هناك احتياطي نفطي غير مكتشف بشكل كامل وهذا بسبب التضاريس الوعرة لهذه المنطقة ، رغم اكتشاف حقول صغيرة من النفط والغاز[4] .

ويبقى البترول الجزائري من أجود الأنواع على المستوى العالمي حيث أن البترول الجزائري تنخفض فيه نسبة الهيدروكربونات الثقيلة، فهو من البترول الخفيف والذي يعتبر من أكثر أنواع النفوط طلبا في الأسواق العالمية ، وهذا بسبب إمكانية الحصول منه على كميات كبيرة من المشتقات النفطية وخاصة الغاز ولين gazoline والذي يعتبر من أكثر المشتقات النفطية التي يرتكز عليها الطلب عالميا، كما أن النفط الجزائري يتميز بانخفاض نسبة الكبريت فيه مما يجعله أجود من أنواع النفوط الأخرى لسهولة عمليات تكريره فهو لا يتسبب في إتلاف آلات التكرير، عكس النفط الذي ترتفع فيه نسبة الكبريت فهو يسبب تلفا لآلات التكرير المختلفة ، وبهذا كسب النفط الجزائري مكانة اقتصادية عالمية ، وأصبحت بذلك الجزائر من أهم الفاعلين في السوق النفطية العالمية وأحد أهم الأقطاب النفطية والغازية على المستوى الدولي ، حيث أن النفط الجزائري جلب اهتمام أكبر الشركات النفطية العالمية الأمريكية منها ، والروسية ، والأوربية ،والصينية ... وغيرها ، وهذا راجع إلى عدة أسباب نوجز أهمها فيما يلي:

[1] http//www. Anbamoscow.com/aworld economy/20111230/373237762 html consulté le 05-11-2012 à 23 :35 GMT
[2] http//www. Nukudy. Com/ 14494 ajouté le 24-06-2012 à 09:54 GMT consulté le 05-11-2012 à23:35 GMT
[3] http//www. Argaam. Com/ article/ article de tail/282236 consulté le 05-11-2012 à 23:50 GMT
[4] http//www. Anbamoscow.com/aworld economy. Op cit.

"1- تعتبر الجزائر واحد من أهم مصادر النفط الآمنة البديلة عن تلك الغير آمنة في الشرق الأوسط .

2- إن الجزائر تعتبر من بين أهم المناطق لتنويع الواردات النفطية مستقبلا .

3- تمثل الجزائر عضوا نشيطا ومنضبطا داخل منظمة الأوبك ، خاصة في ظل الأهمية التي ستكسبها هاته المنظمة أكثر في المستقبل المنظور .

4- بحكم الموقع الجيو استراتيجي المهم للجزائر تعتبر قريبة من منابع النفط الإفريقية المهمة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وسلامتها من سلامة هاته المصادر .

5- ضخامة احتياطات الغاز في الجزائر حيث تعد ثالث دولة مصدرة للغاز الذي يرى فيه العديد من الخبراء بأنه من أهم المصادر الطاقوية في المستقبل .

6- ضخامة الاستثمارات في مجال المحروقات وهذا ما يفسر اهتمام الشركات النفطية العالمية .

7- المكانة الدولية الرفيعة التي تحتلها الشركة البترولية الجزائرية سوناطراك في السوق الدولية .

8- يكتسي قطاع المحروقات في الجزائر أهمية بالغة كونه مادة إستراتيجية يعتمد عليها الاقتصاد الوطني"[1]

ثانيا: تطور استغلال الثروة النفطية في الجزائر:

بعد اكتشاف الثروة النفطية في الجزائر سال لعاب المستعمر الفرنسي وفكر بأنه من الضروري صياغة قانون يسهل منح الرخص والامتيازات البترولية ، "فصدر تشريع عرف باسم "قانون البترول الجزائري" تحت رقم 1111/58 صادر بتاريخ 22-11-1958 وقد تبنى هذا القانون الأحكام الفرنسية وصاغتها في شكل مواد قانونية تعتمد على الأسس التالية :

1- وضع نظام للامتيازات يقوم على نهب ثروات البلاد .

2- وضع تسهيلات إضافية لتشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمارات البترولية كإعفائهم من الضرائب لمدة معينة، وفي حالة فشلهم في العثور عن البترول تمنح لهم قروض ومساعدات مالية تساعدهم على الاستمرار في البحث والتنقيب.

3- وضع حد أدنى للإنتاج يتفق وتحقيق أكبر قدر ممكن من سلب الثروات البترولية والمالية للجزائر.

4- حساب الضريبة والأرباح على أساس الأسعار الفعلية وهي ما تصرح به الشركات وتقل حوالي 20% عادة عن الأسعار المعلنة مما أدى إلى انخفاض العائدات النفطية .

5- خصم 27.5 % من إنتاج البترول تحت بند – إحتياطي إعادة تجديد الحقول – أو – صندوق تجديد المخزون – وهو لا يدخل في حساب الضرائب أوالأرباح .

وإضافة إلى كل هذا تضمن القانون نصوصا تضمن السيادة الفرنسية الكاملة على الصحراء ، حيث نص على أنه في حالة نشوء نزاع فإن المحكمة المختصة بالفصل في هذا النزاع هو أعلى جهة في المواد الإدارية وهي مجلس الدولة الفرنسية مما يضمن السيادة للقضاء الفرنسي في هذه المنازعات"[2] .

[1] سني محمد أمين، مرجع سبق ذكره.

[2] يسري محمد أبو العلا، مرجع سبق ذكره، ص 440.

وهذا ما جعل البترول الجزائري يتعرض للاستنزاف من طرف المستعمر الفرنسي الذي لجأ إلى تعديل هذا القانون مرتين، كانت المرة الأولى سنة 1959 وخلالها تم دعم المصالح الفرنسية وتوسيع صلاحيات الدولة الفرنسية ، والتعديل الثاني كان سنة 1961 وفيه تم فرض إلغاء اللجوء إلى مجلس الدولة في حالة حدوث منازعات نفطية وأقر بضرورة اللجوء إلى التحكيم الدولي[1]، وهذا بهدف حماية المصالح الفرنسية بعد استقلال الجزائر ، لأن ملامح الاستقلال لاحت في الأفق .

وخلال اتفاقيات ايفيان فرض المفاوض الفرنسي على الجزائر التعهد لفرنسا ضمن إطار السيادة الجزائرية بأن تتم مواصلة الجهود الرامية إلى الاستثمار في مجال الثروات الباطنية عن طريق جهاز مشترك يعرف اختصارا بالهيئة الصحراوية أو الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض في الصحراء ، كما ألزمها بضمان جميع الحقوق البترولية التي منحتها فرنسا للشركات الفرنسية والأجنبية بموجب تطبيق قانون البترول الجزائري قبل الاستقلال ، بمعنى استمرار سريان مفعول التعهدات الفرنسية واستمرار العمل بالشهادات المنجمية الممنوحة قبل الاستقلال[2] .

وبعد الاستقلال مباشرة حاولت الجزائر أن تدعم استقلالها السياسي باستقلال اقتصادي يعتبر أكثر من ضرورة لهذا فإن استغلال الثروة النفطية الوطنية عرف الكثير من المحطات ، وكان في كل محطة يتم إعداد قانون يأتي بإطار تنظيمي وتعاقدي يختلف عن القانون السائد في المحطة السابقة ، وعلى العموم يمكن إبراز أهم مراحل تطور سياسة استغلال الثروة النفطية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا (2012) على النحو التالي:

1- مرحلة نظام الامتيازات 1962-1971:

خلال هذه المرحلة حاولت الجزائر بسط سيطرتها على مواردها الطبيعية بمختلف أنواعها وعلى وجه الخصوص مواردها النفطية التي كانت تخضع لسيطرة فرنسية شبه تامة فطالبت الجزائر بشكل رسمي في 19-10-1963 بإعادة فتح باب المفاوضات من جديد ، من أجل مراجعة بعض البنود الخاصة باستغلال المحروقات الواردة في اتفاقيات ايفيان ، واستجابت فرنسا للطلب الجزائري بعد تردد كبير، وقدمت بعض التنازلات خلال اتفاق الجزائر لعام 1965[3]، وبتاريخ 1963.12.31 أسست الجزائر شركة سوناطراك بموجب القانون 491/63 [4]، وهي شركة النفط والغاز في الجزائر واسمها الكامل – المؤسسة الوطنية لأبحاث الهيدروكاربونات وإنتاجها ونقلها وتحويلها وتسويقها- وهذا قصد مباشرة عملية السيطرة على قطاع المحروقات بشكل تدريجي ، وبالتالي تجسيد عملية السيطرة التدريجية على ثروات البلاد من بترول وغاز .

[1] Belkacem.BOUZANA. le contentieux des hydrocorpures entre l'algérie et les societés étrangéres (alger : opu-pub isud . 1985. P78.

[2] بلقاسم سرايري، مرجع سبق ذكره، ص 95.

[3] بلقاسم سرايري، المرجع السابق ذكره، ص 96.

[4] عقيلة دبيحي ، مرجع سبق ذكره، ص 184.

وقد جسدت شركة سوناطراك بالفعل عملية السيطرة التدريجية على قطاع المحروقات ، وكانت هذه العملية ناجعة للغاية، ويمكن ملاحظة عملية سيطرة سوناطراك على القطاع البترولي من خلال الجدول التالي والذي يوضح ديناميكية سيطرة سوناطراك على القطاع النفطي وتطوره من الستينات وحتى مرحلة التأميم .

الجدول رقم (3– 1) : ديناميكية سيطرة سوناطراك على القطاع البترولي الوطني وتطوره

الوحدة (نسبة مئوية%)

نوع السيطرة	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972
مناطق الاستثمار حيث تتولى سوناطراك تنفيذ الأعمال	12	21	51	65	92	100	100
إنتاج البترول	11,5	11,8	13,7	17,75	35	56	77
النقل بالأنابيب	38	38	39	40	50	98	100
تكرير البترول	20,4	44	66	66	90	100	100
التوزيع في الجزائر	0	48,6	100	100	100	100	100

المصدر: سهيلة زناد، مرجع سبق ذكره، ص 166.

2- مرحلة التأميمات 1971-1986 :

إن استعادة السيطرة على الثروات الوطنية كانت مسألة أكثر من ضرورية يمكن أن تضاهي حتى مسألة تحقيق الاستقلال ، لهذا أعطت الدولة الجزائرية أهمية بالغة وكبيرة جدا لهذه العملية ، فقامت بإقرار مبدأ السيادة الكاملة على الثروات الوطنية في كل دساتيرها، حيث أقرت في البند الثالث من المادة العاشرة لدستور 1963، ضرورة تصفية جميع بقايا الاستعمار[1].

وفي دستور 1976 وفي المادة 14 التي حددت وبشكل صريح ملكية الدولة وبكيفية لا رجعة فيها ما يلي "الأراضي الرعوية، الأراضي المؤممة زراعية كانت أو قابلة للزراعة والغابات والمياه وما في باطن الأرض والمناجم والمقالع والمصادر الطبيعية للطاقة والثروات المعدنية الطبيعية والحية للجرف القاري وللمنطقة الاقتصادية الخاصة "[2]، وفي المادة 25 والتي نصت على "تمارس سيادة الدولة الجزائرية على مجموع ترابها الوطني وعلى مجالها الجوي وعلى مياهها الإقليمية، كما تمارس سيادة الدولة على كل الموارد المختلفة الموجودة على كل سطح جرفها القاري أو في باطنه، أو في منطقتها الاقتصادية الخاصة بها، وتأكد ذلك في دستور 1989 ودستور 1996 اللذان نصا صراحة في المادة 17 على أن "الملكية العامة هي ملك المجموعة الوطنية وتشمل باطن الأرض والمناجم ،و المقالع والموارد الطبيعية للطاقة والثروات المعدنية الطبيعية والحية، في مختلف مناطق الأملاك الوطنية، البحرية والمياه والغابات"[3] .

[1] المادة العاشرة من الدستور الجزائري 1963 على الرابط : http//www. Eil-moradia.dz/arabe/symbole/texts/constituation.html.

[2] المادة 14 من دستور 1976 على الموقع : http//www. Eil-moradia.dz . op.cit .

[3] الدستور الجزائري 1989-1996 المادة 17 على الموقع: http//www.el.moradia.dz.op.cit.

إن كل ما سبق يؤكد أهمية الثروة النفطية بالنسبة للدولة الجزائرية وبأنه لا يمكن الاستغناء عنها ولا التنازل على ملكيتها ولأي سبب من الأسباب، فملكية قطاع المحروقات لا يمكن أن تكون لغير الدولة الجزائرية، وتجسدت على أرض الواقع وبصفة فعلية أهمية قطاع المحروقات في الرابع والعشرين من شهر فيفري من عام 1971 عندما أممت الجزائر قطاع محروقاتها وألغت نظام الامتياز بصفة قطعية ونهائية، وأرست بذلك أسس نظام جديد لاستغلال محروقاتها قائم على أسس تثبيت الملكية والسيادة الوطنية على الحقول النفطية، وأعطى لشركة سوناطراك كامل الصلاحيات التي تسمح لها ببسط نفوذها على القطاع، وتم حصر نوعية العقود التي يمكن للشركات البترولية العالمية أن تبرمها مع شركة سوناطراك في نوع واحد وهي عقود الخدمات والتي اشتهر منها في الجزائر نوعان وهما:

أ– **عقود الخدمات بالأخطار**: حيث تقوم بموجبه الشركة الأجنبية بعمليات الاستكشاف ولا تتحصل على المكافأة ، ولا على تعويض تكاليف عمليات الاستكشاف إلا في حالة حصولها على نتيجة ايجابية وتتحمل كل الخسائر في حالة الحصول على نتيجة سلبية[1]

هذا النوع من العقود يعتبر مجحفا للغاية في حق الشركات الأجنبية وأدى إلى عزوفها عن الاستثمار في الجزائر .

ب– **عقود المساعدة التقنية**: هنا لا تتحمل الشركة الأجنبية المخاطر ويقتصر دورها على تقديم الخدمات المطلوبة منها فقط، مقابل مكافئة متفق عليها مسبقا[2].

سار هذا النوع من العقود في الجزائر لمدة 15سنة أثبت خلالها فشلها في رفع التحديات التي تواجه قطاع المحروقات الوطني، فخلال الفترة 1971–1985 لم يتم إبرام سوى 25 عقدا مع الشركات الأجنبية أي بمعدل أقل من عقدين في السنة، ولم تحقق عمليات الاستكشاف سوى اكتشافات قليلة للغاية [3].

3– مرحلة الإصلاحات: 1986–2000:

عند حدوث الأزمة النفطية لعام 1986 وانهيار أسعار المحروقات بشكل رهيب تضرر الاقتصاد الجزائري، وبنسبة كبيرة للغاية، وحاولت السلطات الجزائرية القيام بإصلاحات اقتصادية شاملة، هاته الإصلاحات لم تتجاوز القطاع النفطي باعتباره المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني والمصدر المالي الوحيد للدولة الجزائرية، فكانت الإصلاحات في القطاع النفطي تهدف إلى تلبية الاحتياجات المحلية المتزايدة من جهة، وتوفير الأموال اللازمة لتحقيق الإصلاحات الاقتصادية في القطاعات الأخرى، وهذا من خلال زيادة عائدات الصادرات النفطية عن طريق زيادة الإنتاج ورفع مستوى الاحتياطي النفطي الوطني من خلال زيادة عمليات البحث والتنقيب لأجل استكشاف حقول نفطية جديدة تساعد على تحقيق تطلعات الحكومة الجزائرية.

---

[1] amor khelif envirenement institutionnel et création d'entreprises dans le secteur algérien des hydrocarbures-communication présentée au collogue international « création d'entrepuses etterritoires tamanrasset :02et 03 décembre 2006. P05

[2] amor khelif . op. cit. page 05.

[3] بلقاسم سرايري، مرجع سبق ذكره، ص97.

وإن تطوير قطاع المحروقات يحتاج إلى رؤوس أموال هائلة وتقنيات رفيعة وتكنولوجيا حديثة ...وغيرها، وهذا لا يمكن أن توفره الدولة الجزائرية خاصة بعدما أثقلت المديونية الخارجية كاهلها، وهذا ما أدى بالمسؤولين في أعلى هرم السلطة الى فتح المجال أمام الإستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات، وكانت البداية من خلال سن القانون رقم 14/86[1] المؤرخ في 13 ذي الحجة 1406هـ الموافق لـ19 أوت 1986 والمتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، والذي سمح في المادة الرابعة منه للأجانب بممارسة أعمال التنقيب والبحث عن المحروقات السائلة واستغلالها شريطة الاشتراك مع مؤسسة وطنية، وحدد الباب الرابع من هذا القانون شروط الإشتراك مع الأشخاص المعنويين الأجانب، وشكل الإشتراك كذلك في المواد من 20 وحتى 29، وإن الشيء الملاحظ على هذا القانون هو تكريس سيطرة الدولة على مواردها النفطية، حيث أنه لا يمكن أن تقل نسبة انتفاع المؤسسة الوطنية عن 51% مهما كان شكل الشراكة المعتمد، وبعد القانون رقم 14/86 جاء القانون رقم 21/91 المؤرخ في 27 جمادى الأول عام 1412هـ الموافق لـ04 ديسمبر 1991 كقانون يعدل ويتمم القانون 14/86 المتعلق بأنشطة التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلال نقلها بالأنابيب، فكان هذا القانون مدعما أيضا للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات فنصت المادة الثانية منه على "تعدل وتتمم المادة الرابعة من القانون رقم 14/86 المؤرخ في 19 أوت 1986، في إطار الأحكام الخاصة المتعلقة بالاشتراك في مجال المحروقات المنصوص عليها في هذا القانون يمكن لأشخاص معنوية أجنبية القيام بأنشطة التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها"[2].

وسمحت المادة الرابعة من نفس القانون للشريك الأجنبي بأن يمول وينجز ويستغل ولحساب المؤسسة الوطنية، القنوات والمنشآت المرتبطة بنشاط نقل المحروقات، وتحدد شروط التمويل والاستغلال، وكذا كيفية تسديد الاستثمارات ضمن عقد الاشتراك[3]، وبهذا أنهى هذا القانون احتكار شركة سوناطراك لعمليات النقل البترولي.

إضافة إلى كل ما سبق منح القانون رقم 91-21 للشركات الأجنبية وضعا ضريبيا مشجعا مكنها من تجنب الازدواج الضريبي حيث جاء في المادة 11 من القانون " تعدل وتتمم المادة 36 من القانون رقم 86-14 المؤرخ في 19 أوت 1986، باستثناء الإنتاج الحالي عند صدور هذا القانون ، يمكن أن تمنح تخفيضات في نسب الإتاوة والضريبة على النتائج وذلك بحسب أهمية الجهد المبذول في البحث أو الاستغلال أو نوع الإنتاج، والتقنيات المستعملة في الاستخراج المدعم، وكذا لتشجيع الاستكشاف في المناطق التي تنطوي على صعوبات غير عادية، وفي جميع الأحوال لا يمكن أن تكون النسب المطبقة أقل من:

- 10% بالنسبة للإتاوة .
- 42% بالنسبة للضريبة على النتيجة .

[1] أنظر القانون رقم 14/86 المؤرخ في 19 أوت 1986 الموافق ل 13 ذي الحجة 1406هـ والمتعلق بأعمال البحث والتنقيب عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 35 الصادر بتاريخ 27 أوت 1986.

[2] المادة 02 من القانون 91-21 المؤرخ في 04 ديسمبر 1991 والذي يعدل ويتمم القانون رقم 86-14، أنظر الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 63 الصادر في 07 ديسمبر 1991.

[3] المادة الرابعة من القانون رقم 91-21 المؤرخ في 04 ديسمبر 1991، المرجع السابق ذكره.

تحدد المقاييس التي تمنح بموجبها التخفيضات المذكورة أعلاه عن طريق التنظيم[1]، وقد نجحت الجزائر بإصدارها للقانون رقم 14/86 وتعديله بموجب القانون رقم 91-21 في جلب الاستثمارات الأجنبية لقطاع المحروقات، فتم إبرام حوالي 30 عقدا مع مختلف الشركات الأجنبية، فكانت بداية العمل خلال الفترة 1989-1992 والتي تم خلالها إجراء عمليات المسح الزلزالي وتحليل العمليات المتعلقة بها، وبعدها جاءت المرحلة الثانية عام 1992 والتي خلالها بدأت عملية الحفر، فخلال عام 1994 تم حفر 34 بئرا، منها 10 آبار تم حفرها من طرف شركة سوناطراك بإمكاناتها الخاصة، أما الباقي فكانت من نصيب الشركات الأجنبية الشريكة لها[2].

وعلى العموم ورغم نجاح الجزائر في استقطاب الشركات البترولية العالمية للاستثمار في الجزائر والتي عملت رفقة سوناطراك على إعادة انطلاق جهود البحث والتنقيب والاستكشاف، وتفننت في تنمية الحقول المكتشفة وساهمت في تحسين معدلات الاسترجاع للاحتياطات المتوفرة، إلا أن أسعار النفط المنخفضة خلال فترة التسعينات، لم تكن بالأسعار المحفزة على الاستثمار في قطاع المحروقات ناهيك عن الوضع الأمني الغير مريح الذي كان يسود الجزائر والذي ساهم وبشكل كبير في إفشال تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة عموما، وقطاع المحروقات خصوصا.

4- مرحلة مواصلة الإصلاحات وتنمية قطاع المحروقات 2000-2012:

سعت الجزائر على الدوام إلى تنمية القطاع الاستراتيجي الوحيد في الاقتصاد الجزائري وربطت نجاح تنمية الاقتصاد الوطني، بتطوير قطاع المحروقات والذي يعتبر من أهم القطاعات التي تجلب للجزائر الاستثمارات الأجنبية المباشرة " فهذا القطاع لازال يجلب إليه الكثير من الشركات الأجنبية وفي مختلف المجالات، البحث، التنقيب، الاستغلال ...الخ، خاصة منها تلك التي غادرت السوق الجزائرية منذ سنة 1971 أي منذ فترة التأميمات، ولم تعد إليها إلا سنة 1999 مثل شركة ELF، بالإضافة الى الشركات الأخرى التي تعمل حاليا في مختلف أنشطة قطاع المحروقات مثل شركة ريبسول REPSOL ،سيبسا CEPSA ، بريتيش بترو ليوم BRITICH PETROLIEUM، وشركة شل SHELL وغيرها[3] .

ومن أجل تطوير قطاع المحروقات الوطني كان لابد من مواصلة الإصلاحات التي شرع فيها لتفعيل عملية خلق بيئة استثمارية واعدة ومشجعة، فتم إصدار قانون جديد للمحروقات في 19 ربيع الأول 1426هـ الموافق لـ 28 أفريل 2005 تحت رقم 05-07، وفي إطار هذا القانون تم إنشاء وكالتان وطنيتان مستقلتان تتمتعان بالشخصية القانونية والاستقلالية المالية بموجب المادة 12 وهاتان الوكالتان هما:

[1] المادة 11 من القانون رقم 91-21 المؤرخ في 04 ديسمبر 1991، المرجع السابق ذكره

[2] جمال هاشم، أسواق المحروقات العالمية وانعكاساتها على سياسات التنمية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997، ص 186.

[3] مبارك بوعشة، نسرين برجي، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية وتطوير قطاع المحروقات بالجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 31، ص 68.

1- الوكالة الوطنية لمراقبة النشاطات وضبطها في مجال المحروقات وتدعي في صلب النص «سلطة ضبط المحروقات»

2- الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات وتدعي في صلب النص «أ لنفط»[1]

وقد تم إعطاء كامل الصلاحيات للوكالتان الذكورتان أعلاه في مجال قطاع المحروقات، وتجسد هذا في المادة 100 من نفس القانون أي القانون رقم 05-07 والتي نصت صراحة بأنه "يجب أن تحول سوناطراك شركة ذات أسهم، بناءا على طلب من الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (أ لنفط) كل أو جزء من العناصر المكونة لبنوك المعطيات التي تملكها سوناطراك شركة ذات أسهم، والمعطيات التقنية المتعلقة بنشاطات البحث واستغلال المحروقات في الأملاك الوطنية المنجمية المتعلقة بالمحروقات.

يتم هذا التحويل دون تكلفة ومجانا إلى الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (أ لنفط) ويجب أن يتم الانتهاء منه خلال مدة أقصاها ستة (06) أشهر بعد تنصيب الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (أ لنفط)[2] .

وبالتالي تم تجريد شركة سوناطراك من السيطرة الانفرادية على قطاع المحروقات الجزائري، وأصبحت الوكالتان (الوكالة الوطنية لمراقبة النشاطات وضبطها في مجال المحروقات – سلطة ضبط المحروقات – و الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (أ لنفط)، هما من يتولى تسير ومراقبة القطاع، وأعطت المادة 13 من القانون 05-07 مهام سلطة ضبط المحروقات فيما يلي:

"تكلفة سلطة ضبط المحروقات على وجه الخصوص بالسهر على احترام:

- التنظيم التقني المطبق على النشاطات التي يحكمها هذا القانون .
- التنظيم المتعلق بتطبيق التعريفات ومبدأ الاستعمال الحر من الغير لمنشآت النقل بواسطة القنوات والتخزين .
- التنظيم في مجال الصحة والأمن الصناعي والبيئة، والوقاية من المخاطر الكبرى وإدارتها .
- دفتر الشروط الخاص بإنجاز منشآت النقل بواسطة الأنابيب والتخزين .
- تطبيق المقاييس والمعايير المعدة على أساس أفضل تطبيق دولي، وتحدد هذه المقاييس والمعايير عن طريق التنظيم .
- تطبيق العقوبات والغرامات التي تسدد للخزينة العمومية في حالة مخالفة القوانين والتنظيمات .
- دراسة طلبات منح امتياز النقل بواسطة الأنابيب وتقديم توصيات إلى الوزير المكلف بالمحروقات .
- تقديم توصية إلى الوزير المكلف بالمحروقات بسحب امتياز النقل بواسطة الأنابيب في حالة تقصير خطير فيما يخص الأحكام المنصوص عليها في عقد الامتياز حسب الشروط التي تحدد عن طريق التنظيم .
- تسيير صندوق معادلة وتعويض تعريفات نقل المحروقات والمنتجات البترولية الذي تحدد كيفيات سيره عن طريق التنظيم .
- التعاون مع الوزير المكلف بالمحروقات في مجال السياسة القطاعية، وإعداد النصوص التنظيمية التي تحكم نشاطات المحروقات"[3].

---

[1] المادة 12 من القانون 05-07 الصادر بتاريخ 28 أفريل 2005 الموافق ل 19 ربيع الأول 1426هـ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50 الصادر في 19 يوليو 2005، ص 09.

[2] المادة 100 من القانون 05-07، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 05، المرجع السابق ذكره، ص 29.

[3] المادة 13 من القانون 05-07، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 29.

كما أعطت المادة 14 من نفس القـــانون (القانون 05-07) مهـــام الوكـــالة الوطنية لتثمين مـــوارد قطـــاع المحروقات (أ لنفط)، وحسب هذه المهام المنصوص عليها في المادة 14 فإن الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات، تملك صلاحيات واسعة في مجال قطاع المحروقات ومن بين أهم المهام المكلفة بها الوكالة نجد:

" – ترقية الاستثمارات في مجال البحث واستغلال المحروقات .

– تسيير وتحسين بنوك المعطيات الخاصة بالبحث واستغلال المحروقات .

– تسليم رخص التنقيب .

– القيام بعمليات طرح المناقصات عن المنافسة وتقييم العروض المتعلقة بنشاطات البحث و/أو الاستغلال .

– منح مساحات البحث ومساحات الاستغلال وإبرام عقود البحث و/ أو الإستغلال .

– متابعة ومراقبة تنفيذ عقود البحث و/ أو استغلال المحروقات طبقا لأحكام هذا القانون وهذا بصفتها طرفا متعاقدا .

– دراسة مخططات التنمية والموافقة عليها وتحيينها دوريا .

– التأكد من أن استغلال موارد المحروقات يتم ضمن احترام المحافظة المثلى عليها .

– تشجيع نشاطات البحث والتنمية .

– التعاون مع الوزير المكلف بالمحروقات في مجال السياسة القطاعية، وإعداد النصوص التنظيمية التي تحكم نشاطات المحروقات .

– القيام بإعداد مخطط على المديين المتوسط والطويل لقطاع المحروقات، بناءا على مخططات متوسطة وطويلة المدى للمتعاقدين وإرساله إلى الوزير المكلف بالمحروقات في شهر يناير من كل سنة[1].

إن القانون 05-07 فتح المجال كلية أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، وتخلى على مبدأ ضرورة عدم التنازل عن نسبة 51% التي كان منصوص عليها في القوانين السابقة (القانون 14/86 المؤرخ في 19 أوت 1986، والقانون المعدل والمتمم له، والذي جاء تحت رقم 91-21 المؤرخ في 04 ديسمبر 1991)، حيث أن هذا القـــانون سمح للشركـــات الأجنـــبية بالإستلاء على حصة 70% هذا إن لم نقـــل حصة 100% من جميع العقود المبرمة وهذا ما تؤكده كل من المـــادتين 20 و 48 على التوالي، حيث أن المادة 20 من القانون 05-07 تؤكد على أنه " يمكن أن تمنح الوكـــالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (أ لنفط) رخصة التنقيب لكل شخص يطلب تنفيذ أشغـــال التنقيب عن المحروقات في مســـاحة واحدة أو أكثر، تمنح هذه الرخصة لمدة أقصاها سنتان 02 حسب إجراءات وشروط تحدد عن طريق التنظيم"[2]، وهذا يعني أنه تم فتح المجال كلية أمام أي شخص معنوي يطلب تنفيذ أشغال التنقيب، وجـاءت فيما بعد المـادة 48 من نفس القانون لتمنح شركة سوناطراك خيار المشاركة في الاستغلال بنسبة تصل إلى 30% ولا تقل عن 20% في كل عقد بحث واستغلال لا تـــكون لشركة الوطنية ســـوناطراك طرفا فيه[3]، وهذا ما جـــــعل هذا القـانون يثير ضـجة إعلامية كـبيرة، وجـــــدلا واسعا وســـط المحللين

[1] المادة 14 من القانون 05-07 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، مرجع سبق ذكره، صص 11،12.

[2] المادة 20 من القانون 05-07 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 50، المرجع السابق ذكره، صص 12،13.

[3] المادة 48 من القانون 05-07، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 05، المرجع السابق ذكره، ص 16.

والخبراء الاقتصاديين، وحتى وسط الأحزاب السياسية التي صرح بعض قادتها، بأنه هناك مؤامرة تحاك ضد الأمة الجزائرية بأكملها، بمحاولة تجريدها من سيطرتها على قطاع محروقاتها، فالقوانين السابقة لقطاع المحروقات كانت

" تضمن لسونا طراك إما كل عائدات النفط في الحقول التي تستغلها لوحدها أو أنها تقتسم المدخول في الآبار التي اكتشفتها وتستغلها شركات أخرى، أما الصيغة التي جاء بها القانون الجديد، فإنها لن تعطي للجزائر إلا نسبة 5% فقط من مدا خيل النفط، هذا بالإضافة الى أنه في ظل القانون القديم تمكنت الجزائر من رفع صادراتها من 750 ألف برميل يوميا إلى 1,5 مليون برميل يوميا في أقل من 10 سنوات وهو تطور يؤكد بأن طريقة العمل كانت ناجعة [1]، كل هاته الانتقادات دفعت السلطات الجزائرية إلى إجراء تعديلات على قانون أفريل 2005 بعد أربعة عشر (14) شهرا فقط عن ميلاده بموجب الأمر الرئاسي رقم 06-10 المؤرخ في 03 رجب عام 1427هـ الموافق لـ 29 يوليو سنة 2006م، يعدل ويتمم القانون 05-07 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1426هـ الموافق لـ 28 أفريل سنة 2005م ،والمتعلق بالمحروقات ،ويعتبر أهم تعديل جاء في الأمر 06-10 هو ذلك التعديل الذي أعاد الاعتبار لشركة سوناطراك في المادة 32 التي حددت نسبة مشاركة المؤسسة الوطنية سوناطراك بنسبة لا تقل عن 51% قبل كل مناقصة للمنافسة في هذه العقود[2].

كما تم بموجب الأمر 06-10 إدراج المادة 101 مكرر في القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28 أفريل 2005 فهذه المادة فرضت رسما غير قابل للحسم على الأرباح الاستثنائية التي يحققها الشركاء الأجانب، وبلغت نسبة هذا الرسم المطبق على الإنتاج الذي يعود للشركاء الأجانب بـ 05% كحد أدنى، و 50% كحد أقصى، إذا تجاوز الوسط العددي الشهري لأسعار بترول "البرنت" 30 دولارا للبرميل الواحد[3]، وهذا ماجعل الإقبال الخارجي على مناقصات التنقيب والاستغلال يتراجع " بسبب الامتيازات الممنوحة للشركة الوطنية للمحروقات سوناطراك باعتبار امتلاكها لنسبة تفوق 51% من المشاريع قبل الإعلان عن المناقصة، ناهيك عن الرسم المفروض عن الأرباح الاستثنائية للشركات الأجنبية الشاغلة في الميدان[4].

وبهذا تـأكد بأن الجزائر تراجعت بفضل المعطـيات الجديدة عن جميع التنـازلات ذات التوجه الليبرالي التي كـــانت قد قدمتها[5] في القانون 05-07 الصـــــادر في 28 أفريل 2005، إلا أنه وخـــلال سنة 2012 بدأت تلوح في الأفق ملامح إجراء تعديلات جديدة مرة أخرى على قـانون المحروقات، فقد صـــادق مجلس الوزراء الجزائري في 17 سبتمبر 2012 على تعديل

[1] عابد شارف، تساؤلات خطيرة حول قانون المحروقات، مقال منشور بتاريخ 24-07-2005، على الموقع الالكتروني :
http//abedcharef, wordpress.com/ visite le 16-11-2012 à 20 :20 GMT

[2] المادة 32 من الأمر رقم 06-10 المؤرخ في 29 يوليو 2006م الموافق ل 03 رجب 1427هـ يعدل ويتمم القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28 أفريل 2005 الموافق لـ19 ربيع الأول 1426هـ المتعلق بالمحروقات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48 الصادر بتاريخ 30 يوليو 2006 الموافق ل 04 رجب عام 1427 هـ صص 06،07.

[3] المادة 101 مكرر في الأمر رقم 06-10، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[4] سميرة بلعمري، أول مرسوم تنفيذي يدخل قانون المحروقات حيز التنفيذ، على طاولة الحكومة اليوم، نشر في جريدة الشروق اليومي، يوم 07-11-2006.

[5] مجلس الوزراء الجزائري يصادق على تعديل قانون المحروقات لجلب الاستثمارات الأجنبية، أضيف بتاريخ 18-09- 2012 على الساعة GMT11:34 على الموقع الالكتروني :
http //arabicnews.cn/ economy , 2012.09.18/c_131857351 htm visit le 17.11.2012à (21.07 GMT) .

قانون المحروقات و اعتبر بأن قانون 2006 هو المتسبب في كبح استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر للقطاع، خاصة وأن الشركات الأجنبية انتقدت القانون وبشدة واعتبرته غير مشجع على الإستثمار في الجزائر ، خاصة بسبب فرض ضرائب إضافية على أرباح الشركات الأجنبية والتي تفوق في بعض الأحيان المليار دولار أمريكي سنويا، ناهيك على منح شركة سوناطراك (عملاق الصناعة النفطية في الجزائر) نسبة 51% في أي مشروع أو عقد تبرمه الجزائر مع الشركات الأجنبية.

وبحلول عام 2013 وتحديدا في 19 ربيع الثاني عام 1434 هـ الموافق لـ 20 فبراير 2013 م، صدر القانون رقم 13-01 الذي يعدل ويتمم القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28أفريل 2005 والمتعلق بالمحروقات وتضمن نص هذا القانون الجديد تعديلات وتكميلات على 58 مادة من القانون 05-07 وقد وردت أرقام هذه المواد المعدلة والمتممة في المادة الثانية من القانون رقم 13-01[1] ، و إلى جانب هذه المواد المعدلة والمتممة " تم إدراج عشر مواد جديدة ، وتتعلق هذه التعديلات بتسهيلات جديدة للإستثمارات لاسيما الأجنبية منها ، فيما يخص التنقيب عن المحروقات واستغلالها ، كما تضمن القانون مزايا جبائية جديدة والتي كانت محل انتقادات واسعة في القانون السابق ، وحدد هذا القانون الخطوط العريضة للتنقيب عن الطاقة غير التقليدية واستغلالها[2] .

كما أن هذا القانون رفض التنازل عن مبدأ 51 % - 49 % مثلما جاء في المادة 32 من القانون 13-01 ".....تتضمن عقود البحث والإستغلال و عقود الإستغلال وجوبا بندا يسمح بمشاركة المؤسسة الوطنية سوناطراك، شركة ذات أسهم، وتحدد مشاركتها بنسبة لا تقل عن 51% في هذه العقود قبل كل مناقصة "[3]

ومن هذا نتأكد من أن مبدأ التنازل عن نسبة 51% للشركاء الأجانب يعتبر مستحيلا، والجزائر لن تتنازل مطلقا على هذا المبدأ الذي يؤكد أهمية الثروة النفطية بالنسبة للأمة الجزائرية بأكملها .

إنه ومنذ مرور خمسين سنة (50) سنة على استقلال الجزائر، وبالرغم من اختلاف القوانين والمراحل التي مر بها قطاع المحروقات تبين بأن الثروة النفطية الوطنية هي عماد الاقتصاد الجزائري، وكل برامج التنمية الاقتصادية في مختلف القطاعات مرتبطة ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات، هذا القطاع الذي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتخلى عنه الدولة الجزائرية فهو يعتبر رمز السيادة الوطنية، ولكن هذه التبعية المطلقة لقطاع المحروقات جعلت الجزائر تتخبط في أزمة اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية، وجعلت الجزائر تعيش في تبعية دائمة لمؤشرات الأسواق النفطية العالمية .

[1] المادة من القانون 13-01 المؤرخ في 10 ربيع الثاني عام 1434 هـ الموافق لـ 20 فبراير 2013 الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 11 الصادر بتاريخ 14 ربيع الثاني عام 1434 هـ الموافق لـ 24-02-سنة 2013 م ، ص 04.

[2] جريدة صوت الأحرار يومية جزائرية تصدر باللغة العربية ، العدد 4546 الصادر يوم الثلاثاء 22 جانفي 2013 ص 05.

[3] المادة 32 من القانون 13-01 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 11 ، مرجع سبق ذكره ، ص 11.

المطلب الثاني: دور شركة سوناطراك في تطوير قطاع المحروقات ومساهمة القطاع في تطوير الاقتصاد الوطني:

أولا: دور شركة سوناطراك في تطوير قطاع المحروقات :

يعتبر قطاع المحروقات وعبر شركة سوناطراك العمود الفقري وشريان الحياة بالنسبة للاقتصاد الجزائري، فجميع السياسات الاقتصادية التنموية المنتهجة من قبل السلطات الجزائرية للنهوض بالاقتصاد الجزائري بمختلف قطاعاته الزراعية، والصناعية والسياحية...و غيرها منذ الاستقلال وإلى غاية يومنا هذا مرتبطة ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات، فمداخيل النفط التي تجنيها سوناطراك ومن ثم الدولة الجزائرية تعتبر المحرك الاستراتيجي القوي والأساسي في مكافحة التخلف، والنتيجة تنمية اقتصادية تكبحها تبعية شديدة للمحروقات بعد نصف قرن من الاستقلال، وتعتبر شركة سوناطراك هي الشركة النفطية الوطنية الوحيدة التي تمتلكها الدولة في هذا القطاع، أسستها الجزائر بعد الاستقلال مباشرة في 31-12-1963 بموجب القانون رقم 63-491 [1]، وهذا بهدف بسط سيطرتها على الثروة النفطية الوطنية، وتعرف شركة سوناطراك بأنها مؤسسة وطنية عمومية تعود ملكيتها للدولة الجزائرية وبنسبة 100% اسمها الكامل « المؤسسة الوطنية لأبحاث الهيدروكاربونات وإنتاجها ونقلها وتحويلها وتسويقها »

société nationale pour la recherche la production. Le transport la transformation et la commercialisation des hydrocarbures sonatrach

وهي الشركة الوحيدة المسؤولة عن استغلال الثروة النفطية والغازية في الجزائر، حيث أعطتها قوانين المحروقات منذ الاستقلال والى يومنا هذا كامل الصلاحيات في الاستحواذ على الصفقات النفطية الوطنية، إنه ومنذ تأسيس شركة سوناطراك، أصبحت هي المحرك الرئيسي لقطاع المحروقات ومن ثم الاقتصاد الوطني بأكمله، وتعتبر شركة سوناطراك هي التي ساهمت في تطوير قطاع المحروقات الوطني، وبنسبة كبيرة جدا، سواء كان ذلك بمجهوداتها وإمكاناتها الخاصة لوحدها أو عن طريق الشراكة بينها وبين الشركات الأجنبية، ولكن بالرغم من أن الشراكة مع الشركات الأجنبية المختلفة هي موجودة فعلا عن أرض الواقع لكنها تتصف بالضآلة لخوف الشركات النفطية الأجنبية من المغامرة في الجزائر من جهة، ولضرورة استحواذ سوناطراك على 51% من كل مشروع، وهذا ما جعل شركة النفط الوطنية سوناطراك تحتل المرتبة الأولى والمكانة الاقتصادية الرائدة في الاقتصاد الوطني، حيث تمثل صادراتها 95% من صادرات الجزائر الإجمالية[2].

إن شركة سوناطراك آخذة في التطور التدريجي وتسعى جاهدة إلى كسب مكـــانة عـــــالمية لكي تصبح لاعبا أســـاسيا في السوق النفطية الدولية، لهذا فالدولة الجزائرية تسعى الى تحويل مجمع سوناطراك إلى مجمع نفطي وغازي عالي الأداء والمنافسة وتحاول دائما الولوج إلى عالم الاستثـــمار في قطـــع المحروقات خارج الجزائر، وأصبح بذلك مجمع سوناطراك يحتل المرتبة الأولى

[1] عقيلة دبيحي ، مرجع سبق ذكره، ص 184.

[2] http://islamicnews.Net Visite le 20-11-2012

في إفريقيا، ويحتل المرتبة الثالثة عشر(13) على المستوى العالمي وهو ما يوضحه الجدول رقم (3-2)، الذي يرتب أحسن وأفضل 25 شركة عالمية رائدة في قطاع المحروقات على المستوى العالمي.

الجدول رقم (3 – 2) : الشركات البترولية الأكثر أهمية على المستوى العالمي

الرقم	الشركة	البلد	نسبة حصة الدولة%
01	أرامكو السعودية saudi aramco	المملكة العربية السعودية	%100
02	نيوك nico	إيران	%100
03	ايكسون موبيل exxan mobil	الولايات المتحدة الأمريكية	-
04	بريتيش بتروليوم british pétrolieum	المملكة المتحدة	-
05	بيدفيسا bdvsa	فنزويلا	%100
06	روايال دوتش شل royal dutch shell	المملكة المتحدة-هولندا-	-
07	كنبك CNPC	الصين	%100
08	كونوكوفليبس PHILLIPS CONOCO	الولايات المتحدة الأمريكية	-
09	شفرون chevron	الولايات المتحدة الأمريكية	-
10	توتال TOTAL	فرنسا	-
11	بيميكس pemex	المكسيك	%100
12	غاز بروم gaz prom	روسيا	%50,002
13	سوناطراك sonatrach	الجزائر	%100
14	شركة البترول الكويتية KPC	الكويت	%100
15	بيتروبرا petrobras	البرازيل	%32,2
16	آدنوك adnoc	الامارات المتحدة العربية	%100
17	لوك وايل lukoil	روسيا	-
18	بيتروناز petronas	ماليزيا	%100
19	أنيي ENI	إيطاليا	%30
20	أنبسي NNPC	نيجيريا	%100
21	قطر للبترول QP	قطر	%100
22	أينوك INOK	العراق	%100
23	ليبيا نوك lybia nok	ليبيا	%100
24	روس نفط roseneft	روسيا	%75,16
25	ريبسول repsol YPF	اسبانيا	%100

Source : bulletin N°87 férrier 2008-pagnies internationales de pétroles illusion de puissance ? institut d'études international de montréal

وشركة سوناطراك أخذت في التطور التدريجي وحققت نجاحات باهرة مما جعلها تتحول إلى مجمع بترولي يملك الكثير من الشركات الفرعية، فإعادة الهيكلة الأخيرة للمجمع البترولي أفرزت ثلاث مجموعات صناعية تابعة له وتتمثل في مجموعة الخدمات الشبه بترولية ومجموعة الهندسة والبناء ومجموعة النقل الجوي، إضافة إلى ثلاث شركات قابضة أو ما يعرف بالانجليزية بـ هولدينغ "holding " وهي شركة هولدينغ للاستثمار والمساهمات، و هولدينغ تثمين المحروقات، و هولدينغ الكيمياء والبتروكيمياء"[1] وعموما فإن سوناطراك أصبحت تملك الكثير من الفروع، مثل: المؤسسة الوطنية للأشغال البترولية الكبرى "ENGTP" و المؤسسة الوطنية للقنوات " ENAC "، والمؤسسة الوطنية لخدمات الآبار "ENAGEO "، والمؤسسات الوطنية لتسويق وتوزيع المواد البترولية " NAFTAL "، ومؤسسة تعبئة و تسويق الغازات الصناعية "COGIZ"، و المؤسسة الوطنية للتنقيب "ENAFOR "... و غيرها، بالإضافة إلى إنشائها و إلى مساهمتها في الكثير من الشركات و المؤسسات منها حتى تلك التي لا تنشط في قطاع المحروقات مثل : المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية والبناء "GCB" و الطاسيلي للطيران " tassili airlines " وفندق السفير " safir ".... وغيرها ، وتعتبر شركة سوناطراك من أنجح الشركات ، وفي كل فروعها خاصة تلك التي تملكها الشركة الأم وبنسبة 100%،كما أن شركة سوناطراك تحاول دائما زيادة حجم استثماراتها عن طريق فروعها التي تمتلك إمكانيات مالية معتبرة كما هو واضح في الملحق رقم "2 " ،والذي يبين نتائج الفروع الوطنية لسونا طراك بالجزائر وكذا رأس مال كل فرع ورقم أعماله وكذلك عدد الموظفين في كل فرع وهذا حسب التقرير السنوي الصادر عن شركة سوناطراك لسنة 2010.(في التقرير ص 34).

إن مجمع سوناطراك البترولي يسيطر على قطاع المحروقات الوطني بشكل كلي وهذا ابتداءا من عمليات البحث والاستكشاف إلى عمليات النقل والتوزيع ، إذا فمجمع سوناطراك يعتمد" إستراتيجية التوزيع، وأصبحت سوناطراك تطور حتى نشاطات توليد الكهرباء والطاقات المتجددة وتحلية مياه البحر، وكذلك البحث واستغلال الطاقة المنجمية[2] .

إن سوناطراك تتبنى الآن إستراتيجية عالمية تسعى من خلالها إلى الاستثمار في الكثير من دول العالم "ففي إفريقيا نجد سوناطراك تستثمر في مالي والنيجر وليبيا ومصر، وفي أوربا تستثمر حاليا في اسبانيا وايطاليا، البرتغال، انجلترا، وفي أمريكا اللاتينية تستثمر في فنزويلا وكذلك في الولايات المتحدة الأمريكية[3].

إن سوناطراك تتطور بخطى ثابتة وتسير تدريجيا نحو العالمية، فعلى سبيل المثال اكتشفت سوناطراك في نشاطها بالجزائر 27 بئرا سنة 2010 وبمفردها دون شراكة، واكتشفت بئرين فقط عن طريق الشراكة خلال نفس السنة وهذا دليل على أن سوناطراك قادرة على احتلال المراتب الرائدة في العالم والجدول التالي يوضح الآبار المكتشفة من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية النشطة في الجزائر خلال الفترة 2000-2010.

[1] سليم بن عبد الرحمن، سوناطراك تمنح صلاحيات أكبر لشركاتها الفرعية، جريدة الخبر اليومي، العدد 6724، الصادر بتاريخ 24 ماي 2012.

[2] http//www.sonatrach.dz/ar/sonatrach-en-bref.html. consulté le 25-11-2012 à 14 :00 GMT

[3] http//www.sonatrach.dz.op.cit/

الجدول رقم (3– 3) : الآبار المكتشفة في الجزائر للفترة 2000–2010

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
اكتشافات سوناطراك لوحدها	05	04	04	03	05	06	09	08	07	09	27
اكتشافات الشركات الأجنبية	03	03	02	04	08	02	08	12	09	07	02
المجموع	08	07	06	07	13	08	17	20	16	16	29

Source : sonatrach. Différents rapports annuels.2001-2011

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن عدد الآبار المكتشفة في ارتفاع مستمر خلال الفترة 2000-2010 حيث ارتفع العدد الإجمالي للآبار المكتشفة سنويا من 8 آبار سنة 2000 إلى 29 بئرا سنة 2010 ،أي بفارق قدر بـ 21 بئرا، وتبقى سوناطراك تستحوذ على أكبر قدر من الاكتشافات حيث أنها اكتشفت منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2010، سبعة وثمانون (87) بئرا بمعدل اكتشاف سنوي قدر بحوالي 8 آبار، أما الشركات الأجنبية فقد اكتشفت خلال الفترة 2000-2010 ستون (60) بئرا أي بمعدل 5 آبار سنويا، وهذا ما يؤكد بأن سوناطراك هي المسيطر على قطاع المحروقات الوطني.

كما أن المتتبع لقطاع المحروقات الوطني يلاحظ بأن سوناطراك تسيطر حتى على إنتاج المحروقات والجدول رقم (3-4) يوضح بنية تطور إنتاج المحروقات خلال الفترة 2000-2010

الجدول رقم (3 – 4) : تطور إنتاج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000 –2010

(الوحدة : مليون طن برميل معادل)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إنتاج سوناطراك لوحدها	184	177	174	170	169	167	164	161	160	154	154.8
إنتاج عبر الشراكة الأجنبية	18	25	32	42	55	65	66	72	72	66	59.1
المجموع	202	202	206	212	224	232	230	233	232	220	213.9
نسبة إنتاج سوناطراك من الإنتاج الكلي %	91.8	87.62	84.47	80.19	75.34	71.98	71.30	69.10	68.97	70	72.37
نسبة الإنتاج عبر الشراكة من الإنتاج الكلي %	8.92	12.38	15.53	19.81	24.66	28.02	26.7	30.9	31.03	30	27.63
المجموع %	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

SOURCE : préparé par le chercheure , sonatrach, différents rapports annuels 2001-2011

الشكل رقم (3 – 1) :تطور إنتاج المحروقات خلال الفترة 2000–2010

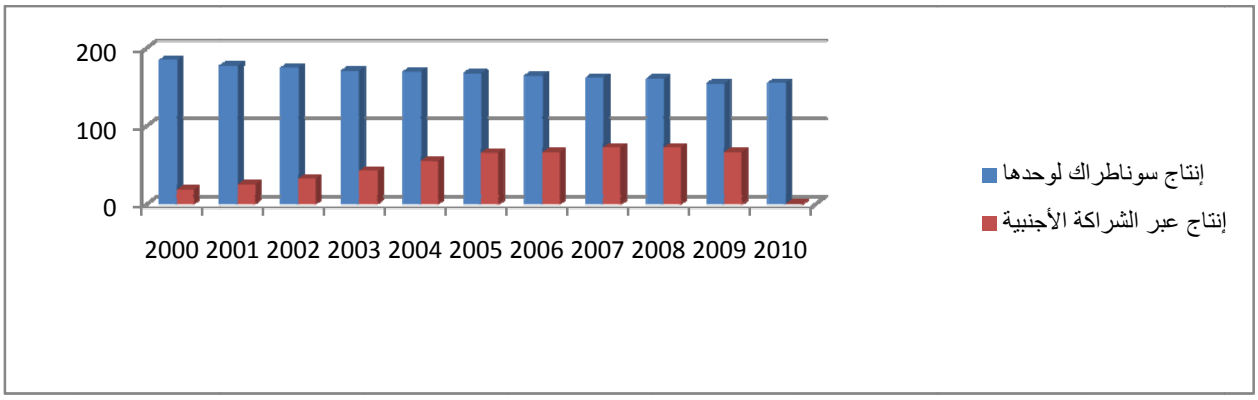

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-4)

إنه ومن خلال الجدول رقم (3- 4) ،والشكل رقم (3-1) يتبين لنا بأن مجمع سوناطراك كان ولازال يستحوذ على حصة الأسد من إنتاج المحروقات، فسونا طراك كانت تنتج في سنة 2000 ما يزيد عن 90% من إنتاج المحروقات لوحدها، ودون شراكة أجنبية، ونلاحظ بأن النسبة تراجعت إلى حدود 68,97% وهي أقل نسبة يستحوذ عليها مجمع سوناطراك من مجمل الإنتاج الوطني تاركا نسبة إنتاج تفوق 30% لإنتاجها عبر الشراكة الأجنبية وكان هذا سنة 2008، وهذا راجع لفتح مجال الاستثمار في قطاع المحروقات للأجانب في إطار القانون 05-07 الصادر في 28 أفريل 2005، ولكن فيما بعد نلاحظ العودة التدريجية لسيطرة المجمع الوطني سوناطراك ، فخلال سنة 2010 استحوذت سوناطراك على أكثر من 72% من إنتاج المحروقات بطاقة قدرت بـ 154,8 مليون طن برميل معادل ،وهذا راجع إلى الأمر رقم 06-10 الصادر في 29 يوليو 2006 ، والذي أعاد الاعتبار للمجمع النفطي الوطني سوناطراك كما أشرنا لذلك سابقا، كل هذا يدل على أن المجمع النفطي الوطني سوناطراك لازال هو الفاعل الرئيسي في قطاع المحروقات الوطني ، فما وصل إليه القطاع إلى غاية يومنا هذا هو بمجهودات شركة وطنية 100% يقودها ويسيرها إطارات جزائريين 100%، وبالتالي أثبتت الطاقات البشرية الوطنية بأنها قادرة على رفع التحدي في حالة إتاحة الفرصة أمامها وتم تزويدها بالإمكانيات الضرورية لذلك.

ثانيا: مساهمة قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني :

1– هيكل الصادرات والواردات الجزائرية:

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا 100% ، فهو لا يتميز بالتنوع ويعتمد على الموارد الطبيعية فقط ، وما يؤكد هذا هو هيكل الصادرات والواردات الجزائرية، حيث بمجرد النظر إلى هذا الهيكل نلاحظ بأن قطاع المحروقات يشكل دائما نسبة تفوق 97% من مجمل الصادرات الجزائرية، وتبقى نسبة تقل عن 3% تساهم بها القطاعات الاقتصادية الأخرى خارج المحروقات بما فيها المواد الأولية غير المحروقات، وهذا ما يؤكد بان الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي بأتم ما للكلمة من

معنى، أما بالنسبة لهيكل الواردات الجزائرية فنجد بأن الجزائر تستورد ومن المحروقات نسبة ضئيلة للغاية تقل عن 3% في كل الحالات وباقي النسبة والتي تزيد عن 97% تستوردها القطاعات الأخرى .

والجدول رقم (3-5) يوضح لنا هيكل الصادرات والواردات للجزائر حسب تقرير بنك الجزائر لشهر جوان 2012.

الجدول رقم (3 – 5) :هيكل الصادرات و الواردات الجزائرية للفترة 2008–2011

1- الصادرات:

الوحدة: مليون دولار

السنوات	إجمالي الصادرات	صادرات الطاقة	الصادرات خارج المحروقات						
			مواد غذائية	مواد أولية	منتجات نصف مصنعة	سلع استهلاكية	معدات صناعية	معدات فلاحيه	مجموع الصادرات خارج المحروقات
2008	79120	77192	123	340	1360	35	69	1	1928
2009	45477	44411	113	170	692	49	42	-	1066
2010	57762	56143	305	165	1089	33	27	-	1619
2011	73802	71662	357	162	1495	16	36	-	2140

النسبة في المائة % من إجمالي الصادرات:

2008	100	97,56	0,16	0,43	1,72	0,04	0,09	0,001	2,44
2009	100	97,66	0,25	0,37	1,52	0,11	0,09	-	2,34
2010	100	97,20	0,53	0,29	1,89	0,06	0,05	-	2,80
2011	100	97,10	0,48	0,22	2,03	0,02	0,05	-	2,90

2– الواردات:

السنوات	إجمالي الواردات	واردات الطاقة	الواردات خارج المحروقات						
			مواد غذائية	مواد أولية	منتجات نصف مصنعة	سلع استهلاكية	معدات صناعية	معدات فلاحيه	مجموع الواردات خارج المحروقات
2008	39479	595	7796	1378	9154	5036	15434	86	**38884**
2009	39297	549	5863	1201	10165	6145	15140	234	**38748**
2010	40212	945	6027	1406	09944	5987	15573	330	**39267**
2011	47300	1164	9805	1776	10431	7944	15951	229	**46136**

النسبة في المائة % من إجمالي الواردات:

2008	100	1,51	19,75	3,49	23,19	12,76	39,09	0,22	**98.49**
2009	100	1,40	14,72	3,06	25,87	15,64	38,53	0,60	**98.60**
2010	100	2,35	14,99	3,50	24,73	14,89	38,73	0,82	**97.65**
2011	100	2,46	20,73	3,75	22,05	16,79	33,72	0,48	**97.54**

Source : Bank of Alegria , bulletin statistique trimestriel, N°=18, juin 2012 page 28

2: **صادرات الجزائر من المحروقات**: exportation des hydrocarbures

كما أشرنا سابقا فإن هيكل الصادرات الجزائرية يتشكل في معظمه من المحروقات، والتي تتمثل في البترول الخام بالدرجة الأولى يليه الغاز الطبيعي في شكله الخام ثم تأتي المكثفات، فالغاز الطبيعي المسال والمنتجات النفطية المكررة وغاز البترول المسال والجدول رقم (3- 6) يوضح هيكل صادرات المحروقات الوطنية وبالأرقام حسب إحصائيات بنك الجزائر المقدمة خلال الثلاثي الثاني لسنة 2012

الجدول رقم (3 – 6) صادرات الجزائر من المحروقات للفترة 2008–2011

	2008	2009	2010	2011
البترول الخام (pétrole brut)				
القيمة (مليون دولار)	**30513.7**	**16855.6**	**20724.9**	**28744.8**
بما في ذلك إعادة الأرباح	**3593.4**	**2963.1**	**3116.7**	**3914.5**
الحجم (مليون برميل)	**307.5**	**292.8**	**258.7**	**254.6**
الحجم (مليون طن متريك)	**39.2**	**34.7**	**33.0**	**32.4**
السعر الوحدوي (دولار/برميل)	**99.9**	**62.3**	**80.2**	**112.9**
المكثفات (condensats)				
القيمة (مليون دولار)	**10089.5**	**5146.2**	**4268.7**	**5495.9**
بما في ذلك إعادة الأرباح	**221.4**	**231.6**	**196.4**	**229.5**
الحجم (مليون برميل)	**115.8**	**93.6**	**54.3**	**53.1**
الحجم (مليون طن متريك)	**13**	**10.5**	**6.1**	**5.9**
السعر الوحدوي (دولار/برميل)	**87.2**	**55.5**	**78.7**	**103.7**
المنتجات النفطية المكررة(produits pétroliers raffinés)				
القيمة (مليون دولار)	**7310.0**	**5373.4**	**9219.5**	**11971.8**
الحجم (مليون برميل)	**82.2**	**85.4**	**111.6**	**106.7**
الحجم (مليون طن متريك)	**10.4**	**10.8**	**14.1**	**13.5**
السعر الوحدوي (دولار/برميل)	**88.8**	**62.9**	**82.6**	**112.2**
غاز البترول المسال (gaz de pétrole liquéfié)				
القيمة (مليون دولار)	**5708.0**	**3216.8**	**4086.9**	**5202.8**
بما في ذلك إعادة الأرباح	**364.6**	**468.7**	**373.1**	**426.6**
الحجم (مليون برميل)	**81.5**	**74.3**	**64.3**	**65.4**
الحجم (مليون طن متريك)	**7.5**	**6.8**	**5.9**	**6.0**
السعر الوحدوي (دولار/برميل)	**70.0**	**43.4**	**63.5**	**79.5**
الغاز الطبيعي المسال (gaz naturel liquéfié)				
القيمة (مليون دولار)	**9089.6**	**5593.4**	**5900.3**	**6670.9**
الحجم (مليون $م^3$)	**34.6**	**34.7**	**31.2**	**27.3**
الحجم (بليون برميل طن مكافئ){BTU}	**811.6**	**791.4**	**714.1**	**636.8**
السعر الوحدوي (دولار/ $م^3$)	**262.7**	**161.2**	**189.1**	**244.5**
السعر الوحدوي (دولار/ مليون برميل طن مكافئ){BTU}	**11.2**	**7.1**	**8.3**	**10.5**
الغاز الطبيعي (gaz naturel)				
القيمة (مليون دولار)	**14481.4**	**8225.1**	**11942.4**	**13575.6**
الحجم (مليار $م^3$)	**39.0**	**33.6**	**37.8**	**35.7**
الحجم (بليون برميل طن مكافئ){BTU}	**1462.8**	**1252.3**	**1416.0**	**1339.7**
السعر الوحدوي (دولار/ألف $م^3$)	**371.3**	**245.2**	**315.5**	**380.1**
السعر الوحدوي (دولار/ مليون برميل طن مكافئ){BTU}	**9.9**	**6.6**	**8.4**	**10.1**
المجموع العام للمحروقات (مليون دولار أمريكي)	**77192.21**	**44410.59**	**56142.67**	**71661.84**
بما في ذلك شركاء سوناطراك	**4562.2**	**3920.9**	**3937.5**	**4973.5**

Source : Bank of Alegria, bulbtin statistique trimestriel, N°=18, juin 2012 page 27

من خلال الجدول رقم (3 – 6) نلاحظ بأن أغلب صادرات الجزائر من المحروقات تصدر في شكلها الخام حيث نلاحظ بأن البترول الخام يستحوذ على الحصة الأكبر بنسبة تتراوح بين 37% و 40% خلال الفترة 2008-2011 ،يليه الغاز الطبيعي الذي يستحوذ على نسبة تقدر بـ 19% في غالب الحالات باستثناء سنة 2010 حيث ارتفعت نسبة صادرات الغاز الطبيعي بالنسبة لكل صادرات المحروقات إلى 21% ثم عادت إلى نسبتها المعتادة والمقدرة بـ 19% ،وتأتي ثالثا المنتجات النفطية المكررة والتي تسجل ارتفاعا تدريجيا وبخطى ثابتة حيث قدرت صادراتها عام 2008 بـ 7310 مليون دولار أي أنها استحوذت عل نسبة 9% من مجمل صادرات المحروقات ثم أخذت في الارتفاع التدريجي مسجلة نسب (12%، 16%، 17%) من إجمالي صادرات الجزائر للمحروقات للسنوات (2009- 2010-2011) على الترتيب وهذا يدل على أن الجزائر تبذل مجهودات جبارة في مجال تطوير قطاع المحروقات من خلال تطوير الصناعة النفطية لأنها هي أساس تطوير القطاع ، وما تصدير النفط الخام في حالته الطبيعية إلا هدرا للموارد الوطنية، ثم يأتي الغاز الطبيعي المسال الذي شكل نسبا قدرت بـ (12%، 13%، 11%، 9%) للسنوات (2008-2009-2010-2011)على الترتيب، فالغاز الطبيعي المسال في الجزائر أصبح يلقى عناية في برامج تنمية وتطوير قطاع المحروقات ولكن رغم ذلك تبقى نسبة مساهمته في الصادرات خارج المحروقات ضئيلة بالنظر إلى حجم التطلعات والآمال المبنية على هذا النوع من الصناعة الغازية.

وفي الأخير نجد كل من المكثفات التي تراجعت نسبة مساهمتها في صادرات المحروقات من 13% سنة 2008 إلى 8% سنة 2011، وهذا راجع إلى قلة التقنيات والخبرة التي تملكها شركة سوناطراك ولانخفاض نسبة الاستثمار الأجنبي في الجزائر، إضافة إلى المكثفات نجد غاز البترول المسال الذي يتميز بالاستقرار عند نسبة مساهمة في صادرات المحروقات الجزائرية تقدر بـ 7% خلال الفترة 2008-2011.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه يجب على الجزائر أن تسعى وبكل الطرق إلى تطوير الصناعة النفطية نظرا لما تدره من أرباح أفضل بكثير من تصدير النفط الخام والغاز الطبيعي كما في حالة استخراجهما .

إن المتأمل لهيكل صادرات الجزائر من المحروقات يلاحظ انخفاض حصة الشركاء الأجانب التي لم تتجاوز 9% في أحسن الحالات سنة 2009 ، ويبقى مجمع سوناطراك هو المسيطر على قطاع المحروقات الوطني حيث انه يستحوذ على نسب تفوق 91% وتصل حتى 94% من مجمل صادرات الجزائر من المحروقات وهذا يدل على أن الجزائر لا تستغني على قطاع محروقاتها لكونه هو شريان حياة الاقتصاد الوطني .

3- التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية:

تساهم المحروقات بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي الوطني (PIB) حيث أنها تستحوذ على النسبة الأكبر بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الأخرى وكلها مجتمعة، والجدول التالي يوضح التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي" produit intérieur brut" بالأسعار الجارية للفترة 2006-2011.

الجدول رقم (3 – 7) : التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	المحروقات	القطاعات الأخرى						الرسوم والضرائب على الواردات
			مجموع القطاعات الأخرى	الفلاحة	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	خدمات خارج الإدارة العامة	خدمات الإدارة العامة	
2006	8514,8	3882,2	4141,0	641,3	449,5	674,3	1698,1	617,8	491,5
2007	9366,6	4089,3	4744,8	708,1	479,8	825,1	1933,2	798,6	532,5
2008	11090,0	4997,6	5438,5	727,4	519,5	956,7	2147,0	1087,9	653,9
2009	10034,3	3109,1	6209,4	931.3	573,1	1094,8	2384,6	1225,6	715,8
2010	12049,4	4180,4	7129,9	1015,2	597,9	1257,4	2638,7	1620,7	739,1
2011*	14384,8	5281,8	8303,6	1173,4	619,9	1239,7	2961,0	2309,6	799,4

النسبة في المائة % للناتج المحلي الإجمالي (PIB)

2006	100	45,6	48,6	7,5	5,3	7,9	19,9	8	5,8
2007	100	43,7	50,7	7,6	5,1	8,8	20,6	8,5	5,7
2008	100	45,1	49,0	6,6	4,7	8,6	19,4	9,8	5.9
2009	100	31,0	61,9	9,3	5,7	10,9	23,8	12,2	7,1
2010	100	34,7	59,2	8.4	5	10,4	21,9	13,5	6,1
2011*	100	36,7	57,7	8,2	4,3	8,6	20,6	16,1	5.6

*بيانات مؤقتة

Source : Bank of Alegria, bulletin statistique trimestriel, N°=18, juin 2012 page 26.

إنه ومن خلال الإحصائيات الواردة في الجدول السابق رقم (3-7) نلاحظ بأن قطاع المحروقات ساهم في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2006 بـ 3882,2 مليار دينار وهذا بنسبة 45,6% من إجمالي الـ (PIB)، وفي سنة 2007 ارتفعت قيمة المساهمة إلى 4089,3 مليار دينار، وفي 2008 ارتفعت إلى 4997,6 مليار دينار وهذا يدل على أن الدولة تركز جل اهتماماتها على قطاع المحروقات، ونلاحظ أنه في سنة 2009 انخفضت قيمة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي مسجلة مساهمة قدرت بـ 3109,1 مليار دينار أي بنسبة 31% فقط من قيمة الناتج المحلي الإجمالي ونلاحظ بأن هذا التراجع في قيمة مساهمة المحروقات في الـ PIB لسنة 2009 أثر أيضا على قيمة الناتج المحلي الإجمالي الكلية لسنة 2009 حيث تراجعت قيمة الـ PIB الكلية إلى 10034,3 مليار دينار مسجلة انخفاضا قدر بـ 1055,7 مليار دينار عن قيمة الـ PIB في سنة 2008 وهو انخفاض جد معتبر ، وهذا راجع إلى تداعيات الأزمة المالية

لسنة 2009- أزمة الرهن العقاري- والتي أثرت على اقتصاديات الدول المتقدمة مما أدى إلى تراجع نسبة الطلب العالمي على المحروقات ، وإن هذا الإنخفاض في الطلب العالمي على المحروقات والذي أثر وبشكل رهيب على الناتج المحلي الإجمالي الوطني دليل واضح على التبعية المطلقة والإرتباط الوثيق والخطير للإقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات .

ثم إننا نلاحظ بأن مساهمة قطاع المحروقات في الـ PIB بدأت تعود تدريجيا إلى وضعيتها السابقة قبل سنة 2009 حيث ارتفعت قيمة المساهمة في الـ PIB إلى 4180,4 مليار دينار و 5281,8 مليار دينار لسنتي 2010 و 2011 على الترتيب أي بنسب مساهمة تقدر بـ 34,7% و 36,7% على الترتيب، وهذا بسبب الاسترجاع التدريجي لعافية الاقتصاد العالمي وبالتالي عودة ارتفاع الطلب العالمي على موارد الطاقة الأحفورية .

من كل ما سبق نستنتج بأن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد تابع كلية لقطاع المحروقات وهذا بشكل خطر على مستقبل الجزائر.

المطلب الثالث: دور الثروة النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر :

لعبت الثروة النفطية دورا بارزا في تنمية الاقتصاد الجزائري ، حيث اعتبرت القاطرة التي تجر عملية النمو الاقتصادي منذ الاستقلال و إلى غاية يومنا هذا.

انه وبعد استقرار الحكم السياسي في الجزائر بعد عام 1967 وضعت الجزائر إستراتيجية اقتصادية على المدى البعيد مرتكزة على وجه الخصوص على تقويم قطاع المحروقات وإعادة تنظيم النشاط على شكل مؤسسات وطنية [1] فأعطت لشركة سوناطراك كامل الصلاحيات في تسيير شؤون قطاع المحروقات ،" و أصبح التدخل المتزايد للدولة وللمؤسسة الوطنية للنفط والغاز «سوناطراك» مصدر إزعاج للمؤسسات الأجنبية والتي حصل في الأخير تأميمها في 24 فبراير1971، وبهذا تمكنت الجزائر من أن تضمن لنفسها الموارد التي بفضلها تحقق مشروعاتها في التطور فأنفقت الدولة الجزائرية خلال الفترة 1970-1973 أي خلال المخطط الرباعي الأول 30 مليار دينار جزائري استحوذ قطاع المحروقات لوحده على 15 مليار دينار وكان هذا بهدف إنشاء صناعات قاعدية وتنمية قطاع المحروقات، بهدف زيادة إيراداته ، ثم جاء المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 بعد ارتفاع أسعار النفط عام 1973، والذي تم فيه توظيف 100 مليار دينار، استحوذ قطاع المحروقات على أكثر من 60 مليار دينار، وهذا ما جعل الاقتصاد الجزائري يفقد توازنه لصالح قطاع المحروقات [2]، وخلال المرحلة الانتقالية التي خصصت لإتمام المشاريع العاطلة أو التي لم تكتمل من المخططات السابقة تم إنفاق 106 مليار دينار خلال سنتي 1978-1979[3].

ثم جاءت مرحلة إعادة الهيكلة عام 1980 والتي جاءت استجابة لمتطلبات الوضعية التي كانت تمر بها المؤسسات الوطنية من جهة ووضعية الاقتصاد الوطني ككل من جهة أخرى، فقد كانت المؤسسات تشكو من ضعف تسييرها الداخلي، كما أن الاقتصاد الوطني كان يتميز بجهاز إنتاجي غير كفئ وذي تكاليف مرتفعة وقد تميزت مرحلة إعادة الهيكلة " بتطبيق مخططين خماسيين هامين من حيث حجم الاستثمارات ومن حيث المدة الزمنية لكل مخطط والتي هي خمس سنوات مقابل ثلاث سنوات أو أربع سنوات لكل مخطط من المخططات السابقة "[4].

والجدولين التاليين يوضحان حجم الاستثمارات خلال المخطط الخماسي الأول وخلال المخطط الخماسي الثاني.

[1] أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجزائرية بن عكنون الجزائر، 1991، ص 24.

[2] أحمد هني، المرجع السابق ذكره، صص 24،26.

[3] عبد الله بن وناس، اقتصاد الجزائر، الإنتقال من الخطة إلى السوق ومدى تحقيق الأهداف السياسية، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 34.

[4] محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر، 1999، ص 05.

الجدول رقم (3 –8) : حجم استثمارات المخطط الخماسي الأول 1980 – 1984

الوحدة (مليار دينار جزائري)

القطاعات	تكاليف البرنامج	الترخيص المالي
الفلاحة	23.90	20.00
الغابات	4.00	3.20
الصيد البحري	1.50	0.90
الري	30.00	23.00
مجموع الفرحة والري	59.40	47.10
المحروقات	78.00	63.00
الصناعات الأساسية	56.50	32.00
الصناعات التحويلية الأخرى	56.54	43.46
المناجم والطاقة	22.17	17.00
مجموع الصناعة	213.21	155.46
مؤسسات البناء والأشغال العمومية	25.00	20.00
السياحة	4.60	3.40
النقل	15.80	13.00
المواصلات السلكية واللاسلكية	8.00	6.00
التخزين والتوزيع	17.80	13.00
مجموع القطاع الشبه المنتج	46.20	35.40
شبكة النقل	28.20	17.50
المناطق الصناعية	02.10	1.40
السكن	92.50	60.00
التربية والتكوين	65.70	42.20
الاستثمارات الأخرى	28.19	21.54
مجموع قطاع الهياكل الأساسية	216.69	400.60
مجموع الاستثمارات	560.50	400.60

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول –سياسة تخطيط التنمية واعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر–1999 ص97

الجدول رقم (3 – 9) : حجم استثمارات المخطط الخماسي الثاني 1985 – 1989

الوحدة : (مليار دينار جزائري)

القطاعات	تكاليف البرنامج	الترخيص المالي	الاستثمار الفعلي
الفلاحة	44.00	30.00	13.564
الغابات	9.60	07.00	
الصيد البحري	1.10	01.00	
الري	60.72	41.00	28.737
مجموع الفرحة والري	115.42	79.00	42.301
المحروقات	41.50	39.80	28.822
الصناعات الأساسية	91.30	44.60	31.791
الصناعات التحويلية الأخرى	79.60	58.50	
المناجم والطاقة	39.20	31.30	24.899
مجموع الصناعة	251.60	174.2	85.512
مؤسسات البناء والأشغال العمومية	33.20	19.00	15.255
السياحة	5.50	1.80	1.663
النقل	21.52	15.00	6.849
المواصلات السلكية واللاسلكية	14.00	08.00	7.011
التخزين والتوزيع	25.01	15.85	8.939
مجموع القطاع الشبه المنتج	66.03	40.65	24.462
شبكة النقل	60.46	43.60	34.355
المناطق الصناعية	2.50	01.90	0.562
السكن	124.92	86.45	52.312
التربية والتكوين	64.80	45.00	31.722
الاستثمارات الأخرى	109.45	60.20	84.019
مجموع قطاع الهياكل الأساسية	362.13	237.15	202.970
مجموع الاستثمارات	828.38	550.00	370.5

المصدر: بلقاسم حسن بهلول – سياسة تخطيط التنمية واعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، الجزء الثاني-ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر- 1999 ص 223.

من خلال الجدول رقم (3-8) يتضح لنا كبر حجم الاستثمارات والتي قدرت خلال المخطط الخماسي الأول بـ "560,50مليار دينار جزائري، وكان من المقدر أن يبلغ حجم إنجاز هذا البرنامج في نهاية عام 1984مقدار 400,60 مليار دينار وهو المعبر عنه بالترخيص المالي، والذي يتحكم في تقديره عاملان وهما :

أولا: الإمكانيات المالية المتاحة .

ثانيا: القدرات الفنية للإنجاز "[1].

ومن خلال الجدول رقم (3-9) يتبين لنا بأن المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 مخطط طموح في برامجه الاستثمارية حيث قدرت تكاليف البرنامج الإجمالية بـ 828,38 مليار دينار "وهذا المخطط صادق عليه المجلس الشعبي الوطني في الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر 1984"[2]، وفي هذا الوقت بالذات كانت أسعار النفط مرتفعة حيث بلغ سعر برميل النفط "العربي الخفيف" سنة 1984، 28,06 دولار أمريكي و "بحر الشمال" (برنت) 28,80 دولار أمريكي، أما في سنة 1986 فقد انخفض سعر برميل النفط "العربي الخفيف" إلى 13,73دولار و"البرنت" إلى 14,50 دولار "[3]، أي أن أسعار النفط انخفضت وبنسبة كبيرة جدا تجاوزت الـ 50%، وهنا يكمن الخلل فعند وضع البرنامج كان السعر مرتفعا عن السعر الذي وصل إليه عند تنفيذ البرنامج وبنسبة تجاوزت الخمسين بالمائة (50) % وهذا ما أثر على سير المخطط حيث:

" كانت الاستثمارات الفعلية السنوية دائما أقل من المتوسط السنوي التقديري (110 مليار دينار) وبنسبة تتراوح بين حوالي 28% إلى حوالي 37%.

- تسجيل تناقص سنوي في الاستثمارات الفعلية مقارنة بعام 1985 *

- ضعف وتيرة انجاز الاستثمارات السنوية حتى بالنسبة للأهداف السنوية المحددة .

إن التفسير الوحيد لهذا العجز الاستثماري هو الصعوبات التي اصطدمت بها البلاد على صعيد التوازن المالي الخارجي ابتداءا من عام 1986، وهذا بسبب انهيار سعر البترول الخام في السوق الدولية ، وقد بلغت تأثيرات ذلك على إيرادات الجزائر من العملة الصعبة الناتجة عن تصدير المحروقات التي انخفضت بأكثر من 40% ، حيث أن المحروقات تشكل أكثر من 97% من مجموع الصادرات الوطنية[4] .

إن انهيار أسعار النفط تسبب في انخفاض إيرادات الجزائر المالية من المحروقات من 12,270 مليار دولار إلى أقل من 7,26 مليار دولار أي بنسبة انخفاض قدرت بـ 43%، وهذا ما أدخل الجزائر في أزمة اقتصادية انخفضت بسببها القدرة الشرائية، وأفلست خلالها الكثير من الشركات الوطنية ووصل الأمر إلى عـــدم القدرة على استيراد المواد الغـــذائية الرئيسية كالدقيق والقهوة... وغيرها ممـــتا أدخل الجزائر في أزمة اجتمـــاعية انفجرت يوم الأربعاء 5 أكتوبر 1988، هذه الأزمة

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول، المرجع السابق ذكره، ص 136.

[3] نورة بنت عبد الرحمان اليوسف، ارتفاع وانخفاض أسعار النفط من عام 1970 إلى عام 2008، قسم الاقتصاد، جامعة الملك سعود، 2009-2010، ص 09.

* عام 1985 آخر سنة كان فيها سعر النفط مرتفعا حيث قدر سعر البرميل ب 27,54$، 27,33$ بالنسبة للعربي الخفيف والبرنت على الترتيب- أنظر نورة بنت عبد الرحمان اليوسف، المرجع السابق ذكره، ص09.

[4] محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سبق ذكره، صص 207،208،214.

الاجتماعية تحولت إلى أزمة سياسية، فعاشت الجزائر أوضاعا لا تحسد عليها طوال فترة التسعينات أحرقت الأخضر واليابس، هاته الفترة، فترة التسعينات من القرن الماضي تميزت بانخفاض حاد لأسعار المحروقات، وهذا ما أدخل الجزائر في مديونية خارجية أثقلت كاهل الاقتصاد الوطني حيث "فاق الدين الخارجي الطويل الأجل مابين سنتي 1995-1998، 30 مليار دولار، إذ بلغ 33,7 مليار دولار نهاية عام 1996"[1]، فدخل بذلك الاقتصاد الجزائري غرفة الإنعاش بكل ما للكلمة من معنى والجدول رقم (3-10) يوضح تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 1994-2001.

الجدول رقم (3-10) تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 1994-2001

الوحدة: مليار دولار

	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
المديونية الخارجية	29,5	31,6	33,7	31,2	30,5	28,3	35,3	22,3
خدمة الدين	4,5	4,2	4,3	4,5	5,2	5,1	4,5	4,5
نسبة خدمة الدين الى الصادرات %	47,2	38,8	30,7	31,7	47,5	39,2	20	22,3

المصدر: *بطاهر علي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، السنة الأولى، العدد الأول، السداسي الثاني، 2004، ص 202.*

من خلال الجدول يتضح بأن حجم المديونية وصل إلى مرحلة جد حرجة في الاقتصاد الوطني فهي بلغت نقطة الذروة ونلاحظ أيضا بأن خدمات الدين الخارجي هي جد مرتفعة وتستحوذ على نسبة كبيرة من إيرادات الجزائر من الصادرات وصلت حتى 47,2% سنة 1994، فخلال الفترة 1994-2001 دفعت الجزائر كخدمات للديون فقط حوالي 37 مليار دولار.

ومن خلال الجدول نلاحظ بأن نسبة خدمة الدين إلى الصادرات لن تنخفض دون 30% إلا خلال سنة 2000 وهي السنة التي عادت فيها أسعار النفط إلى الارتفاع .

إن هذا الارتفاع الخطير لحجم المديونية الخارجية من جهة، وانخفاض أسعار المحروقات من جهة أخرى دفع الجزائر إلى عدم القدرة على التسديد ضمن الآجال المقررة والمتفق عليها " فلجأت بذلك إلى ما يسمى بعملية إعادة جدولة ديونها في إطار نادي باريس ونادي لندن"[2] وهذا عقب اعتماد خطاب النوايا مع صندوق النقد الدولي عام 1994 [3]، حيث" أن إعادة

[1] فضيلة جنوحات /ز/ حريتي، إشكالية الديون الخارجية وأثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية-حالة بعض الدول المدينة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 196.

[2] فضيلة جنوحات/ز/ حريتي، المرجع السابق ذكره، ص 196.

[3] علي بطاهر ، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف-السنة الأولى- العدد الأول- السداسي الثاني، 2004، ص 183.

الجدولة للديون تسمح بإعادة ترشيد آجال تسديد المديونية "[1]، وهذا قصد منح وقت إضافي لإصلاح الاقتصاد الجزائري، ولكن هذا العجز عن تسديد المديونية جر الجزائر وخلال الفترة الممتدة مابين 1985-2005 إلى تسديد ما يعادل 117,9 مليار دولار"[2] ، وان ارتفاع أسعار الفائدة المفروضة على الديون الجزائرية أدى إلى حدوث خلل كبير، حيث أن ما تحصل عليه الجزائر من إيرادات المحروقات يقل بكثير عن ما تدفعه للدائنين لخدمة أصل الدين وفوائده، فالتزايد الخطير لمعدلات خدمة الدين أصبح يلتهم أكثر من 80% من حصيلة الصادرات "[3]، وهذا ما جعل الجزائر تدور في حلقة مفرغة، وبهذا فشلت كل الإصلاحات الاقتصادية المطبقة طيلة عشرية التسعينات، بسبب عدم توفر الإيرادات المالية الكافية لانخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية، ولم تظهر بوادر استعادة الاقتصاد الجزائري لنوع من الاستقرار إلا بعد عودة أسعار النفط للارتفاع في الأسواق الدولية، حيث أن الاقتصاد الجزائري لم يعرف الانتعاش الذي كان من المنتظر تحقيقه من وراء تطبيق الإصلاحات الاقتصادية لأنه مازال مرتبطا ارتباطا وثيقا بسعر برميل النفط في الأسواق العالمية، فتحسن الوضعية المالية للجزائر وكذا إعادة التوازنات الكلية كان مرده ارتفاع أسعار النفط خلال سنتي 2000-2001، أي ابتداءا من العقد الأول للألفية الثانية والتي شهدت فيها أسعار النفط تذبذبا شديدا، يتميز بالارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، ولكن الانخفاض لم يكن حادا، وكانت الأوبك دائما تواجهه، لهذا يمكن وصف العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين بأنها الأفضل سعريا في تاريخ السوق النفطية العالمية، والجدول رقم (3-11) يوضح المعدل السنوي لأسعار خامات أوبك خلال الفترة 1995-2011.

[1] عيسى محمد الغزالي، إدارة الديون الخارجية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 306، السنة الثالثة، يوليو حزيران، 2004، ص 04.
[2] فضيلة جنوحات /ز/ حريتي، المرجع السابق ذكره، ص 196.
[3] علي بطاهر ، مرجع سبق ذكره، ص 181.

الجدول رقم (11-3) المعدل السنوي للأسعار الفورية لخامات أوبك خلال الفترة 1995-2011

الوحدة: دولار أمريكي للبرميل

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل السعر السنوي	16,9	20,2	18,77	12,3	17,5	27,6	23,1	24,3	28,2	36	50,6	61,04	69,07	94,08	60,88	77,38	122,54

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: أعداد مختلفة من التقرير الإحصائي السنوي للأوابك، 2001-2011

الشكل رقم (3-2): منحنى بياني يبين تطور الأسعار الفورية لخامات أوبك خلال الفترة 1995-2011

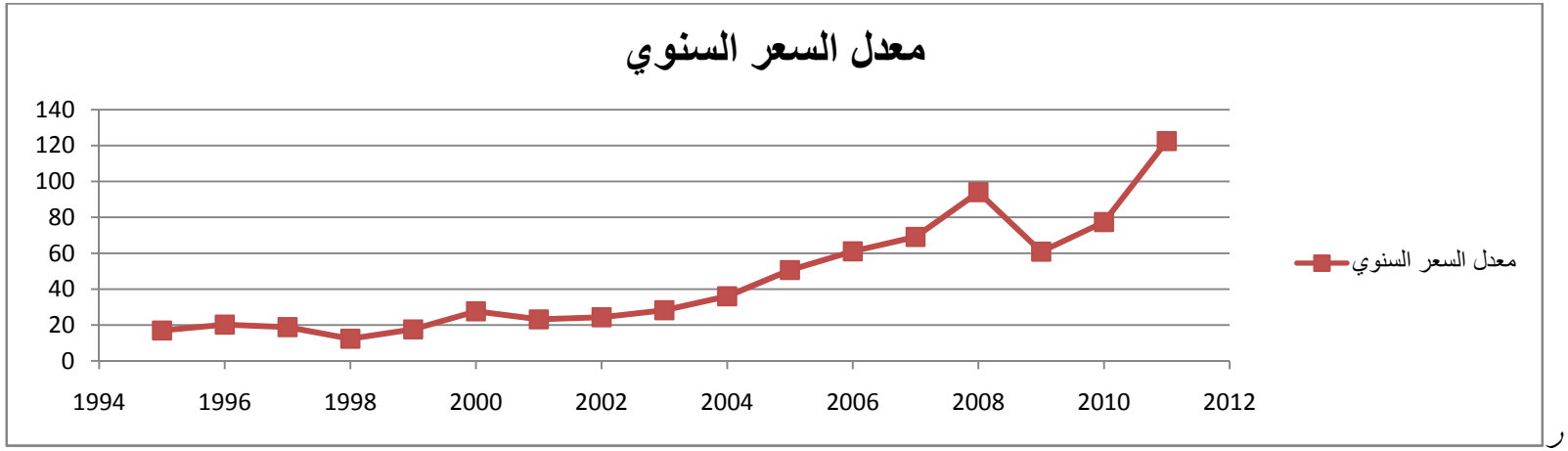

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (3-11)

إنه ومن خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ بأن المعدل السنوي للأسعار الفورية لخامات الأوبك ابتداءا من سنة 2000 لم ترجع للانخفاض دون 23 دولار للبرميل، وهذا عكس فترة التسعينات التي لم يتجاوز فيها متوسط سعر برميل النفط العشرين دولارا(20 $) في أحسن الحالات، وهذا يدل على أن أسعار النفط آخذة في الارتفاع التدريجي تارة ، وتارة الأخرى الارتفاع المفاجئ والكاسح، فمثلا كان متوسط سعر برميل النفط الخام يساوي 17,5$ سنة 1999، وخلال السنة الموالية مباشرة بلغ 27,6$ للبرميل، أي أنه سجل ارتفاعا فاق 10$ في البرميل أي بمعدل زيادة قدره 57,71% وهذا راجع إلى "قيام الأوبك وبالتعاون مع دول من خارجها بتخفيض الإنتاج بمقدار 2,104 مليون برميل يوميا في شهر مارس من عام 1999، ونتج عن هذا التخفيض في الإنتاج إضافة إلى عوامل أخرى، ارتفاع الأسعار وبشكل مستمر خلال ذلك العام، والعام الموالي، وهذا بسبب انخفاض الإنتاج الناتج عن انخفاض الأسعار في الفترات السابقة، واستمرار ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في مختلف أنحاء العالم إضافة إلى بعض العوامل السياسية، في كل من العراق وفنزويلا ونيجيريا واندونيسيا، هذا بالإضافة إلى أن الأوبك أنشأت سياسة النطاق السعري* وبشكل غير رسمي واستخدام الحكومة الأمريكية للاحتياطي الاستراتيجي"[1]، ونلاحظ أيضا من خلال الجدول بأن متوسط أسعار خامات النفط قد انخفضت خلال عام 2001 إلى 23,1 دولار للبرميل، هذا الانخفاض يعزى " إلى أربعة أسباب رئيسية وهي:

1- انخفاض الطلب على النفط نتيجة للارتفاع الكبير في أسعار النفط خلال عامي 1999 و 2000 .

2- الكساد الذي ضرب الاقتصاد الأمريكي والذي أسهم بدوره في تخفيض الطلب على النفط .

3- زيادة الإنتاج من خارج أوبك خاصة من طرف روسيا .

4- أحداث الحادي عشر من سبتمبر"[2] .

وعادت أسعار النفط للارتفاع المطرد مرة أخرى ابتداءا من سنة 2002 حيث قدرت في المتوسط بـ 24,3، 28,2، 36، 50,6، 61,04، 69,7، 94,08 دولار أمريكي للبرميل خلال السنوات 2002-2003-2004-2005-2006-2007 -2008 على الترتيب، وترجع أسباب هذا الارتفاع المطرد في أسعار النفط إلى " العوامل السياسية بالدرجة الأولى والتي تضمنت قيام الحكومة العراقية ورغم الحصار المفروض عليها بإيقاف الصادرات العراقية طيلة شهر أفريل من عام 2002 احتجاجا على اجتيـــــاح الجيش الإسرائيلي لمخيم جنين، وإضراب عمـــــــال النفط الفنزوليين، ثم الانقلاب على الرئيس الفنزويلي

* النطاق السعري: قضت سياسة النطاق السعري بزيادة الإنتاج بشكل تلقائي بمقدار 500 ألف برميل يوميا إذا بقى متوسط سعر سلة أبك فوق 28 دولار للبرميل لمدة 29 يوم عمل متتالية، كما قضت بتخفيض الإنتاج بمقدار 500 ألف برميل يوميا، إذا انخفضت الأسعار تحت 22 دولار للبرميل لمدة 10 أيام عما متتالية، أنظر أنس بن فيصل الحجي، بداية الألفية وأثر العوامل السياسية في أسعار النفط (2000-2002) على الموقع الالكتروني:

http//www. Aleqt.com/2010/10/26 consulté le 01-12-2012 à 22 :50 GMT

[1] أنس بن فيصل الحجي، بداية الألفية وأثر العوامل السياسية في أسعار النفط (2000-2002) على الموقع الالكتروني:

http//www. Aleqt.com/2010/10/26 consulté le 01-12-2012 à 22 :50 GMT.

[2] أنس بن فيصل الحجي، المرجع السابق ذكره.

هيوجو شافيز ثم عودته إلى الحكم بعد يومين من الانقلاب ، والتهيؤ لغزو العراق ثم احتلاله ابتداءا من 20 مارس 2003 إضافة إلى إعصار إيزادور والذي ضرب خليج المكسيك عام 2002، وإعصار كاترينا ،وريتا عام 2005 [1]...وغيرها من الأسباب، كما نلاحظ بأن متوسط أسعار النفط انخفض وبنسبة كبيرة عام 2009 مقارنة بعام 2008 حيث قدر متوسط الأسعار بـ 60,88 دولار للبرميل أي بانخفاض قدر بـ 33,2 دولار للبرميل، أي بنسبة انخفاض تجاوزت الـ 35% ،وهذا راجع إلى الأزمة المالية والكس'اد الكبير-أزمة الرهن العقاري- لسنة 2009، والذي أصاب اقتصاديات الدول المتقدمة، وخلال عام 2010 عاودت الأسعار ارتفاعها ولكن بشكل طفيف بسبب استعادة الاقتصاد العالمي لبوادر تعافيه وخلال سنة 2011 سجلت أسعار النفط أرقاما قياسية وصلت في المتوسط إلى 122,54 دولار للبرميل، وهذا راجع إلى الثروات العربية، والاجتياح الغربي لليبيا، إضافة إلى تفاقم الأزمة السياسية في الشرق الأوسط والتهديدات الإيرانية المتواصلة بغلق مضيق هرمز، إضافة إلى الصراع السياسي في السودان والذي تعزى أسبابه إلى صراع حقيقي حول مناطق غنية بالثروة النفطية وعلى وجه الخصوص منطقة آبيي " التي كانت حجرة عثرة في التوصل إلى اتفاق سلام بين طرفي التفاوض في نيفاشا "[2]، والانقلاب العسكري في مالي ومحاولة تقسيمه إلى دويلات، كلها عوامل ساعدت على ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

إن هاته الارتفاعات المتتالية في الأسعار أغلبها يرجع إلى عوامل سياسية أكثر منها اقتصادية ولكن عموما تبقى هذه الارتفاعات في أسعار خامات النفط هي المنفذ الوحيد للاقتصاد الجزائري، فلولا هذه الارتفاعات المطردة في الأسعار لكانت الجزائر اليوم في خبر كان.

إنه وبفضل ارتفاع أسعار النفط حصلت الجزائر على تراكمات مالية جد معتبرة، تمثلت في ارتفاع إجمالي الاحتياطات الوطنية لتصل الى 182,22 مليار دولار، عند نهاية عام 2011[3] ،وحسب محافظ بنك الجزائر فإن احتياطات صرف الجزائر بلغت 190.66 مليار دولار في نهاية عام 2012 وهذا دون احتساب الذهب [4]، كما أن أسعار النفط المرتفعة ساهمت في زيادة إيرادات الدولة، ومكنها ذلك من الخروج من مأزق المديونية الخارجية، والذي أثقل كاهل الاقتصاد الوطني ولفترة طويلة من الزمن، حيث قامت الجزائر بالتسديد المسبق لديونها اعتبارا من عام 2006 لتصبح المديونية الخارجية لا تتجاوز 5 مليار دولار حيث قدرت سنة 2012 بأقل من 4 مليار دولار[5]، والتي فاقت في السابق الثلاثين (30) مليار دولار، كما أنه وبفضل ارتفاع أسعار النفط أصبح ميزان المدفوعات الجزائري يسجل فائضا وهذا ابتداءا من سنة 2000، وهي نفس السنة التي قفزت فيها أسعار النفط إلى ما يفوق الخمسة والعشرين (25$) دولارا للبرميل، وقبل هذه السنة أي سنة 2000، كان ميزان المدفوعات الجزائري يسجل عجزا دائما وهذا ما أدى بصندوق النقد الدولي إلى فرض سياسات التقشف على الاقتصاد

[1] أنس بن فيصل الحجي، المرجع السابق ذكره.

[2] عادل أحمد ابراهيم ، تاج السر عثمان ، النفط والصراع السياسي في السودان ، مكتبة جزيرة الورد القاهرة 2012 ، ص 65

[3] http//www.elaph. com/web/ECONOMICS/2012/09/760860.html/ consulté le 03-12-2012 à 15 :15 GMT

[4] http//www.elmostakbal.com/news/10496/- consulté le 25-03-2013 à 23 :20 GMT

[5] http//www. Almostagbal.com/ archives/ 188759. consulté le 03-12-2012 à 15 :25 GMT

الوطني، وطالب حتى بتسريح العمال .... وغير ذلك من الشروط المفروضة على الجزائر، فوصلت نسبة البطالة عام 1999 إلى 29% وهي الآن وحسب آخر الإحصائيات المتحصل عليها من تقارير بنك الجزائر، وصلت إلى 10% في نهاية عام 2010.

وكل المؤشرات الاقتصادية الكلية الوطنية للفترة 1998-2011 واضحة في الجدول رقم (3 -12) والذي يبين مدى الارتباط الوثيق لهذه المؤشرات بأسعار النفط، فعلى سبيل المثال وحسب ما هو موضح في الجدول اللاحق ، وخلال سنة 2009 عند انخفاض أسعار النفط بلغ رصيد الحساب الجاري 0,41 مليار دولار والذي كان في السنة السابقة فقط أي سنة 2008 يقدر بـ 34,45 مليار دولار ونفس الشيء بالنسبة لميزان المدفوعات حيث سجل فائضا سنة 2009 قدر بـ 03,86 مليار دولار، أما سنة 2008 فقد سجل فائضا قدر بـ 36,99 مليار دولار أي بفارق قدر بـ 33,13 مليار دولار وهو مبلغ جد ضخم، وهذا يدل على أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد مرتبط مائة بالمائة (100%) بقطاع المحروقات، فعندما يعطس قطاع المحروقات تصاب الجزائر بالزكام.

الجدول رقم (3– 12) المؤشرات الاقتصادية الكلية للفترة 1998–2011

	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
سعر برميل النفط(دولار للبرميل)	12,9	17,8	28,5	24,3	25,2	29,0	38,7	54,6	65,9	74,8	99,9	62,2	80,2	112,9
إيرادات المحروقات (مليون دولار)	9774,0	11904,9	21061,3	18531,9	1869,2	23993,3	31550,1	45587,9	53608,0	59605,1	77194,6	44415,1	56121,6	71661,8
رصيد الحساب الجاري(مليار$)	0,91–	0,02	08,93	07,06	4,36	08,84	11,12	21,18	28,95	30,54	34,45	0,41	12,16	19,70
الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات(مليار دولار)	01,74–	02,38–	07,57	06,19	03,66	7,47	09,25	16,94	17,73	29,55	36,99	03,86	15,58	20,06
إجمالي الاحتياطات(مليار دولار)	06,84	04,40	11,90	17,96	23,11	32,92	43,11	56,18	77,78	110,18	143,10	147,22	162,22	182,22
الدين الخارجي(مليار دولار)	30,261	28,140	25,088	22,311	22,642	23,353	21,821	17,192	5,612	05,806	5,586	5,413	5,457	4,405
معدل البطالة%	28	29	29	28	25,7	23,7	17,7	15,3	12,3	11,8	11,3	10,2	10	/

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير مختلفة لبنك الجزائر، التقارير من سنة 2000 إلى سنة 2011

إن للفوائض المالية لقطاع المحروقات والناتجة عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية هي التي جعلت الجزائر تتجه نحو تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث قامت الدولة الجزائرية بوضع برنامج للإنعاش الاقتصادي للفترة 2000-2004 قرره رئيس الجمهورية في أفريل 2001حيث خصص له 07 ملايير دولار أي حوالي 520 مليار دينار جزائري لمدة متوسطة تمتد إلى ثلاث سنوات من 2001 إلى 2004 [1] ويتمحور هذا البرنامج "حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل، تحسين المستوى المعيشي، وتنمية الموارد البشرية، وذلك من أجل تحقيق التنمية المحلية"[2] ، وخلال هذا البرنامج استعادت الجزائر توازناتها الاقتصادية الكلية وحققت سنة 2003 معدل نمو اقتصادي قدره 6,80%"[3].

بعده جاء البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009" حيث قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8705 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 114 مليار دولار، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1216 مليار دينار)، ومختلف البرامج الإضافية لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا ، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية ، أما الغلاف المحلي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدر ب 9680 مليار دينار أي حوالي 130 مليار دولار، وهذا بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية، ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى"[4]، وبهذا كان تركيز الحكومة على مواصلة الجهود الرامية الى إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط، ومرافقة أداء الإنتاج الوطني، وهذا قصد الانفتاح على الاقتصاد العالمي"[5]، إن الفترة 2001-2009 تميزت بإنعاش مكثف للتنمية وفي كل المجالات وتجسد ذلك في انجازات عديدة نذكر منها:

- دعم النشاطات الإنتاجية (الفلاحية، الصيد والموارد المائية...) .

- انجاز البنى التحتية من أجل تحقيق الاستقرار وإرجاع السكان إلى المناطق الريفية.

- المشاريع المرتبطة بالطرق السريعة ، الطريق السيار شرق غرب، الهضاب العليا، إضافة الطرق الولائية والبلدية .

- تطهير المياه والمحيط.

- تنمية المخططات قصد القضاء على أزمة السكن .

- تنمية الموارد البشرية .

[1] مصيطفى ، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ، مجلة الباحث، العدد 06-2008، ص 117.

[2] كريم زرمان ، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، 2001-2009، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 07، جوان 2010، ص 200.

[3] كريم زرمان ، المرجع السابق ذكره، ص 205.

[4] محمد مسعي، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، جامعة قاصدي مرباح ورقلة-الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10-2012، ص 147.

[5] كريم زرمان ، مرجع سبق ذكره، ص 205.

– تحسين الخدمات الصحية والعلاج الاستشفائي... وغيرها[1].

وبهذا يمكننا أن نقول بأنه وخلال الفترة 2001-2009 ومن خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي للإنعاش الاقتصادي، تجسدت على ارض الواقع الكثير من المشاريع الهادفة الى تحقيق التنمية المستدامة وفي كل ربوع الوطن.

ثم جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي programme de consolidation de la économique (PCCE) croissance

أو ما يصطلح عليه أيضا بالمخطط الخماسي الثاني (2010-2014) والذي يعتبر برنامجا ضخما وبكل ما تحمله الكلمة من معنى، حيث أن الدولة الجزائرية في هذه المرحلة تسعى للانتقال من مرحلة الإنعاش الاقتصادي إلى مرحلة التنمية الاقتصادية، أرقام شبه خيالية ضمن برنامج الدولة تكفي لبناء وتشييد دولة حديثة ، وبكل ميكانيزماتها ومؤسساتها، هذا المخطط خصص له مبلغ إجمالي قدره 21214 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار"[2]، ووزع على كامل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، هذا البرنامج الآن هو قيد التنفيذ، والأرقام المخصصة له تحتاج إلى إستراتيجية واضحة المعالم إضافة إلى تضافر كل الجهود لتحقيق التنمية المنشودة.

إننا إذا نظرنا نظرة ثاقبة للوضعية العامة للاقتصاد الجزائري، يتضح لنا بأن ما تم تحقيقه لحد الآن من خلال تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي للإنعاش الاقتصادي، والبرنامج الحالي –الساري المفعول- برنامج توطيد النمو الاقتصادي، لا يصل إلى مستوى التطلعات المنشودة ، ونتائج هاته البرامج لم تكن بالحجم المتوقع تحقيقه، فهي نتائج تعتبر متواضعة نسبيا وهذا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار حجم الاعتمادات المالية المخصصة لها والتي مصدرها الوحيد هو قطاع المحروقات، وبالتالي يمكننا بأن نقول أن هذه البرنامج تفتقد لإستراتيجية واضحة وتتميز بنقص الفعالية في التنفيذ، كما أن غياب آليات الرقابة الصارمة ساهم والى حد كبير في عدم تحقيق النمو الاقتصادي المنشود من وراء تطبيق البرامج السالفة الذكر، والتي كان هدفها الرئيسي "تحقيق نمو خارج قطاع المحروقات، يكون نموا حقيقيا ومستمرا، ويكون له أثر قوي على التنمية الشاملة للبلاد، ويسمح بتنويع هيكل الاقتصاد الوطني، والتخلص من التبعية الشديدة لقطاع المحروقات"[3].

إنه وحسب تقديرنا نرى بأن سبب عدم تحقيق الأهداف المنشودة للبرامج المطبقة، رغم توفر الأموال الكافية واللازمة لذلك، والتي يبقى مصدرها الأول والأخير الثروة النفطية، يرجع أساسا إلى غياب إستراتيجية واضحة وشاملة وكذلك لغياب الصرامة في تجسيد هذه البرامج على أرض الواقع.

لقد تبين ولحد الآن أن الثروة النفطية تكتسي أهمية قصوى في الاقتصاد الجزائري فهي قلبه النابض، وهي الدم الذي يسري في شرايينه، وهي الأكسجين الذي يتنفسه كل الجزائريين، وبالرغم من هذه الأهمية إلا أن الثروة النفطية هي ثروة زائلة وليست دائمة، كما أنها تتميز بعدم استقرار أسعارها، وهذا يستوجب منا كجزائريين التفكير في بدائل لتعويض الزوال المحتمل لهذه المادة الحيوية وهذا من خلال إعداد استراتيجيات بديلة لقطـــاع المحروقات، فحتى البنك الـــدولي وعند إصـــداره لوجهة نظره حـــول حالة الاقتصـــتاد الجزائري رأى بأن التحدي الذي يجب رفعه خـــلال السنوات القادمة يقوم على الأخذ بعين

[1] كريم زرمان ، المرجع السابق ذكره، ص 220.
[2] محمد مسعي، مرجع سبق ذكره، ص 147.
[3] محمد مسعي، مرجع سبق ذكره، ص 157.

الاعتبار، هشاشة مداخيل الميزانية المتأتية من المحروقات بسبب عدم استقرار أسواق النفط العالمية إلى جانب انفجار النفقات العمومية والذي يجب أن تواجهه الجزائر بسبب الارتفاع المنتظر للطلب الاجتماعي، وبصيغة أخرى فإنه وبالنظر إلى حالة أسواق النفط العالمية من جهة والاستنفاذ التدريجي للاحتياطات النفطية من جهة أخرى ،فإن الجزائر ستجد نفسها عاجزة عن مواجهة الاحتياجات الداخلية، لهذا لابد من تقوية القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات[1]، ولتقوية هذه القطاعات لابد من صياغة استراتيجيات واقعية وهادفة وفعالة من خلال اتخاذ إجراءات مستقلة وجريئة وحاسمة وصارمة، متوازية مع إجراءات عملية وتطبيق ميداني دقيق.

إن الجزائر وبما تملكه من إمكانيات طبيعية وبشرية ومالية يمكن أن تجد في قطاعي الزراعة والسياحة البديل الحقيقي لتعويض النضوب المحتمل للثروة النفطية ولمواجهة التقلبات المستمرة في أسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية وما تتركه من آثار على إيرادات الجزائر الخارجية وهو ما سيتم تناوله من خلال المبحث الثاني والثالث من دراستنا هذه .

[1] شعيب شنوف، لعلا رمضاني ، الأفاق المستقبلية للاقتصاد الجزائري بعد الثروة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة، المؤتمر العالمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، أيام 07-08 أفريل 2008.

المبحث الثاني : القطاع الزراعي خيار استراتيجي

الاقتصاد الجزائري و على عكس العديد من اقتصاديات دول حوض البحر الأبيض المتوسط يصنف في السوق العالمية على أنه اقتصاد طلبي أي أنه اقتصاد يستورد و لا يصدر، و هذا لأنه اقتصاد غير فعال و فشل في تغطية الإحتياجات الرئيسية لمواطنيه و خاصة الاحتياجات الغذائية [1]،كما أن زيادة الضغط الديموغرافي و التقلبات المناخية ، و توجيه جزء كبير من الإنتاج الزراعي لإنتاج الوقود الحيوي، حيث أنه في سنة 2007 تم تخصيص 100 مليون طن من المنتوجات الفلاحية لإنتاج الوقود الزراعي، و هذه هي أهم العوامل التي تتسبب تفكك الأنظمة الفلاحية ، و تزيد من تعقيد وضعية اللاأمن الغذائي [2] على المستوى العالمي، و هذا اللاأمن الغذائي له "تبعات لا تخفى خطورتها على أحد سواء على الصعيد الاقتصادي أو على الصعيدين السياسي و الأمني " [3]، و إن هذه الأوضاع على المستوى الدولي تجبر القائمين على الاقتصاد الوطني أولا و كل الشعب ثانيا للسعي لتطوير القطاع الزراعي الوطني الذي ليس لنا بديل عنه لتحقيق آمالنا في التطور و الرقي و الازدهار، حيث يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية التي تقوم عليها اقتصاديات بلدان العالم ، فهو العصب الحساس الذي يضمن العيش و الاستمرار للبشر، "فالأمة التي تهتم بقطاعها الفلاحي هي أهم أمة جديرة بالاحترام لأنها أمة تنطلق من الاهتمام بمتطلبات الشعب و ضرورة تحقيق مستوى معين من الأمن الغذائي و بالتالي فهي تضمن العيش الكريم لشعبها، و هذا من خلال تحقيق أقصى ما يمكن من الإنتاج الفلاحي" [4].

و تتميز الزراعة بأنها نظام حياة يأتي الغذاء على رأس أولوياته سواء في الإنتاج أو التجارة، وحتى الأمن فمن لا يملك غذاءه لا يملك حريته لاسيما في ظل توجهات المجتمع العالمي نحو النظام الاقتصادي الحر[5].

إن الزراعة و بمختلف أنواعها تلعب دورا كبيرا و مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، فالقطاع الزراعي له أهمية كبيرة في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية بشكل عام، حيث أن أهمية القطاع الزراعي ترتبط ارتباطا وثيقا بتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى و هذا نظرا للعلاقة الكبيرة المتشابكة و القوية بين القطاعات الاقتصادية الأخرى و القطاع الزراعي، و بالتالي فالزراعة تمثل ركيزة أساسية للتنمية ببعدها الاقتصادي و الاجتماعي في جميع الدول، و قد أصبـــحت في العقود الأخيرة تمثل ركيزة للتنمية ببعدها البيئي أيضـــا بما ينـــطوي عليه ذلك من حفـــاظ على التنوع الحيوي و التـــوازن البيئي الذي يكفل ديمومة المـــوارد

[1]DJENANE –Abdelmadjid ; reformes économiques et agriculture en Algérie THESE ; pour l'obtention du grade de docteur d'ETAT En science économiques ; université Ferhat ABBAS –Sétif 1997. Page 250.

[2] عبد العزيز بوتفليقة ، ندوة صحفية رفيعة المستوى حول الأمن الغذائي العالمي و تحديات الطاقة الحيوية و التغيرات المناخية ، روما ، ايطاليا الأربعاء 4 جوان 2008 خطب و رسائل جانفي ، جوان 2008 الجزء الأول ، مديرية الصحافة و الاتصال رئاسة الجمهورية ، المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الإشهار وحدة روبية ، الجزائر فيفري 2009 – ص 216 .

[3] عبد العزيز بوتفليقة ، تصريحات و أحاديث صحفية 2008 ، حديث صحفي مع وكالة الأنباء الجزائرية لباريس ، فرنسا 13 جويلية 2008 ، مديرية الصحافة و الاتصال رئاسة الجمهورية المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الإشهار ، وحدة الرويبة ، الجزائر فيفري 2009 ص 54 .

[4] أحمد باحشي ، القطاع الفلاحي بين الواقع و متطلبات الإصلاح مجلة الباحث العدد 2 ، 2003 ص 108 .

[5] إبراهيم سليمان، اقتصاديات الزراعة و الغذاء إدارة نظم الزراعة الآلية دار الفكر العربي القاهرة ط 1 2007 ص 05.

و يـــؤمن ظـــروف التنمية المستدامة [1]. "لقد ساهمت الزراعة و منذ القدم في إقامة و تطوير الحضارات الإنسانية المختلفة و مازالت تساهم في عصرنا الحاضر في تطوير البلدان المتقدمة حاليا مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، انجلترا ، فرنسا ... و غيرها[2]، لهذا فالتنمية الزراعية تحظى باهتمام بالغ من طرف الدول و في مختلف أنحاء العالم، فأصبح بذلك القطاع الزراعي من أهم الميادين التي توفر مناصب عمل كثيرة خاصة و أنه يحتاج إلى يد عاملة كثيفة، كما أن القطاع الزراعي أصبح مصدر دخل لشريحة كبيرة من أفراد المجتمع هذا إلى جانب مساهمته في توفير المواد الأولية للعديد من الصناعات التحويلية، و كذلك فهو يستخدم الآلات و الأسمدة المصنعة ... و غيرها، و التي ينتجها القطاع الصناعي كما أن المنتجات الزراعية يتم نقلها إلى الاحتياجات الصناعية و إلى الأسواق لتلبية احتياجات المستهلكين المحليين و إلى موانئ التصدير... الخ، و كل هذا سيؤدي إلى تطوير قطاع النقل و قطاع الخدمات و يؤدي إلى فتح مناصب عمل في القطاعات الاقتصادية الأخرى و بهذا نستنتج بأن القطاع الزراعي هو قطاع اقتصادي استراتيجي "و هذا بالنظر إلى المشاكل التي تعيشها شريحة كبيرة من سكان العالم من حيث التغذية"[3].

و بالإضافة إلى كل هذا فإن للزراعة دور أساسي حتى من المنظور الإسلامي حيث أنها تعتبر عملا تعبديا يثاب عليه الإنسان في الدنيا و الآخرة، حيث يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعا فيأكل منه إنسان أو طير أو بهيمة إلا كان له به صدقة) صدق رسول الله الكريم.

و بالتالي فللزارع فضل وصدقة و أن لم يقصد لما فيه من توسعة على الناس في الرزق. [4]

و إن التخلف الاقتصادي الذي تعاني منه الدول النامية، و الضعف السياسي لأنظمتها و عدم احتلال هذه الدول لمكانة عالمية و تبعيتها المطلقة للعالم الغربي المتقدم يعزى بالأساس إلى ضعف القطاع الزراعي الذي يطلق عليه الغرب مصطلح البترول الأخضر، فضعف القطاع الزراعي جعل الدول النامية عموما و العربية خصوصا ، تعيش وضعا متخلفا و مقلقا و أدخلها في فجوة غذائية و تبعية مطلقة للغرب، هذه الفجوة التي تزداد اتساعا بمرور الزمن نتيجة لتضاعف عدد السكان من جهة و لغياب إستراتيجية زراعية تنموية واضحة المعالم من جهة أخرى، و بهذا أصبحت مشكلة الغذاء هي المشكلة الرئيسية التي تواجه اقتصاديات معظم الدول النامية ومن بينها الجزائر ، فأصبح بذلك الأمن الغذائي الشغل الشاغل و محور اهتمام كل الأمم في الوقت الراهن و ذلك لما يوفره من استقلال و عزة و كرامة في حالة تحققه، و هذا ما جعل الأمن الغذائي مقدما حتى الأمن العسكري و خير دليل على هذا عندما أحصى الله عز وجل نعمه على قريش فقـــال بعد بسم الله الرحمن الرحيم : " فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع و آمنهم من خـــوف " [5]صدق الله العظيم، لهذا سعت الجزائر و منذ استـــقلالها لتحـــقيق التنمية الـــزراعية المنشودة، و تبنت للقـــطـــاع الـــزراعي سيـــاسة زراعية قائمة عـــلى دعـــم الدولـــة و هذا من خـــلال تـــوفير الشـــروط

[1] فوزية غربي الزراعة الجزائرية وبين الاكتفاء و التبعية، دكتوراه دولة كفي العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد جامعة متنوري قسنطينة 2007 -2008 ص 3.

[2] خلف بن سليمان بن صالح النمري، دور الزراعة في تحريك التنمية الصناعية مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية 1996 ص 2 .

[3] الإستراتيجية الوطنية لتنمية نشاطات الصيد البحري و تربية البرمائيات ، المخطط الوطني لتنمية الصيد البحري و تربية البرمائيات 2003 -2007 وزارة الصيد البحري و الموارد الصيدية 2003 ص 4 .

[4] خلف بن سليمان بن صالح النمري مرجع سبق ذكره ص |06 .

[5] الآيات 3، 4 من سورة قريش – القرآن الكريم.

اللازمـــة لرفع الإنتاج و تحسين الإنتاجية، بهدف تغطية الاحتياجات الوطنية من المنتجات الفلاحية على الأقل، و خاصة في مجال السلع الغذائية الأساسية، و لكن كل السياسات الزراعية المتعاقبة لم تحقق الأهداف المرجوة و المنشودة. و من خلال هذا المبحث سنتكلم عن أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الجزائري وعن واقع الإنتاج الزراعي في الجزائر و سنتحدث عن أهم السياسات الزراعية المتبعة منذ الاستقلال وإلى غاية نهاية القرن العشرين، و في ختام هذا المبحث سنتطرق إلى الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية لتطوير و تنمية القطاع الزراعي و عن أهم الآفاق المستقبلية لهذا القطاع ليكون بديلا حقيقيا دائما و مستمرا لقطاع المحروقات .

المطلب الأول: أهمية القطاع الزراعي في الجزائر:

يحتل القطاع الزراعي أهمية كبرى في اقتصاديات الكثير من الدول، حيث يساهم هذا القطاع في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة[1] و بالنسبة للاقتصاد الجزائري فإنه و بدون القطاع الزراعي لا يمكن أن تتحقق التنمية الاقتصادية المرجوة لهذا أولت الدولة عناية خاصة للقطاع الزراعي منذ أول وهلة للاستقلال و هذا من خلال مختلف البرامج و المخططات و السياسات الاقتصادية والزراعية المتعاقبة، و تنبع أهمية القطاع الزراعي من خلال :

1- توفير الحاجيات الغذائية لأفراد المجتمع :

حيث يساهم القطاع الزراعي في توفير المواد الغذائية اللازمة للسكان، [2] فعدم الاهتمام بالقطاع الزراعي يؤدي إلى المجاعة و يهدد و بشكل كبير آفاق الإنعاش الاقتصادي للبلد، كما يؤثر بشكل خطير على تعبئة الكامن الإنتاجي للسكان و يزيد من حدة أثر الفقر و الأمراض المتفشية و التي تؤثر على تطور اقتصادنا [3] .

2- التكوين الرأس مالي:[4]

يعتبر القطاع الزراعي مصدرا رئيسيا لزيادة التكوين الرأسمالي، الذي يشكل المصدر الرئيسي للاستثمار في الأنشطة المزدهرة في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

3- توفير المواد الخام للقطاع الصناعي :

يقوم القطاع الزراعي بتوفير العديد من المواد الأولية للقطاع الصناعي، فمثلا يوفر القطاع الصناعي القطن لصناعة الملابس [5] و الطماطم الصناعية لصناعة مصبرات الطماطم و البيض لصناعة الشامبو و بعض مواد التجميل.

4- استغلال بعض الموارد الاقتصادية بكفاءة [6]:

يستغل القطاع الزراعي بعض الموارد الإنتاجية الاقتصادية و التي لا يمكن استغلالها في قطاعات أخرى، فمثلا في قطاع الإنتاج الحيواني تقوم الحيوانات باستهلاك الأعشاب التي لا يستهلكها الإنسان، و تنتج هذه الحيوانات اللحوم و الألبان بكفاءة عالية،كما تقوم النباتات باستهلاك أشعة الشمس لإنتاج الغذاء الذي يستهلكه الإنسان و الحيوان.

---

[1] علي جدوع الشرفات ، مبادئ الاقتصاد الزراعي ، دار زهران للنشر و التوزيع عمان – الأردن 2010 ص 28 .

[2] علي جدوع الشرفات ، المرجع السابق ذكره ص 28 ,

[3] عبد العزيز بوتفليقة كلمة أبوجا نيجيريا ، الاثنين 31 يناير 2005 . الدورة العادية الرابعة لندوة الاتحاد الإفريقي حول الأمن الغذائي خطب و رسائل 10 جانفي 17 ماي 2005 مديرية الإعلام رئاسة الجمهورية المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار وحدة الرويبة الجزائر ، أوت 2006 ص 35 .

[4] صقر أحمد صقر ، التنمية الاقتصادية مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ط 1، 2004 ص 571 .

[5] علي جدوع الشرفات مرجع سبق ذكره ص 29 .

[6] علي جدوع الشرفات مرجع سبق ذكره ص 30 .

5- القطاع الزراعي قطاع يساهم في امتصاص البطالة:

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الاقتصادية الكثيفة العمل أي التي تعتمد على يد عاملة كثيرة، لهذا يمكن أن يعتبر من أهم القطاعات التي تساهم في امتصاص البطالة، حيث يشتغل في هذا القطاع بالجزائر 26,6 % من نسبة العاملين، و رغم ذلك تبقى هذه النسبة ضئيلة بالمقارنة مع بقية دول العالم، و هذا لكون أن العمل في القطاع الزراعي الوطني لازال يتسم بطابع الموسمية " و هو ما يشير إلى أن العمل في القطاع يبقى مرهونا بالظروف المناخية و تساقط الأمطار، و بالتالي فأغلب العمال في القطاع هم عمال مؤقتين يتأثرون بالتقلبات التي يشهدها القطاع من سنة إلى أخرى [1].

6- النشاط الزراعي نشاط تنموي :

إن القطاع الزراعي هو قطاع يساهم في تكامل الاقتصاد الوطني من خلال تحقيق التفاعل بين القنوات بما في ذلك التكامل بين مختلف أنشطة الإنتاج الزراعي و المعالجة الصناعية للمنتجات الفلاحية و هذا في إطار إستراتيجية السلسلة الغذائية [2]، كما أن القطاع الزراعي يساهم في تفعيل قطاع النقل الذي يقوم بنقل مختلف المنتجات الزراعية سواء للاستهلاك النهائي أو للتصنيع و التعليب و التغليف، كما أن الاهتمام بالقطاع الزراعي يساهم في تحسين النظام البيئي و منه إعطاء مناظر طبيعية خلابة لمختلف مناطق البلاد، مما يساهم في تنمية القطاع السياحي، كما يساهم القطاع الزراعي في إنعاش قطاع التجارة الخارجية عن طريق زيادة الصادرات من المنتجات الزراعية إضافة إلى مساهمته في توفير العملة الصعبة خاصة عند تحقيق الاكتفاء الذاتي، فبدل توجيه الأموال إلى استيراد المواد الغذائية توجه لتنمية قطاعات اقتصادية أخرى .

[1] عمر جنينة، مديحة بخوش ، دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة بالجزائر ، الملتقى الدولي إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة يومي 15 ، 16 نوفمبر 2011 ص 14 .

[2] Le conseil national économique et social ; DESMS stratégie de développement de l'agriculture ; janvier 2003 P 8

المطلب الثاني: واقع الإنتاج الزراعي في الجزائر:

حسب النظرية الاقتصادية فإن حجم إنتاج أي سلعة يتحدد بكمية المستخدم من عوامل الإنتاج، و طبقا لذلك يكون حجم الإنتاج الزراعي دالة في كل من المساحة المزروعة (الأرض المزروعة فعليا) و العمالة الزراعية ورأس المال المستخدم في النشاط الزراعي و مستوى التقدم التكنولوجي، ويمكن إضافة عامل السياسة الزراعية المطبقة [1]، و إن الشيء الملاحظ في العقود الأخيرة هو نمو الإنتاج العالمي من الغذاء و بشكل مستمر و هذا بسبب التوسع في الأراضي المزروعة من جهة، و لزيادة الغلة (أي الإنتاجية) في وحدة المساحة من جهة ثانية، و في الوقت الراهن بعض الأقاليم في هذا العالم توجد بها إمكانية للزيادة في مساحة الأراضي المزروعة، و هناك أقاليم أخرى لا تتوفر على هذه الخاصية، و توجد أقاليم كثيرة في هذا العالم و التي أصبحت تعاني من ركود في الإنتاج الزراعي [2] بمختلف أنواعه، فما هو واقع الإنتاج الزراعي في الجزائر في ظل الإصلاحات الزراعية و المجهودات الكبيرة المبذولة من طرف الدولة ؟ للإجابة على هذا التساؤل نتناول في هذا مطلب و بشكل مختصر كل من واقع الإنتاج النباتي وواقع الإنتاج الحيواني في الجزائر.

أولا : واقع الإنتاج الزراعي النباتي في الجزائر :

يحتل الإنتاج النباتي مكانة مهمة في الزراعة عموما لأنه الركيزة الأساسية في توفير الغذاء، و يتحقق الأمن الغذائي بدرجة كبيرة إذا كان الإنتاج النباتي وفيرا و العكس صحيح، و إن هذا الفرع من الزراعة يضم مجموعة كبيرة من التراكيب المحصولية و نجد الحبوب و البقول الجافة في مقدمتها و هذا نظرا لأهميتها الغذائية بالنسبة للسكان.

و يتميز الإنتاج الزراعي في الجزائر بأنه غير كافي و لا يغطي الاحتياجات المحلية للسكان مما يضطر الدولة إلى استيراد كميات كبيرة منه لسد العجز في الفجوة الغذائية المسجلة و هو ما أثقل كاهل ميزانية الدولة، و الجدول رقم (3 – 13) يوضح أهم المنتجات الزراعية المنتجة في الجزائر خلال الفترة 2006 -2010 .

[1] محمد السيرتي، الأمن الغذائي و التنمية الاقتصادية رؤية إسلامية دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية 2000 ص 144 .

[2] محمود الأشرم ، التنمية الزراعية المستدامة ، العوامل الفاعلة ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت – لبنان ط 1 ، 2007 ص 557 .

الجدول رقم (3 – 13) أهم المنتجات الزراعية النباتية للفترة 2006-2010

الوحدة: مليون قنطار

2010-2009	2009-2008	2008-2007	2007-2006	
40016	52522	15336	35979	الحبوب الشتوية و منها
18090	20010	8138	15290	القمح الصلب
7962	9521	2972	7900	القمح اللين
13080	22034	3959	11867	الشعير
922	267	957	884	الشوفان (الخرطال)
5	10	21	40	الحبوب الصيفية
40021	52532	15357	36019	مجموع الحبوب
723	643	402	501	البقوليات
86404	72913	60681	55243	محاصيل الخضر و منها
33003	26361	21711	15069	البطاطس
7182	6410	5592	5673	الطماطم
10013	9802	7592	8266	البصل
12238	10347	8446	8157	البطيخ و البطيخ الأحمر
7777	4000	5288	2689	المحاصيل الصناعية و منها
7619	3823	5126	2528	الطماطم الصناعية
76	77	64	60	التبغ
7881	8445	6974	6895	أشجار الحمضيات و منها
5825	6261	5030	4209	البرتقال
1518	1572	1498	1529	الكليمونتين و الماندرين
23129	21752	18082	14205	الأشجار و منها
6447	6007	5528	5269	التمور
1238	838	787	639	التين الطازج
3113	4752	2541	2090	الزيتون
570	474	395	341	اللوز (الطازج و الجاف)
1174	9681	8831	6566	الفواكه الأخرى
5606	4925	4020	2450	الكروم
2	2	2	3	العنب الجاف (الزبيب)
4743	4195	3396	2040	عنب المائدة (الطازج)
861	728	622	407	عنب الخمور
157	141	94	48	النبيذ

Source : office national des statistiques ; l'ALGERIE en quelques chiffres ; résultats 2010 édition 2011 P 35

إنه من خلال الجدول رقم (3 – 13) نلاحظ بأن الإنتاج الزراعي النباتي في الجزائر يتحسن و بشكل تدريجي، فمثلا نلاحظ بأن إنتاج البقوليات ارتفع من 501 مليون قنطار خلال الموسم الزراعي 2006 -2007 إلى 723 مليون قنطار خلال الموسم الزراعي 2009-2010 أي أنه حقق زيادة قدرت بـ 222 مليون قنطار، و نلاحظ بأن إنتاج الجزائر من الخضروات يسير بخطى ثابتة و دائمة نحو الارتفاع ليرتفع من 55243 مليون قنطار خلال موسم 2006-2007 إلى 86404 مليون قنطار خلال موسم 2009-2010 أي بنسبة ارتفاع وصلت في المجمل إلى حوالي 56,40 %، و ارتفع إنتاج الحمضيات من 6895 مليون قنطار خلال موسم 2006- 2007 إلى 7881 مليون قنطار خلال موسم 2009 – 2010 ، و نلاحظ أيضا بأن إنتاج الكروم سجل أيضا ارتفاعا من 2450 مليون قنطار خلال موسم 2006 – 2007 إلى 5606 مليون قنطار خلال موسم 2009 – 2010 .

و إن أهم شيء يمكن ملاحظته بالنسبة للإنتاج الزراعي النباتي في الجزائر هو أن إنتاج الحبوب يتميز بالتذبذب الشديد سواء كانت الحبوب الشتوية أوالحبوب الصيفية، حيث أن إنتاج الحبوب الشتوية الإجمالي بلغ خلال موسم 2006 -2007 حوالي 35980 مليون قنطار وانخفض خلال الموسم الموالي مباشرة ليقدر بـ 15336 مليون قنطار أي أنه سجل انخفاضا قدر بـ 20643 مليون قنطار كاملة، و هذا بنسبة انخفاض قاربت الـ 58 % ليعاود الإنتاج ارتفاعه خلال الموسم الموالي مباشرة ليسجل إنتاجا قدر بـ 52522 مليون قنطار أي بارتفاع قدر بـ 37186 مليون قنطار عن موسم 2007 -2008، أي بارتفاع قاربت نسبته 243 % لينخفض مرة أخرى خلال موسم 2009-2010 ليقدر بـ 40016 مليون قنطار، أي بانخفاض بلغ 12506 مليون قنطار و نفس الشيء بالنسبة للحبوب الصيفية، حيث انخفضت من 40 مليون قنطار خلال موسم 2006-2007 إلى 5 مليون قنطار خلال موسم 2009-2010، و نلاحظ بأن هذا الانخفاض هو انخفاض حاد حيث وصلت نسبة هذا الانخفاض إلى 87,5 %، و يرجع هذا التذبذب في إنتاج الحبوب في الجزائر إلى اعتمادها و بشكل مطلق على تساقط الأمطار لهذا يجب أن تعطى عناية و اهتمام أكبر لتنظيم و تفعيل أنظمة الري.

و خلاصة القول تبقى وضعية الإنتاج النباتي في الجزائر مترديةو ترقيتها أصبحت ضرورة ملحة و ذلك من أجل التقليل على الأقل من العجز المزمن الذي تعرفه البلاد خاصة في مجال إنتاج الحبوب و البقول الجافة و هذا لن يأتي إلا إذا قامت الجهات الوصية بإجراءات واضحة و منظمة و مشجعة على زراعة الحبوب و تحسين إنتاجيتها كما و نوعا خاصة و أن هذه المادة أثقلت كاهل ميزانية الواردات الجزائرية.

ثانيا : واقع الإنتاج الزراعي الحيواني في الجزائر :

تتجلى أهمية تربية الحيوانات عموما في دورها التكميلي للإنتاج النباتي فالحيوانات الزراعية تستهلك المخلفات الحقلية التي لا تصلح لغذاء الإنسان أو المعرضة للتلف و الضياع و تحولها إلى مواد غذائية أو مواد خام للأغراض الصناعية كالجلود و الأصواف... و غيرها.

كما أن تربية الحيوانات ينتج عن مخلفاتها السماد العضوي الذي يستعمل لتسميد التربة، و أثبتت التجارب المختلفة نجاعته، كما أن تربية الحيوانات بما فيها الدواجن تزيد من فرص التشغيل و تخفف من وطأة البطالة الموسمية و المقنعة، و تجعل من النشاط الزراعي أكثر انتظاما و أقل موسمية و أوفر دخلا، كما أن الإنتاج الزراعي الحيواني يساهم و بدرجة كبيرة في توفير المواد الغذائية اللازمة و في توفير البروتينات الحيوانية ذات الأهمية الخاصة و هذا من خلال توفير اللحوم بأنواعها البيضاء و الحمراء و البيض [1] و الحليب و الألبان و مشتقاتها و العسل، و يوفر الأصواف للصناعات، و تبذل كالجزائر مجهودات معتبرة في هذا المجال من خلال مختلف برامج الدعم و القروض الميسرة الممنوحة للمربين قصد تحقيق الأهداف المرجوة، و الجدول التالي يوضح تطور الثروة الحيوانية بمختلف أنواعها خلال الفترة 2007 -2011 .

الجدول رقم (3 – 14) تطور الثروة الحيوانية بمختلف أنواعها خلال الفترة 2007 –2011

الوحدة: رأس

2011	2010	2009	2008	2007	
1790140	1747700	1682433	1640730	1633810	مجموع الأبقار
23989330	22868770	21404684	19946150	20154890	مجموع الأغنام
4411020	4287300	3962120	3751360	3837860	مجموع الماعز
318755	313990	301118	295085	291360	مجموع الجمال
44200	43650	44803	/	47040	مجموع الخيول

Source : préparé par le chercheur ; différents tableaux statistiques ministère de l'agriculture et du développement rural

إنه و من خلال جدول رقم (3 –14) نلاحظ بأن مجموع الأبقار في الجزائر بما فيها الأبقار الحلوب المحسنة، و المحلية و الأجنبية، و كذلك الثيران و العجول هي في تطور مستمر فخلال فترة 5 سنوات فقط، ارتفع مجموع عدد رؤوس الأبقار بـ 156330 رأس أي بمتوسط زيادة سنوية تقدر بـ 31266 رأس، و هذا بنسبة زيادة سنوية قاربت الـ 10 % و هي نسبة مقبولة على العموم و يرجع هذا التطور إلى سياسة الدعم المطبقة من طرف الدولة من خلال تقديم تسهيلات للمربين لشراء الأبقار، و تنظيم المستودعات، و تقديم حتى الدعم عند شراء الأعلاف، و لم يبقى على الفلاح الجزائري سوى التسيير و العمل، و ينبغي مواصلة هذه المجهودات لتحقيق الاكتفاء الذاتي خاصة من مادتي الحليب و اللحوم الحمراء.

و بالنسبة للأغنام و الماعز نلاحظ بأنها هي الأخرى في تحسن مستمر باستثناء سنة 2008 حيث سجل تراجع في أعدادها و هذا راجع إلى موجة الجفاف التي ضربت البلاد خلال الموسم الزراعي 2007 –2008، و لكن فيما بعد بدأت أعدادها تتزايد لتصل إلى 23989330 رأس غنم و 4411020 رأس ماعز نهاية سنة 2011.

[1] صلاح وزان، تنمية الزراعة العربية، الواقع و الممكن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت –لبنان، ط 1 1998 ص 368 -369.

و إذا نظرنا إلى تربية الجمال في الجزائر فإننا نلاحظ بأنها خلال الفترة الخماسية 2007-2011 سجلت زيادة قدرت بـ 9,4 % أي بزيادة وصلت إلى 27395 رأس.

أما بالنسبة للخيول فنلاحظ بأن أعدادها في سنة 2011 تقل عن أعدادها في 2007 بانخفاض وصل إلى 2840 رأس و هذا رقم لا يستهان به أي أن أعداد الخيول في الجزائر انخفضت بنسبة فاقت الـ 6 % ، و تعتبر الخيول الجزائرية من أجود الخيول في العالم، فهي تتميز بجمالها و أصالتها لهذا ينبغي أن يعطى اهتمام أكبر لتربية الخيول في الجزائر. وللإطلاع وبشيئ أكثر تفصيلا عن توزيع الثروة الحيوانية في الجزائر خلال سنة 2011 وحسب الولايات ، يمكن النظر للملحق رقم (03) .

أما بالنسبة لإنتاج الأغذية و السلع ذات المصدر الحيواني فسنوضحها في الجدول التالي و الذي يوضح تطور الإنتاج الفصلي لمختلف المنتجات خلال سنتي 2010 -2011.

الجدول رقم (3 –15) تطور الإنتاج الفصلي لمختلف المنتجات الحيوانية خلال سنتي 2010–2011

	الحليب 100 لتر	اللحوم الحمراء قنطار	اللحوم البيضاء قنطار	البيض 100 وحدة	العسل قنطار	الصوف قنطار
الفصل الأول 2010	636122	825844	662805	1019833	30	4725
الفصل الثاني 2010	785431	873141	752932	1200299	-	237232
الفصل الثالث 2010	646333	1058370	799452	1171080	-	18299
الفصل الرابع 2010	658022	1195866	803926	1081697	-	-
مجموع 2010	2725908	3953221	3019115	4472909	30	260256
المتوسط الفصلي لسنة 2010	681477	988305,25	754778,75	1118227,25	7,5	65064
الفصل الأول 2011	707986	885902	848780	117838	-	-
الفصل الثاني 2011	856957	942225	839072	1318389	4828	255239
الفصل الثالث 2011	703994	1171536	869501	1243653	24697	26134
مجموع 2011	2268937	2999663	2557353	3740780	47525	281373
المتوسط الفصلي 2011	756312,33	999887,67	852451	1246926,67	15841,67	93791
الفرق المتوسط الفصلي لسنة 2011 و المتوسط الفصلي لسنة 2010	74835,33	11582,41	97672,25	128699,42	15834,17	28727

Source : préparé par le chercheur ; différents tableaux statistiques ministère de l'agriculture et du développement rural

- المتوسط الفصلي حسب على أساس مجموع الفصول على عدد الفصول .

من خلال الجدول رقم (3 – 15) نلاحظ بأن الإنتاج الزراعي الحيواني من المواد الغذائية في تحسن مستمر، فقد زاد المتوسط الفصلي لإنتاج الحليب في سنة 2011 بحوالي 11 % عن المتوسط الفصلي لإنتاج الحليب في سنة 2010، و زادت كذلك نسبة إنتاج كل من اللحوم البيضاء و البيض و بنسب قاربت 13 % ،و 12 % على الترتيب ، أما بالنسبة لإنتاج اللحوم الحمراء فالزيادة كانت طفيفة و قدرت بـ 11582,41 قنطار أي بنسبة تجاوزت الـ 1 % بقليل .

كما حددت زيادة جد معتبرة في كل من إنتاج الصوف بنسبة قاربت الـ45 % ، أي 28727 قنطار ، و إنتاج العسل حيث ارتفع متوسط إنتاجه الفصلي بـ 15834,17 قنطار ، و هو رقم جد مشجع على الاستثمار في تربية النحل .

و رغم هذا التحسن في الإنتاج الحيواني إلا أن الجزائر لم تحقق الاكتفاء الذاتي و لازالت تواصل اعتمادها على الاستيراد و بمعدلات كبيرة خاصة في مجال الحليب و اللحوم الحمراء، و هذه الوضعية هي وضعية كارثية خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الإمكانيات التي تمتلكها الجزائر لزيادة الإنتاج و الإنتاجية، لتحقيق الاكتفاء الذاتي، و في مجال إنتاج البيض و اللحوم البيضاء تعتبر الجزائر قد حققت الاكتفاء الذاتي و بنسبة مقبولة نوعا ما و لكن هذا لا يعني التوقف عن الاستثمار في هذين المجالين، بل يجب أن تضاعف الاستثمارات و تنظم الأمور قصد التوجه نحو التصدير .

المطلب الثالث: السياسات الزراعية المنتهجة في الجزائر:

يصعب تحديد مفهوم واضح للسياسة الزراعية نظرا لاختلاف أهدافها ووسائل تنفيذها و أدوات تحقيقها و يختلف محتوى السياسات الزراعية من دولة إلى أخرى مما يؤدي إلى اختلاف أداء القطاع الزراعي [1]، إلا أنه يمكننا أن نعرف السياسات الزراعية على أنها " مجموعة الإجراءات و التشريعات و القوانين التي تتخذها الدولة للنهوض بالقطاع الزراعي، كما أنها عبارة عن أسلوب إدارة الدولة للقطاع الزراعي من أجل أن يحقق أهدافه المخطط لها، و هي بذلك ليست واحدة، و إنما تتنوع تبعا للظروف الخاصة و العامة و للظروف الداخلية و الخارجية، و لكل بلد و كل مرحلة "[2].

و قد سعت الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي منذ أول وهلة للاستقلال و هذا قصد تحقيق الاستقلال الكلي و التحرر من التبعية الأجنبية، فقامت الدولة الجزائرية بإتباع سياسات زراعية مختلفة تختلف حسب الظروف المحيطة بكل فترة، فقامت أولا بإعلان أملاك المعمرين دون مالك و قامت بتطبيق نظام التسيير الذاتي* للمنشآت و المستثمرات التي تركها الأوروبيون،و جاءت مراسيم 22 مارس 1963[3] لتنظم و تضفي الشرعية القانونية لنظام التسيير الذاتي و هنا كان " اعتراف من الدولة بتسيير العمال للوحدات الإنتاجية و قد نصت على تشكيل عدد من أجهزة التسيير الذاتي و هي لجنة التسيير، المدير، المجلس القروي، الإنعاش، التسيير الذاتي، و نظرا لجوانب القصور المسجلة على هذه القرارات، فقد أصدر المشرع في 30 ديسمبر 1968 نصوصا جديدة، عرفت بنصوص إثراء قرارات مارس الاستدراكية [4].

و على العموم فإن أسلوب التسيير الذاتي فشل رغم تخصيص الدولة لمبالغ كبيرة للقطاع الزراعي حيث تراجعت إنتاجية عدد كبير من المزارع، بعدها جاء قانون الثورة الزراعية و الذي ترجع جذوره الأولى إلى عام 1965، أي عندما تولى رئاسة الدولة الرئيس الراحل هواري بومدين غير أن الفكرة لم تجسد على أرض الواقع إلا " بعد أن صادق عليه مجلس الثورة و الحكومة بتاريخ 8 نوفمبر 1971، و تهدف سياسة هذا القانون إلى معالجة الوضع الهيكلي العام للقطاع الزراعي بالجزائر، و تندرج قراراتها في إطار السياسة التنموية العامة و هي سياسة هيكلية قائمة على تغيير و تحديد البيات القديمة للاقتصاد الوطني" [5]، و يقوم قانون الثروة الزراعية على ستة مبادئ رئيسية و هي :

---

[1] عيسى محمد الغزالي ، السياسات الزراعية ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية ، السنة الثانية، العدد 21 سبتمبر 2003 ص 04 .

[2] فوزية غربي ، الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر – مركز دراسات الوحدة العربية بيروت –لبنان- ط 1 ، 2010 ص 146 .

* التسيير الذاتي هو عبارة عن تنظيم سياسي و اقتصادي و اجتماعي يوصل محتواه الأيديولوجي إلى الاشتراكية و إقامة دولة العمال –انظر- سوسن بوصبيعات – الطبيعة القانونية لحق المستفيد من المستثمرات الفلاحية – مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الحقوق قسم القانون الخاص فرع القانون العقاري، جامعة متنوري – قسنطينة 2006-2007 ص 22 .

[3] سوسن بوصبيعات ، الطبيعة القانونية لحق المستفيد من المستثمرات الفلاحية – مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الحقوق قسم القانون الخاص فرع القانون العقاري جامعة متنوري – قسنطينة 2006-2007 ص 16 .

[4] سوسن بوصبيعات، المرجع السابق ذكره ، ص 146 .

[5] الطيب هاشمي ، تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر الفترة 2000-2006 نموذج تطبيقي للمخطط بولاية سعيدة – مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية – جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان ، 2006-2007 ص 52 .

- الأرض لمن يخدمها.
- إلغاء حق الملكية بالنسبة للملاكين الذين لا يفلحون ملكيتهم بصورة مباشرة.
- إلغاء كل أشكال التجارة الاستغلالية في الموارد المالية.
- تأمين حقوق الفلاحين في الأراضي التي يزرعونها.
- تمنح الدولة الأراضي للفلاحين الذين لا يملكون أرضا بصورة مجانية و يتم تشجيعهم على الاستعمال المشترك للأراضي ووسائل الإنتاج في إطار تعاوني.
- تتولى الدولة مسؤولية حماية الفلاحين و تأطيرهم و إنشاء الهيئات اللازمة لتحسين شروط المعيشة في الأرياف [1].

و لقد مرت الثروة الزراعية بثلاثة مراحل وهي: [2]

- **المرحلة الأولى: امتدت من جانفي 1972 إلى 1974:**

و خلال هذه المرحلة تم القيام بعملية الإحصاء و تصنيف الملكيات الزراعية و إقامة الهيئات و الأجهزة المكلفة بختلف التحقيقات تحت رقابة و مسؤولية كل بلدية، و تميزت هذه المرحلة بإحصاء أراضي المجموعات المحلية و أراضي العرش و الحبوس و تعتبر هذه الأراضي من الدرجة الثانية و الثالثة من حيث الخصوبة و يقع أغلبها في الجبال و المنحدرات بمناطق الهضاب العليا.

- **المرحلة الثانية : انطلقت في سبتمبر 1972 :**

و تمت خلالها عملية تأميم و توزيع الأراضي على المستفيدين، بالإضافة إلى إقامة التعاونيات المختلفة و خلال عملية التأميم هذه تم استثناء الملكيات الكبرى بحيث أن المساهمة التي تركت للملاك تمكنهم أن يعيشوا مع أسرهم و بالتالي يمكن لهم أن يخدموا أراضيهم بأنفسهم و قد روعي في هذا التحديد تباين الأرقام المختلفة (طبيعة التربة، طرق الزراعة المتبعة، المساحات المروية و غير المروية).

- **المرحلة الثالثة : بدأت في عام 1976 :**

و خلالها تم تطبيق قانون الرعي و ذلك لوضع حد لاستغلال الرعاة من طرف كبار المالكين و ذلك بتطبيق مبدأ "الماشية لمن يرعاها" و تم تحديد عدد المواشي لكل راعي بـ 300 إلى 400 رأس شريطة أن لا يكون لمربيها أي نشاط آخر.

و لقد تمخض عن قانون الثورة الزراعية العديد من النتائج نذكر منها:

[1] سوسن بوصبيعات، مرجع سبق ذكره – ص 26 .

[2] سمير عزالدين ، انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر – مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بقسم العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر 3 ، 2011-2012 ص 30 .

- أدى تطبيق قانون الثورة الزراعية إلى إدماج عدد كبير من الأراضي الزراعية و المراعي في نطاق الأموال العامة و هذا أدى إلى تشكيل إضافة جديدة لنطاق هذه الأموال[1] فزادت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بمقدار 1546000 هكتار [2].
- حدد قانون الثورة الزراعية حد أقصى للملكية و قام بتأميم كل الملكيات التي تزيد عن الحد الأقصى كما تم تأميم كل الأراضي المتغيب عنها ملاكها أو اللذين لا يقومون بالعملية الإنتاجية بأنفسهم ماعدا بعض الاستثناءات الموجودة بقوة القانون [3]، و يحدد ميثاق الثورة الزراعة وضع التغيب بأنه يؤدي لعرقلة التطور الزراعي في البلد و يعبر عن علاقات بدائية متخلفة قائمة على الاستغلال الطبقي و هي تكريس للهياكل الزراعية الموروثة عن العهد الاستعماري.

و في الواقع هناك عدد هام من الملاكين لا يستغلون أراضيهم بأنفسهم و هم باقتطاعهم الريع العقاري من حساب الفلاحين المستغلين يشكلون عامل افتقار لهؤلاء الأخرين و يجعلونهم يركنون لوضع يكون فيه كل جهد لتحسين أسلوب إنتاجهم غير ممكن ... و بصفة عامة فإن مجموع الإيرادات التي يقتطعها المالكون المتغيبون عن الإنتاج الزراعي تؤدي إلى الإضرار الجسيم بالوضع الاقتصادي في الريف بالنسبة لما هو عليه في المدن.[4]

- تم تشكيل تعاونيات زراعية تمثلت في 6000 تعاونية (CAPRA) موزعة على 1100000 هكتار كما تم تكوين 730 تعاونية زراعية للاستغلال الجماعي (CAFA) و المكلفة بالاستعمال المشترك لوسائل الإنتاج، و كذا تم تشكيل تعاونيات لتربية المواشي على 600000 هكتار، [5] "و تم كذلك إنشاء 645 تعاونية للخدمات الفلاحية، و إنشاء 37 قرية في سنة 1979 تأوي حوالي 17842 أسرة "[6]، و تحتوي هذه القرى على كل المستلزمات الضرورية للحياة من ماء و كهرباء و طرق و مدارس و مستوصفات ومساجد وهذا خدمة للفلاحين،[7] لتحسين مستواهم المعيشي و تشجيعهم على العمل الزراعي.
- إن التعاونيات الزراعية ما إن شكلت حتى أصبحت تعاني من نفس المشاكل التي عانت منها مزارع التسيير الذاتي و نذكر منها [8]:

[1] سوسن بوصبيعات ، مرجع سبق ذكره ، ص 27 .

[2] سمير عزالدين ، مرجع سبق ذكره ، ص 30 .

[3] محمد بويهي ، القطاع الفلاحي المسير ذاتيا و مشاكله المالية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع التسيير جامعة الجزائر 1987 ص 48 .

[4] محمد بلقاسم حسن بهلول ، القطاع التقليدي و التناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر (تحديده و نظام دمجه في الثورة الزراعية) الشركة الوطنية للنشر و التوزيع – الجزائر – 1976 ص 231 .

[5] محمد غروي ، آثار المديونية على القطاع الزراعي و آفاق التنمية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع التحليل الاقتصادي جامعة الجزائر 2001 –2002 ص 08 .

[6] سمير عزالدين ، مرجع سبق ذكره، ص 30 .

[7] محمد بويهي ، مرجع سبق ذكره ، ص 49 .

[8] محمد غروي، مرجع سبق ذكره ، ص 08 .

- مركزية القرار.
- عدم توفر الحوافز المادية .
- تداخل أراضي مزارع التعاونيات لعدم تعيين حدودها بدقة.
- اتساع مساحة المزارع و التعاونيات الإنتاجية، و تشتتها على مسافات بعيدة.
- نقص الاستثمارات الزراعية، وخاصة منها الاستثمارات المتعلقة بالزراعة الصناعية.
- عدم تطبيق التقنيات الحديثة في المجال النباتي و الحيواني (التكثيف الزراعي – النسل الحيواني ...).
- انتشار ظاهرة البيروقراطية في كل المجالات (التمويل، التموين، التسويق) و ضعف الوعي لدى المستفيدين من الثورة الزراعية، و اللذين يعتبرون أنفسهم سوى إجراء.
- التعطل في عملية توزيع الأراضي المؤممة على المستفيدين إلى غاية عام 1982.
- إعطاء الأولية للقطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي و التي نتج عنها انتقال عدد كبير من الفلاحين إلى القطاع الصناعي و هذا نتيجة ارتفاع الأجور في القطاع الصناعي مقارنة بالقطاع الزراعي.
- " المتابعة الميدانية لتطبيق سياسة الثورة الزراعية لم تتسم بالصرامة اللازمة مما حال دون تحقيق الزيادة المرجوة في الإنتاج الزراعي و تحسين القطاع.
- انتشار ممارسات فردية سيئة بين عمال الأرض و الفلاحين كاللامبالاة، و الإهمال، و السرقة و الاختلاس و الرشوة، و الاستهلاك الذاتي... الخ، مما أدخل الوحدات الإنتاجية في عجز دائم و خسارة مستمرة ".[1]

و نتيجة لهذه المشاكل و غيرها لم يكن المآل الذي آلت إليه الثورة الزراعية مغريا و هذا ناتج عن أخطاء تسببت فيها الإدارة و السلوك الأحمق لدى المستفيدين الذين لم يقدروا القفزة النوعية التي كان المسؤولون يريدون لهم أن يقفزوها، و لتحديد الفارق بين النيات السياسية و الواقع المعيشي فإنه ينبغي الرجوع إلى العديد من حالات التنازل من المستفيدين، و إلى النتائج السيئة للإنتاج الفلاحي، و زيادة على ذلك لم يتمكن المعنيون من التخلص عن عاداتهم الراسخة كفلاحين لا يمتلكون الأرض و ذلك نتيجة لمسار طويل من الإستلاب و الفقر و الإستبداد. [2]

و بالتالي فالثورة الزراعية لم تحقق أهدافها المرجوة و المتمثلة في تحقيق الاكتفاء الذاتي و الملحق رقم (04) يوضح الإنتاج الفلاحي للفترة 1973 – 1979 و الذي يبين بأن هذا الإنتاج قد تراجع و بشكل رهيب و على كافة الأصعدة اعتبارا من سنة 1977 .

[1] فوزية غربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 132 .

[2] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية – مشروع دراسة حول إستراتيجية التنمية الفلاحية ، الدورة الثامنة عشر – جويلية 2001 ، ص 16 .

و مع بداية الثمانيات من القرن الماضي، و بسبب فشل البرامج السابقة، تم الشروع في إعادة هيكلة القطاع الزراعي خاصة بعد "زيادة الواردات الزراعية خاصة من الحبوب و بنسبة قاربت الـ 50 %، و جاءت التعليمة الرئاسية رقم 14 الصادرة في 17 مارس 1981، و التي طبقت بشكل رسمي ابتداء من 15 أكتوبر 1981 بالمنشور الوزاري رقم 707. " [1]

و تهدف عملية إعادة الهيكلة هذه إلى :[2]

- تحقيق استقلالية أكثر في ميدان تسيير المؤسسات الفلاحية و المزارع و تطهيرها.
- جعل القطاع الريفي قطاعا أكثر انسجاما و تهيئة.
- ضم الأراضي الزراعية لبعضها البعض و تكوين مزارع ذات طابع اشتراكي عمومي ووضع مسير (مهندس أو تقني) على رأس كل مزرعة يكون على الأقل مختص في الميدان الفلاحي .
- تحرير و تشجيع صادرات الفلاحين و تصحيح التعاونيات الإنتاجية للفلاحين.

و قد نتج عن عملية إعادة الهيكلة و التي انتهت عام 1983، تكوين 3429 مزرعة فلاحية اشتراكية بمعدل يفوق 800 هكتار للمزرعة، و بمساحة إجمالية قدرها 2830000 هكتار، كما تم توزيع أراضي التعاونيات على الفلاحين لاستغلالها بشكل فردي بسبب صغر حجمها و هو ما أدى إلى تشجيع القطاع الخاص و الاهتمام به بدل الاهتمام بالقطاع الزراعي الاشتراكي [3] .

و مع ذلك عجز هذا الإصلاح أيضا عن حل المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي و هذا بسبب مجموعة من العوامل أهمها:[4]

- إعطاء الأولوية للقطاعات الأخرى فيما يتعلق بتوزيع الاستثمارات.
- غياب التنسيق على مستوى المزارع.
- دخل العمال لم يكن يعتمد على الوضع المالي للمزرعة مما أدخل المزارع في عجز دائم و مستمر.

و لتجاوز الوهن الذي أصاب القطاع الزراعي تم تنفيذ بعض المحاولات الإصلاحية و التي قامت بها الحكومة "فصدر القانون رقم 87-19 و المؤرخ في 8 ديسمبر 1987 و المتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية، التابعة للأملاك الوطنية و تحديد حقوق المنتجين و واجباتهم " [5].

[1] أعمر سعيد شعبان ، القطاع الفلاحي في الجزائر ، واقع و آفاق ، دراسة تطبيقية بولاية الجلفة رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط ، جامعة الجزائر 2004 -2005 ص 18 .

[2] أعمر سعيد شعبان ، المرجع السابق ذكره ، ص 18 .

[3] أعمر سعيد شعبان ، المرجع السابق ذكره ، ص 19 .

[4] أعمر سعيد شعبان ، المرجع السابق ذكره ، ص 20 .

[5] سمية لنقار بركاهم ، منازعات العقار الفلاحي ، التابع للدولة في مجال الملكية و التسيير ، الديوان الوطني للأشغال التربوية 2004 ص 21 .

و قد صدر هذا القانون "في ظل ظروف اقتصادية متدهورة للغاية بسبب الانخفاض الكبير لأسعار البترول و الارتفاع المتزايد و المستمر لأسعار المواد المصنعة و المواد الغذائية في الأسواق العالمية، إضافة إلى تزايد الاحتياجات الوطنية الغذائية"[1] بسبب ارتفاع عدد سكان الجزائر.

إن القانون رقم 87-19 هو قانون متعلق بالمستثمرات الفلاحية حيث أنه يبين كيفية تكوين المستثمرات الفلاحية الجديدة، و تحديد طبيعتها القانونية إذ تعتبر عملية إعادة تنظيم القطاع الفلاحي العمومي بمثابة تنظيم جديد مع ظهور تسمية جديدة و هي المستثمرات الفلاحية بدلا من المزارع الاشتراكية[2] و يهدف هذا القانون إلى:

- " تحديد قواعد استغلال الأراضي الفلاحية.
- ضمان استغلال الأراضي الفلاحية استغلالا أمثلا.
- رفع الإنتاج من أجل تلبية الحاجيات الغذائية للسكان و احتياجات الاقتصاد.
- تمكين المنتجين من ممارسة مسؤولياتهم في استغلال الأراضي مع ضمان الاستقلالية الفعلية للمستثمرات الفلاحية و ذلك في إطار نظام استقلالية المؤسسات.
- إقامة علاقة خاصة بين دخل المنتجين الفلاحين و حاصل الإنتاج و هو ما يعني ربط الأجور بمدى ما تحقق من ربح تشجيعا للعمل و زيادة في الإنتاج الفلاحي " [3].

و بحلول سنة 1990 تم " إعادة النظر في ملكية الأراضي الفلاحية التابعة للدولة و المشكلة للصندوق الوطني للثورة الزراعية فصدر القانون رقم 90 – 25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 و المتعلق بالتوجيه العقاري"[4]، حيث حدد هذا القانون القوام التقني و النظام القانوني للأملاك العقارية و أدوات تدخل الدولة و الجماعات و الهيئات المحلية[5]، و حددت المادة الثالثة من ذات القانون القوام التقني في الأملاك العقارية حيث نصت صراحة على"يشتمل القوام التقني في الأملاك العقارية زيادة على الأملاك العمومية الطبيعية على ما يلي:

- الأراضي الفلاحية و الأراضي ذات الوجهة الفلاحية.
- الأراضي الرعوية و الأراضي ذات الوجهة الرعوية.
- الأراضي الغابية و الأراضي ذات الوجهة الغابية.
- الأراضي الحلفاوية.
- الأراضي الصحراوية.

---

[1] سمية لنقار بركاهم ، مرجع سبق ذكره ص 22 .

[2] فوزية غربي، مرجع سبق ذكره ، ص 135.

[3] سمية لنقار بركاهم ، مرجع سبق ذكره ، صص 22،21 .

[4] سمية لنقار بركاهم ، مرجع سبق ذكره ، ص 21 .

[5] المادة الأولى من القانون رقم 90 -25 المؤرخ في أول جمادى الأولى 1411 هـ الموافق لـ 18 نوفمبر 1990 م يتضمن التوجيه العقاري الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ أول جمادى الأولى 1411 هـ الموافق لـ 18 نوفمبر 1990 م ، العدد 49 ، ص 03 .

- الأراضي العامرة و الأراضي القابلة للتعمير.
- المساحات و المواقع المحمية " [1].

كما صنفت المادة الرابعة من ذات القانون الأراضي الزراعية أو القابلة للزراعة طبقا لجودتها و طبيعة تربتها و كان الهدف من وراء هذا التصنيف هو توفير الحماية القانونية للأراضي الخصبة حتى لو كانت مملوكة للخواص[2] وهذا بهدف الحد من التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، و منعت المادة 34 من القانون رقم 90-25 أي بناء يتم على حساب الأراضي الزراعية حيث نصت صراحة على أنه " لا يمكن إنجاز أي منشأة أساسية أو بنايات داخل المستثمرات الفلاحية الواقعة في أرض خصبة جدا أو خصبة إلا بعد الحصول على رخصة صريحة تسلم حسب الأشكال و الشروط التي تحددها الأحكام التشريعية المتعلقة بالتعمير و حق البناء"[3] .

غير أن " أهم إجراء نص عليه القانون رقم 90-25 هو إلغاء الأمر رقم 73/71 و المؤرخ في 8 نوفمبر 1971 و المتعلق بتأميم الأراضي الفلاحية بحيث تنص المادة 76 من القانون رقم 90-25 على أنه تصبح الأراضي التابعة للصندوق الوطني للثورة الزراعية، طبقا لإجراءات التأميم ملكا لأصحابها الأصليين ذوي الجنسية الجزائرية "[4] .

غير أن التشريع الأوثق صلة مع قانون المستثمرات الفلاحية، هو القانون رقم 90-30 المؤرخ في الفاتح من شهر ديسمبر عام 1990 و المتعلق بالأملاك الوطنية، و الذي صدر في الواقع لتحقيق الانسجام القانوني داخل الدولة في ظل الأحكام الجديدة لدستور 1989 و هذا القانون حدد مكونات الأملاك الوطنية و كذا القواعد الخاصة بتكوينها و تسييرها و مراقبة استعمالها [5].

" و في ظل الانفتاح الاقتصادي الحر تم تعديل القانون رقم 90-25 المتضمن التوجيه العقاري بالأمر رقم 95-26 الصادر بتاريخ 25-09-1995 و الذي وسع من حجم الأراضي المسترجعة بضمه الأراضي الموضوعة تحت حماية الدولة و الأراضي المتبرع بها للصندوق الوطني للثورة الزراعية بعد أن استثناها القانون رقم 90-25 من الاسترجاع "[6].

إن المتمعن في السياسات الزراعية المطبقة في الجزائر منذ نهاية فترة الثمانينيات و خلال مرحلة التسعينيات يلاحظ بأنها "تميزت بقدر كبير من التوجيهات نحو تحرير الأسواق الداخلية و الخارجية و أتاحت المجال للقطاع الخاص و قلصت الدور المباشر للدولة، كما تم تحويل ملكية النشاط الزراعي و إدارته كليا أو جزئيا إلى القطاع الخاص" [7].

---

[1] المادة الثالثة من القانون رقم 90 -25 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 49 ، المرجع سابق ذكره ص 03 .

[2] الجيلالي عجة ، أزمة العقار الفلاحي و مقترحات تسويتها من تأميم الملك الخاص إلى خوصصة الملك العام ، درا الخلدونية للنشر و التوزيع ، الجزائر-2005- ص196

[3] المادة 34 من القانون رقم 90-25 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 49 مرجع سبق ذكره، ص 06.

[4] الجيلالي عجة ، مرجع سبق ذكره ، صص 196،197 .

[5] المادة الأولى من القانون رقم 90-30 المؤرخ في 14 جمادى الأولى 1411 هـ الموافق لـ 1 ديسمبر 1990 م و المتضمن لقانون الأملاك الوطنية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 15 جمادى الأولى 1411 هـ و الموافق لـ 2 ديسمبر 1990 م، العدد 52 ص 14.

[6] سمية لنقار بركاهم ، مرجع سبق ذكره ، ص 21 .

[7] فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص 136.

و بالرغم من كل هاته الإصلاحات إلا أن القطاع الفلاحي الوطني فشل مرة أخرى في تحقيق الهدف المنشود و هو تحقيق الأمن الغذائي الذي يعتبر هو الركيزة الأساسية لتحقيق الاستقلال الكلي للبلاد و من بين أهم أسباب فشل هذه الإصلاحات نذكر :

- " عدم كفاية الاستثمارات في المستثمرات الفلاحية و التأخر المسجل في تحديث نظم الإنتاج.
- عدم الاحتياط المسبق بإنشاء هياكل إسناد الفلاحين لإدارة المخاطر التي تتعرض لها المحاصيل الزراعية و الإنتاج الحيواني.
- ضعف تعبئة الموارد المائية و استغلالها أحسن استغلال.
- قصور خدمات دعم المستثمرات الفلاحية كما و كيفا و عدم استكمال إعادة تنظيم هذه الخدمات من طرف الدولة لتحسين الإرشاد الفلاحي و توعية الفلاحين " [1].
- نقص العتاد الفلاحي بمختلف أنواعه و الذي يرجع بالدرجة الأولى إلى الأزمة المالية التي كانت تعاني منها الجزائر جراء انخفاض أسعار النفط.
- قلة وجود الإطارات الفلاحية في العديد من المستثمرات مما أعاق تطور الإنتاج الزراعي.
- عدم التحديد الواضح لمهام الدولة في مجالات الاستثمار والتنظيم و الإنتاج.
- استفادة أشخاص لا ينتمون إلى العالم الفلاحي من أراضي المستثمرات الفلاحية و تحويلها عن مسارها الفلاحي و بطرق ملتوية و بتواطؤ من الإدارة "[2].
- تفشي مختلف مظاهر البيروقراطية التي تعيق مسار التنمية الفلاحية.
- الأوضاع الأمنية السائدة في الجزائر في تلك الفترة أدت إلى حدوث نزوح ريفي كبير.
- " ضعف الحوافز اللازمة لاندفاع المسؤولين و العاملين في هذا القطاع.
- عدم إتباع العاملين في هذا القطاع للأساليب الزراعية بشكل دقيق و إهمالهم لصيانة المعدات وقاموا أيضا باستعمال الأرض و المواد و المعدات لأغراض شخصية.
- الغياب شبه كلي للمراقبة و العقاب من قبل الدولة ". [3]

و عليه نستنتج بأن عملية إعادة تنظيم القطاع الفـــلاحي العمومي عوض أن تسطر أهدافا قصد الاستعمال العقلاني للوسائل و المعدات المحدودة و تقليص التبعية الغذائية، فهي أدت إلى تفاقم النتائج الهشة أصلا، و خير دليل على هذا هو فشل السياسة الفلاحية المنتهجة لحد الآن في ميدان الحبوب و مع ذلك فقد سجل الإنتاج الفلاحي ارتفاعا خلال المواسم (1997-1998-1999) وهـــذا حسب وزارة الفـــــلاحة و الصيد البحري و الملحق رقم (05) يوضح تطور الإنتاج

[1] خديجة عياش ، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر ، دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2005 رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص التنظيم السياسي و الإداري ، جامعة الجزائر 2010 – 2011 ص 74 .

[2] أعمر سعيد شعبان، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[3] منى رحمة ، السياسات الزراعية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، ط 1 ، 2000 ص 90 .

الزراعي للفترة 1997-1999 وأن هذا التطور في الإنتاج يجبر القائمين على القطاع الفلاحي في الجزائر على مساعدة المزارعين و التكفل أكثر بالدورات الإنتاجية و هذا لتغطية احتياجات البلاد و التخلص التبعية الغذائية [1] خاصة و أن " حصة الواردات الزراعية تتجه نحو الارتفاع بالنسبة لمجمل الواردات و بالفعل فإن حصة الواردات الزراعية كانت تقدر بـ 25 % في سنة 1985، ثم ارتفعت إلى 30 % في سنة 1995 لتصل إلى 29,3 % في سنة 1997، ثم حوالي 28% خلال السداسي الأول من سنة 1998، و يبدوا أن هذا الحجم من الواردات غير قابل للتقلص و تشكل الحبوب و الحليب و مشتقاته نسبة 60 % منها، و لا يغطي القطاع الفلاحي الوطني الطلب إلا في حدود 33 % بالنسبة للحبوب، و 40 % بالنسبة للحليب و مشتقاته و 11 % بالنسبة للخضر الجافة و 74 % بالنسبة للـــحوم الحمراء و 65 % بالنسبة للفواكه. "[2]

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، لجنة الآفاق و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، إشكالية التنمية الفلاحية ، محاور لفتح نقاش وطني – الدورة الرابعة عشر ، نوفمبر 1999 ، ص ص 15 ، 16 .

[2] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، الدورة الرابعة عشر، نوفمبر 1999، المرجع السابق ذكره، ص 14.

المطلب الرابع: تنمية القطاع الزراعي في الجزائر:

بحلول الألفية الثالثة حاولت السلطات الجزائرية واعتبارا من سنة 2000 أن تطور القطاع الفلاحي الوطني فتم اعتماد العديد من البرامج و هي :

أولا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: le plan national de développement agricole « PNDA » (2000-2004)

و هو عبارة عن جزء من برنامج الإنعاش الاقتصادي للدولة الجزائرية ووفقا لذلك فقد صمم بحزم لإدارة طلبات الاستثمارات الإنتاجية وفق آليات شفافة، وجاء هذا المخطط استجابة للصعوبات التي تواجه القطاع الزراعي الوطني، ويعتبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية كمظهر من مظاهر الإرادة السياسية القوية لبناء حلول المشاكل التي تعيق تطور القطاع الزراعي وهذا استنادا إلى الخبرة المكتسبة منذ الاستقلال من خلال مختلف الإستراتيجيات و السياسات المتبعة .

ويعرف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) بأنه عبارة عن مخطط يحدد إستراتيجية للتمكن من إنعاش التنمية الزراعية ويضع الإجراءات الجديدة في مكانها لتحسين مستوى الإنجازات[1] وتم اعتماد هذا المخطط كمسعى لتجديد ولتأهيل القطاع الفلاحي بإيجاد الظروف الملائمة لتحسين الإنتاج والإنتاجية وتوفير كامل متطلبات المنافسة العالمية [2] ،ولتلبية على الأقل الاحتياجات الغذائية الوطنية المتزايدة، وتتمثل الأهداف الرئيسية للمخطط (PNDA) فيما يلي :[3]

- ❖ تحسين الأمن الغذائي للبلاد وكذلك وضعية الميزان التجاري الزراعي.
- ❖ إعداد خطة لدمج الزراعة الجزائرية في سياق عالمي (منظمة التجارة العالمية، الإتحاد الأوروبي، إتحاد المغرب العربي...).
- ❖ إعادة احتلال المناطق الزراعية والريفية وتحقيق الاستقرار السكاني.
- ❖ إعادة هيكلة المهن الزراعية من خلال إعادة تأهيل المناطق الطبيعية.
- ❖ زيادة الإنتاج و الإنتاجية الزراعية.
- ❖ تحسين المنتجات الغذائية والمنتجات الزراعية-الصناعية وتحسين معدل التكامل.
- ❖ التوسيع في مساحة الأراضي الزراعية وكذلك المروية.
- ❖ الحفاظ على العمالة الزراعية الحالية وزيادة مستويات التشغيل فيها.
- ❖ مكافحة التصحر.
- ❖ الاستخدام الرشيد والمستدام للموارد الطبيعية .

[1] République Algérienne Ministère de l'Agriculture et de Développement Rurale (PNDA) p .p.02.05

[2] عبد الرزاق بوعزير ،محاولة تقييم أثر الإصلاحات الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري ،دراسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2004 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر 2004-2005 ،ص 49.

[3] République Algérienne Ministère de l'Agriculture et de Développement Rurale les objectifs du PNDA .p.05

ولتحقيق أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA اتخذت وزارة الفلاحة بعض التدابير والاتجاهات وهي:[1]

- دعم الإنتاج الزراعي الوطني وإنتاجية مختلف فروعه.
- تكييف أنظمة الإنتاج مع مختلف الظروف البيئية للمناطق المناخية الزراعية المختلفة.
- دعم تنمية الأراضي الزراعية عن طريق الامتياز.
- وضع برنامج للتشجير الوطني وهذا من أجل استعادة مناطق الغابات.
- دعم التنمية في الجنوب.

وقد حقق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNDA (2001-2004) نتائج لا بأس بها و فيما يلي سنستعرض الآثار التي تركها تطبيق البرنامج :

1- الآثار على مستوى استخدام الأراضي في الميدان الزراعي:

لقد تطورت مساحة الأراضي المستغلة خلال الفترة 2001-2004 و في مختلف أنواع الزراعات و الجدول رقم (3-16) يوضح تطور استخدام الأراضي في بعض المنتجات الزراعية.

الجدول رقم (3 – 16) : تطور استخدام الأراضي خلال فترة 2001-2004

الوحدة : هكتار

السنوات / المنتج	2001	2002	2003	2004
الحبوب	2980.400	2980.400	2.980.400	2.980.400
العلف	500.000	800.000	900.000	1.100.000
البقول	200.000	293.000	396.000	5000.000
أشجار الفاكهة	243.657	304.257	403.787	490.807
زراعة الكروم	79.598	89.698	109.684	129.598
النخيل	100.260	110.490	120.720	130.950
البطاطس	71.800	73.000	80.000	90.000
الطماطم الصناعية	28.000	29.000	30.000	30.000

Source :PNDA 2001 -2004 les objectifs du PNDA page 09

من خلال الجدول (3 -16) نلاحظ بأن المساحة التي تشغلها مختلف المحاصيل الزراعية قد زادت في سنة 2004 مقارنة بسنة 2001 فمثلا تطورت المساحة المستغلة في زراعة الأعلاف من 500000 هكتار سنة 2001 إلى 1100000

[1] République Algérienne Ministère de l'Agriculture et de Développement Rurale ;les objectifs du PNDA :

هكتار سنة 2004 و نفس الشيء بالنسبة لأشجار الفاكهة فقد تطورت المساحة من 243257 هكتار إلى 490807 هكتار، و تطورت المساحة المخصصة لزراعة الكروم و زراعة البطاطس من 71898 هكتار إلى 129598 هكتار و من 71800 هكتار إلى 90000 هكتار على الترتيب.

2- الآثار على مستوى الإنتاج الزراعي لبعض المنتجات الزراعية :

لقد تطور الإنتاج الزراعي بشكل لا بأس به خلال الفترة 2001 -2004 و الجدول رقم (3 -17) يوضح تطور الإنتاج الزراعي في بعض المحاصيل الزراعية للفترة 2001 -2004.

الجدول رقم (3 -17) : تطور الإنتاج الزراعي في المنتجات الزراعية الأساسية لفترة 2001-2004

الوحدة : طن

السنوات / المنتـج	2001	2002	2003	2004
الحبوب	2.384.320	2682360	2980.400	3.278.440
العلف	1.158.740.9	1701084,20	1936963.8	2442043
البقول	100.000	146500	237.600	350.000
الشمندر	/	25000	40.000	80.000
الأشجار المثمرة	965.000	1070.000	1180.000	1350000
الزيتون	4000	45.000	50.000	55000
زراعة الكروم	1800.000	2.000.000	2.200.000	2500.000
البستنة	208.3600	2.112.800	2.299.500	2526100

Source :PNDA 2001 -2004 les objectifs du PNDA page 10

من خلال الجدول رقم (3- 17) نلاحظ بأن الإنتاج الزراعي في أهم المحاصيل أخذ في التحسن بشكل تدريجي فعلى سبيل المثال تطور إنتاج الحبوب من 2384300 طن عام 2001 إلى 3278440 طن عام 2004 محققا نمو قدر بحوالي 38 %، وبالنسبة لإنتاج البقول فقد تطور الإنتاج من 100000 طن عام 2001 إلى 350000 طن عام 2004، وحقق إنتاج الجزائر من الزيتون تطورا مذهلا خاصة من سنة 2001 إلى 2002 حيث تطور الإنتاج من 4000 طن سنة 2001 إلى 45000 طن سنة 2002 أي بمعدل نمو فاق الـ 91 % كما تطور الإنتاج من الكروم من 1800000 طن عام 2001 إلى 2500000 طن عام 2004 مسجلا معدل نمو قدر بـ: 28 % .

3- الآثار على مستوى التشغيــل :

بناءا على المعطيات المقدمة في التقرير السنوي حول وضعيات القطاع الزراعي في الجزائر لسنة 2004 فإن وضعية التشغيل في الجزائر تكون كما هي موضحة في الجدول رقم (3-18) .

الجدول رقم (3 -18) : توزيع السكان النشطين حسب قطاع النشاط خلال سنة 2004

البيانات	العــدد	النسبــة %
السكـــان	8416238	100
العاملـــون في القطاع الزراعي	2234951	26,6
العاملون في القطاع الصناعي	1060785	12,6
العاملون في قطاع البناء و الأشغال العمومية	967568	11,5
العاملون في القطاع التجاري و الخدمات و الإدارة	4152934	49,3

Source : Rapport ; sur la situation du secteur agricole 2004 ministère de l'agriculture et de développement rural direction des statistique agricoles et des systèmes d'information page : 11.

من خلال الجدول نلاحظ بأن القطاع الزراعي يشغل 2234951 عامل أي بنسبة 26,6 % من نسبة العاملين في الجزائر و هي نسبة جد معتبرة و هي تعكس بوادر عودة السكان للنشاط الفلاحي و إلى أراضيهم التي هجروها بسبب انعدام الأمن و المرافق العمومية.

ثانيا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية : le plan national de dévloppement agicole et rural (PNDAR)

حسب تقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة لعام 2001 فإن كل المحولات التي كانت جارية من أجل مساعدة نمو 1.2 مليار شخص للخروج من دائرة الفقر فشلت بسبب إهمال السكان الريفيين [1]، و مع أن النشاط الزراعي هو نشاط اقتصادي حقيقي و مصدر دخل كبير فهو قطاع استراتيجي، و مع ذلك فإن الحركة السكانية في البلدان النامية تعرف اتجاها متزايدا للهجرة من الريف إلى المدينة، حيث تم تسجيل انخفاض في نسبة السكان الزراعيين من مجموع السكان من 32 % سنة 2005 إلى 27,8 % سنة 2007 [2] .

[1] الملتقى العلمي الدولي التاسع حول تحديات القطاع الزراعي في الدول العربية و الإسلامية و سبل مواجهتها مداخلة حمدي رابح باشا ، فاطمة بكدي، بعنوان التنمية الريفية المتكاملة و دورها في تحقيق أهداف التنمية الزراعية في الجزائر ، جامعة الجزائر 03 أيام 27-28 فيفري 2011.

[2] محمد بلقاسم حسين بهلول ، مداخلة تحت عنوان " تنمية القطاع الفلاحي كعامل قيادي للتنمية المستديمة – الملتقى العلمي الدولي التاسع حول تحديات القطاع الزراعي في الدول العربية و الإسلامية و سبل مواجهتها – جامعة الجزائر 03 أيام 27-28 فيفري 2011 .

و بالنظر للأهمية الإستراتيجية للقطاع الزراعي و على المستوى العالمي، قامت السلطات الجزائرية بتطوير المخطط الوطني للتنمية الريفية PNDA الذي انطلق سنة 2000 ليصبح بعد ذلك المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية PNDAR [1]، و هذا كأداة لرفع مستوى الزراعة بالجزائر، حيث أنه تبنى رؤية جديدة للزراعة و التنمية الريفية و كرس نموذج تمويل جديد للاقتصاد الزراعي و الريفي، و المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية PNDAR هو مخطط يلائم الإصلاحات الاقتصادية الشاملة التي بدأت في الجزائر بداية التسعينيات من القرن الماضي.

و هو عبارة عن أداة للدولة لدعم تحديث و تطوير القطاع الزراعي و لإدارة الأراضي الزراعية، وتسعى الدولة من خلاله إلى خلق ظروف مواتية على مستوى الاقتصاد الكلي تؤدي إلى زيادة الاستثمار في الزراعة و الصناعات الزراعية، و يبقى الهدف الاستراتيجي لـ PNDAR هو التحسين المستدام للأمن الغذائي في الجزائر و هذا من خلال :

- زيادة حيوية الاقتصاد الزراعي و الريفي.
- توطيد دور المزارع باعتبارها رائدة المشروع الاقتصادي الزراعي.
- الحد من الفوارق الإقليمية في أنشطة تعزيز وتطوير القطاع الزراعي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية [2]

وإن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR بني على أساس محورين أساسيين :[3]

1) تحديد مستوى المزارع وفروع الإنتاج من خلال خطط التنمية للمزارع المعتمدة من قبل الصندوق الوطني للتنظيم و التنمية الزراعية le Fond National de Régulation et de Développement Agricole (FNRDA).
2) إعادة تأهيل المناطق الريفية وتحسين الظروف المعيشية للسكان من خلال تنفيذ أو تطبيق مشاريع تقريب التنمية الريفية les projets du proximité de développement rural (PPDR)، والتي تهدف إلى تعزيز المناطق الريفية كفضاءات بيئية ومادية ينظر إليها الناس على أنها مناسبة ومريحة لتعزيز استقرارها.

ومن خلال تطبيق المحورين السابقين للمخطط للفترة 2004-2013 كان يتوقع أن يترك آثارا إيجابية على القطاع الزراعي ومن بينها نذكر:[4]

- تحسين الظروف المعيشية لآلاف الأسر الريفية وتحسين مستويات الدخل والسكن...
- دمج الأسر المهمشة التي تعيش في المناطق الريفية لتعميق ديناميكية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

[1] سمير عزالدين ، مرجع سبق ذكره ، ص 61 .
[2] Le plan national de développement agricole et rural un instrument de mise à niveau de l'agriculture algérienne, ministère de l'agriculture et de développement rural
[3] Le plan national de développement agricole et rural, O.P.cit
[4] Le plan national de développement agricole et rural, O.P.cit

- تحسين القدرة التنافسية للمزارع وتطوير شبكة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل إنعاش الإنتاج الزراعي وتحسين الأنشطة الخدمية للاستغلال.
- السعي لتطوير مساحة تقدر بـ: 550000 هكتار وخلق أكثر من 50000 مزرعة جديدة.
- حماية الموارد الطبيعية من خلال تحسين المراعي المتدهورة والمزارع الرعوية ومكافحة مختلف أشكال التعرية.
- المحافظة على الموارد المائية ومرافق الري بالتنقيط لتوفير المياه وزيادة العمر الافتراضي للسدود القائمة.

إن فوائد تطبيق هذا المخطط باتت الآن واضحة ومن بين هذه الفوائد نذكر:

- استحداث 1008000 منصب شغل.
- دمج وترقية أكثر من 300000 مزرعة منها 22000 أصبحت قابلة للتمويل.
- زيادة توافر الفواكه والخضروات والتي تغطي وبشكل واسع الاحتياجات الوطنية والإفراج عن الفائض حتى للتصدير.
- زيادة كفاءة استخدام مياه الري من خلال تطوير الري بالتنقيط "goute à goute " على مساحة وصلت إلى 200000 هكتار.
- زيادة حجم المساحة الزراعية المستغلة.
- تعزيز مكافحة التصحر عن طريق إعادة تأهيل 03 ملايين هكتار من إقليم السهوب من 07 ملايين هكتار المتدهورة للغاية، إضافة إلى حماية أكثر من 500000 هكتار في مستجمعات المياه.
- تنشيط المناطق الريفية أدى إلى استقرار السكان في هذه المناطق وعودة حتى أولئك الذين فروا من هذه المناطق لأسباب اقتصادية أو أمنية، فقد تم إنجاز 1043 مشروع غابي استفادت منه 106000 أسرة وتم تجسيد 725 مشروع في منطقة السهوب استفادت منه 152000 أسرة وتم إنجاز كذلك 693 مشروع لتعزيز التنمية الفلاحية والريفية استفادت منه 43161 أسرة[1] .

ومع ذلك فإن النتائج المحققة وعلى المستوى الوطني لبرنامج التنمية الفلاحية والريفية (PNDAR) ليست في مستوى الإمكانيات المتاحة فلا بد من تعزيز الإنتاج الفلاحي من خلال إضفاء الطابع المهني على النشاط الزراعي، و إنشاء فروع للنشاط ووضع العلامات التجارية و الشهادات للمنتجات الزراعية، و جعل بعض المناطق متخصصة في منتجات محددة.

ثالثا :برنامج التجديد الفلاحي و الريفي :

شرع في تنفيذ سياسية التجديد الفلاحي و الريفي من قبل وزارة الفلاحية و التنمية الريفية في عام 2008 و أساس هذه السياسة يتمحور حول تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السيادة الوطنية و التماسك

[1] Le plan national de développement agricole et rural, Op.cit.

الاجتماعي، و تستند هذه السياسة الجديدة على تحرير المبادرات و الطاقات و عصرنة جهاز الإنتاج و ترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها بلدنا و مجتمعنا و يهدف برنامج التجديد الفلاحي و الريفي إلى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة عن طريق تثمين التجارب و مواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي، و ترتكز سياسة التجديد الفلاحي و الريفي على قانون الزراعة التوجيهي الذي صدر في شهر أوت سنة 2008، هذا القانون هو الذي يحدد المعالم و الإطار العام لسياسة التجديد الفلاحي و الريفي بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد و تحقيق التنمية المستدامة [1].

و تتشكل هذه السياسة الجديدة من محورين و هما :

1) المحور الفلاحي : و الذي يهدف إلى تعزيز قدرات الإنتاج و زيادة إنتاج المحاصيل و المنتجات الإستراتيجية، تعزيز و توسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع و يعتمد هذا المحور على ثلاث برامج رئيسية تنفذ عن طريق الأدوات التالية :

- وحدات الاستبيان الحقلية .
- مراكز الامتياز المتكاملة (المستثمرات الفلاحية الرائدة) .
- المهارات و البنيات التحتية
- التكويـن [2].

و الشكل رقم (3- 3) يوضح البرامج التي يتشكل منها المحور الفلاحي في برنامج التجديد الفلاحي و الريفي .

[1] برنامج التجديد الفلاحي و الريفي ، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية ص 01 .

[2] برنامج التجديد الفلاحي و الريفي – وزارة الفلاحة و التنمية الريفية – المرجع السابق ذكره ص 01 .

الشكل رقم (3– 3) : برنامج التجديد الفلاحي

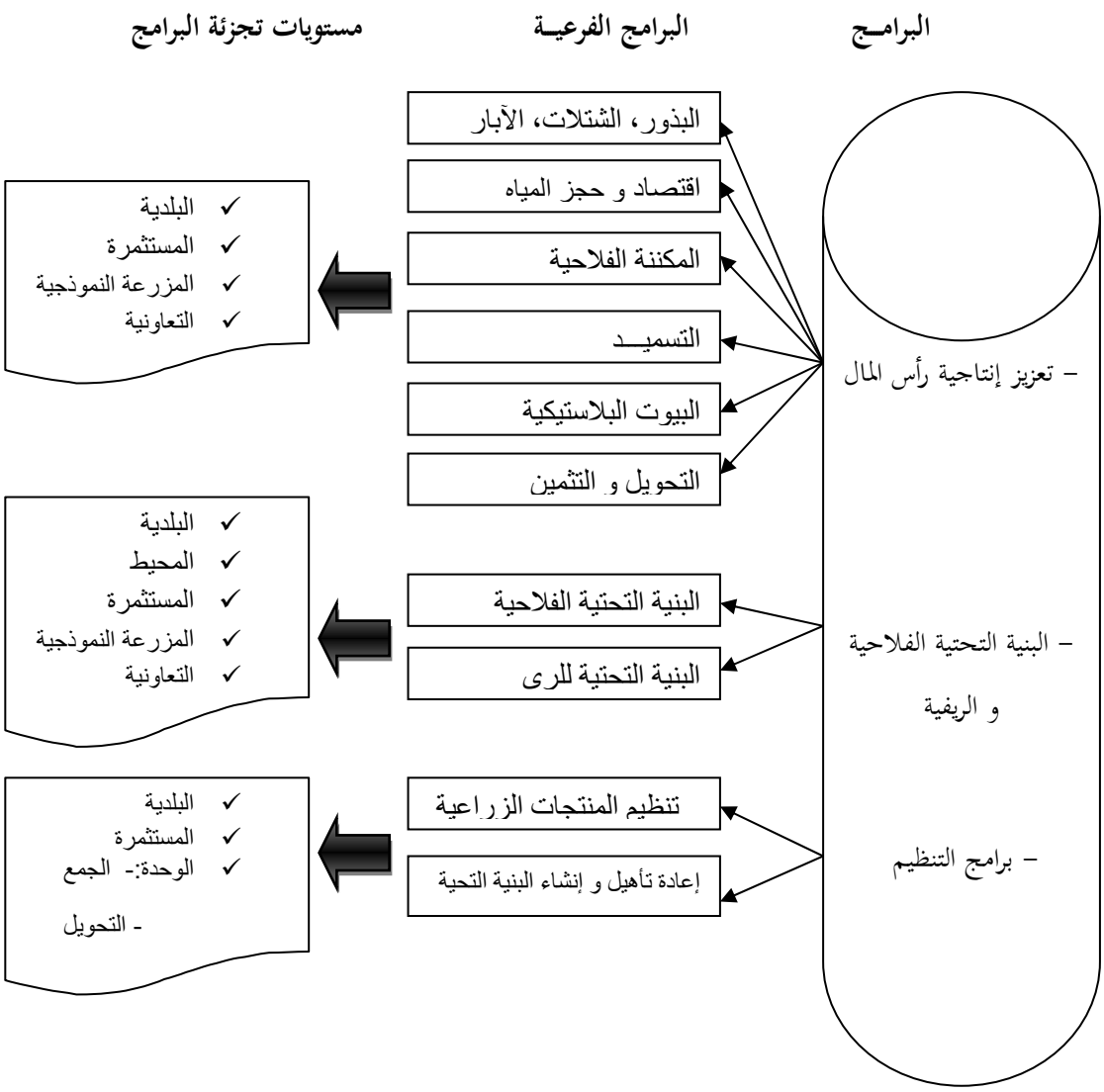

المصدر : برنامج التجديد الفلاحي و الريفي – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – وزارة الفلاحة ص 2 .

2) المحور الريفي : و هو يهدف إلى حماية و صيانة و تعزيز الموارد الطبيعية الرعوية و النباتية و المائية من أجل ترقية النشاطات الاقتصادية و الاجتماعية في الوسط الريفي و ربط عملية تحديد الفضاءات الريفية لسياسة تهيئة الإقليم مع ضمان تنمية متوازنة و منسجمة لكل الأقاليم دون إقصاء أو تهميش،[1] و هذا عن طريق برامج تستند عند تنفيذها على الأدوات التالية :

– إنشاء نظام معلوماتي لبرامج دعم التجديد الريفي (le SI-PSRR) و هو نظام إعلامي مرتبط بالانترنيت و يقوم

[1] سمير عزالدين – مرجع سبق ذكره – ص 62 .

بعرض كل المعلومات المعنية بالفاعلين في برنامج دعم التجديد الريفي كما يحوي هذا النظام قاعدة معلومات تحتوي على جميع المعطيات الخاصة بالبرامج الجوارية للتنمية الريفية، [1] و يتم إنشاء هذا النظام من أجل تجميع المعلومات في إطار عملية التشخيص خلال المراحل المختلفة لتنفيذ البرامج و المشاريع، كما يسمح هذا النظام بتقييم قدرات المجتمعات الريفية و المؤسسات المعنية بتنفيذ المشاريع و تمديد نسبة نجاحها. [2]

– إنشاء نظام وطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة (SNADDR)، أنشئ هذا النظام لأغراض التشخيص و البرمجة لتنمية مختلف المناطق و يتيح هذا النظام رؤية واضحة لقدرات مختلف المناطق،[3] كما يحتوي هذا النظام على طرق متابعة الميزانيات المخصصة للبرامج الجوارية و يقدم قاعدة بيانات إحصائية تخص جميع القطاعات الوزارية، يتم دراستها و تحليلها لتقديم مؤشرات التنمية، و نظام المساعدة على إتخاذ القرار هو نظام موزع و موجودة على مستوى كل الفاعلين في التنمية الريفية (الوزارات، الولايات، الهيئات ...) [4].

– تفعيل المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI)، و المشاريع الجوارية لمكافحة التصحر (PPLCD)، و هذا من أجل الحماية و الحفاظ على الموارد الطبيعية من جهة، و استغلال و تثمين المعرفة و الأنشطة المحلية المولدة للثروة من جهة أخرى، [5] و تهدف هذه المشاريع إلى مرافقة سكان الريف خاصة على المستوى التقني و التنظيمي و المالي في مجهوداتهم حتى يصبح نشاطهم الاقتصادي يتميز بالديمومة و جالبا للمداخيل المتواصلة.

– تعزيز القدرات البشرية و الدعم التقني (PRCHAT)، و هذا قصد تطوير القدرات الإدارية للإطارات المسؤولة عن تطبيق و تنفيذ مختلف البرامج، [6] و يهتم هذا البرنامج بالتكوين و الإعلام و الاتصال و التعبئة الخاصة بالمجتمع المدني، و ذلك من أجل مشاركة كل الفاعلين في التنمية الريفية، و هذا من أجل توجيه كل الجهود لإنجاح برنامج التجديد الريفي، و قد تم و إلى غاية عام 2009 تأهيل حوالي 1600 فاعل في برنامج التجديد الريفي و ذلك تحت إشراف 62 مكونا و على مدار 620 جلسة عمل، [7] و الشكل رقم (3- 4) يوضح البرامج التي يتشكل منها المحور الريفي في برنامج التجديد الفلاحي و الريفي.

[1] سمير عزالدين – المرجع السابق ذكره – ص 63 .
[2] برامج التجديد الفلاحي و الريفي – وزارة الفلاحة و التنمية الريفية مرجع سبق ذكره – ص 02 .
[3] برامج التجديد الفلاحي و الريفي – وزارة الفلاحة و التنمية الريفية مرجع سبق ذكره – ص 02
[4] سمير عزالدين – المرجع السابق ذكره – ص 63 .
[5] برامج التجديد الفلاحي و الريفي – وزارة الفلاحة و التنمية الريفية مرجع سبق ذكره – ص 02 .
[6] برامج التجديد الريفي – وزارة الفلاحة و التنمية الريفية – مرجع سبق ذكره ، ص 02 .
[7] سمير عزالدين – مرجع سبق ذكره – ص 64 .

الشكل رقم (3 – 4) : برنامج التجديد الريفي

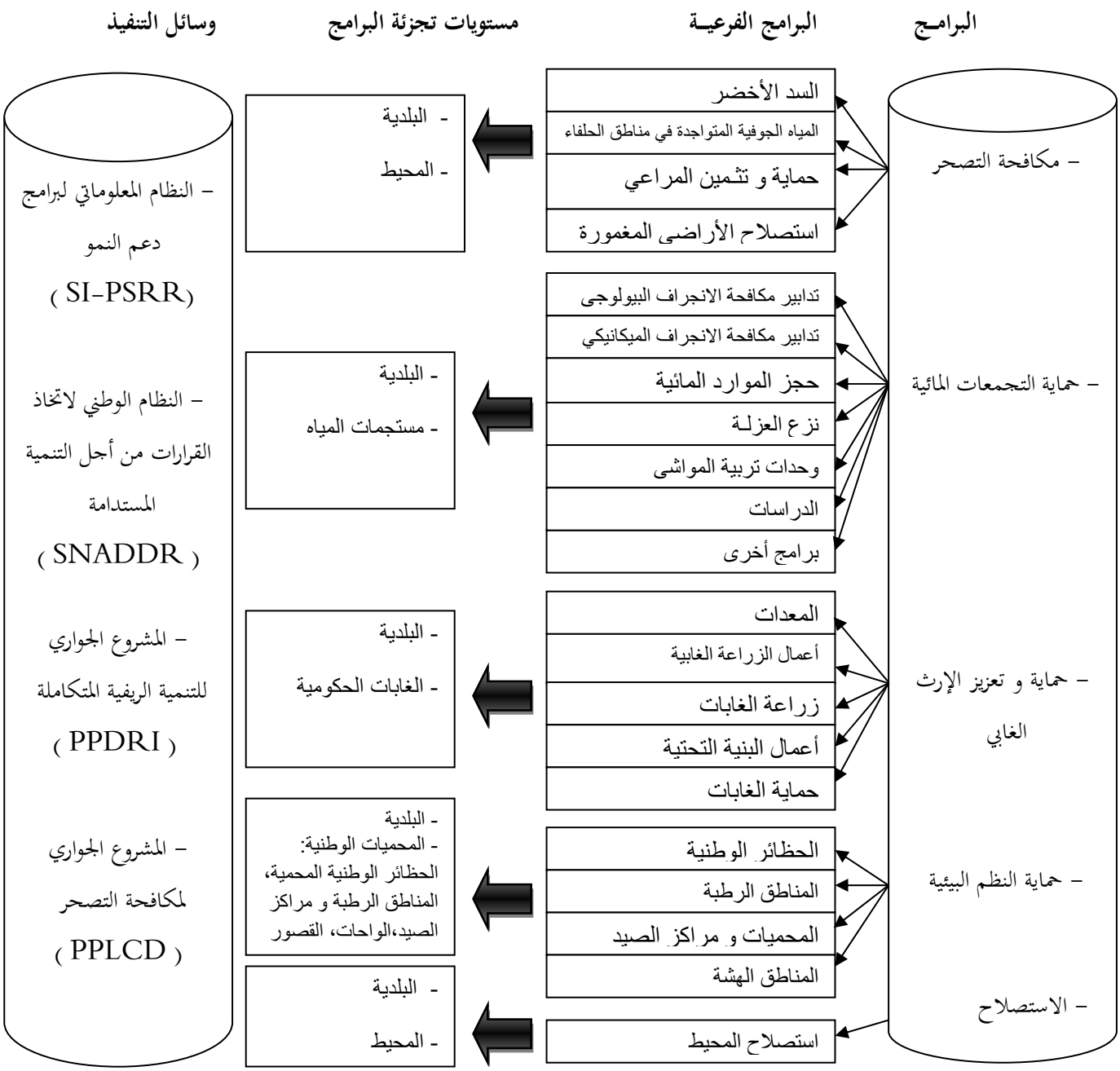

المصدر : برنامج التجديد الفلاحي و الريفي – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – وزارة الفلاحة ص 2 .

– و لتفعيل عملية تنفيذ برامج التجديد الفلاحي و الريفي تم وضع مجموعة من التدابير المرافقة لهذه السياسة و من بينها إنشاء قرض "الرفيق" و الذي يستفيد من خلاله المزارعون و المربون من قروض بنكية بدون فوائد تسمح لهم بتعزيز و دعم قدراتهم الإنتاجية عن طريق اقتناء المستلزمات الضرورية لعملهم الإنتاجي، كما تم العمل على جعل الإطار القانوني و النظامي في الجزائر مشجعا على الاستثمارات المنتجة لكـــل شخص مادي أو معنوي، وطني أو أجنبي و كذا الاستثمارات المحققة في إطـــار

منح الامتيازات و الرخص كما تم فتح مجال الشراكة في الميدان الفلاحي مع الأجانب على أن تكون المساهمة الوطنية لا تقل عن 51 % من رأس مال الشركة ، و يمكن لمشاريع الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص[1] الوطني أو الأجنبي أن تتحقق بالتعاون مع مؤسستين لتسيير مساهمات الدولة و هما :

1- شركة تسيير مساهمات الدولة للإنتاج الحيواني [2]: تتشكل هذه الشركة من 07 فروع، 06 مجمعات و مؤسسة للدراسة و تتكون هذه المجمعات من 39 فرعا، توظف 12500 عامل و تسجل رقم مبيعات يقدر بـ 48 مليار دينار و تقوم الشركة بالمهام التالية :

- التسيير و المراقبة الإستراتيجية للأسهم الخاصة بحساب الدولة و كذا تقسيمها في المؤسسات العمومية.

- تقييم القدرة الإنتاجية من خلال عمليات الشراكة.

2- **شركة تسيير مساهمات الدولة للتنمية الفلاحية** [3] :ترتبط نشاطات شركة مساهمات الدولة للتنمية الفلاحية بثلاث مجالات و هي :

2-1- المنبع الزراعي : إنتاج البذور و الشتائل و الإنتاج الزراعي الموجة للاستهلاك العادي و المباشر.

2-2- الصناعة الفلاحية : تحويل و تعبئة و تغليف المنتجات الفلاحية و الغابية مثل التمور ، الزيتون ... و غيرها.

2-3- الخدمات : القيام بمختلف الدراسات، أشغال التهيئة الغابية، تسويق المداخلات الزراعية تسيير أموال الاستصلاح عن طريق الامتياز.

و توظف الشركة 15339 عامل، و تسجل رقم مبيعات يقدر بـ 9217 مليون دينار و تتمثل أهم مهامها في:

- ترجمة و تنفيذ الأشكال التجارية التي تتناسب مع مخططات الإصلاح، إعادة تأهيل و تنمية المؤسسات الاقتصادية و العمومية.
- ترجمة و تنفيذ الأشكال التجارية التي تتناسب مع برامج إعادة الهيكلة و الخوصصة.
- ضمان تسيير و مراقبة إستراتيجية و عملية للمحفظات و الأسهم و القيم المنقولة الأخرى وفقا لمعايير الفعالية و المردودية الضرورية .
- ممارسة قرارات الجمعية العامة و امتيازات الجمعيات العامة للمؤسسات الاقتصادية و العمومية في آجال محددة في مذكرة التسيير.

[1] برنامج التجديد الفلاحي و الريفي – وزارة الفلاحة و التنمية الريفية – مرجع سبق ذكره ، ص 03 ، 04 .
[2] برنامج التجديد الفلاحي و الريفي – وزارة الفلاحة و التنمية الريفية – مرجع سبق ذكره ، ص 04 .
[3] برنامج التجديد الفلاحي و الريفي – وزارة الفلاحة و التنمية الريفية – مرجع سبق ذكره ، ص 04 .

كما قام المشرع الجزائري بإصدار القانون رقم 10-03 المؤرخ في 15 أوت 2010، و الذي يحدد شروط و كيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة و التي كانت خاضعة للقانون رقم 19/87 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987 [1] حيث أنه و حسب المادة الرابعة من القانون 10-03 فإنه يمنح للمستثمر صاحب الامتياز حق استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة و كذا الأملاك السطحية المتصلة بها بناءا على دفتر شروط يحدد عن طريق التنظيم لمدة أقصاها أربعون (40) سنة قابلة للتجديد مقابل دفع إتاوة سنوية تضبط كيفيات تحديدها و تحصيلها و تخصيصها بموجب قانون المالية. [2]

فحسب هذا القانون فإنه يتسنى للفلاحين المستثمرين أن يقوموا باستغلال الأراضي عن طريق الامتياز، و حددت وزارة الفلاحة و التنمية الريفية أجل قدره 18 شهرا لإيداع الملفات المتعلقة بالحصول على الامتياز، [3] و بعد تجاوز هذا الأجل فإن الفلاحين المستثمرين الذين لم يقدموا طلباتهم يعتبرون قد تخلوا عن حقوقهم، و عند انقضاء هذه الآجال و بطلب من الديوان الوطني للأراضي الفلاحية فإنه سيتم استرجاع الأراضي و المساحات الفلاحية من طرف إدارة أملاك الدولة و يمنح حق التنازل لفلاحين آخرين. [4]

و يحمل هذا القانون في طياته العديد من المزايا و التي نذكر منها [5] :

- تسهيل الحصول على القروض من طرف الهيئات المالية باعتبار أراضي الامتياز كضمان.
- القضاء على المنازعات بين المستثمرين.
- تطهير القطاع الفلاحي من الفلاحين المزيفين.
- حماية الأراضي من زحف المحيطات العمرانية و البناءات الفوضوية.
- تمكين الفلاح من الدفاع عن أرضه و بقوة القانون.

كما قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء هيئة وطنية تعرف باسم الديوان الوطني للأراضي الفلاحية و هذا للحد من حالة الفوضى و البزنسة التي طالت العقار الفلاحي التابع للمجموعات الفلاحية كجزء من الأملاك العمومية الخاصة التابعة للدولة [6].

---

[1] المادة الثانية من قانون رقم 10-03 المؤرخ في 05 رمضان عام 1431 هـ الموافق لـ 15 أوت سنة 2010 م الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية – العدد 46 الصادر بتاريخ 08 رمضان عام 1431 هـ الموافق لـ 18 أوت 2010 ص 04 .

[2] المادة الرابعة من القانون رقم 10-03 المرجع السابق ذكره ص 05 .

[3] سمير عزالدين – مرجع سبق ذكره ص 66 .

[4] الديوان الوطني للأراضي الفلاحية ONTA على الموقع الالكتروني .

http/ksarelhirane.ibda3.org/t1154-topic-ajanté le 14 .09.2010 consulté le 11.03.2013 a23 :35 GMT

[5] سمير عزالدين – مرجع سبق ذكره ص 66 .

[6] رشيد حمادو – إنشاء ديوان وطني للأراضي الفلاحية للحفاظ على الطابع الفلاحي للأراضي و متابعة عقود الامتياز – جريدة الفجر الصادرة بتاريخ 07-11-2009 على الموقع الالكتروني :

http// www .djazairess.com/alfadjr/129143 consulté le 11-03-2013 a 23 :40 GMT

المطلب الخامس : الآفاق المستقبلية للقطاع الزراعي في الجزائر:

إن الجزائر بلد ليس له أي تأثير على نطاق المبادلات التجارية في السلع الزراعية على المستوى الدولي، و تصنف الجزائر ضمن البلدان المستوردة للغذاء، و هي بهذه الصفة لها الحق في تصميم و تنفيذ سياسة زراعية من شأنها مواجهة النقص الفادح في العرض الزراعي و إذا لم يتم تأهيل القطاع الزراعي بصورة فعالة لمواجهة الحاجات المتزايدة من الغذاء خاصة في ظل التوقعات المتزايدة باتساع حجم الفجوة الغذائية، [1] فإن هنا سيدخل البلاد في أزمة شاملة تضر بكل القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية، و حتى السياسية و القطاع الزراعي الجزائري يملك آفاقا مستقبلية واعدة خاصة و أنه يحتوي على كل مقومات النجاح، و لم يبقى ينقص سوى التوظيف الجيد للمعطيات المتاحة على أرض الواقع، و هذا عن طريق انتهاج سياسة زراعية واضحة المعالم و الأهداف من خلال:

- تنمية القطاع الزراعي التي تتطلب إدماجه في الحركة العامة للتنمية الشاملة. [2]
- إقامة علاقات منسجمة بين مختلف القطاعات الاقتصادية كالعلاقة بين الزراعة و الصناعة، بحيث تساهم الصناعة في تطوير الزراعة و تضطلع هذه الأخيرة بمهام توفير المواد الزراعية للصناعات المختلفة و تلبية الحاجات الغذائية للمجتمع. [3]
- ضرورة تطبيق القوانين المنظمة للعقار الفلاحي و بشكل صارم و حماية حقوق الفلاحين المستغلين لا المزيفين فالأرض لا بد أن تكون لمن يخدمها لا لمن يؤجرها.
- إيجاد إطار قانوني ينظم استغلال الأراضي الفلاحية ذات طابع العرش كما يعرفها سكان الوسط و الشرق الجزائري، و يسميها سكان الغرب الجزائري بالأراضي السابقة، [4] و التي تشكل نسبة كبيرة من مساحة الأراضي الزراعية في الجزائر حيث تقدر مساحتها بحوالي 700000 هكتار ،[5] والشيء الملاحظ هو أن هذا الملف دائم الغلق على الرغم من أهميته الكبيرة، لهذا يتعين على الجهات الوصية أن تحل هذه المعضلة و التي تسمى بمعضلة أراضي العرش.
- ضبط و تنظيم العمران و هذا للحد من التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية و معاقبة كل مخالف للقانون لحماية هذه الأراضي من الاستنزاف.
- استصلاح المزيد من الأراضي و إضافتها إلى المساحات الزراعية المستغلة طريق حاسم لزيادة إنتاج الغذاء و تلبية احتياجات السكان، [6] و مشاريع استصلاح الأراضي التي أجريت في الجزائر لحد الآن تقف شاهدا أمام أعين كل

---

[1] عزالدين بن تركي ، تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية، أي سياسة زراعية للجزائر؟ أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006-2007، ص 227.

[2] عزالدين بن تركي ، المرجع السابق ذكره ص 227 .

[3] عزالدين بن تركي ، المرجع السابق ذكره ص 227 .

[4] سمية لنقار بركاهم ، مرجع سبق ذكره ص 40 .

[5] سمية لنقار بركاهم ، مرجع سبق ذكره ص 41

[6] عبد المنعم بلبع – استصلاح و تحسين الأراضي – مكتبة المعارف الحديثة – الإسكندرية 1999 ص 11 .

الجزائريين و لم يبق سوى تفعيلها و زيادة حجمها فحتى الصحراء الجزائرية أثبتت أن رمالها الذهبية لا تنتج النفط فقط بل تنتج كل ما لذ و طاب و ما يحتاجه الإنسان في حياته.

- العمل على زيادة الإنتاج زيادة رأسية أي زيادة معدل إنتاج الوحدة المنتجة و هذا ليس بالأمر الهين أو السهل و هذا لن يتأتى إلا من خلال بلوغ أشواط كبيرة في ميدان التطور العلمي و الاجتماعي و التكنولوجي. [1]
- الاستغلال الجيد و العقلاني للأراضي الزراعية المستغلة لأن استغلالها بطرق عشوائية " الرعي الجائر و الاستزراع السيئ للأراضي و الري الزائد يحدث تلفا لا يستطيع النظام البيئي أن يتحمله و ينتج عن ذلك التصحر" [2] و إتلاف الأراضي الصالحة للزراعة.
- الاهتمام بترقية و تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي الذي يعرف انخفاض نسبة الاستثمارات فيه، خاصة من طرف القطاع الخاص و هذا راجع إلى عدم توفر دراسات أمام الراغبين في الاستثمار حول الفرص المتاحة للاستثمار في التنمية الزراعية، و لعدم توفر المعلومات و البيانات الإحصائية الدقيقة و المؤكدة في المجالات التي يرغب المستثمرون في الحصول عليها لإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لمشاريعهم قبل الاستثمار، و لوجود بعض المشاكل التي تواجه المستثمرين و خصوصا بالنسبة لعدم استقرار السياسات الزراعية في الجزائر[3] فرأس المال هدفه الربح ولكن جبان، إضافة إلى عدم توفر البني الأساسية و التي تحفز على الاستثمار لهذا لا بد من توفير كل المعلومات التي يجتاحها المستثمر و كذلك لابد من الاستقرار على نهج تنموي زراعي واحد يكون واضحا و ضامنا لحقوق المستثمرين.
- محاربة كل أنواع الفساد من بيروقراطية و محسوبية و رشوة ... و غيرها، فإنتشار الفساد يؤدي إلى فساد الإقتصاد الوطني الكلي وليس القطاع الزراعي فحسب.
- تشجيع الإنتاج و الإنتاجية و حماية كل هذا الإنتاج، حيث أنه عادة ما "يحدث تدهور و فساد للمواد الغذائية نتيجة سلسلة من التغيرات الكيميائية المعقدة و التي تبدأ مباشرة بعد حصاد المادة الزراعية أو ذبح الحيوان أو الحلب "[4] لهذا لابد من القيام بإجراءات للتحكم في البنية المحيطة بالإنتاج الزراعي لحفظه و منع تلفه.
- استغلال المياه استغلالا عقلانيا، خاصة و أن الجزائر تتميز بندرة سقوط الأمطار فيها خاصة في الآونة الأخيرة، و الميـــاه تعتبر العـامل الرئيسي في تحقيق التنمية الـــزراعية المستـــدامة "حيث لا يمكننـــا فصل وفرة الميـــاه عـــن

[1] عبد المنعم بلبع – المرجع السابق ذكره ص 05 ، 10 .

[2] عبد المنعم بلبع – المرجع السابق ذكره ص 12 .

[3] فوزية غربي، ص 303 .

[4] عبد الحميد زكريا شكر ، سليمان نصف سليمان ، أعضاء الهيئة التدريس بقسم الهندسة الزراعية –كلية الزراعة جامعة الإسكندرية أساسيات الهندسة الزراعية ، مكتبة بستان المعرفة ، مصر – ط 1 – 2000 ص 263 .

مسألة الأمن الغذائي"[1] لهذا لا بد من إعداد سياسات تسمح بالاستغلال الأمثل للموارد المائية المتاحة عن طريق استخدام طرق الري الحديثة مع ضرورة وضع قيود قانونية صارمة للحد من الإسراف في استخدام المياه.

- ضرورة الاستفادة من المخلفات الزراعية سواء كانت نباتية أو حيوانية و هذا بهدف زيادة دخل المزارعين و توفير تكاليف شراء الأسمدة الكيماوية، حيث أن هذه المخلفات تسمح بالحصول على سماد عضوي تام التحليل و مفيد للتربة الزراعية و بدرجة عالية، كما أنه يمكن الاستفادة من مخلفات المحاصيل في إنتاج الأعلاف الغير تقليدية للمواشي، [2] كما أنه يمكن استخدام هذه المخلفات في الحصول على الطاقة الحية و الإيثانول كمصدر من مصادر الطاقة البديلة للثروة النفطية كما أشرنا لذلك سابقا.
- الاهتمام بالبحث العلمي الزراعي لأن مستقبل الزراعة يتطلب استمرار تطوير التكنولوجيا و الأبحاث العلمية، فأي إستراتيجية ستهدف تطوير القطاع الزراعي لا بد لها أن تعطي أولوية كبرى لوضع برامج مكثفة في مجال البحوث التطبيقية، و مجال المعلوماتية و الهندسة الوراثية و بيوتكنولوجيا النباتات، و علوم التربة و البيئة و الأمراض النباتية [3] و العلوم البيطرية و علوم الأرض ... و غيرها.

كما يتوجب التنسيق في مجالات البحث العلمي الزراعي [4] بين مختلف المعاهد و الجامعات و المخابر و مراكز البحث و الفاعلين في المجال الفلاحي.

- القيام بدورات تكوينية للفلاحين قصد توعيتهم وإعطائهم على الأقل الخطوط العريضة في الميدان الفلاحي.
- القيام بحملات للإرشاد الفلاحي باعتبارها " تمثل همزة وصل بين النتائج التي يتم التوصل إليها في معامل البحوث و المزارع التجريبية، وبين السكان الريفيين اللذين ينبغي عليهم أن يطبقوا في النهاية ما تطوره هذه المعامل من مداخلات و أساليب إنتاجية جديدة. [5]

[1] عبد العزيز بوتفليقة ،تصريحات وأحاديث صحفية 2008، حديث صحفي مع وكالة الأنباء الجزائرية، باريس ، فرنسا ، 13 جويلية 2008،مديرية الصحافة والإتصال رئاسة الجمهورية ، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار ، وحدة الرويبة ،الجزائر، فيفري 2009،ص 54.

[2] محمد السيد أرناؤوط ، طرق الاستفادة من المخلفات الزراعية ، الدار العربية للكتاب، القاهرة ط 1 ، 2003 صص 24،25،26 .

[3] فوزية غربي ، المرجع السابق ذكره ص 303 .

[4] فوزية غربي ، المرجع السابق ذكره ص 306 .

[5] صقر أحمد صقر ، مرجع سبق ذكره، ص 295 .

المبحث الثالث: القطاع السياحي خيار استراتيجي :

تعتبر "السياحة من الظواهر الإنسانية، التي نشأت منذ أن خلق الله الأرض ومن عليها، فمنذ أزمان طويلة والإنسان في حالة دائمة بين السفر والتنقل، بحثا عن أمنه واستقراره، وسعيا وراء رزقه ومعاشه...، ولقد تحولت ظاهرة انتقال الإنسان لتحقيق رغباته واحتياجاته وشؤون حياته إلى ظاهرة اجتماعية وثقافية هدفها المتعة والراحة والثقافة والاستجمام"[1].

والسياحة تعني انتقال الشخص من مكان إقامته إلى أي مكان آخر ولمدة قصيرة نسبيا ويقوم خلالها بالإنفاق من مدخراته، ولا يهدف إلى تحقيق الربح من وراء هذا الانتقال[2].

وعرف الألماني جوبير فرويلرا- Guyer Frauler - السياحة بأنها ظاهرة من ظواهر عصرنا تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة و إلى تغيير الهواء ، و إلى مولد ونمو الإحساس بجمال الطبيعة والشعور بالبهجة والمتعة[3].

وعرفتها الأكاديمية الدولية للسياحة "على أنها عبارة عن لفظ ينصرف إلى أسفار المتعة، فالسياحة هي مجموعة الأنشطة البشرية التي تعمل على تحقيق هذا النوع من الأسفار، أو أنها الصناعة التي تتعاون على إشباع رغبات السائح[4].

وعرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (O-E-C-D) السياحة بأنها صناعة تعتمد على حركة السكان أكثر من البضائع[5] .

أما المنظمة العالمية للسياحة W-T-O" world tourisme organisation " فعرفتها بأنها نشاط من الأنشطة التي تتعلق بخروج الفرد عن الوسط الذي يقيم فيه ولمدة لا تتجاوز سنة متواصلة لغرض الترفيه و الاستمتاع أو غيرها، على أن لا تكون مرتبطة بممارسة نشاط يهدف إلى الحصول على دخل، يسير هذا التعريف إلى أن السياحة نشاط يتضمن تنقل الفرد من الوسط الذي يقيم فيه لفترة معينة، قصد الحصول على المتعة والترويح علن النفس، دون وجود هدف الكسب المادي[6].

إن القطاع السياحي يلعب دورا مهما في اقتصاديات الكثير من الدول فهو يعتبر من أهم المصادر التي تدر إيرادات مالية كبيرة خاصة من العملة الصعبة، هذا بالإضافة إلى أنه يوفر الكثير من فرص العمل المباشرة أو غير المباشرة، فهو إذا قطاع خلاق للثروة، ومصدر لحلول الكثير من المشاكل الاقتصادية منها والاجتماعية، فهناك الكثير من دول العالم ومنها الدول النفطية وجدت في القطاع السياحي ضالتها فقامت باستغلال مواردها وإمكانياتها السياحية بشكل يضمن استدامتها و يغنيها عن الاعتماد على

[1] محمد الصيرفي، مهارات التخطيط السياحي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008-2009، ص 07.

[2] يسري دعبس، التنمية السياحية المتواصلة، البيطاش سنتر للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008، ص 13.

[3] يسري دعبس، المرجع السابق ذكره، ص 14.

[4] نعيم الظاهر، سراب إلياس، مبادئ السياحة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان – الأردن، ط2، 2007، ص 30.

[5] نعيم الظاهر، سراب إلياس، المرجع السابق ذكره، ص 31.

[6] مليكة زغيب، سوسن زيرق، دور التسويق الالكتروني في دعم وترقية السياحة الصحراوية الجزائرية، الملتقى الدولي الثاني حول "دور السياحة الصحراوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية" يومي 11 و 12 مارس 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 02.

مصادر الثروة الناضبة وعلى رأسها احتياطات الثروة النفطية، وتعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة مثالا عربيا رائدا في هذا المجال لما حققته من تطور كبير في مجال الخدمات السياحية وما وصلت إليه في مجال استقطاب أعداد كبيرة ومتزايدة من السياح سنويا[1].

حيث وصل عدد السواح الوافدين إلى الإمارات العربية المتحدة 8,2 مليون سائح نهاية عام 2011 [2].

وتعتبر الجزائر من أهم الدول التي تتمتع بإمكانيات وقدرات سياحية متنوعة تؤهلها لتكون من أهم الأقطاب السياحية على المستوى الدولي، فالجزائر سواء دخلها الزائر من باب تاريخها أو ولج إليها من منافذها الجغرافية ستأسره لا محال، وعديدة هي المحطات التي ستستوقفه من تاريخها بدءا من العصور الأولى إلى عصرنا هذا مرورا بالآثار الرومانية والمدن التي شيدتها المماليك الإسلامية من الأندلس إلى حضارات الصحراء، وقد أكد المسؤولون وأهل الاختصاص قيمتها بأنها البلد الوحيد من بلدان البحر الأبيض المتوسط، باستثناء اليونان، وايطاليا، الذي يحتضن آثار ذات أهمية مثل تلك الموجودة في الجزائر مما جعل اليونسكو تصنفها تراثا عالميا للبشرية، ومما جعلها تصنف ضمن المعالم الوطنية المشبعة بالتاريخ والذي يمثل كل حجر وكل عمود فيها كتاب يحمل في طياته شهادات عن مراحل كاملة من حياة الحضارات [3].

لقد أصبحت السياحة ذات أهمية كبيرة وعلى جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية، وبالنسبة لكل الدول على المستوى العالمي، ولكن السياحة الوطنية تبقى بعيدة كل البعد على ما هو منتظر منها لتساهم به في تحقيق التنمية المرجوة للاقتصاد الجزائري، فمساهمتها تبقى ضئيلة جدا، ورغم هذه الضآلة النسبية إلا أن القطاع السياحي يعتبر من أهم القطاعات الواعدة في الاقتصاد الجزائري، والتي يمكن أن تكون بديلا حقيقيا لقطاع المحروقات وهذا بالنظر إلى الإمكانيات والمقومات التي تملكها الجزائر، وعلى وجه الخصوص مقومات الجذب السياحي التي يمكن أن تؤهل البلاد إلى مواقع جد متقدمة على الخريطة السياحية العالمية، إن القطاع السياحي يمكن أن يكون بديلا حقيقيا لقطاع المحروقات فهو قطاع استراتيجي، والجزائر تملك فيه بنية تحتية وهبها لها الخالق عز وجل ولم يبقى إلا العمل الصريح والجدي من أجل تحقيق تنمية سياحية مستدامة تساهم في زيادة موارد البلاد من النقد الأجنبي خاصة في ظل عدم استقرار أسعار النفط في الأسواق الدولية، وعدم استقرار إيرادات قطاع المحروقات والذي يشمل حتى المشتقات النفطية والغاز الطبيعي.

إن التقييم الحقيقي لقطاع السياحة يجب أن يتعدى هذه المؤشرات الكلية والمتمثلة في مساهمته المباشرة في توليد الدخل وتوفير فرص العمل والحصول على موارد من النقد الأجنبي حيث يجب النظر الى هذا القطاع من خلال طبيعة الخدمات التي يوفرها وأهميتها في النشاط الاقتصادي ككل والعلاقات التشابكية التي تربط هذا النشاط بباقي أنشطة الاقتصاد الوطني [4].

---

[1] نور الدين شارف، نصر الدين بوعمامة، ترقية القطاع السياحي كبديل لاستغلال الثروة النفطية الناضبة من أجل تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر، المؤتمر العالمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 07-08 أفريل 2008، ص 05.

[2] http// www . arabic-newzy .net consulté le 12-12-2012 à 08 :30 GMT

[3] حدة رايس، مروة كرامة، المقومات الأثرية الصحراوية في الجزائر ومكانتها في القطاع السياحي، الملتقى الدولي الثاني حول "دور السياحة الصحراوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية" يومي 11-12- مارس 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص02.

[4] محمد البنا، اقتصاديات السياحة والفندقة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص06.

وبالتالي فالقطاع السياحي هو قطاع جد استراتيجي والنهوض به سيؤدي إلى النهوض بقطاعات اقتصادية أخرى، فلا يمكن أن نتصور تحقيق التنمية السياحية بدون تحقيق تنمية لقطاع الخدمات وللقطاع البنكي والمالي ولا لقطاع النقل ولا للقطاع الزراعي ... وغيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى فلهذه الأسباب وغيرها، يمكن أن نعتبر القطاع السياحي هو خيار استراتيجي بالنسبة للجزائر من أجل النهوض باقتصادها خارج قطاع المحروقات، وهنا لابد علينا كجزائريين أن نفكر في وضع إستراتيجية تنموية حقيقية فعالة وجدية لتنمية القطاع السياحي خاصة في الظروف الحالية التي تمر بها البلاد من توفر للأمن والاستقرار، وتوفر الموارد المالية الضخمة، والتي و إن بقت دون استثمار فهي ستشكل خطرا على الاقتصاد الوطني خصوصا وعلى الوطن بأكمله عموما، يضاف إلى الظروف الداخلية الظروف الخارجية والتي ستساعد الجزائر اليوم وأكثر من أي وقت مضى من أجل أن تصبح قبلة لكل السواح وعلى المستوى العالمي، هذه الظروف الخارجية والتي تتمثل خصوصا في عدم الاستقرار الأمني والسياسي في أكبر الدول العربية جذبا للسياح، وهي مصر، تونس، سوريا، العراق، فالجزائر لابد لها أن تستغل الظروف جيدا بالاستثمار في هذا القطاع ليكون بديلا حقيقيا لقطاع المحروقات، "خاصة وأن السوق العالمي للسياحة يعد سوقا عملاقا وجذابا وتوقعاته المستقبلية جد متفائلة بالنسبة لاتجاه تطور حجمه في المستقبل، وبالتالي سيكون من أهم القطاعات المعول عليها للمساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي ومن تم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة[1]، "وهذا ما أكده طالب الرفاعي الأمين العام للمنظمة العالمية للسياحة حيث قال في رسالة موجهة للجزائريين «الجزائر بلد واعد، وبإمكانه أن يصبح وجهة سياحية كبيرة، السياحة هي البترول الحقيقي لجزائر الغد والذي لا يستنفذ، فبمقدوره اجتذاب رأس المال الأجنبي ، وتوظيف رأس المال المحلي مما يؤدي إلى المساهمة في تخفيف حدة البطالة، وتقليل عجز ميزان المدفوعات وتحفيز صناعات أخرى، ترتبط بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالقطاع السياحي[2].

[1] هواري معراج، محمد سليمان جراءات، السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية حالة الاقتصاد الجزائري على الموقع الالكتروني:
http://www . 4geography.com/vb/showthread.php?t=8372 consulte le 12.12.2012 à23:34 GMT.

[2] محمد وزاني ، السياحة المستدامة وواقعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر، دراسة حالة القطاع السياحي لولاية سعيدة حمام ربي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، تخصص تسويق الخدمات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010-2011، ص115.

المطلب الأول: واقع قطاع السياحة في الجزائر:

أولا: الإمكانيات السياحية في الجزائر:

1- الإمكانيات الطبيعية:

تملك الجزائر إمكانيات ضخمة في المجال السياحي، فجمال الطبيعة الأخاذ في الجزائر ليس له مثيل في العالم بأسره، إضافة إلى المعالم السياحية والأثرية التي تملكها الجزائر على طول سواحلها الممتدة على مسافة 1200 كلم، وصحرائها الكبرى التي تمتد على طول يتجاوز 2000 كلم وتتربع على مساحة 2171800 كلم^2، فالجزائر البلاد القارة تتربع على مساحة إجمالية تقدر بـ 2381741كلم^2 ،تتوفر على كل أنواع السياحة، فالسائح في الجزائر يستمتع بجمال القمم الخضراء التي تطال الغيوم وتطل على زرقة مياه البحر الأبيض المتوسط، وهو منظر يقل تواجده فوق هذه المعمورة، وهنا يوجد مناخ متوسطي معتدل يزيد من متعة الزائرين.

"إن شمال الجزائر والذي يضم التل والمناطق السهبية تمتد أراضيه باتجاه العرض (1000كلم) أكثر منها باتجاه الطول، وأخصب الأراضي موجودة في الشمال حيث معدل الارتفاع 900 متر وتنحدر السهول العليا، بسلاسل جبال الأطلسين من 1000 إلى 600 م من الغرب إلى الشرق، ونجد أعلى قمة بالأوراس وهي جبال شيليا بارتفاع يقدر 2328م، وفي جبال جرجرة نجد قمة لالاخديجة بارتفاع يصل إلى 2308م، وهكذا نصبح أمام أربعة أقسام متوازية على طول الشواطئ والسهول الساحلية (وهران، متيجة، عنابة، سكيكدة) متبوعة بالسلسلة الأولى من جبال الأطلس التلي، جبال تلمسان (1543 م)، جبال القبائل (الونشريس 1985 م) والهضاب العليا، والسلسلة الثانية من الأطلس الصحراوي حيث تتابع جبال القصور 2320 م، جبال العمور 1930م، وجبال أولاد نايل 1600م، والزيبان، مع منفذ نحو الشرق أي جبال الأوراس و النمامشة، يحيط بالقسم الأول جبال الظهرة في الغرب، وجرجرة في الوسط والأيدوغ في الشرق، ويشمل القسم الثاني جبال تلمسان، وبني تقران، الونشريس، البيبان، وبابور، جبال القل، ويمتد القسم الثالث بين الأطلسين مع السهول العليا القسنطينية شرقا ، والسهول السهبية الكبرى جنوبا وغربا ويتكون القسم الرابع من الأطلس الصحراوي المتبوع بالصحراء[1].

وسيتمتع الزائر للجزائر أيضا بنقاوة كثبان الصحراء وبجمال النخيل التي تضفي واحاتها جمالا خلابا للصحراء الجزائرية، والتي تتوفر أيضا على خاصية علاجية "عن طريق الطمي والدفن في الرمال مثلما هو الشأن في مدينتي بسكرة وواد سوف[2].

وتتميز الصحراء الجزائرية بمناخ صحراوي حار تتراوح فيه درجات الحرارة خلال فصل الصيف بين 35° درجة و 50°درجة مئوية وهـذا ابتداءا من شهر مـــاي وحتى شهر أكتوبر، أمـــا باقي أشهر السنة فهي تتميز بمنـــاخ دافئ وهـــذا يساعد على تنشيط

[1] الدليل الاقتصادي والاجتماعي ،المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر 1987، ص 13.

[2] صليحة عشي، الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، 2010-2011، ص 54.

حركة السواح في هذه الفترة الممتدة من شهر نوفمبر وحتى شهر أفريل، وخاصة وأن الصحراء الجزائرية "بمواقعها الشهيرة مثل الأهقار و"تاسيلي ناجر" و"هضبة الإسكرام" التي تحتضن أجمل لحظات شروق وغروب الشمس في العالم كما تتميز الصحراء الجزائرية بتنوع تضاريسها وبسلسلة جبالها الشاهقة والتي صقلتها الرياح المحملة بالرمال، وتحتضن قمة تاهات في كتلة الأتاكور بارتفاع قدره 2918م وهي أعلى قمة في الجزائر، وتحتوي صخورها على بقايا حيوانية ونباتية، تدل على وجود الحياة بهذه المنطقة منذ العصور الجيولوجية القديمة تعود الى أكثر من عشرة آلاف سنة كالزرافة، وحيد القرن، الفيلة، ويشهد على ذلك تلك الرسوم والنقوش الصخرية المنتشرة في معظم مناطق هذا المتحف الطبيعي والتاريخي"[1].

وبهذا تعتبر الأقطاب السياحية الصحراوية منتوجا سياحيا فريدا من نوعه، سيؤدي حتما إلى دفع القطاع السياحي إلى الأمام إذا ما تم إعادة تأهيله واستغلاله أحسن استغلال[2]، كما تتوفر الجزائر على سياحة الحمامات المعدنية والتي تتميز بخاصية علاجية حيث "يتوفر مايفوق الـ 200 منبع للمياه الحموية الجوفية، و أغلبها قابلة للاستغلال كمحطات حموية عصرية، فضلا عن فرص الاستثمار المتوفرة في الشريط الساحلي الذي يفوق الـ 1200 كلم لإقامة مراكز للمعالجة بمياه البحر ، وإن القطاع السياحي الوطني لا يستغل اليوم كامل المخزون الحموي حيث يوجد ما يقارب الـ 50 محطة حموية ذات طابع محلي، تستغل بطريقة تقليدية للغاية، وبالنسبة للحمامات المعدنية نذكر منها وعلى سبيل المثال حمام بوغرارة بولاية تلمسان 500 كلم غرب العاصمة الجزائرية، حمام بوحجر بولاية عين تيموشنت 400 كلم غرب العاصمة، حمام بوحنيفية بولاية معسكر، حمام ربي بولاية سعيدة، حمام ريغة بولاية عين الدفلى 170 كلم غرب العاصمة الممتد عبر السلسلة الجبلية زكار، وحمام الشلالة وحمام دباغ وحمام ولاد علي في ولاية قالمة 500 كلم شرق العاصمة الجزائرية، وحمام قرقور وحمام السخنة بولاية سطيف 300 كلم شرق العاصمة الجزائر، وحمام الصالحين بولاية بسكرة 450 كلم شرق العاصمة، وحمام الصالحين بولاية خنشلة ... وغيرها وكل هاته الحمامات السالفة الذكر يمكن للسواح اللذين يعانون من الأمراض الجلدية أو التهاب المفاصل أو أمراض الروماتيزم التوجه إليها.

أما عن محطات العلاج بمياه البحر فالجزائر تملك محطة واحدة وهي منشأة كبيرة تقع بمدينة سيدي فرج 30 كلم غرب العاصمة، والتي يتردد عليها الآلاف من الجزائريين والأجانب على مدار السنة للاستفادة من خدمات فريق طبي متخصص عالي الكفاءة[3].وهنا نشير إلى أنه بات من الضروري إنشاء محطات أخرى للعلاج بمياه البحر وكذلك استغلال كامل المخزون الحموي الذي تزخر به الجزائر.

[1] صليحة عشي، المرجع السابق ذكره، ص53.

[2] حياة بن سماعين، زايدي حسيبة، أقطاب السياحة الصحراوية للامتياز ودورها في تحويل الجزائر إلى بلد سياحي في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية-دراسة واقع السياحة والاستثمار السياحي بولاية بسكرة، الملتقى الدولي الثاني حول "دور السياحة الصحراوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية" يومي 11-12 مارس 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص20.

[3] مقال منشور تحت عنوان "النهوض بالقطاع السياحي في البلاد ضرورة حتمية لاستغلال الإمكانيات السياحية"، بدون كاتب نشر في جريدة المواطن، يوم 25-05-2009 على الموقع الالكتروني:

http://www.djazairess.com/elmouwatan/ 4529 consulté le 13-12-2012 à00 :10 GMT

2- الإمكانيات التاريخية والحضارية:

تعتبر الجزائر من الدول القليلة في العالم التي تملك رصيدا تاريخيا وحضاريا وثقافيا متنوعا حيث أنه مر على هذه الأرض الطيبة الكثير من الأجناس والحضارات والتي تمتد جذورها إلى أعماق التاريخ، فقامت فوق أرض الجزائر حضارات نذكر منها الحضارة الفارسية، الفينيقية، الإفريقية، الرومانية، وبنيت دول بأكملها كالدولة الرستمية ، والدولة الإدريسية، والتي بني خلالها مسجد أغادير بتلمسان وأسست خلالها مدينة البويرة، والدولة الأغلبية والتي كانت تابعة للخلافة العباسية، والدولة الفاطمية، والدولة الحمادية، والدولة الموحدية، والدولة الزيانية، والولاية العثمانية، وكل حضارة من الحضارات السالفة الذكر تركت بصماتها ومعالمها وأثارها الحضارية والتي لا تقدر بثمن فوق أرض الجزائر مما جعل الجزائر تملك رصيدا حضاريا فسيفسائيا زاد ها جمالا وروعة حضارات ما قبل التاريخ "كموقع التاسيلي" والذي يعتبر من أهم أو أروع المواقع العالمية من حيث طبيعته الجيولوجية، ويعود تاريخ هذا الموقع إلى أكثر من 6000 سنة قبل الميلاد"[1]

إن الصحراء الجزائرية غنية بالمواقع الأثرية، إضافة إلى غناها بالثروة النباتية، كإنتاج التمور وفي مقدمتها دقلة نور التي تعتبر من أجود أنواع التمور في العالم، والثروة الحيوانية التي تأقلمت مع الطبيعة القاسية مثل، الجمال، الماعز، الفهد، النسر الملكي، الثعلب، الغزال، النعام، وطائر الحبار... وغيرها، وما زاد جمال الصحراء العادات والتقاليد التي تجسد في التظاهرات الثقافية العديدة التي تحتضنها منطقة الصحراء في إطار ما يعرف بالمواسم مثل موسم الربيع، موسم "تاغيت" و "القنادسة" و "بني عباس" و "موقل" في منطقة بشار، "السبيبة" في جانت، "أتافسيت" في تمنراست، "سبوع تيميمون"، هذا إضافة إلى الصناعات التقليدية، التي تتميز بها كل منطقة عن الأخرى[2].

وإذا انتقلنا إلى الشمال نجد في العاصمة الجزائرية طابعا معماريا فسيفسائيا ممزوج بالتصاميم الإسلامية القديمة والأوربية الحديثة، ونجد القصبة المعروفة بشوارعها الضيقة، ومساجدها العتيقة وقلعتها التي شيدها العثمانيون في القرن 16م، وهي تمثل أحد أجمل النصب والمعالم الهندسية، في المنطقة المتوسطية ، وتوجد في العاصمة الكثير من القصور والمعالم والمساجد مثل مسجد كتشاوة الذي بني في العهد العثماني عام 1792م، وحول إلى كنيسة في العهد الاستعماري ثم أعيد إلى طبيعته كمسجد بعد استقلال الجزائر عام 1962م، إضافة إلى المسجد الكبير، الذي يمثل أكبر مساجد العاصمة، بناه المرابطون في عهد يوسف بن تاشفين في نهاية القرن الحادي عشر ميلادي[3]، وفي مدينة وهران التي أسسها عرب الأندلس سنة 903م، وهي متشعبة بالثقافة العربية الإسلامية جسدتها حضارة الزيانيين والموحدين و الزيريين إلى غاية القرن الخامس عشر، كما تحتضن أيضا آثار ماضي استعماري اسباني دام ثلاثة قرون ، ومن معالم المدينة حي القصبة، حصن سانتا كروز الذي يطل على المرسى الكبير والساحل والسبخة الكبرى وغير ذلك.

[1] صليحة عشي، مرجع سبق ذكره، ص60.
[2] صليحة عشي، المرجع السابق ذكره، ص61.
[3] صليحة عشي، المرجع السباق ذكره، ص63.

وثمة مدينة قسنطينة والتي تتميز بمعالم تاريخية عريقة نذكر منها، كهف الدبية الذي يبلغ طوله 60 مترا، وبجانبه كهف الأروي طوله 6متر، ويعتبر كلا الكهفين موقعين لصناعة أثرية ضاربة في التاريخ، إضافة إلى موقع "تيديس" أي المكان المحصن حسب التسمية النوميدية، والذي يحتوي على كهوف عديدة، كان أهل المنطقة يستخدمونها للعبادة، إضافة إلى قصر أحمد باي، وإقامة صالح باي والذي بني في القرن الثامن عشر، وتعرف قسنطينة بأنها مدينة الجسور المعلقة وهذا لأنها تحتوي على جسور عدة وهي: جسر باب القنطرة، جسر سيدي راشد، جسر صالح سليمان، جسر الشيطان، جسر الشلالات، جسر مجازن الغنم[1]، إضافة إلى اشتهار مدينة قسنطينة بالصناعات التقليدية وفي مقدمتها صناعة الحلي.

إن الحديث عن الإمكانيات التاريخية والحضارية للجزائر لا ينتهي، وهذا نظرا لكثرة هاته الإمكانات ولكبر هذا الوطن القارة، فكل نقطة في الجزائر تتميز عن غيرها وتجعلها مميزة عن الأخرى ومن كل النواحي، فالزائر للجزائر حتما سينبهر بهذا التنوع التاريخي والحضاري والثقافي الراسخ في عمق كيان الجزائر، فالمتنقل إلى الشرق سيجد مدينة سطيف أو مدينة عين الفوارة، التي تحتوي على موقع جميلة الأثري الرائع وغيره من المعالم التاريخية والحضارية، ويجد مدينة باتنة التي فيها المدينة الأثرية الرومانية تيمقاد وضريح ايمدغاسن، والمتجه إلى مدينة بسكرة سيمر بمناظر طبيعية خلابة امتزجت بحضارة وتاريخ غوفي التي تحوي آثار رومانية ثمينة، وغير ذلك، والمتنقل إلى الوسط الجزائري سيمر بمدينة تيبازة وقلعة شرشال الباهية الطلعة، كما أن المار بمدينة غرداية سيتمتع بأسوار بني يزقن وقصر متليلي... وغيرها، وتتميز غرداية بصناعة الحلي والأطباق النحاسية، والمتنقل إلى الغرب أكيد ستبهره "تلمسان جوهرة المغرب العربي والتي تحتوي على مساجد قديمة ومشهورة مثل مسجد سيدي بلحسن وسيدي بومدين، والجامع الكبير، ويحيط بمدينة تلمسان سور من جميع الجهات، ويوجد بها خمسة أبواب يعود تاريخها إلى العصر الروماني"[2] .

إن ما سبق ذكره يعد نقطة في بحر مما تملكه الجزائر من رصيد جعلها مهدا للحضارة الإنسانية، فالمعالم الأثرية والمتاحف والوثائق التاريخية الموجودة في الجزائر تشهد على عراقة وعظمة الحضارات المتعاقبة، وبهذا فالجزائر تتميز بمزايا كفيلة بتلبية الطلبات الأكثر تشددا[3] .

3- الإمكانيات المادية:

تبقى الإمكانيات المادية التي يحوزها القطاع السياحي في الجزائر ضعيفة للغـــاية ولا ترقى إلى المستوى المطلوب، خـــاصة إذا ما قورنت بما يملكه جيراننا التونسيين والمغاربة، و هذا ما جعل القدرة الاستيعابية للجزائر في مجال الجذب السياحي وتوفير الخدمـات المخـــتلفة للسواح جد منخفضة "وهي تقـــل عن المتـوسط العـــالمي المقدر بـ 12,5%، حيث قدرت بـ 5,11%

[1] صليحة عشي، المرجع السباق ذكره، صص64،65.

[2] صليحة عشي، مرجع سبق ذكره، ص.66

[3] واقع السياحة في الجزائر وأفاق تطورها-بدون كاتب- على الموقع الالكتروني
http://www.travel_maktoob.com/vb/travel 542474/ consulté le 14-12-2012. A 16 :15 GMT

عام 2007 "[1]، وتقاس القدرات الاستيعابية للدول في مجال الجذب السياحي وتوفير الخدمات عادة بمؤشر نسبة السياح إلى عدد السكان، ونجد في الدول السياحية العريقة، أن هذه النسبة تتجاوز 100%، أي أن الدولة قادرة على استقبال عدد من السواح وعلى مدار العام أكثر من تعداد سكانها، ومع توفير كامل الخدمات لهم، من إقامة، ونقل، وغذاء... وغيرها، فمثلا في فرنسا وصلت النسبة إلى 126 بالمائة وإسبانيا 129 بالمائة، النمسا 244 بالمائة، أما على مستوى الدول العربية فقد تجاوزت هذه النسبة 100 بالمائة في ثلاثة دول خلال عام 2005 وهي "البحرين، 538,4 بالمائة، الإمارات العربية المتحدة 143 بالمائة، قطر 114,7 بالمائة" * .

أما باقي الدول العربية فقد حققت مستويات مقبولة خاصة إذا ما قورنت بالنسبة العالمية[2] .

فخلال عام 2007 كانت المعدلات في كل من تونس، الأردن، السعودية، المغرب، ومصر كما يلي على الترتيب:68,26%، 63,74%، 59,49%، 24,18%، 16,57%"[3].

إن انخفاض القدرة الاستيعابية للجزائر يعزى بشكل أساسي إلى تردي أوضاع البنية التحتية من الفنادق و الأماكن الترفيهية، و إلى تدني مستوى الخدمات المقدمة وإلى مشاكل قطاع النقل ،والمشاكل الأمنية التي عاشتها الجزائر خلال فترة التسعينات، وبقيت آثارها ونتائجها مستمرة إلى غاية يومنا هذا، بسبب النظرة السلبية التي بقي يحملها الأجانب على الوضعية الأمنية العامة للجزائر.

وتبقى طاقات الإيواء ونوعية الوحدات الفندقية وجودة خدماتها المقدمة، أحد أهم المؤشرات التي يمكن بواسطتها قياس مدى تقدم القطاع في بلد معين، و في الجزائر" لم يتجاوز عدد الأسرة التي ورثتها غداة الاستقلال 5922 سرير"[4].

وخلال الفترة 1967-1969 تم انجاز 2946 سرير أغلبها في المنتج الساحلي وخلال فترة السبعينات ومن خلال تطبيق المخططين الرباعيين (1970-1973) ، (1974-1977) تم انجاز 15680 سرير (منها 13764 سرير للقطاع العام)، بما ذلك عدد الأسرة المنجزة في سنة 1978، والمقدرة بـ 860 سرير وخلال عقد الثمانينات، وبعد اعتماد الدولة على المخططات الخماسية وصلت طاقة الإيواء في الجزائر إلى 48302 سرير منها 25842 للقطاع العام"[5]، أما خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2009 تم انجاز 38081 سرير لتصل طاقة الاستقبال إلى حدود 86383 سرير عام 2009

---

[1] صليحة عشي، المرجع السباق ذكره، ص114.

* البحرين والإمارات العربية المتحدة وقطر: هذه الدول تتميز بانخفاض كبير في تعداد سكانها وهي ذات مستويات دخول مرتفعة، إضافة الى أنها تنفق أموال ضخمة على بنيتها التحتية بالشكل الذي يمكنها من تقديم خدمات لعدد اكبر بكثير من تعداد سكانها أنظر "الفصل الثاني عشر من التقرير العربي في قطاع السياحة ص 214، على الموقع الالكتروني: http//www.arabfund.org.op.cit

[2] التعاون العربي في مجال السياحة- الفصل الثاني عشر- ص214 على الموقع الالكتروني : http//www.arabfund.org/data/sit 1/pdf/jaer/.../12 pdf consulté le 16-12-2012 à 19 :05 GMT.

[3] صليحة عشي، المرجع السابق ذكره، ص 114.

[4] Belkacem Heddar , rôle socio-économique du tourisme en Algérie .OPU 1988. Page 48.

[5] صليحة عشي، مرجع سبق ذكره، ص 101.

و حسب إحصائيات صادرة عن وزارة السياحة فإن عدد الأسرة قد حقق قفزة معتبرة خلال سنتي 2010 و 2011 حيث بلغ عدد الأسرة 92377 سرير و 93073 سرير[1] على التوالي ، أي بزيادة بلغت 5994 سرير في سنة 2010 عن سنة 2009 ، وبلغت 6690سرير في سنة 2011 مقارنة بسنة 2009 .وهو تطور لا بأس به ويجب تفعيله ،والجدول التالي يوضح تطور طاقة الإيواء وعدد الفنادق و معدل استخدام السرير في الجزائر خلال الفترة 2005-2009.

الجدول رقم (3– 19) : تطور طاقة الإيواء وعدد الفنادق ومعدل استخدام السرير في الجزائر خلال الفترة 2005–2009

	2005	2006	2007	2008	2009
فنادق ومنشآت مماثلة	1105	1134	1140	1147	1151
الأماكن–عدد الأسرة–	83895	84869	85000	85876	86383
معدل استخدام السرير (بالمائة)	67,3	68,2	67,0	68,0	69,2

المصدر: الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء–ONS– عن وزارة السياحة، ص 02.

إن ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم (3–19) هو أن إمكانيات الجزائر من الفنادق تشهد نموا بطيئا جدا، حيث ارتفع العدد الإجمالي للفنادق وخلال الفترة 2005 و 2009 من 1105 فندق إلى 1151 فندق أي بزيادة قدرها 46 فندقا خلال خمس (05) سنوات، أي بمتوسط زيادة سنوية ، تقدر بحوالي 9 فنادق سنويا وهو عدد ضئيل جدا، ولا يرقى إلى مستوى التطلعات المرجوة، وحتى حسب عدد الأسرة فإن الارتفاع وإن كان مطردا إلا أنه بطيء، حيث ارتفع عدد الأسرة من 83895 سرير سنة 2005 إلى 86383 سرير سنة 2009 أي بزيادة قدرها 2488 سرير وهذا بمتوسط زيادة سنوية خلال فترة خمس سنوات تقدر بحوالي 498 سرير سنويا، وهو رقم جد منخفض، وهذا يدل على أن وتيرة التنمية السياحية في البلاد تكاد تكون متوقفة. وما يؤكد هذا هو عدد الفنادق في الجزائر الذي لم يتجاوز 1151 فندقا عام 2009 وفي مختلف تصنيفات الفنادق مجتمعة، وبما فيها حتى الفنادق الغير مصنفة. والجدول رقم (3–20) يوضح توزيع الفنادق وحسب درجة تصنيفها خلال الفترة 2005–2009.

[1] وزارة السياحة ، إحصائيات 2010 –2011 .

الجدول رقم (3–20) : توزيع الفنادق حسب درجة التصنيف في الجزائر خلال الفترة 2005–2009

الوحدة=فندق

	2005	2006	2007	2008	2009
فنادق الدرجة الاولى (5 نجوم)*****	13	13	13	13	13
فنادق من الدرجة الثانية (4 نجوم)****	23	54	54	53	57
فنادق من الدرجة الثالثة (3 نجوم) ***	76	145	145	142	152
فنادق من الدرجة الرابعة (نجمتين) **	69	155	157	160	148
فنادق من الدرجة الخامسة (نجمة واحة) *	57	97	97	99	101
فنادق من الدرجة السادسة (بدون نجمة)	867	670	674	680	680
المجموع	1105	1134	1140	1147	1151

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء –ONS– عن وزارة السياحة– ص01.

إنه ومن خلال الجدول السابق يتضح لنا بأن الفنادق من الدرجة السادسة والتي هي بدون نجمة أي بدون تصنيف تستحوذ على حصة الأسد، من مجمل الفنادق التي تملكها الجزائر حيث أنها كانت تستحوذ على 78% من مجمل الفنادق سنة 2005، وانخفضت فيما بعد هذه النسبة إلى 59% خلال السنوات من 2006 إلى 2009 ورغم هذا الانخفاض إلا أنها بقيت تسيطر على قطاع الفنادق الجزائرية، ونحن نعلم كل العلم بأن هذا النوع من الفنادق لا يقدم خدمات في مستوى تطلعات الزبون وتستحوذ الفنادق ذات نجمة واحدة، وذات نجمتين مجتمعتين (الفنادق المصنفة في الدرجة الخامسة والدرجة الرابعة) على نسبة لا تقل عن 22% خلال السنوات 2006–2009، وتبقى الفنادق ذات 3 نجوم و4 نجوم تستحوذ على نسبة تتراوح بين 17% و 18% خلال نفس الفترة أما الفنادق ذات 5 نجوم فهي لا تستحوذ إلا على نسبة 01% من مجموع الطاقة الفندقية الوطنية.

وإذا نظرنا إلى هذا الواقع نظرة المتمعن ، نستنتج بأن الفنادق التي تقدم خدمات جيدة في الجزائر تستحوذ على نسبة تقل عن 20% مجتمعة (فنادق الدرجة الأولى والثانية والثالثة)، أما الفنادق التي تقدم خدمات ذات مستوى ضعيف فهي تستحوذ على نسبة تفوق 80% وهذا ما يؤدي حتما إلى تردي أوضاع القطاع السياحي الوطني ، خاصة وأن السائح لما يرغب في ممارسة الفعل السياحي فالأكيد انه يبحث عن راحته التامة والمطلقة وهذا شيء يجب أن يأخذه القائمون على القطاع السياحي بعين الاعتبار، والشكل التالي يوضح توزيع الفنادق حسب درجة التصنيف خلال سنة 2009.

الشكل رقم (3 –5) : توزيع الفنادق حسب درجة التصنيف خلال سنة 2009

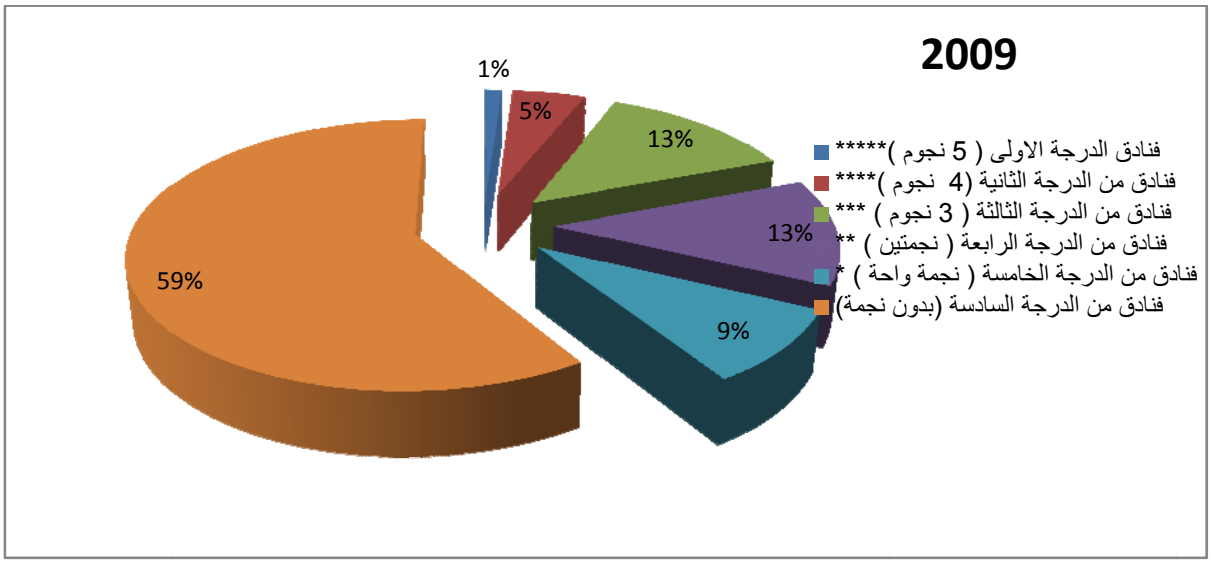

من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-20)

– إنه وحسب المنتوج السياحي فإن الطاقة الفندقية للجزائر للفترة 2005-2009 وزعت حسب الجدول رقم (3-21)

الجدول رقم (3–21) توزيع طاقات الإيواء والفنادق حسب نوع المنتوج السياحي في الجزائر للفترة 2005–2009

	2005	2006		2007		2008		2009	
		عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة
حضري	50311	749	44561	754	44592	758	44700	801	44905
بحري	22000	173	23148	174	23248	177	23500	141	23804
صحراوي	4431	161	11639	161	11639	161	11639	157	11649
حموي	4742	34	4608	34	4608	34	4918	35	4906
مناخي(جبلي)	1411	17	913	17	913	17	1119	17	1119
المجموع	83895	1134	84869	1140	85000	1147	85876	1151	86383

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء –ONS– عن وزارة السياحة–

يبين الجدول رقم (3-21) توزيع طاقات الإيواء والفنادق في الجزائر حسب مختلف المنتوجات السياحية المتوفرة خلال الفترة 2005-2009، ونلاحظ من خلال هذا الجدول بأن المنتوج الحضري يستحوذ على أعلى حصة من عدد الفنادق حيث بلغت نسبة استحواذه 66,97% واستحوذ كل من المنتوج البحري والصحراوي على نسبة 14,55% و 14% على الترتيب للفترة 2006-2009 وهذا يدل على أن الأنماط السياحية الثلاثة، الحضري، البحري والصحراوي تعتبر ذات أولوية بالنسبة للقائمين على قطاع السياحة الوطنية، وإذا حللنا الجدول السابق على أساس الطاقة الاستيعابية للفنادق نجد نفس

الشيء، فالمنتوج الحضري يستحوذ على نسبة 53,79% في المتوسط من إجمالي الطاقة الاستيعابية للفنادق الجزائرية للفترة 2005-2009، وهذا راجع لتواجد أغلبها في المدن الرئيسية للوطن كالعاصمة، قسنطينة، وهران، عنابة، سكيكدة، ثم نجد المنتوج البحري الذي يستحوذ على نسبة 27,15% لنفس الفترة 2005-2009، وهذا لكون فصل الصيف يكثر فيه الطلب على السياحة الشاطئية، أما المنتوج الصحراوي فهو يستحوذ على نسبة 11,95% في المتوسط و نلاحظ بأن هذا النوع من السياحة يسير بخطى ثابتة نحوى التطور، فقد تطورت الطاقة الاستيعابية للفنادق في إطار المنتوج الصحراوي من 5,28% عام 2005، إلى 13,4% عام 2009 وهذا لزيادة عدد السواح الأجانب الوافدين للصحراء الجزائرية خاصة بعد تحسن الأوضاع الأمنية للجزائر، أما المنتوج الحموي فتقدر نسبته بـ 5,82% في المتوسط، وفي المرتبة الأخيرة نجد المنتوج الجبلي الذي تقدر طاقته الإيوائية في المتوسط بـ 1,29% من إجمالي الطاقة الإيوائية للفنادق الجزائرية وهي نسبة ضئيلة رغم الطبيعة الخلابة التي تملكها الجزائر في هذا النوع السياحي، لهذا يجب الاهتمام به أكثر، وعلى العموم تبقى الجزائر تعاني من عجز كبير في قدرات الاستقبال والتي لا تتماشى مع مستويات الطلب على المنتجات السياحية الوطنية.

ثانيا: مشاكل القطاع السياحي:

يعتبر القطاع السياحي من أهم القطاعات الاقتصادية التي تعتمد عليها اقتصاديات الدول في مختلف أنحاء الدول، وذلك لما يدره من إيرادات مالية ضخمة، وتوفير لمناصب الشغل ... الخ، "هذا إلى جانب جلب الاستثمارات وإقامة المزيد من البنى والهياكل القاعدية، وتحصيل وتحويل كميات هائلة من العملة الصعبة نحو الداخل وبالتالي دعم ميزان المدفوعات "[1]، وتشير الإحصائيات إلى أن عوائد النقد الأجنبي المتحصل عليها بسبب السياحة على المستوى العالمي تبلغ 476 بليون دولار عام 2008 بما يتجاوز العوائد المتحصل عليها من "المصادر الأخرى كالمنتجات البترولية والسيارات وأدوات الاتصال والأقمشة وغيرها من السلع والخدمات"[2]، والسياحة أيضا تظهر أثارها واضحة من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للكثير من الدول حيث "تشير إحصائيات المجلس العالمي للسياحة والسفر إلى أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي يصل إلى حدود الـ 10% على المستوى العالمي، ويعتبر قطاع السياحة من أكبر القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي في كثير من الدول الغير بترولية كما أن بعض الدول المصدرة للبترول أعطت للسياحة أهمية كبرى، كقطاع رئيسي في الاقتصاد والجدول التالي يوضح نسبة مساهمة القطاع السياحي في إجمالي الناتج المحلي في عدد من الدول وهذا حسب إحصائيات 2008"[3] .

[1] عمر شريف، السياحة ونظم معلومات التسويق السياحي لتفعيل التنمية في الجزائر، الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر بسكرة أيام 09-10 مارس 2010، ص04.

[2] نور الدين أحمد قايد ، الأهمية والأثر الاقتصادي لتنمية قطاع السياحة-حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر بسكرة أيام 09-10 مارس 2010، ص03.

[3] نور الدين أحمد قايد ، المرجع السابق ذكره، ص 03.

الجدول رقم (3– 22): مساهمة قطاع السياحة في إجمالي الناتج المحلي لعام 2008 في عدد من الدول

الوحدة (بالمئة)

الدولة	مساهمة قطاع السياحة
مالطا	34,1
الأردن	26,1
مصر	21,7
اسبانيا	19,1
النمسا	16,9
تونس	16,1
بريطانيا	14,2
إيطاليا	13,7
كندا	12,1
فرنسا	11,7
الولايات المتحدة الأمريكية	11,5

المصدر: *أحمد قايد نور الدين، الأهمية والأثر الاقتصادي لتنمية قطاع السياحة–حالة الجزائر– الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر بسكرة أيام 09–10 مارس 2010، ص03.*

" وأشار تقرير صادر عن عدد كبير من الخبراء تحت إشراف فابريس هاتم، ومشاركة الوكالة الفرنسية للاستثمارات الدولية بأن الجزائر تصنف في الرتبة 147 من أصل 174 دولة من حيث حصة السياحة في الناتج المحلي الخام "[1]، وهي مرتبة جد متأخرة والتي يرجع سببها إلى تدهور القطاع السياحي الوطني ، و إلى جملة من العوائق والمشاكل التي تقف أمام تطور هذا القطاع الاستراتيجي رغم توفر الجزائر على إمكانيات سياحية عظيمة ، وعلى قدر كبير من القدرات والفرص المتاحة، وتتمثل أهم مشاكل قطاع السياحة الوطنية فيما يلي:

1– المشاكل الأمنية: يعتبر العامل الأمني من العوامل الشديدة التأثير على الطلب السياحي، فتدهور العامل الأمني في الجزائر خلال فترة التسعينات خصوصا ساهم وبدرجة كبيرة في تدهور وضعية القطاع السياحي وتأخره حيث وعلى سبيل المثال "انخفضت مدا خيل القطاع من 105 مليون دولار أمريكي سنة 1990 إلى 20 مليون دولار أمريكي سنة 1998 أي ما يمثل نسبة انخفاض تقدر بـ 81%"[2] ولازالت أثار العشرية السوداء التي مرت بها الجزائر ظاهرة ومؤثرة على وضعية القطاع إلى يومنا هذا.

[1] صالح مفتاح، عتيقة وصاف، متطلبات صناعة السياحة في ظل اتفاقية تحرير تجارة الخدمات السياحية مع الإشارة لحالة الدول العربية، الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 09–10 مارس 2010، صص 09،10.

[2] حكيم شبوطي ، الدور الاقتصادي للسياحة مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المركز الجامعي، الدكتور يحي فارس المدية، العدد 05، جويلية 2011، ص 90.

2- التدهور الطبيعي والبيئي والتراث الثقافي:إلى جانب المشكل الأمني أصبح تدهور البيئة أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت السواح الأجانب إلى الامتناع عن التردد على زيارة الجزائر، فالشواطئ الجزائرية أصبحت في الآونة الأخيرة تتميز برداءة مياهها وكثرة انتشار النفايات بها ، كما أن الاستغلال المفرط والفوضوي لرمال الشواطئ اثر تأثيرا مباشرا على التوازن البيئي وعلى نوعية الشواطئ، والصحراء الجزائرية التي تحتوي على تراث عالمي لا يستهان به، أصبح مهددا بالتشوه والإتلاف بفعل الأضرار الطبيعية نتيجة الزوابع الرملية والأمطار الطوفانية، وكذلك الأضرار البشرية من خلال النهب والتشويه وغياب الرقابة الصارمة من طرف القائمين على القطاع[1]

3- اعتماد الجزائر على القطاع العام في الهياكل السياحية ذات التكاليف الباهظة والإدارة البيروقراطية وإهمال دور القطاع الخاص مما ساهم في تدهور القطاع السياحي بشكل ملحوظ بحرمانه من الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي[2]، وهو ما أدى إلى نقص الاستثمار في الهياكل السياحية القاعدية .

4- تدني طاقات الإيواء للمؤسسات الفندقية مما أدى إلى انخفاض حجم الإيرادات المسجلة على مستوى هذا القطاع .

5- إهمال مختلف برامج التنمية الاقتصادية لقطاع السياحة واعتباره غير ذي أهمية مقارنة بالقطاعات الأخرى في الاقتصاد الوطني، وبدلا من ذلك الاعتماد الكلي على قطاع المحروقات[3] .

6"- صعوبة الحصول على العقارات اللازمة لإقامة المشاريع السياحية .

7- تعدد وتضارب الاختصاصات بين وزارة السياحة والعديد من الوزارات الأخرى للموافقة على المشاريع السياحية مما يؤدي إلى عرقلة المستثمرين .

8- عدم تحديد خريطة دقيقة لمناطق التوسع السياحي وللمناطق ذات الأولوية في الاستثمار السياحي .

9- صعوبة وتعدد الإجراءات المرافقة لطلبات المستثمر السياحي مما يؤدي إلى تعطل وإعاقة الاستثمار السياحي في العديد من المناطق السياحية .

10- ارتفاع معدلات الضريبة المفروضة على الفنادق والخدمات السياحية، والأنشطة السياحية الأخرى كالضرائب على الأرباح، مما يؤدي إلى رفع سعر الخدمات السياحية ومن ثم التأثير على القدرة التنافسية للمنتوج السياحي المحلي، والتأثير على ربحية المشاريع السياحية مما ينتج عنه التأثير على الاستثمار السياحي في المستقبل" .

11- عدم مواكبة العديد من القوانين الخاصة بالمنشآت السياحية والفندقية للتطور السريع الذي يشهده القطاع السياحي على المستوى الدولي، مما يتطلب تعديل هذه القوانين وإعادة صياغتها بشكل يسمح بتطبيقها وتفعيلها لأجل تنمية القطاع السياحي[4] .

12- سوء التسيير الذي تعاني منه أغلب المؤسسات العاملة في قطاع السياحة الوطني .

---

[1] خالد كواش ، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 200.

[2] صالح مفتاح، عتيقة وصاف، مرجع سبق ذكره، ص11.

[3] صالح مفتاح، عتيقة وصاف، المرجع السابق ذكره، ص11.

[4] خالد كواش ، مرجع سبق ذكره، ص185.

13"- التأخر الاقتصادي والتكنولوجي أثر سلبا على تطور القطاع السياحي، لأن السائح يختار دائما الوجهة السياحية التي توفر له كل أسباب الراحة والترفيه، فالسواح دائما بحاجة إلى شبكة منظمة للمواصلات والاتصالات .

14- غلاء أسعار النقل في الجزائر وخصوصا النقل الجوي، فالأسعار المعروضة مثلا من شركة الخطوط الجوية الجزائرية تعتبر جد مرتفعة مقارنة بالأسعار المعروضة من طرف شركات أجنبية في دول أخرى[1] .

15- ضعف التنسيق بين الأطراف المعنية بترقية السياحة كالديوان الوطني للسياحة، الخطوط الجوية الجزائرية، أصحاب الفنادق وغيرهم[2] .

16- تدهور مستوى الخدمات السياحية بصفة عامة، والخدمات الفندقية بصفة خاصة في الجزائر، فمستوى الخدمات المقدمة عموما لا ترقى الى أدنى مستوى .

17- المحيط الاجتماعي والثقافي الجزائري لا يتقبل فكرة خدمة الغير وهذا ما أثر على عملية استقبال السياح، وأضر بشكل رهيب القطاع السياحي الوطني، لهذا لابد أن تعمل الدولة على نشر ثقافة الوعي السياحي وثقافة التعامل مع الغير لمواطنيها وتحسيسهم بأهمية القطاع السياحي في تطوير البلد، وهذا من خلال المجلات والكتيبات والحصص الإذاعية والتلفزيونية ... وغيرها .

18- التصرفات التي لا ترقى إلى المستويات الحضرية من طرف مستخدمي المؤسسات السياحية في الجزائر، تؤدي إلى تنفير الزبون، وتدفعه إلى الفرار من الجزائر بشكل كلي، وذلك لانخفاض مستوياتهم وقلة تكوينهم .

19- غياب تأطير الكوادر في المجال السياحي في المعاهد المتخصصة والجامعات .

20- تعقد الإجراءات الجمركية والإدارية، فالسائح القادم للجزائر يصطدم ببيروقراطية كبيرة بدءا من عملية الحصول على التأشيرة إلى إجراءات المرور في نقاط العبور المختلفة، سواء في الموانئ والمطارات أو حتى عبر الحدود البرية، ناهيك على التعامل وبسلبية كبيرة من طرف الأعوان القائمين بذلك .

21- ضعف الجهاز المصرفي الوطني وانتشار السوق السوداء في التعامل بالعملة، فالزائر للجزائر سيحتار أين يقوم بعملية الصرف أي "تحويل العملة" وهذا عكس تونس والمغرب ومصر... وغيرها من البلدان، التي تحتوي على صرافات قانونية، وتعمل وفق أسعار الصرف الدولية وهذا يؤدي إلى خوف السائح وبالتالي ضعف ثقته بالجزائر، وهو ما يؤدي إلى عدم عودته.

[1] حكيم شبوطي ، مرجع سبق ذكره، ص 90.

[2] هواري معراج، محمد سليمان، إجراءات السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية، حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 01، 2004، ص 25.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياحة في الجزائر :

أولا: الآثار الاقتصادية :

يعتبر القطاع السياحي من القطاعات الإستراتيجية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وهذا باعتبار أن تنمية القطاع السياحي تحتاج إلى ضرورة تنمية قطاعات اقتصادية أخرى، كقطاع النقل والمواصلات والاتصالات والصناعات التقليدية، بالإضافة إلى الأنشطة التجارية المختلفة ... وغيرها من القطاعات الاقتصادية التي تعتبر لصيقة بالقطاع السياحي، أي أن تطور وتنمية القطاع مرهون بمدى تطور القطاعات الاقتصادية الأخرى، هذا من جهة، أما من جهة أخرى فالقطاع السياحي يعتبر من القطاعات الاقتصادية الهامة التي تساهم في حل المشكلة الاقتصادية عن طريق توفير وجلب العملة الصعبة التي يحتاجها الاقتصاد الوطني، ناهيك على أن القطاع السياحي يعتبر من القطاعات التي تساهم في جلب الاستثمارات الأجنبية واستقطابها إلى داخل الحدود الجغرافية للدولة، سواء كان ذلك في إطار استثمار سياحي مباشر ، أو في إطار مشاريع مكملة للنشاط السياحي كما أن القطاع السياحي يساعد الدولة على تنمية المناطق النائية والمعزولة والتي تحتوي على مناطق سياحية، وعلى العموم فإن القطاع السياحي يؤثر في الاقتصاد العام للدولة من خلال "زيادة الدخل القومي، تحسين مركز ميزان المدفوعات، تشغيل عدد كبير من اليد العاملة، إضافة الى أن القطاع السياحي يولد صادرات غير منظورة، والتي تعتبر جزءا هاما من الدخل القومي"[1].

وبالتالي فالآثار الاقتصادية للسياحي هي آثار كثيرة، وبصماتها ظاهرة وواضحة للعيان، في تجارب الكثير من الدول، التي استثمرت طاقاتها وقدراتها القومية في المجال السياحي، هذه الدول وضعت أهداف اقتصادية تسعى إلى تحقيقها من خلال استثمارها في القطاع السياحي، ومن بين هذه الأهداف نذكر:

"1- زيادة معدل نمو السياحة لتكثيف مساهمتها في الناتج القومي الإجمالي، ودعم ميزان المدفوعات من خلال زيادة الدخل السياحي الإجمالي، زيادة مقبولة ترتفع سنة بعد أخرى، ويكون ذلك بزيادة عدد الزيارات السياحية ورفع مستوى نوعية السائح وزيادة معدل إقامته ومعدل إنفاقه اليومي عن طريق تنويع مكونات العرض السياحي .

2- رفع مستوى مساهمة السياحة في الرخاء الاقتصادي، عن طريق زيادة الإنفاق السياحي داخل الدولة .

3- المساهمة في التنمية الاقتصادية الإقليمية عن طريق خلق مجمعات سياحية متكاملة .

4- زيادة فرص العمالة حتى تصل إلى مرحلة العمالة الكاملة، وتنمية القوى البشرية عن طريق برامج التدريب المهني التخصصي في مختلف نواحي النشاط السياحي لضمان الكفاءة في الإنتاج .

5- العمل على تفادي الآثار الاقتصادية السلبية كزيادة حدة التضخم عن طريق تطبيق سياسات اقتصادية مدروسة "[2].

[1] موفق عدنان عبد الجبار الحميري، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010، ص15.

[2] مصطفى يوسف كافي، صناعة السياحة و الأمن السياحي، دار مؤسسة ارسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2009، ص148.

ولهذه الأسباب شهدت السياحة العالمية قفزات نوعية خلال النصف الثاني من القرن العشرين وخلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حتى أصبحت تقترب نحوى صدارة القطاعات الاقتصادية في البناء الاقتصادي العالمي، ففي الوقت الذي كان عدد السياح في مطلع الخمسينات من القرن الماضي 25 مليون سائح، وكانت عوائد السياحة 05 مليار دولار، قفز عدد السواح عام 2006 إلى حوالي 842 مليون سائح وبلغت العائدات السياحية حوالي 800 مليار دولار"[1]، وفي سنة 2008 قفز عدد السياح إلى 917 مليون سائح ، وفي سنة 2009 انخفض العدد إلى 882 مليون سائح*، ليرتفع مرة أخرى إلى حوالي 940 مليون سائح عام 2010، وبلغت العائدات السياحية للسنوات 2008-2009-2010 على الترتيب 939 بليون دولار أمريكي، 851 بليون دولار أمريكي، 919 بليون دولار أمريكي[2].

وبالنسبة للجزائر نلاحظ بأن التدفق الإجمالي للسياح على الجزائر يشهد تحسنا ملحوظا من سنة لأخرى، وهذا اعتبارا من سنة 2000 حيث انتقل عدد السياح من 865984 سائح إلى 1911506 سائح خلال سنة 2009، وذلك بنسبة تطور سنوي تتراوح بين (1,8 و 18)% ويفسر هذا التطور في إجمالي عدد السياح، نسبة التطور السنوية للسياح الأجانب والسياح الجزائريين المقيمين في الخارج والذي يشهد عددهما تطورا سنويا ملحوظا من سنة إلى أخرى، فمن خلال إحصائيات 2009 يتضح لنا بأن عدد السياح الجزائريين المقيمين في الخارج يشكلون 66%من مجمل السياح، فيما يشكل السياح الأجانب النسبة الباقية والمقدرة بـ 34%[3]، ولإبراز الآثار الاقتصادية للقطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري سيتم التركيز على ثلاثة عناصر أساسية وهي:

1- إيرادات السياحة في الجزائر:

إن الإيرادات السياحية في الجزائر تتكون من مجموع ما يتم إنفاقه من طرف السياح في الدولة السياحية المستقبلة على مختلف السلع والخدمات السياحية، و إن المتتبع لوضعية الإيرادات السياحية للجزائر يلاحظ بأنها في تطور مستمر حيث أنها سجلت عام 2000 إيرادا قدر بـ 102 مليون دولار أمريكي، بعدها تراجع حجم الإيرادات في العام الموالي أي عام 2001 ليكون في حدود 100 مليون دولار أمريكي وهذا رغم ارتفاع عدد السياح الوافدين للجزائر حيث قدر عددهم 901000 سائح مقابل 866000 سائح عام 2000، وبعد ذلك أي اعتبارا من سنة 2002 سجلت إيرادات السياحة في الجزائر نموا مطردا فانتقل حجم الإيرادات من 111 مليون دولار عام 2002 إلى 330 مليون دولار عام 2010 والجدول رقم (3-23) يوضح تطور إيرادات الجزائر من القطاع السياحي للفترة 2000-2009.

---

[1] عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، شعبة تسيير المؤسسات، 2009-2010، ص32.

* انخفض عدد السياح في سنة 2009 إلى 882 مليون سائح بسبب الأزمة المالية العالمية-أزمة الرهن العقاري لعام 2009.

[2] UNWTO . tourism high lights**, 2011 edition page 04.

** هو عبارة عن منشور يصدر عن منظمة السياحة العالمية (UNWTO) ويهدف UNWTO . tourism highlights** إلى توفير مجموعة موحدة من البيانات والاتجاهات للسياحة الدولية.

[3] سليم العمراوي، دراسة قياسية لمحددات الطلب السياحي في الجزائر للفترة (1995-2010)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص تقنيات كمية التسيير، 2011-2012، صص 68-69.

الجدول رقم (3-23) : تطور إيرادات السياحة في الجزائر للفترة 2000-2009

الوحدة: مليون دولار أمريكي

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الإيراد السياحي	102	100	111	112	178	184	215	219	300	330
نسبة التطور%	-	-1,96	11	0,9	58,93	3,37	16,85	1,86	36,99	10

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية

والشكل رقم (3-6) يوضح تطور الإيرادات السياحية في الجزائر للفترة 2000-2009

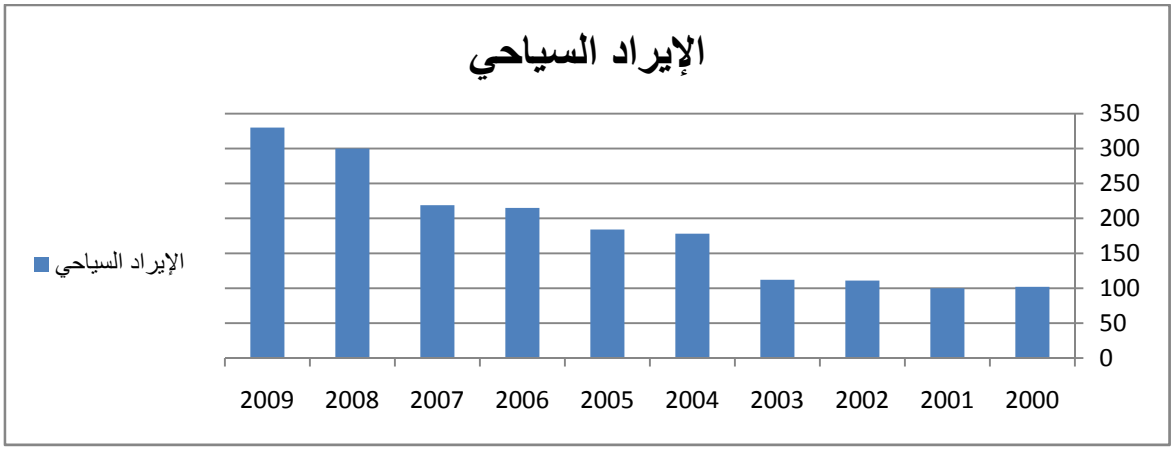

المصدر: *من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (3-23)*

إنه ومن خلال الجدول والشكل البياني السابقين يتضح لنا بأن إيرادات الجزائر لم تتجاوز 300 مليون دولار أمريكي عند نهاية عام 2008، و330 مليون دولار عند نهاية عام 2009، في حين أنه "وعند نهاية عام 2008، حققت كل من تونس والمغرب إيرادات معتبرة قدرت بـ 7,168 مليار دولار و 2,953 مليار دولار على التوالي"[1]، وبالتالي نستنتج أن إيرادات الجزائر هي إيرادات جد منخفضة خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار الإمكانيات السياحية التي تمتلكها الجزائر.

إن هذه الأرقام لابد أن تدفع بالقائمين على القطاع السياحي الوطني إلى ضرورة العمل من أجل اللحاق على الأقل بجيراننا في المغرب الكبير.

[1] صليحة عشي، مرجع سبق ذكره، ص 147.

2- ميزان السياحة في الجزائر:

يتمثل ميزان السياحة في الفرق بين ما تم تحصيله من إيرادات في القطاع السياحي وما يتم إنفاقه من طرف المواطنين المقيمين داخل البلد خارج بلدهم في المجال السياحي كذلك، وبعبارة أوضح "ميزان السياحة هو ذلك هو ذلك الفرق بين ما يمر عبر الجهاز المصرفي من متحصلات خاصة بالسياحة القادمة مطروحا منه مدفوعات السياحة العكسية إلى الخارج -سياحة المواطنين خارج بلدانهم"[1]، والجدول رقم (3-24) يوضح رصيد ميزان السياحة في الجزائر خلال الفترة 2000-2009.

الجدول رقم (3-24) :رصيد ميزان السياحة في الجزائر خلال الفترة 2000-2009

الوحدة: مليون دولار

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الإيرادات السياحية	102	100	111	112	178	184	215	219	300	330
النفقات السياحية	193	194	248	255	341	370	381	377	394	470
رصيد ميزان السياحة	91-	94-	137-	143-	163-	186-	166-	158-	94-	140-

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-24) بأن رصيد ميزان السياحة في الجزائر يسجل عجزا دائما، على طول الخط خلال الفترة 2000-2009، وإن الشيء الملاحظ هو أن هذا العجز في ارتفاع مستمر ليكون عند أقصاه سنة 2005 بعجز وصل إلى 186 مليون دولار، إن هذا العجز في الميزان السياحي الوطني يرجع إلى أسباب كثيرة مجتمعة ومن بينها:

1- ارتفاع عدد السياح الجزائريين إلى الخارج والذي وصل عددهم إلى 1677000 سائح عام 2009 [2].

2- قلة إقبال السياح الأجانب على المنتوج السياحي المحلي .

وإن هروب الجزائريين إلى الخارج لقضاء عطلهم وعزوف الأجانب عن المجيء إلى الجزائر يعزى إلى:

* ضعف المنتوج السياحي الوطني، وعدم قدرته على جذب السياح المحليين فما بذلك الأجانب وهذا بسبب غياب سياسة تسويقية فعالة للمنتوج السياحي الوطني .

* تردي وضعية الخدمات المقدمة للسائح مما يؤدي إلى هروبه .

*سوء تسيير المرافق السياحية خاصة العمومية منها وانتشار ثقافة "شيء البايلك" بين عمالها .

* ضعف المستوى التكويني للعمال في قطاع السياحة الوطني .

* ضعف طاقات الاستقبال الوطنية.

وهو ما جعل نصيب الجـزائر من التدفقات السيـاحية العالمية لا يتجاوز نسبة 0,22% من مجمل عدد السياح الدوليين في العالم خلال الفترة 2000-2009، والجدول رقم (3-25) يوضح نصيب الجزائر من تدفقات السياحة الدولية في العالم للفترة 2000-2009

[1] صليحة عشي، المرجع السابق ذكره، ص 149.

[2] سليم العمراوي، مرجع سبق ذكره، ص 68.

الجدول رقم (3–25) :نصيب الجزائر من تدفقات السياحة الدولية للفترة 2000–2009

الوحدة: مليون سائح دولي

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد السياح الدوليين في العالم	687	686,7	707	694,6	675,1	806,8	864	901	920	880
عدد السياح الدوليين في الجزائر	0,87	0,90	0,99	1,17	1,23	1,44	1,64	1,74	1,77	1,91
نصيب الجزائر(%)	0,13	0,13	0,14	0.17	0,16	0,18	0,19	0,19	0,19	0,22

المصدر: سليم العمراوي، دراسة قياسية لمحددات الطلب السياحي في الجزائر للفترة (1995-2010)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص تقنيات كمية التسيير، 2011-2012، ص81.

3– مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي:

تعتبر مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الدالة على مدى تطور القطاع السياحي في البلد، حيث تشير إحصائيات منظمة السياحة العالمية "إلى أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي تصل إلى حدود ال 10%"[1]، أما في الجزائر فنسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي تبقى ضئيلة للغاية والجدول رقم (3-26) يوضح مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2009.

الجدول رقم (3–26):مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000–2009.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	54790.05	55180.99	57053.03	68018.60	85013.94
مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي (%)	0.18	0.18	0.19	0.16	0.20
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	102339.10	117169.32	135803.55	170989.26	138119.14
مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي (%)	0.17	0.18	0.16	0.17	0.23

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على: – قاعدة بيانات البنك الدولي 2012

– تم حساب النسب اعتمادا على الجدول رقم (3-26) تطور إيرادات السياحة في الجزائر للفترة 2000-2009

يتضح لنا من الجدول بأن مساهمة الإيرادات السياحة في الناتج المحلي الإجمالي تكاد تكون منعدمة فهي تتراوح بين 0,16% و 0,23% كأقصى حد ، والذي كان سنة 2009، إن هذا الانخفاض في مساهمة قطاع استراتيجي كالقطاع

[1] عامر عيساني، مرجع سبق ذكره، ص 245.

السياحي في الناتج المحلي الإجمالي يرجع أساسا إلى إهمال هذا القطاع من طرف السلطات في الجزائر، فهذا القطاع لم يكن ضمن أولويات التنمية الاقتصادية في الجزائر منذ الاستقلال، مقابل التركيز على تنمية قطاع المحروقات كقطاع استراتيجي وحيد لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، إضافة إلى أن الأزمة الأمنية التي ضربت الجزائر خلال فترة التسعينات، والتي بقيت آثارها الى غاية يومنا هذا.

ثانيا: الآثار الاجتماعية:

لم يكن مسؤولو السياحة ولا علماؤها وخبراؤها يهتمون إلا بتحليل الآثار الاقتصادية الايجابية المترتبة على التنمية السياحية، إلا أنه ومنذ حوالي عشرين عاما بدأ هؤلاء يولون اهتمامهم لتحليل الآثار الاجتماعية[1]، المترتبة عن الفعل السياحي، وقد تبين بأن للسياحة آثارا اجتماعية كبيرة على المجتمعات بمختلف أحجامها ومكوناتها الدينية والثقافية والإيديولوجية ... وغيرها.

إن الفعل السياحي أو ممارسة السياحة تدفع "بالناس للانتقال عبر حدود الدول ، وهم ذوي لغات وثقافات مختلفة وبيئات متباينة ولديهم دوافع متفاوتة للسفر ويدينون بمبادئ وعادات واتجاهات اجتماعية ونفسية تختلف من دولة لأخرى بل تختلف من شخص إلى آخر ، فضلا عن خضوعهم لتقاليد مستمدة من دياناتهم ومن طرق حياتهم، يجعل من الاختلاط بينهم وبين شعوب الدول المستقلة أرضا خصبا لنمو أكبر قدر ممكن من الاحتكام الحضاري والاجتماعي والنفسي بين الناس"[2] وبالتالي فالسياحة تساهم في تكوين شخصية الإنسان، وتعرفه على مختلف الثقافات السائدة في المجتمعات المختلفة ومنه تساهم في التكوين الفكري والعقلي السليم للفرد ، حتى أننا في حياتنا اليومية أصبحنا نلاحظ فروقا جوهرية بين أفراد المجتمع الذين يعتادون السفر والسياحة وأفراد المجتمع المنطوين على أنفسهم، "وبهذا أصبحت السياحة من الأمور الضرورية والأساسية وخصوصا في دول العالم المتقدم، وبدرجة أقل في دول العالم الثالث الذين يبقى التفضيل الأول لهم هو الطعام والشراب والملبس والمسكن والسيارة ... وغيرها، إنه وضمن إحدى الدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية طرح السؤال التالي: ماذا تعني الحياة الجيدة لك؟ فكانت 60% من نتائج استطلاع الرأي ملخصة في كلمة السفر أو السياحة، وبعدها جاء امتلاك الدار في المرحلة الثانية وكانت نفس الأجوبة في أوربا.

إن اتجاه المواطنين نحو السياحة يوفر لهم معلومات ثقافية عالية ومعلومات عامة يصبح بموجبها تفكير الإنسان واتجاهه يسير نحو الأحسن والأفضل، نحو تحسين العمل وتطوير الخدمات وتحسين البنية التحتية وتطوير التعليم والتدريب ... الخ.

إن السائح وعند زيارته لبلد معين خاصة إذا كان هذا البلد من البلدان المتقدمة سياحيا أكيد انه سيغير من طريقته في الحياة ،والنظرة لمتطلباتها وكذلك تغيير طريقة المعيشة والتي بالتأكيد ستكون نحو الأفضل[3].

[1] أحمد فوزي مولوخية، التنمية السياحية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 137,.

[2] أحمد فوزي مولوخية، المرجع السابق ذكره، ص 147.

[3] ماهر عبد العزيز، صناعة السياحة، عمان الأردن، 2008، صص 39 40

كما أنه للنشاط السياحي تأثيرا مباشرا على المستوى المعيشي لمواطني البلدان السياحية المضيفة إذ يؤدي النشاط السياحي إلى زيادة دخول بعض فئات المجتمع، والتي ترتبط نشاطاتها بالسياحة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وبالتالي تحسين المستوى المعيشي لهذه الفئات[1]، مثل الناشطون في مجال الصناعات التقليدية، والناشطون في قطاع النقل ... وغيرها.

[1] صليحة عشي ، الآثار التنموية للسياحة، دراسة مقارنة بين الجزائر تونس والمغرب، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2004 2005، ص 106.

المطلب الثالث: إستراتيجية تنمية القطاع السياحي في الجزائر :

يشكل القطاع السياحي في كثير من الدول المصدر الأساسي لتحقيق التنمية المستدامة وذلك لما يساهم به القطاع في تكوين الثروة وتوليد الدخل المستدام، ولكن هذا القطاع في الجزائر لم يلقى العناية اللازمة منذ الاستقلال وبالتالي كانت مساهمته محدودة في الاقتصاد الوطني كما تعرضنا لذلك سابقا، ولكن اليوم تحاول الجزائر إعطاء بعد جديد للقطاع السياحي في حدود ما يحتويه من إمكانات ، وهذا بعد إدراكها بأن الاقتصاد السياحي هو الأنسب للجزائر ليكون بديلا للموارد النابضة والمتمثلة أساسا في الثروة النفطية.

إن الجزائر اليوم تعمل وأكثر من أي وقت مضى من أجل تنمية السياحة الوطنية، والعمل على إدراجها ضمن الشبكة التجارية للسياحة في العالم مثلما فعله جيراننا التونسيين والمغاربة، وبالتالي العمل على جعل الجزائر مقصدا سياحيا عالميا خاصة وأن القطاع السياحي الوطني يملك في جعبته ما يجعله قادرا على تحقيق حتى أكثر من الأهداف المنتظرة .

ولتحقيق وتفعيل وتجسيد عملية تنمية القطاع السياحي في الجزائر قامت الحكومة بإعداد مخطط توجيهي للتهيئة السياحية لآفاق عام 2025 (م.ت.ت.س SDAT 2025) وهو ما سنتطرق له في هذا المطلب الأخير من دراستنا هذه.

أولا: تعريف المخطط التوجيهي للهيئة السياحية :

المخطط التوجيهي للهيئة السياحية (م.ت.ت.س SDAT 2025) هو مخطط تم إعداده بناءا على "القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1427هـ الموافق لـ 09 جويلية 2006، يحدد إجراءات التشغيل والتكوين للجنة مركزية من أجل إعداد مشروع الخطة الرئيسية لتنمية السياحة"[1] ، وهو جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية لأفاق 2025، والذي تقرر إعداده وتحديد معالمه بالقانون رقم 01-02 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة[2]

ويشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية «SDAT 2025» الإطار الإستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر ، ويعلن نظرة الدولة للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الآفاق على المدى القصير والمتوسط والطويل ، والذي يصل حتى آفاق 2025 وهذا في إطار التنمية المستدامة .

" إن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية «SDAT 2025» هو عبارة عن تتويج ناضج لمسار طويل من الأبحاث والتحقيقات والدراسات والخبرات، وبالتالي فهو نتيجة لتفكير طويل وتشاور واسع مع الفاعلين الوطنيين والمحليين، العموميين منهم والخواص، على امتداد الندوات الجهوية و الخلاصات التي توصلت إليها ، وبالتالي فالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية هو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية، الثقافية، والتاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر، قصد

[1] Journal officiel de la république ALGERIENNE DEMOCRAIIQUE ET POPULAIRE N° 65 du dimanche 22 ramadhan 1427 correspondant au 15 octobre 2006 page 25

[2] حياة بن سماعين، زايدي حسيبة، مرجع سبق ذكره، ص 07.

الارتقاء بها إلى درجة الامتياز في المنطقة الأورو متوسطية ،وبالتالي فهذا المخطط يقدم التوجيهات الإستراتيجية للتهيئة السياحية في إطار التنمية المستدامة لمحمل أنحاء البلاد[1].

ثانيا: أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (م.ت.ت.س SDAT 2025)

I- الأهداف العامة:[2]

تتمثل أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في خمسة أهداف رئيسية وهي:

1- جعل السياحة إحدى محركات النمو الاقتصادي:

وهذا من خلال تنمية القطاع السياحي ليكون كقطاع بديل للمحروقات ، عن طريق المساهمة في تحسين التوازنات الكبرى كميزان المدفوعات، الميزان التجاري، الناتج المحلي الإجمالي ...الخ، إضافة إلى إعطاء الجزائر انتشارا سياحيا دوليا وجعلها وجهة امتياز ومنارة في حوض البحر المتوسط، وهذا قصد المساهمة في خلق وظائف جديدة وبصورة أساسية في الاقتصاد العام للبلاد.

2- الدفع بواسطة الأثر العكسي على القطاعات الأخرى (الفلاحة، البناء والأشغال العمومية، الصناعة، الخدمات، الصناعة التقليدية):

وهذا من خلال النظر إلى السياحة في إطار مقاربة عرضية تشمل مختلف العوامل (النقل، التعمير، البيئة، التنظيم المحلي، التكوين) وتأخذ بعين الاعتبار منطق جميع المتعاملين العموميين والخواص (الجزائريين وأيضا الأجانب)، إضافة إلى الإنسجام مع إستراتيجية القطاعات الأخرى وإحداث حركية شاملة على مستوى الإقليم الوطني في إطار م.و.ت.إ "SDAT 2025 "

3- التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة:

وهذا باعتبار أنه هناك "أثر متبادل بين السياحة والبيئة، فالبيئة الصالحة من أهم الموارد التي تساعد على تقدم السياحة وزيادة حركتها، كما أن تدهور البيئة وتلوثها يؤدي إلى تدهور النشاط السياحي"[3]

4- تثمين التراث التاريخي، الثقافي، والشعائري:

وهذا باعتبار أن استراتيجيات التنمية السياحية الدائمة، هي تلك التي تحترم التنوع الثقافي وتحمي التراث وتساهم في التنمية المحلية.

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (م.ت.ت.س SDAT 2025) الكتاب 1 تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، وزارة تهيئة الاقليم، البيئة والسياحة، جانفي 2008، ص04.

[2] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (م.ت.ت.س SDAT 2025) الكتاب 1، مرجع سبق ذكره، صص 22،23.

[3] أحمد فوزي ملوخية، مرجع سبق ذكره، ص 123.

5- التحسين الدائم لصورة الجزائر:

وهذا من خلال إحداث تغيرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون عن الجزائر بصورة عامة والسوق الجزائرية بصفة خاصة، ضمن آفاق جعل منها سوق هامة وليست ثانوية تستجيب لحاجيات المستهلكين الدوليين.

والشكل التالي يوضح الأهداف الخمسة لـ (م.ت.ت.س SDAT 2025).

الشكل رقم (3-7):الأهداف الخمسة لـ (م.ت.ت.س SDAT 2025)

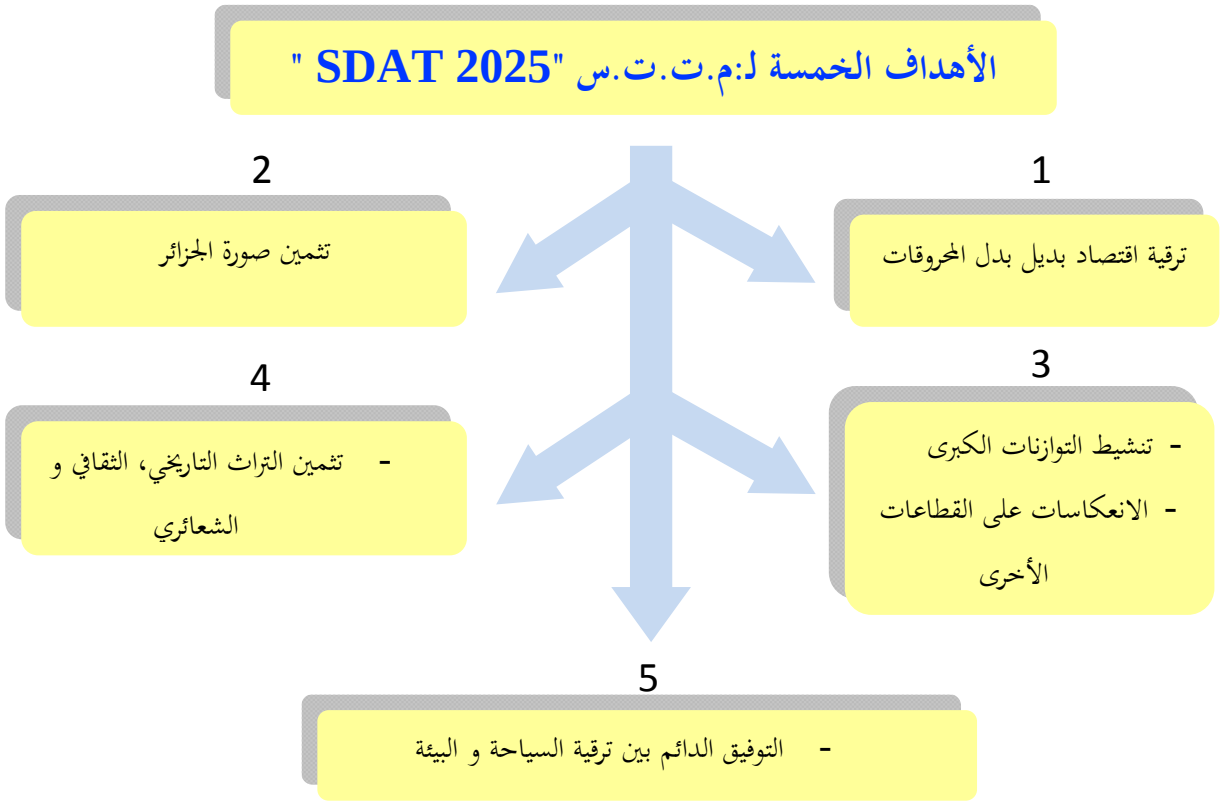

المصدر: *المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (م.ت.ت.س SDAT 2025) الكتاب 1 تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، جانفي 2008، ص24.*

II- الأهداف المادية للمرحلة 2008-2015:[1]

وتتمثل أهم الأهداف المادية خلال هذه المرحلة في ما يلي:

- في آفاق 2015 تهدف الجزائر إلى استقبال 2,5 مليون سائح، وباحترام نفس نسب الجيران * فهي تحتاج إلى 75000 سرير إضافي من النوعية الجيدة.

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (م.ت.ت.س SDAT 2025) وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، الكتاب الثاني –المخطط الاستراتيجي : الحركيات الخمسة وبرنامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، جانفي 2008، ص17.

* تمتلك تونس 220000 سرير تجاري من أجل استقبال 6,5 مليون سائح.

– تهدف الأقطاب ذات الأولوية إلى تحقيق نصف قدرة الاستقبال المتوقع أي 40000 سرير بمقياس دولي منها 30000 من الطراز الرفيع في المدى القصير و 10000 سرير إضافي في المدى المتوسط.

– يهدف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 إلى خلق 400000 منصب شغل (بشكل مباشر وغير مباشر) و91600 مقعد بيداغوجي.

III– الأهداف النقدية للمرحلة 2008–2015 [1]:

يقدر الإستثمار العمومي والخاص ، الضروري بين 2008-2015 بـ 2,5 مليار دولار أمريكي ويمكن تقدير الإستثمار الإجمالي، العمومي والخاص، المادي والغير المادي (الهياكل الطبيعية، الاتصال) بـ 60000 دولار أمريكي لكل سرير يوضع (بكل الترتيبات)، 55000 دولار أمريكي في استثمارات مادية، و 5000 دولار أمريكي في استثمارات غير مادية.

ومن أجل توفير 40000 سرير التي يعتزم وضعها في الأقطاب السياحية السبعة للامتياز يتوقع أن يزيد المبلغ المخصص لهذا الاستثمار عن 2,5 مليار دولار، على مدى سبع سنوات (لآفاق 2025) أي 350 مليون دولار أمريكي سنويا، وبالنسبة للأقطاب السياحية السبعة للامتياز سيكون هناك جهد إضافي بمبلغ 1 مليار دولار أمريكي، لكل باقي البلاد يمكن توظيفه لإزالة العجز البنيوي الحالي، والجدول رقم (3–27) يبين خطة الأعمال بالأرقام (مضاعفة قدرات الجزائر مرتين)

الجدول رقم (3–27): خطة الأعمال بالأرقام لآفاق 2015

	آفاق 2015
عدد السواح (مليون)	2,5
عدد الأسرة	159869
المساهمة في الناتج المحلي الخام %	3
الإيرادات (مليون دولار)	1500 إلى 2000
مناصب الشغل المباشرة والغير مباشرة	400000 (مباشرة وغير مباشرة)
تكوين المقاعد البيداغوجية	142800

المصدر: *المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (م.ت.ت.س SDAT 2025) وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، الكتاب الثاني –المخطط الاستراتيجي : الحركيات الخمسة وبرنامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، جانفي 2008، ص18.*

نلاحظ من خـــتلال الجدول بأن الجزائر تسعى لأن يصل عدد السواح في آفاق 2015 إلى 2,5 مليون سائح ،ويبلغ عدد الأسرة الإجمـــالي 159869 سرير أي بزيادة 75000 سرير فخم إضافي خلال هذه الفترة، كما يتوقع أن تصل نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الخام إلى حدود الـ 3%، كما أن القائمين على القطاع السياحي الوطني يسعون إلى مضاعفة إيرادات القطاع بحوالي 7 إلى 9 مـــرات عن قيمتها في سنة 2007، حيث يتوقع أن تتراوح قيمـــة هذه الإيرادات بين 1500 إلى 2000 مليون دولار، كمـا يهدف المخطط التوجيهي للتهيئة السيـــاحية إلى رفع نسبة العاملين بالقطاع سواء بصفة

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب الثاني، المرجع السابق ذكره، ص 17.

مباشرة أو غير مباشرة إلى الضعف ليصل إجمالي المشتغلين في القطاع إلى 400000 عامل ، كما أنه ومن خلال الجدول رقم (**3-27**) نلاحظ بأن المخطط يركز أيضا على الجانب التكويني، حيث سيتم رفع المقاعد البيداغوجية في آفاق 2015 إلى 142800 مقعد بيداغوجي، وهذا بهدف تكوين إطارات في السياحة قصد رفع مستوى الخدمات وجعلها أكثر تنافسية، كل هذا يعني بأن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية هو مخطط طموح للغاية، ويحتاج فقط للتنفيذ المحكم.

IIII- المشاريع ذات الأولوية للمرحلة الأولى 2008-2015[1]

لقد تم تحديد المشاريع ذات الأولوية في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة <<SDAT 2025 >> فمنها الجاري انجازه، أو ما هو محل دراسة وعرض مقدم ومن أهم هذه المشاريع:

1- فنادق السلسلة (HOTELS DE CHAIN)، وهنا يقدر عدد الأسرة ومن كل الأنواع بـ 29386 سرير.

2- انجاز قرية سياحية متميزة (VTE) وأرضيات جديدة مدمجة مخصصة للتوسع السياحي، مصممة لتتناسب مع الطلب الدولي والطلب الوطني - قائمة القرى السياحية ضمن الملاحق).

3- كما سيتم انجاز عدد من الحظائر البيئية والسياحية (حديقة دنيا بعنابة، حديقة دنيا بقسنطينة، حديقة دنيا بالعاصمة، حديقة دنيا بوهران، حدائق الواحات بالجنوب الجزائري)

4- انجاز مراكز للعلاج والصحة والرفاهية (حمام قرقور، حمام ملوان، الشريعة)

كما أنه وخلال هذه المرحلة سيتم إطلاق 80 مشروع سياحي في 6 أقطاب سياحية من أصل سبعة أقطاب يضمها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025.

ثالثا: الحركيات الخمس للتفعيل السياحي للجزائر:

تعتبر الحركيات الخمس الطريق الأساسي لإنعاش سريع ومستدام للسياحة في الجزائر وتتمثل هذه الحركيات في:

ا- الحركية رقم 01: مخطط وجهة الجزائر:[2]

" على غرار الدول السياحية الكبيرة في العالم يتوجب على السياحة الجزائرية أن تكون ممثلة في المواقع الرئيسية الموفدة للزبائن من جهة، وجمع وإحداث تعاون بين كل الطاقات الإجتماعية المهنية، وعلى أساس إستراتيجية تسويق خطة عمل من جهة أخرى، وبالتالي ترمي سياسة تنمية السياحة لآفاق 2025، إلى وضع بنية وجهة سياحية تكون:

- منافسة على المستوى الدولي .
- قادرة على تلبية الاحتياجات الوطنية في التسلية، والراحة ، والعطل .

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب الثاني، مرجع سبق ذكره، صص 18،19.

[2] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب الثاني، مرجع سبق ذكره ، صص 22،23،24.

- منتجة اقتصاديا واجتماعيا".[1]

وبصفة عامة فحركية مخطط وجهة الجزائر تهدف إلى تقويم صورة الجزائر وتثمين الخاصيات التنافسية واستعادة الثقة وتعزيز الصورة الايجابية والقيمية للجزائر لدى الزبائن المحليين والأجانب، وكذلك مضاعفة الجاذبية خاصة وأن الجزائر اليوم تعاني فيما يتعلق بصورتها من بعض الذهنيات السلبية (صورة الفوضى، إنعدام الأمن، والإنغلاق ... وغيرها)

II- الحركية رقم 02: الأقطاب السياحية للإمتياز"POT "الواجهات الرمزية الناشئة للوجهة الناشئة للجزائر :[2]

"القطب السياحي هو تركيبة من القرى السياحية للإمتياز في رقعة جغرافية معينة، مزود بتجهيزات الإقامة، التسلية، الأنشطة السياحية والديار السياحية، في تعاون مع مشروع التنمية الإقليمية"[3] والقطب السياحي يتمتع بالاستقلالية الكافية ليكون له ذلك الإشعاع على المستوى الوطني والدولي.

والقطب السياحي هو متعدد الأبعاد يدمج المنطق الاجتماعي والثقافي والإقليمي والتجاري ،كما يمكن لرقعته الجغرافية أن تدمج منطقة أو عدة مناطق للتوسع السياحي، فهو يركز على موضوع رئيسي (السياحة الصحراوية، السياحة الاستجمام، السياحة العلاجية والصحية من أجل التماسك في تموقعه، غير أنه يخوض في المواضيع الأخرى قصد تجنب أحادية الوظيفة[4].

وعلى العموم فإن "مفهوم الأقطاب السياحية للامتياز"POT" هو مفهوم ينتج من خلال تقاطع عدة مفاهيم :

- مفهوم الفروع (فروع مطابقة بالنسبة للمفهوم الجديد للسياحة الجزائرية).

- مفهوم إمكانية تطوير الموقع (الحد الأدنى من البنية التحتية، الوسائل السياحية المؤكدة (الحقيقية) .
- المفهوم العقاري (توفير العقار: مناطق وأرضيات التوسع السياحي) .
- المفهوم الإقليمي (التوزيع المكاني المتوازن للأنشطة عبر التراب الوطني).

وبهذا التعريف، ستصبح الأقطاب مؤهلة لتكون أقطاب سياحية للإمتياز ، و واجهات للنهضة السياحية في الجزائر.

وانطلاقا من تهيئة هذه الأقطاب يصبح الهدف هو الشروع في الإنطلاقة التي سوف تدفع بالنهوض السياحي في كافة أقاليم التراب الوطني"[5] .

وتتمثل الأقطاب السياحية السبعة للامتياز في:

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب الثاني، المرجع السابق ذكره، ص22.
[2] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب الثاني، المرجع السابق ذكره، ص37.
[3] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب الثاني، المرجع السابق ذكره، ص38.
[4] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب الثاني، مرجع سبق ذكره، ص37.
[5] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب الثاني، المرجع السابق ذكره، صص 38،39.

1- القطب السياحي للإمتياز شمال شرق (POT.N.E) :[1]

يتكون القطب السياحي للإمتياز شمال شرق من ست ولايات وهي:

سكيكدة، قالمة، عنابة، الطارف، سوق أهراس، تبسة، يحده من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب ولاية أم البواقي وتونس ومن الشرق تحده تونس، ومن الغرب ولايات سطيف، بجاية، باتنة، يمتد هذا القطب على مساحة قدرها 80347 كلم^2 ويحتضن عدد سكان يقدرون بحوالي 3612000 ساكن ، ويشكل قطب الامتياز شمال شرق قاطرة التنمية السياحية على المستوى الجهوي، ذات الهيمنة الاستجمامية ويحتوي على قدرات كبيرة لتنمية السياحة الغابية، وبالنظر لموقعه الجغرافي يمكن أن يرتقي هذا القطب إلى مصاف البوابة الثانية للوافدين عبر بوابة الجزائر، ومن جهة أخرى وإلى جانب مدينة عنابة التي ترتقي إلى مصاف عاصمة من طرف المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية (SDAT 2025) يتوفر القطب على هياكل قاعدية معتبرة، ويضم تجهيزات جد ملائمة، ذات مستوى وطني ودولي وعلى خدمات متنوعة وأنشطة وصناعات وقدرات تشجع على جاذبية قوية من شأنها أن تسمح بتشكيل واجهة بارزة للتنمية السياحية على مستوى امتداد القطب.

ومن أهم المشاريع السياحية في هذا القطب نجد:[2]

- مطاران دوليان في كل من عنابة و تبسة إضافة إلى ميناء للمسافرين في عنابة ، وميناءان للنزهة في كل من سكيكدة وعنابة .
- الحظيرة البيئية والسياحية للقالة .
- القرى السياحية للامتياز (vte) والمشاريع الكبرى للاستثمارات السياحية .

تفعيل الأثر الناجم عن السياحة بدفع المشاريع ذات الأولوية التي يعرفها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية من خلال انجاز :

- فنادق تابعة للشبكة .
- قرى سياحية للامتياز مصممة لتلبية الطلب الدولي والوطني .

2- القطب السياحي للامتياز شمال وسط POT.N.C :

يتكون القطب السياحي للامتيـــاز شمال وسط من ست ولايات وهي الجزائر العـــاصمة، تيبازة، البليدة، بومرداس، الشلف، عين الدفلى، المدية، البويرة، تيزي وزو، بجاية، يحده من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الجنوب ولايتي المسيلة والجلفة ومن الشرق ولايـــات جيجل، سطيف، برج بوعريريج، ومن الغرب ولايات مستغانم، غيليزان، تيسمسيلت، يتميز هذا القطب بموقعه المـــركزي ويتربع على مساحة تقدر بـ 33877 كلم^2، حيث يتمركز سكـــان يبلغ عددهم 11131000 ساكن وهم يمثلون 31% من سكان الجزائر، ومع وجود الجزائر العـــاصمة كعاصمة سيـــاسية واقتصادية للبلاد يتوفر القطب

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب الثالث، الأقطاب السبعة للامتياز "POT"، وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، جانفي 2008، صص 09،10.

[2] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب الثالث، المرجع السابق ذكره، صص 17،19،20.

على هياكل قاعدية متطورة، تضم تجهيزات استثنائية وذات مستوى وطني ودولي، خدمات متنوعة، أقطاب للأنشطة والصناعات، قدرات تشجع أنشطة مكثفة[1].

ويتميز هذا القطب بتنوع التضاريس التي تتوزع بين السهول والسواحل والأودية المحصورة بين الجبال والغابات والسهول العليا المجسدة للفضاء الصحراوي ، وبهذا أصبحت هذه العناصر مجتمعة تشكل حالة انسجام مثير للإعجاب من حيث التضاريس، كما يتميز هذا القطب بتشابك كثيف في ميدان الهياكل القاعدية والتجهيزات وهي وصفة رائدة لا محالة في الفضاء الاجتماعي ، الاقتصادي، و الإداري، والثقافي تساهم في جعل هذا الإقليم قطبا حقيقيا للامتياز.[2]

ويعرف القطب السياحي للامتياز شمال وسط نشاطا كبيرا في مختلف أشكال التهيئة المينائية، الجوية والحضرية الجديدة، وبالفعل تم انجاز العديد من التجهيزات الهامة وهناك أخرى بصدد الانجاز ونذكر منها على سبيل المثال:

- المطار الدولي هواري بومدين ، مطار بجاية والشلف .
- المحطات البحرية للجزائر، بجاية، الشلف .
- طريق الجنوب، الطريق السيار شرق غرب .
- موانئ الصيد .
- نوادي للرياضة المائية .
- أربع محطات لتحلية مياه البحر .
- الفنادق بما فيها فنادق الأعمال (السوفيتال، الماركير، مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي، فنادق ومركبات شاطئية (الهيلتون، الشيراطون، المركز السياحي أزور، وسيدي فرج ... الخ) .
- المدرسة العليا للسياحة .
- خمس مدن جديدة من التاج الأول يجري انجازها في سيدي عبد الله ،بوينان، العفرون، سيدي عمار، الناصرية، وهذا في فضاء الميتروبول العاصمي [3].

3- القطب السياحي للامتياز شمال غرب (POT. N.O) :

يتكون القطب السياحي شمال غرب من سبع ولايات هي: وهران، عين تموشنت، تلمسان، مستغانم، معسكر، سيدي بلعباس غيليزان.

ويحده من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب ولايات تيارت، سعيدة والنعامة ومن الشرق ولاية الشلف ومن الغرب المغرب.

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب الثالث، المرجع السابق ذكره، ص 26.
[2] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب الثالث، المرجع السابق ذكره، ص 27.
[3] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب الثالث، مرجع سبق ذكره، صص 34،35.

يتميز هذا القطب بموقعه الاستراتيجي الهام والذي يقع على بعد أقل من ساعتين على السوق الرئيسية الموفدة للسواح في أوربا (وهي اسبانيا، وتبلغ مساحة هذا القطب 35000 كلم^2 لـ6000000 ساكن، وهو قطب موجه أساسا لكي يصبح وجهة مفضلة في الخريطة السياحية لبلادنا، وأداء دور كبير في ترقية وجهة الجزائر ويتوفر قطب الامتياز السياحي شمال غرب على مؤهلات طبيعية وقدرات سياحية استثنائية ويتميز أكثر فأكثر بساحله الخلاب وبالجمال الباهر والإطار الساحر الذي تقدمه الطبيعة للزائر، من خلال مناظر، حيث تتعاقب التضاريس الجبلية والأودية والمسطحات المائية الكبيرة ،إضافة إلى السهول والغابات [1] .

ومن جهة أخرى، وإلى جانب مدينة وهران التي يرفعها المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية <<SNAT 2025>> إلى مصاف عاصمة، يتوفر القطب على هياكل قاعدية متطورة ويضم تجهيزات جد ملحوظة ذات مستوى وطني ودولي، خدمات وصناعة مكيفة وقدرات غنية ومتنوعة ساهمت وبقدر كبير في جلب السياح إلى المنطقة[2].

ويعرف قطب الامتياز شمال غرب حركية حضرية من جراء مختلف أعمال التهيئة فهناك شبكة طرق رائعة 70% منها مزدوجة، فهي من أفضل الشبكات على المستوى الوطني ، وهي تشكل عنصرا إضافيا لجاذبية أكبر للسواح والمستثمرين إضافة إلى أن القطب يعتبر مدللا في ميدان النقل البحري والجوي: مطاران دوليان وميناءان للمسافرين في كل من وهران وتلمسان وميناء للنزهة في تلمسان، إضافة إلى 04 مطارات أخرى في كل من معسكر، مستغانم، سيدي بلعباس، عين تموشنت، بالإضافة إلى شبكة السكك الحديدية التي تغطي كامل القطب.

كما يضم القطب عدة فنادق لشبكة << EDEN >>، وفنادق أخرى مثل عين الترك ، الشيراطون ... وغيرها.

وهناك مشاريع كثيرة قيد الإنجاز مثل تراموای وهران، محطة تحلية مياه البحر، الحضائر الإيكولوجية والسياحية، حديقة دنيا وهران، قرى الإمتياز السياحي، صيانة وترقية جزر حبيباس ... وغيرها[3].

4- القطب السياحي للامتياز جنوب-شرق (القطب السياحي جنوب-شرق "الواحات") POTSE OASIEN:

يتكون القطب السياحي للامتياز "جنوب شرق" الواحات من ثلاث ولايات وهي غرداية، بسكرة، واد سوف، يحده من الشمال ولايات: الأغواط، المسيلة، باتنة، خنشلة، وتبسة، ومن الجنوب ولايتي إليزي و تمنراست،ومن الشرق ليبيا ، ومن الغرب ولايتي أدرار والبيض، يتربع هذا القطب على مساحة تقدر بـ 160000 كلم^2، ويحتضن سكان يقدر عددهم بـ 1,5 مليون ساكن، ومن جهة أخرى تعتبر غرداية بمثابة قطب كبير وبوابة الدخول للصحراء[4].

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب الثالث، المرجع السابق ذكره، ص 60.
[2] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب الثالث، المرجع السابق ذكره، ص 61.
[3] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب الثالث،المرجع السابق ذكره، ص 65.
[4] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب الثالث، مرجع سبق ذكره، ص 76.

ويعرف قطب الامتياز السياحي "جنوب شرق" حركية حضرية بسبب مختلف أعمال التهيئة وبالفعل تم تجسيد تجهيزات هامة على أرض الواقع وأخرى بصدد الانجاز والتي نذكر منها:

– مطاران دوليان واحد في بسكرة والآخر في غرداية، إضافة إلى مطار الواد

– كما زودت جميع مقرات الولايات بعدة فنادق مصنفة، وتعرف الفنادق والمطاعم الخاصة من النوع الحضري تطورا حقيقيا له علاقة بحركة الأعمال التي تعرفها هذه التجمعات، غير أن هذه الطاقات الجديدة للإيواء ليست جميعا مطابقة للمعايير السياحية، كما أن هذا القطب يعرف انجاز الطريق العابر للصحراء وإنشاء أقطاب الاقتصاد والتراث وإعادة الاعتبار والترميم والتحول السياحي للتراث الثقافي[1].

5– القطب السياحي للامتياز جنوب غرب " pots O " توات–القرارة:

يتكون القطب السياحي للامتياز جنوب – غرب "القرارة–توات" من ولايتين وهما أدرار وبشار، يحده من الشمال ولايتي النعامة والبيض، ومن الجنوب النيجر وموريتانيا، ومن الشرق ولايتي تمنراست و غرداية، ومن الغرب المغرب و تندوف، يمتد هذا القطب على مساحة تقدر بـ 603000 كلم^2، ويضم سكان يقدر عددهم بحوالي 900000 ساكن، إن القطب السياحي "توات–القرارة" هو قطب إرثي ذو بعد عالمي وهو فضاء جديد ناشئ نشيط يستدعي الدعم اللازم من أجل تجسيده على أرض الواقع[2].

يعتبر القطب السياحي للامتياز جنوب غرب، قطب من القصور والقصبات ،وبإمتياز فهناك مالا يقل عن 300 موقع إنساني يشهد على تاريخ قوي وقديم[3].

ويعرف هذا القطب انجاز ثلاث مطارات وهي مطار القرارة بتيميمون، ومطار شيخ سيدي محمد بن لكبير بأدرار، ومطار برج باجي مختار، كما يعرف القطب انجاز العديد من الفنادق والطرق مثل طرق القصور التي تنشأ في إطار مشروع الأمم المتحدة للتنمية "PMUD " إضافة إلى شبكات سياحية وموضوعاتية ،وإنشاء أقطاب اقتصادية للتراث، و إعادة تنشيط واحات النخيل، و ترميم أماكن العبادة (الأضرحة، الجوامع، والزوايا).

كما يعرف القطب انجاز فنادق الشبكة، وقرى سياحية للامتياز مصممة وفقا للطلب الدولي والوطني، وغيرها من المشاريع المنجزة أو التي هي قيد الانجاز[4].

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب الثالث، المرجع السابق ذكره، صص 82،83.
[2] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب الثالث، المرجع السابق ذكره، ص 87.
[3] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب الثالث، مرجع سبق ذكره، ص 92.
[4] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب الثالث، مرجع سبق ذكره، صص 92،93.

6- القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير – طاسيلي ناجر " POTG.S ":

يقع القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير – طاسيلي ناجر- أساسا في ولاية إليزي يحده من الشمال ولايتي ورقلة و غرداية ومن الجنوب النيجر ومالي ومن الشرق ليبيا ومن الغرب ولاية تمنراست، هذا القطب يمتد على مساحة تقدر بحوالي 284618 كلم^2، ويحتضن حوالي 40000 ساكن.

تمثل ثرواته الطبيعية، الثقافية والأثرية مؤهلات يمكنها أن تساهم في تحقيق تنمية حقيقية للقطب في المستقبل، وتتضمن الفضاءات الكبرى لقطب الامتياز الطاسيلي ناجر ملاجئ للنقوش الصخرية وهي ذات قيمة تاريخية عالية، وتقع هذه الرسوم والنقوش الحجرية الأكثر شهرة في منطقة جانت، بمغارة السفراء، ونقوش قلتة عين دبران ونقوش "البقرة التي تبكي" وتمثل نواة الأحياء القديمة في أزلواز والميميهان ، قيمة هامة في التراث الثقافي والسياحي.

وتتم حماية هذه الثروات الثقافية بفضل وجود حظيرة وطنية (الحظيرة الوطنية للطاسيلي) المصنفة ضمن التراث العالمي من طرف اليونسكو، اعتبارا من عام 1981[1].

ويعرف القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير – طاسيلي ناجر – العديد من المشاريع منها ما هو جاري انجازه ومنها ما هو قيد الدراسة، ومن بين هذه المشاريع نذكر:

- بناء ثلاث فنادق من نوع موتيل " MOTEL" من 30 غرفة .
- انجاز خمسة مخيمات من نوع زريبة "ZRIBA" (إهرير، أهزهار، واد مهرو) .
- إنشاء أقطاب لاقتصاد التراث "PEP" طاسيلي ناجر حول الحظائر الثقافية .
- تصميم ثلاثي الأبعاد لحظيرة الطاسيلي والمواقع الأكثر أهمية .
- إنشاء قاعات للعرض، قاعات للباحثين، كما سيتم انجاز "دار الطاسيلي ناجر" وهي عبارة عن شباك وحيد للساحة والثقافة إضافة إلى إنشاء قرية حرفية ، كما سيتم إنجاز قرى سياحية للامتياز مصممة وفقا للطلب الدولي والطلب الوطني[2]

7- القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير –الأهقار- "POT. GS ":

يتمحور القطب السيـــاحي للامتيـــاز الجنوب الكبير "الأهقار" حول تمنراست، يحده من الشمال ولايتي ورقلة و غرداية ومن الجنوب النيجر ومـــتتالي، ومن الشرق ولاية إليزي، ومن الغرب ولاية أدرار، يتربع على مساحة تقدر بحوالي 456200كلم^2، ويقطن به حوالي137175 ساكن[3]، يتميز القطب السياحي الأهقار بثرواته الثقافية والطبيعية، كما أن

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب الثالث، المرجع السابق ذكره، صص 98،99.
[2] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب الثالث، مرجع سبق ذكره، صص 102،103.
[3] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب الثالث، المرجع السابق ذكره، ص 107.

الأهقار "صنف كتراث عالمي من طرف اليونسكو لاحتوائه على مواقع أثرية تعود إلى 600000 سنة"[1]،كما يحتوي على مغارات ومخابئ تحت الصخور، وضريح تين هينات وغيرها[2].

ويعرف القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير – الأهقار – العديد من المشاريع نذكر منها على سبيل المثال:

- تحديد الطرق والمسارات السياحية .
- إعادة الإعتبار والمحافظة على التراث الروحي: الغناء، الرقص، والموسيقى (تيندي، إمزاد ... الخ) .
- إنشاء أقطاب لاقتصاد التراث(PEP) حول الحظائر الثقافية للأهقار .
- فنادق الشبكة .
- قرى سياحية للامتياز مصممة وفقا للطلب الدولي والوطني، عبر أرضيتين سياحيتين على مستوى تمنراست وإيدبيس[3].

III- الحركية رقم 03: مخطط نوعية السياحة:[4]

أصبحت النوعية السياحية اليوم من أهم متطلبات تحقيق التنمية السياحية، فالدول الكبيرة سياحيا تتميز بنوعية خدمات سياحية رفيعة المستوى وهو ما أهلها لتكون أكثر جذبا للسياح، وهذا ما جعل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية يسعى إلى تطوير نوعية الخدمات السياحية للجزائر ومنه تطوير العرض السياحي الوطني، ولهذا فهو يركز على التكوين وتعليم الامتياز، كما يدرج تكنولوجيات الإعلام والاتصال في تناسق مع تطور المنتوج السياحي في العالم وتهدف هذه الحركية الثالثة إلى:

- إطلاق مخطط لنوعية السياحة مع الرغبة في الانضمام لماركة موحدة "النوعية السياحية" وهي حصيلة كل مسعى نوعي.
- التموقع ضمن منظور تحسين النوعية والعرض السياحي وتشجيع ترقيته في الجزائر وفي الخارج.
- بعث ديناميكية تقويم وترقية الوجهة السياحية للجزائر.

IIII- الحركية رقم 04: مخطط الشراكة العامة – الخاصة :

القطاع السياحي كغيره من القطاعات الاقتصادية يمكن الاستثمار فيه من طرف القطاع العام وكذلك من طرف القطاع الخاص وقد رأت الدولة الجزائرية وفي إطار مشروعها لتنمية القطاع بأنه من الضروري تفعيل شراكة عمومية خاصة، أي شراكة بين الدولة والخواص وهذا من أجل تحقيق رغبات السياح حيث أن الدولة تلعب دورا بارزا في تهيئة الإقليم وحماية المناظر العامة، ووضع المنشآت وعلى وجه الخصوص منشآت البنية التحتية كالمطارات والطرق وحماية المتاحف و الأضرحة التاريخية، كما أن الدولة هي وحدها القادرة على السهر على الحفاظ على النظام العام وتحقيق الأمن والاستقرار، ناهيك عن صيانتها للصورة العامة للبلاد.

---

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب الثالث، ، المرجع السابق ذكره، ص 110.

[2] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب الثالث، المرجع السابق ذكره، ص 110.

[3] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب الثالث، المرجع السابق ذكره، ص 111.

[4] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب الثاني، مرجع سبق ذكره، ص 47.

بينما القطاع الخاص بإمكانه أن يضمن أساسيات الاستثمار والاستغلال السياحي، فهو يسهر على تثمين وتسويق وتقديم أجود الخدمات في سبيل الحصول على الربح ولكن هذا القطاع الخاص يحتاج إلى إطار تنظيمي مشجع، وتشريع ضريبي واجتماعي[1] يعطي تحفيزا للخواص لمضاعفة استثماراتهم، فكانت الحركية الرابعة ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "SDAT 2025 " تسعى لتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

– ربط الشبكة السياحية وجعلها منسجمة وهذا من خلال جعل بوابات الدخول إلى التراب الوطني (السفارات، القنصليات، المطارت، الموانئ، المراكز الحدودية ... الخ) تقدم أحسن الخدمات، وكذلك تحسين الخدمات في المواقع السياحية إضافة إلى تسهيل الوصول إلى المواقع السياحية والقرى السياحية للامتياز، وصيانة الثروة الطبيعية والبيئية كما يسعى مخطط الشراكة العمومية الخاصة إلى تبني إستراتيجية التجميع وهذا بربط الشركاء من أجل تفعيل الشراكة بين مختلف الفاعلين والعاملين في القطاع السياحي من المستثمرين والبنكيين والمتخصصين في المالية والمحاسبة لضمان إعداد مشاريع مربحة وقابلة للاستمرار[2].

IV– الحركية رقم 05: مخطط تمويل السياحة :

يعتبر القطاع السياحي قطاع يتطلب استثمارات ضخمة ، كما أنه يتميز ببطء عوائده المالية في بداية إشتغال الاستثمار السياحي لهذا فإن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية جاء بالحركية الخامسة لمعالجة هذه المعادلة الصعبة ،وهذا من خلال دعم ومرافقة المرقين والمستثمرين في القطاع السياحي من خلال مخطط التمويل السياحي[3]، الذي يسعى لتحقيق خمسة أهداف رئيسية وهي:

1– حماية ومرافقة المؤسسة السياحية الصغيرة والمتوسطة PME .

2– السهر على تجنيب المشاريع السياحية التوقف والذوبان .

3– جذب وحماية كبار المستثمرين الوطنيين والأجانب .

4– تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي باللجوء الى الحوافز الضريبية والمالية .

5– تسهيل وتكييف التمويل البنكي للنشاطات السياحية، وخاصة الاستثمار في قطاع بنك الاستثمار"[4]

إن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق SDAT 2025 هو مخطط دولة طموح حيث أنه وضع الخطوط العريضة لإستراتيجية تنموية للقطاع السياحي في إطار تنمية مستدامة خارج قطاع المحروقات، هذه الإستراتيجية التنموية هي إستراتيجية طويلة الأمد، تسعى إلى خلق ثروة وطنية دائمة وليست ناصبة، ثروة تضمن مستقبل الجزائر وأبناء الجزائر سواء من الجيل الحالي أو الأجيال اللاحقة، ولكن هذه الإستراتيجية تحتاج إلى جملة من العوامل إن توفرت وأحسن توظيفها نجحت هذه الإستراتيجية ، وبالتالي أصبح من الممكن تجسيدها على أرض الواقع ، أما إذا لم تتوفر هذه العوامل فشلت الإستراتيجية التنموية للقطاع وبالتالي

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب الثاني، المرجع السابق ذكره، صص 50،51.

[2] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب الثاني، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[3] عامر عيساني، مرجع سبق ذكره، صص 144،145.

[4] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب الثاني، مرجع سبق ذكره، ص 57.

لم تعد سوى إستراتيجية موضوعة فقط على الورق تستهلك الأموال الضخمة وتزيد معانات الدولة والشعب على حد سواء، ومن بين هذه العوامل التي نرى نحن كباحثين بأنها تعد ضرورية لنجاح وتفعيل وتجسيد هذا المخطط (م.ت.ت.س SDAT 2025) على ارض الواقع نذكر مايلي:

– تحقيق الأمن والإستقرار بمختلف أنواعه من استقرار سياسي وأمني، وهذا عن طريق محاربة الجريمة بمختلف أشكالها وألوانها والضرب بيد من حديد لكل من يحاول زعزعة الإستقرار الوطني .

– حل مشكلة العقار حيث أن الكثير من المشاريع تصطدم في أرض الواقع بمشكلة نقص الوعاء العقاري ، مما يؤدي إلى تعطلها أو تغيير موقعها أو حتى إلغائها في بعض الأحيان لهذا لابد من وضع إطار قانوني واضح وصارم لحل هذا المشكل الذي لم يعق تنمية القطاع السياحي فحسب ، إنما أعاق تنمية الكثير من القطاعات الاقتصادية .

– تشجيع الاستثمار الخاص عن طريق تسهيل منح القروض وتخفيض معدلات الفائدة ، ولما لا إلغائها لتفادي القروض الربوية التي ما أنزل الله بها من سلطان ، وإيجاد صيغة في إطار النظام الإقتصادي الإسلامي لتمويل المشاريع كما لابد من إعطاء تحفيزات ضريبية خاصة لصغار المستثمرين في القطاع .

– إعطاء اهتمام بالغ لقطاع النقل وتنظيمه وتحديد أسعاره، لتفادي المضاربة والإستغلال للسائح ، وهذا لأن قطاع النقل هو القلب النابض لتنمية أي قطاع اقتصادي وخاصة القطاع السياحي ، باعتبار أن السائح عندما يأتي إلى البلد قصد السياحة فهو يسعى لإكتشاف الكثير من المناطق والمعالم وبالتالي لابد من تسهيل عملية تنقله وفق أسعار معقولة وخدمات راقية .

– تنظيم قطاع الإتصالات بمختلف أنواعها وجعلها في متناول الجميع خاصة خدمات الهاتف النقال والأنترنيت ، وتسهيل عملية بيع الخطوط الهاتفية للسياح خاصة الأجانب وهذا عن طريق تفادي كثرة الوثائق ، كما أنه يجب إطلاق خدمات الأنترنيت وتسهيل عملية استخدامها لأن السائح عند قيامه بالفعل السياحي أكيد أنه سيتصل بأصدقائه وأقاربه ومعارفه في موطنه الأصلي وعند تسهيل عملية إتصاله سيقوم وبطريقة مباشرة للترويج للخدمات السياحية الجزائرية .

– تنظيم القطاع المصرفي وتسهيل عملية نقل وتحويل الأموال وتنظيم سوق الصرف " سوق تحويل العملة" وجعلها في متناول الجميع وفتح صرافات قانونية وفي كل مكان بما فيها الفنادق مثلما هو موجود في كل الدول السياحية في العالم إلا الجزائر، هذه الصرافات تعمل وفق أسعار الصرف الدولية الجارية، لحظة بلحظة وبالتالي سيتم القضاء على السوق السوداء للعملة، والتي تسبب ضررا للاقتصاد الوطني عموما وللقطاع السياحي خصوصا .

– تحسين مستوى الخدمات المقدمة في القطاع وهذا عن طريق تكوين المستخدمين في القطاع السياحي ، وتعليمه فن وأدب التعامل مع السياح، إضافة إلى ضرورة تكوينه في مختلف اللغات الأجنبية لتسهيل عملية تواصله مع الغير، إضافة معاقبة كل من يقوم بتصرفات تسيء إلى القطاع السياحي الوطني ، أو القيام بتصرفات مضرة بمستوى وأخلاقيات التعامل مع السياح .

– السهر على تنفيذ المشاريع المدرجة ضمن المخطط ت.ت.س SDAT 2025 وفق الخطط الموضوعة وهذا باحترام آجال الإنجاز المحددة ، لأن عدم انجاز المشاريع في وقتها سيساهم في عرقلة التنمية المنشودة للسياحة الوطنية، إضافة إلى ضرورة احترام

المعايير الفنية للإنجاز وهذا وفق المعايير الدولية ومحاربة أي محاولة غش في الإنجاز وهذا بالضرب بيد من حديد لكل من تسول له نفسه القيام بهكذا أعمال حتى يبقى عبرة من لا يعتبر.

-تنظيم رحلات جوية منتظمة وبأسعار معقولة وتنافسية من طرف شركة الخطوط الجوية الجزائرية ، ولما لا إنشاء شركة طيران أخرى تكون منافسة لشركة الخطوط الجوية الجزائرية ، لزيادة التنافس بين الشركتين وهذا سيؤدي إلى تحسين مستوى الخدمات المقدمة وأيضا ستكون هناك أسعار تنافسية في مجال النقل الجوي .

- إنشاء قانون صارم خاص بالوكالات السياحية لتحسين مستوى خدماتها المقدمة مع إجبارها على تنظيم عدد محدد يكون كحد أدنى من الرحلات السياحية لداخل الجزائر، مع تحفيز الوكالات التي تزيد من جلب السياح إلى داخل الوطن ، فالشيء الملاحظ حاليا هو أن هذه الوكالات السياحية تقوم فقط بنقل الجزائريين للسياحة في الخارج ولا تقوم بأي رحلة من الخارج إلى الداخل وهو ما ساهم في زيادة العجز المزمن للميزان السياحي الجزائري .

- إنشاء لجنة وطنية تتولى عملية التفتيش والمراقبة للخدمات السياحية المقدمة من طرف الفاعلين في القطاع السياحي سواء كانوا عموميين أو خواص ، وهذا عن طريق تنظيم زيارات مفاجئة للأماكن والمرافق السياحية الوطنية ، والضرب من حديد لكل من يقصر في تنمية وتطوير القطاع السياحي الوطني .

- دفع القنوات الوطنية والخاصة، الفضائية منها والأرضية وكذلك الإذاعة والصحف والمجلات .... وغيرها ، للقيام بعمليات إشهار للسياحة في الجزائر وهذا عن طريق تنظيم حصص تلفزيونية، و ربورتجات ونشر مقالات ،وطبع كتب وكتيبات ،والقيام بوضع خريطة للسياحة في الجزائر تكون بمثابة بطاقة تعريف لمدى جمال الجزائر .

- التنسيق مع الأكاديميين الإقتصاديين في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي لإجراء دراسات واستشارات قصد تفعيل م.ت. ت.س SDAT 2025 وإضافة ما هو مناسب خدمة للسياحة الوطنية .

خاتمة الفصل الثالث :

تشكل الثروة النفطية المصدر الرئيسي سواء من الناحية الطاقوية أو من الناحية المالية بالنسبة للإقتصاد الجزائري ، فمنذ الإستقلال اعتمدت الجزائر على أموال الثروة النفطية في مختلف برامجها التنموية، كما أنها أعطت لهذا القطاع أهمية كبيرة، فكانت دائما ترصد له مبالغ ضخمة كانت على حساب القطاعات الإقتصادية الأخرى ،وهذا ما جعل الإقتصاد الجزائري يفقد توازنه لصالح قطاع المحروقات ، ولكن واعتبارا من سنة 1986 وعند حدوث الإنخفاض الحاد في أسعار النفط،اصطدم القائمون على شؤون الدولة الجزائرية بواقع مرير لم يتم تجاوز عقباته إلا من بعد عودة أسعار النفط للإرتفاع ابتداءا من سنة 2000، وبالتالي نستنتج الإقتصاد الوطني ، يبقى مهددا وعلى طول الخط، إذا لم يتم إعطاء أهمية كبيرة لباقي القطاعات الإقتصادية الأخرى ، وهذا للتخلص التدريجي من التبعية المطلقة للريع البترولي، وخلصنا إلى أنه يجب على الدولة أن تعطي عناية كبيرة للقطاعات الإقتصادية خارج المحروقات .

وإننا ومن خلال دراستنا هذه ارتأينا بأن كلا من القطاع الزراعي و القطاع السياحي يمكن أن يكونا كبديل حقيقي لقطاع المحروقات، وخلصنا في ختام الدراسة بأن الجزائر تملك في هذين الخيارين الإستراتجيين كل المؤهلات والمقومات التي تسمح لها بتحقيق التنمية المستدامة.

فالقطاع الزراعي يمكن للجزائر من خلاله،أن تحقق نموا حقيقيا ومستمرا ،خاصة في ظل توفر البنية التحتية من أراضي صالحة للزراعة، وأخرى قابلة للإستصلاح، وتوفر مخزون هائل من المياه الجوفية،والتي تتركز أساسا في المنطقة الصحراوية، إضافة إلى مقومات أخرى، ولقد أثبتت التجارب المجسدة في الصحراء الجزائرية ولحد الآن كفاءة الأراضي الصحراوية في الميدان الزراعي، لهذا يجب أن يتم إعطاء أهمية خاصة للزراعة الصحراوية .

ونفس الشيء بالنسبة للقطاع السياحي الذي تعتبر الجزائر من خلاله جوهرة البحر الأبيض المتوسط، فهي تحتوي على كل أنواع السياحة، من سياحة ساحلية بحرية إلى سياحة داخلية، وجبلية وسياحة صحراوية، إضافة إلى السياحة الحموية التي تتميز بخاصية علاجية، ولم يبقى على الجزائر حكومة وشعبا إلا استغلال هذه الخيرات التي أنعم بها الله علينا لتطوير وطننا وهذا بالتخلص من الأفكار الرديئة و الأنانية وحب الذات.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

إن الثروة النفطية تتزايد أهميتها يوما بعد يوم، وهذا ما جعل الكثير من الإقتصاديين والسياسيين والقانونيين والجيولوجيين... وغيرهم يقومون بإجراء دراسات وأبحاث في مختلف جوانبها، حتى أنها أصبحت تدرس في مختلف الجامعات، التي فتحت فروعا و تخصصات تهتم بدراسة الشؤون النفطية، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل امتد إلى إنشاء معاهد بترولية متخصصة، وهذا كله راجع لمزاياها النسبية الكبيرة، إضافة إلى دورها الحاسم في تحقيق التطور والتنمية الإقتصادية، و الإجتماعية على المستوى الدولي والمحلي.

- فعلى المستوى الدولي برزت أهمية الثروة النفطية في كونها مصدر الطاقة الرئيسي لكل القطاعات الاقتصادية، وبدونها ستتوقف الحياة فوق الأرض، وهذا ما جعل الدول الصناعية خصوصا والتي تعتبر أكبر المستهلكين للطاقة تسعى جاهدة للحصول على الإمدادات النفطية في وقتها وبأسعار مناسبة، وقامت بإنشاء الوكالة الدولية للطاقة لإستعمالها كأداة ضغط على الدول المنتجة للنفط وخاصة دول الأوبك التي تحتوي أراضيها على 81.33%من إجمالي الإحتياطات النفطية العالمية حسب إحصائيات عام 2010، وقامت هذه الدول الصناعية أيضا بإنشاء شركات متعددة الجنسيات للولوج إلى معاقل النفط في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر، وعندما تفقد الحصول على النفط بالطرق العادية قد تلجأ حتى لإستخدام القوة.

- أما على الصعيد الوطني فتعتبر الثروة النفطية عماد الإقتصاد الجزائري فهي قائدة عملية التنمية الإقتصادية في البلاد منذ الإستقلال وإلى غاية يومنا هذا، ولكن عند انهيار أسعار النفط في سنة 1986 تعرضت الجزائر لأزمة عصفت بالأخضر واليابس، ولم يتحقق الإستقرار المنشود إلا بعد عودة أسعار النفط للإرتفاع اعتبارا من سنة 2000.

إن الحاجة المتزايدة للثروة النفطية سواء من الناحية الطاقوية أو من الناحية المالية، جعلت كل أطراف المجتمع الدولي يفكرون في إيجاد إستراتيجيات بديلة تقلل على الأقل من شدة الاعتماد على هذه الثروة، ومن هنا ومن هذا المنطلق ومن خلال دراستنا هذه نخلص إلى **النتائج التالية**، و التي تتضمن في ثناياها **إجابات عن التساؤلات المطروحة في إشكالية الدراسة، كما تعتبر اختبارا لفرضياتها:**

- من خلال دراستنا هذه استنتجنا بأن الثروة النفطية تعتبر المساهم الأول، و الركيزة الأساسية في تطوير الاقتصاد الدولي، وما وصل إليه العالم اليوم من تطور ورقي و ازدهار كان سببه الوقود الأحفوري فكل القطاعات الإقتصادية تعتمد على الطاقة والتي يعتبر مصدرها الرئيسي الثروة النفطية، والتي تساهم بـ 41.3 % من إمدادات الطاقة العالمية.

  إن الثورة الصناعية التي يتغنى بها الأروبيون و يقولون بأنها السبب الرئيسي فيما وصلت إليه البشرية اليوم، ما كانت لتحقق ذلك التطور لولا ظهور واكتشاف الثروة النفطية وتطور الإستغلال الصناعي لها، وحتى من خلال التوقعات المستقبلية والصادرة عن مختلف الهيئات المهتمة بالشؤون النفطية، نلاحظ بأن الطلب العالمي على النفط سيواصل ارتفاعه حتى آفاق 2040، و بارتفاع يصل حتى 24 % خلال مجمل الفترة 2010- 2040 ، و هذا يؤكد بأن الثروة النفطية ستبقى أهم الثروات

الطاقوية وعلى الإطلاق ، والخيار الطاقوي المفضل على المستوى العالمي ، وإذا أضفنا لها الغاز الطبيعي فتصبح المحروقات (النفط والغاز الطبيعي) تسيطر على حوالي 60 % من مجمل الإستهلاك العالمي للطاقة .

- ومن خلال دراستنا هذه تأكدنا بأن الثروة النفطية هي عماد الإقتصاد الجزائري فالريع البترولي يساهم بنسبة 97 % من إيرادات الدولة الجزائرية، وبالتالي نستنتج بأن الإقتصاد الجزائري بدون نفط لا يساوي شيئا، حقيقة مرة ولكنها واقعية، فمصدر الأموال الوحيد الذي مولت به كل القطاعات وبدون إستثناء، منذ الإستقلال وإلى غاية يومنا هذا هو إيرادات الثروة النفطية فبدءا من مرحلة التخطيط من خلال المخطط الثلاثي، والمخططين الرباعيين والفترة الإنتقالية 1978-1979 ، والمخططين الخماسيين كانت مصادر مرصوداتها المالية الثروة النفطية، وما إن انخفضت أسعار النفط في الأسواق الدولية حتى دخلت الجزائر في أزمة إقتصادية تحولت إلى إجتماعية ، فأزمة سياسية وانتهت بأزمة أمنية .

إن المشكل في الجزائر في نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي وخلال مرحلة التسعينات لم يكن سببه مطلقا حب الحصول على الديمقراطية، وتحرير المجال السياسي بتجسيد التعددية الحزبية كما يفسره البعض، بل كان سببه الرئيسي مشكلة إقتصادية – مالية بحتة، وإلا كيف نفسر بأن بداية عودة الإستقرار للجزائر كانت في نفس وقت بداية عودة أسعار النفط للإرتفاع، ومن هذا المنطلق أثبتت الثروة النفطية بأنها عماد الإقتصاد الجزائري .

- من خلال دراستنا هذه توصلنا إلى أن الطاقات المتجددة أو كما يسميها البعض بالطاقات البديلة، والتي تعرضنا في دراستنا هذه إلى سبعة أنواع منها، وأدركنا بأن أفضل هذه الأنواع تتمثل في الطاقة الشمسية، وبدرجة أقل طاقة الرياح والطاقة المائية، والتي من الممكن أن تغطي جزءا من الإحتياج العالمي المتزايد للطاقة ولكن تبقى تكاليف إنتاج هذا النوع من الطاقات أكبر بكثير من تكاليف إنتاج الطاقة من الثروة النفطية، وبالتالي نستنتج بأن الطاقات المتجددة والتي يتغنى بها العالم الغربي، تبقى بعيدة كل البعد بأن تكون مصدر بديل كلي للثروة النفطية على الأقل في العقود القليلة القادمة، فحسب توقعات الوكالة الدولية للطاقة "International energy agency" يتوقع أن تغطي الطاقات المتجددة حوالي 7 % فقط من الإستهلاك العالمي للطاقة في آفاق 2040، وستغطي الطاقة النووية حوالي 8 % من الإستهلاك العالمي للطاقة .
- إنه ومن خلال دراستنا هذه ارتأينا بأن الجزائر يجب أن تفكر اليوم وأكثر من أي وقت مضى في تفعيل إستراتيجيات تنموية بديلة لقطاع المحروقات لتحقيق التنمية المحلية المستدامة وتوصلنا بأن القطاع الزراعي، يعتبر من أفضل الخيارات التي يمكن أن تحقق من خلالها الجزائر التنمية المنشودة، فهو قطاع تملك فيه الجزائر كل مقومات النجاح ولكن لم يلقى العناية الكافية خاصة كتلك المخصصة لقطاع المحروقات، وبالتالي استنتجنا في ختام هذه الدراسة بأن القطاع الزراعي لو لقي العناية اللازمة مع المتابعة والمراقبة الدقيقة والصرامة في تطبيق القوانين، فالأكيد أنه سيكون الخيار الإستراتيجي الرئيسي الأنسب لقيادة عمليات التنمية الشاملة في البلاد.
- كما توصلنا إلى أن القطاع السياحي يعتبر قطاعا خصبا للإستثمار فيه ، فالجزائر تملك في المجال السياحي كل مقومات النجاح لمنافسة حتى أكبر الدول السياحية في العالم، فبلادنا وهبها الله عز و جل كل المقومات السياحية الناجحة من مناظر طبيعية متنوعة إلى رقعة جغرافية واسعة، مما جعلها تحتوي على كل أنواع السياحة ولم يبقى سوى إستغلال أموال الثروة النفطية المتراكمة في إنشاء مرافق سياحية بمواصفات عالمية، تكون جاذبة للسياح، إضافة إلى ضرورة التسيير المحكم والصارم، والأكيد

أن القطاع السياحي سيكون خيارا استراتيجيا أيضا إلى جانب القطاع الزراعي ، ولا يمكن الإستغناء عنه في طريق تحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة للجزائر .

إنه ومن خلال النتائج السالفة الذكر إرتأينا تقديم التوصيات والإقتراحات التالية :

- على الجزائر أن تنظم قطاع المحروقات الوطني عن طريق الإستغلال الرشيد والعقلاني لموارد الطاقة الأحفورية، والحد من التوسع المفرط في إستخراج وتصدير النفط، خاصة في شكله الخام وهذا قصد تلبية الإحتياجات العالمية المتزايدة للثروة النفطية، وبالتالي يجب أن نعطي أولوية لمصلحة البلاد.
- إعطاء أولوية كاملة وصلاحيات واسعة لشركة سوناطراك، ولما لا إنشاء شركة نفط وطنية أخرى لتتم السيطرة الكلية على قطاع المحروقات الوطني، والتقليل من منح عقود الإستثمار للشركات الأجنبية، فالمال أهله أولى به .
- تطوير صناعة البيتروكيماويات وهذا قصد التقليل من تصدير النفط بشكله الخام، والذي نعتبر تصديره خاما هدرا للموارد، كما أن صناعة البيتروكيماويات تساهم في تطوير القطاعات الإقتصادية الأخرى من خلال تدعيمها بالمواد الأولية الوسيطية اللازمة، إضافة إلى المواد الأخرى، التي تعتمد على مخرجات الصناعة البتروكيماوية كالأسمدة والمبيدات والتي تساهم في زيادة مردودية القطاع الزراعي .
- تطوير البحث و الإبتكار في مجال الطاقات المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية، خاصة وأن الصحراء الجزائرية تعتبر من أكثر المناطق في العالم عرضة لأشعة الشمس، لهذا فالصحراء الجزائرية ليست مصدرا فقط للثروة النفطية بل هي أيضا مصدر كبير للطاقة الشمسية .
- تنظيم إطار قانوني يشجع ويحفز على الإستثمار في مجال الطاقات المتجددة، وتدعيمها ماليا، لنواكب التطورات العالمية في هذا المجال .
- الرقابة الصارمة للإيرادات النفطية والحد من الإختلاسات والتي كثرت في الآونة الأخيرة، وهذا بمعاقبة كل المتسببين في هدر المال العام وبعقوبات صارمة.
- الإهتمام بالقطاع الزراعي ووضع إستراتيجية طويلة المدى لتشجيع الإستثمار في هذا القطاع .
- القيام باستصلاح المزيد من الأراضي الفلاحية لزيادة حجم المساحة الصالحة للزراعة.
- إعادة النظر في كيفية منح القروض وتقديم الدعم الفلاحي وتطهير القطاع من الفلاحين المزيفين.
- إيجاد حل لمعضلة العقار الفلاحي وتسوية وضعية أراضي العرش.
- إعادة النظر في ملكية الأراضي التي لا تستغل في الميدان الزراعي وإعادة توزيعها على الفلاحين الحقيقيين، والحد من التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية.
- إعطاء عناية خاصة للزراعة الصحراوية، والتي أثبت بأنها ذات مردودية عالية فالصحراء الجزائرية تحتوي على مخزون هائل من المياه الجوفية ، ناهيك على سهولة إستصلاح أراضيها.
- تشجيع الإستثمار في القطاع السياحي.

- تنظيم كل القطاعات التي لها علاقة بالقطاع السياحي كقطاع النقل، والقطاع المصرفي وقطاع الإتصالات .
- تحسين مستوى الخدمات السياحية المقدمة.
- إنشاء لجان وطنية للرقابة والتفتيش لمراقبة كل القطاعات الإقتصادية وتطهيرها من الطفيليين والمفسدين،والضرب بيد من حديد لكل من يخالف القانون.
- التنسيق مع مؤسسات البحث العلمي ليكون تكوين الإطارات حسب الطلب أي حسب حاجة السوق، إضافة إلى إستغلال البحوث والدراسات التي تنجز على مستوى الجامعات ولا تبقى مجرد حبر على ورق .
- إستحداث منصب كبير العلماء في كل الوزارات المسؤولة عن مختلف القطاعات الإقتصادية يتولى عملية التنسيق المباشر مع الباحثين في مختلف الجامعات الجزائرية، للتعاون على إزالة كل العقبات وتحقيق الرقي والإزدهار لهذا الوطن .

آفاق الدراسة:

لمواصلة البحث في هذا الموضوع و التطرق إلى نقاط لم نتمكن من الوصول إليها و من أجل صياغة إستراتيجيات حقيقية، و مثلى لتكون بديلا حقيقيا للثروة النفطية، نرى بأنه لا بد من التركيز على القطاع الزراعي بمختلف أبعاده و مستوياته ليكون قائدا لعملية تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

القرآن الكريم:

1- سورة إبراهيم، الآية 33.
2- سورة الأنبياء، الآية 30.
3- سورة الروم الآية 46.
4- سورة الروم، الآية 48
5- سورة النمل، الآية 61.
6- سورة قريش، الآيات 3،4.

الكتب:

1- إبراهيم سليمان، اقتصاديات الزراعة و الغذاء إدارة نظم الزراعة الآلية دار الفكر العربي القاهرة ط 1 2007.
2- أحمد شفيق الخطيب، معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية، مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلع، بيروت، الطبعة الجديدة.
3- أحمد فوزي مولوخية، التنمية السياحية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
4- أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجزائرية، بن عكنون، الجزائر، 1991.
5- الجيلالي عجة ، أزمة العقار الفلاحي و مقترحات تسويتها من تأميم الملك الخاص إلى خوصصة الملك العام ، درا الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر،2005.
6- إيان راتليج، العطش الى النفط، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟ ترجمة مازن الجندلي، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، ط1، 2006.
7- جميل طاهر، النفط و التنمية المستدامة في الأقطار العربية، الفرص و التحديات، المعهد العربي للتخطيط، ديسمبر 1997.
8- حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع و الإعلام، بيروت لبنان، ط1، 2000.
9- خالد أمين عبد الله، محاسبة النفط، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2001.
10- خلف بن سليمان بن صالح النمري، دور الزراعة في تحريك التنمية الصناعية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 1996.
11- راشد البراوي، حرب البترول في العالم، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط1، 1968.
12- راشد البراوي، حرب البترول في العالم، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 1968.
13- ريتشارد هاينبورغ، سراب النفط (النفط والحرب ومصير المجتمعات الصناعية)، الدار العربية للعلوم، 2005.
14- سعيد عبده، جغرافيا النقل مغزاها ومرماها، مكتبة الأنجلو المصرية، 2007.
15- سمية لنقار بركاهم، منازعات العقار الفلاحي، التابع للدولة في مجال الملكية و التسيير، الديوان الوطني للأشغال التربوية 2004.
16- صقر أحمد صقر، التنمية الاقتصادية، مؤسسة الكويت للنقد العلمي، ط 1، 2004.
17- صلاح وزان، تنمية الزراعة العربية، الواقع و الممكن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط 1،1998.

18- ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005.

19- عادل أحمد إبراهيم، تاج السر عثمان، النفط والصراع السياسي في السودان، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2012.

20- عبد الحميد زكريا شكر، سليمان نصيف سليمان، أعضاء الهيئة التدريس بقسم الهندسة الزراعية، كلية الزراعة جامعة الإسكندرية، أساسيات الهندسة الزراعية، مكتبة بستان المعرفة، مصر، ط 1، 2000.

21- عبد العزيز مومنه، البترول والمستقبل العربي، إكسبرس أنترناشيونال برنتينغ كومباني، ط1، 1976.

22- عبد الكريم العلوجي، نفط العراق لعنة الأرض و آبار الدماء تتدفق، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة،2010.

23- عبد المطلب عبد الحميد، محمد شبانة، أساسيات في الموارد الاقتصادية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1998.

24- عبد المنعم بلبع، استصلاح و تحسين الأراضي، مكتبة المعارف الحديثة، الإسكندرية، 1999.

25- عبد الهادي حسن طاهر، تحديد الدخل في صناعة البترول، دار الساقي، بيروت، لبنان، ط1، 2008.

26- عصام نعمان، العرب والنفط والعالم، دعوة للتفكير والتغيير، دار مصباح الفكر، بيروت،نلبنان، ط1، 1982.

27- علي جدوع الشرفات، مبادئ الاقتصاد الزراعي، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010.

28- فوزية غربي، الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان، ط1، 2010.

29- قاليري مارسيل، عمالقة النفط، شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط، الدار العربية للعلوم، ناشون بيروت، لبنان، 2006.

30- كريستوفر فلاقين، سيث دون، استغلال أشعة الشمس وطاقة الرياح، سياسات لاستقرار المناخ وترسخ الإقتصادات، ترجمة شويكار زكي، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000.

31- كولن كامبيل، يورغ شيندلر، فراوكة ليزينبورغ، فيرنرتسيتيل، ترجمة عدنان عباس علي، نهاية عصر البترول، التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سبتمبر، 2004.

32- ماهر عبد العزيز، صناعة السياحة، عمان، الأردن، 2008.

33- مايكل كلير، دم و نفط أمريكا و استراتيجيات الطاقة إلى أين؟ ترجمة أحمد رمو، دار الساقي بيروت، لبنان، ط1،2011.

34- محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، جامعة عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1983.

35- محمد البنا، اقتصاديات السياحة و الفندقة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

36- محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية،وجهة نظر عربية، سلسلة عالم المعرفة رقم 52، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982.

37- محمد السيد أرناؤوط، طرق الاستفادة من المخلفات الزراعية، الدار العربية للكتاب، القاهرة ط 1، 2003.

38- محمد السيرتي، الأمن الغذائي و التنمية الاقتصادية رؤية إسلامية دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.

39- محمد الصيرفي، مهارات التخطيط السياحي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008-2009.

40- محمد المجدوب، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت ،لبنان، ط1، 2000.

41- محمد إيهاب صلاح الدين، الطاقة ... وتحديات المستقبل، المكتبة الأكاديمية، القاهرة،1994.

42- محمد بلقاسم حسن بهلول، القطاع التقليدي و التناقذات الهيكلية في الزراعة بالجزائر (تجديده و نظام دمجه في الثورة الزراعية)، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1976.

43- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 1999.

44- محمد حسين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام القاهرة، 1992.

45- محمد رأفت إسماعيل رمضان، علي جمعان الشكيل، الطاقة المتجددة، دار الشروق، بيروت، ط2، 1988.

46- محمد طاقة، مأزق العولمة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2007

47- محمد عبد الغني سعودي، الوطن العربي، مكتبة الانجلو المصرية، 2006

48- محمد عجلان، البترول والعرب، دار الفرابي، بيروت لبنان، 1974.

49- محمود الأشرم ، التنمية الزراعية المستدامة ، العوامل الفاعلة ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان ط ، 2007.

50- محمود عبد الفضيل، النفط والوحدة العربية، تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط3، 1981.

51- مصطفى ديبون، ماهو البترول؟، الديوان الوطني لحقوق المؤلف 88 شارع ديدوش مراد واتحاد المهندسين الجزائريين15 شارع النقيب مناني، الجزائر، تسجيل قانوني بالمكتبة الوطنية الجزائر، رقم 80-280 ماي 1981،

52- مصطفى يوسف كافي، صناعة السياحة و الأمن السياحي، دار مؤسسة ارسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2009.

53- منى رحمة ، السياسات الزراعية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، ط 1 ، 2000.

54- موفق عدنان عبد الجبار الحميري، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010.

55- نعيم الظاهر، سراب إلياس، مبادئ السياحة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان – الأردن، ط2، 2007.

56- يسري دعبس، التنمية السياحية المتواصلة، البيطاش سنتر للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008.

57- يسري محمد أبو العلا، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.

المذكرات:

1- جمال هاشم، أسواق المحروقات العالمية وانعكاساتها على سياسات التنمية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،1996-1997.

2- خالد كواش، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر- أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2003-2004.

3- صليحة عشي، الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، 2010-2011.

4- عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، شعبة تسيير المؤسسات، 2009-2010.

5- عبد الله بن وناس، اقتصاد الجزائر الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى تحقيق الأهداف السياسية، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر، 2004-2005.

6- عز الدين بن تركي، تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية أي، سياسة زراعية للجزائر؟ أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006-2007.

7- عمر شريف، استخدام الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المحلية المستدامة، دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر، أطروحة دكتراه دولة في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2006-2007.

8- فضيلة جنوحات/ز/حريتي، إشكالية الديون الخارجية وأثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية، حالة بعض الدول المدينة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.

9- فوزية غربي الزراعة الجزائرية وبين الاكتفاء و التبعية دكتوراه دولة كفي العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد جامعة متنوري قسنطينة، 2007 -2008.

10- أحمد بلمرابط، البترول ومصادر الطاقة البديلة خلال الفترة 1960-1989، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 1992- 1993 .

11- أعمر سعيد شعبان، القطاع الفلاحي في الجزائر، واقع و آفاق، دراسة تطبيقية بولاية الجلفة رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2004 -2005.

12- الطيب هاشمي، تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر الفترة 2000-2006 ، نموذج تطبيقي للمخطط بولاية سعيدة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2006-2007.

13- بلقاسم سرايري، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائرية في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007-2008.

14- خديجة عياش، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر، دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2005، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص التنظيم السياسي و الإداري، جامعة الجزائر 2010 – 2011.

15- سليم العمراوي، دراسة قياسية لمحددات الطلب السياحي في الجزائر للفترة (1995-2010)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص تقنيات كمية التسيير، 2011-2012.

16- سمية موري ،آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ،2009-2010.

17- سمير عزالدين، انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بقسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3 ، 2011-2012.

18- سهيلة زناد، استراتيجية الاستغلال المستدام للثروة البترولية بين متطلبات التنمية القطرية واحتياجات السوق الدولية، دراسة حالة قطاع البترول الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف ، 2010-2011 .

19- سوسن بوصبيعات، الطبيعة القانونية لحق المستفيد من المستثمرات الفلاحية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الحقوق قسم القانون الخاص فرع القانون العقاري جامعة متنوري، قسنطينة، 2006-2007.

20- صليحة عشي، الآثار التنموية للسياحة، دراسة مقارنة بين الجزائر تونس والمغرب، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2004 2005.

21- عبد الرزاق بوعزير ،محاولة تقييم أثر الإصلاحات الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري، دراسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2004، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004-2005.

22- عقيلة دبيحي، الطاقة في ظل التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة منتوري قسنطينة، 2008-2009.

23- عيسى مقليد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007- 2008 .

24- لمياء بن رجدال، النظام القانوني للطاقة المتجددة في الجزائر في إطار التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة من اجل الحصول على شهادة الماجستير في الحقوق، فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق، بن عكنون، جامعة الجزائر، 2009-2010.

25- محمد بويهي، القطاع الفلاحي المسير ذاتيا و مشاكله المالية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، جامعة الجزائر، 1987.

26- محمد غروي، آثار المديونية على القطاع الزراعي و آفاق التنمية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 2001 -2002.

27- محمد وزاني، السياحة المستدامة وواقعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر، دراسة حالة القطاع السياحي لولاية سعيدة، حمام ربي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، تخصص تسويق الخدمات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.

28- مريم بوعشير، دور وأهمية الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل واستشراف اقتصادي، جامعة منتوري، قسنطينة،2010-2011.

الملتقيات و المؤتمرات:

1- حدة رايس، مروة كرامة، المقومات الأثرية الصحراوية في الجزائر ومكانتها في القطاع السياحي، الملتقى الدولي الثاني حول "دور السياحة الصحراوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، يومي 11-12- مارس 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

2- حياة بن سماعين، زايدي حسيبة، أقطاب السياحة الصحراوية للامتياز ودورها في تحويل الجزائر إلى بلد سياحي في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، دراسة واقع السياحة والاستثمار السياحي بولاية بسكرة، الملتقى الدولي الثاني حول "دور السياحة الصحراوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، يومي 11-12 مارس 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

3- رابح حمدي باشا، فاطمة بكدي، التنمية الريفية المتكاملة و دورها في تحقيق أهداف التنمية الزراعية في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي التاسع حول تحديات القطاع الزراعي في الدول العربية و الإسلامية و سبل مواجهتها، جامعة الجزائر 03، أيام 27-28 فيفري 2011.

4- رشيد بن شريفة، إدريس الزجلي، عبد العزيز بنونة، الهيدروجين وخلايا الاحتراق (صيغة مستقبلية لإنتاج الطاقة الكهربائية بكفاءة عالية وتوافق بيئي)، المؤتمر العربي العالمي لتطبيقات الطاقة الشمسية، طرابلس، 20-22 نوفمبر 2004.

5- سارة بن الشيخ، ناريمان بن عبد الرحمان، عرض تجربة الجزائر في مجال الطاقات المتجددة، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، يومي 20 و 21 نوفمبر 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

6- شعيب شنوف، رمضاني لعلا، الأفاق المستقبلية للاقتصاد الجزائري بعد الثروة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة، المؤتمر العالمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 07-08 أفريل 2008.

7- صالح مفتاح، عتيقة وصاف، متطلبات صناعة السياحة في ظل اتفاقية تحرير تجارة الخدمات السياحية مع الإشارة لحالة الدول العربية، الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 09-10 مارس 2010.

8- عمر جنينة، مديحة بخوش، دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة بالجزائر، الملتقى الدولي إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15- 16 نوفمبر 2011.

9- عمر شريف، السياحة ونظم معلومات التسويق السياحي لتفعيل التنمية في الجزائر، الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، أيام 09-10 مارس 2010.

10- محمد بلقا سم حسين بهلول، مداخلة تحت عنوان " تنمية القطاع الفلاحي كعامل قيادي للتنمية المستديمة، الملتقى العلمي الدولي التاسع حول تحديات القطاع الزراعي في الدول العربية و الإسلامية و سبل مواجهتها، جامعة الجزائر 03، أيام 27-28 فيفري 2011.

11- محمد راتول، محمد مداحي، صناعة الطاقات المتجددة بألمانيا وتوجه الجزائر لمشاريع الطاقة المتجددة كمرحلة لتأمين إمدادات الطاقة الاحفورية وحماية البيئة "حالة مشروع ديزرتك"، ورقة علمية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول، سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، يومي 20-21 نوفمبر 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

12- محمد زيدان، محمد يعقوبي، مداخلة تحت عنوان" الآثار البيئية لنشاط شركات البترول العالمية ومدى تحملها لمسؤولياتها اتجاه البيئة"، ألقيت خلال الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية المنظم بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، أيام 14-15-فيفري 2012.

13- مليكة زغيب، سوسن زيرق، دور التسويق الالكتروني في دعم وترقية السياحة الصحراوية الجزائرية، الملتقى الدولي الثاني حول "دور السياحة الصحراوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، يومي 11-12 مارس 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

14- نور الدين شارف، نصر الدين بوعمامة، ترقية القطاع السياحي كبديل لاستغلال الثروة النفطية الناضبة من أجل تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر، المؤتمر العالمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 07-08 أفريل 2008.

15- نور الدين أحمد قايد، الأهمية والأثر الاقتصادي لتنمية قطاع السياحة، حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، أيام 09-10 مارس 2010.

16- نيكولا ساركوزي، رئيس الجمهورية الفرنسية، المؤتمر الدولي حول الحصول على الطاقة النووية المدنية، باريس، أيام 8- 9 مارس2010.

المجلات و الجرائد:

1- أحمد باحشي، القطاع الفلاحي بين الواقع و متطلبات الإصلاح مجلة الباحث العدد 2 ، 2003.

2- أحمد حسن علي الهيتي، بختيار صابر محمد، أثر تقلبات الإيرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي و أداء أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، جمهورية العراق، المجلد الرابع ،العدد 07 ، 2011.

3- أرميل ساينير، سيفان سربوتوفيتز، كونستانسيو سيفا، غي ميزونتي، بحث بعنوان الاستثمار في الاستكشاف والإنتاج والتكرير خلال عام 2010، مجلة النفط والتعاون العربي الكويت، المجلد السابع والثلاثون، العدد 136 شتاء 2011.

4- الأفاق المستقبلية للطلب العالمي على النفط ودور الدول الأعضاء في مواجهته، دراسة اقتصادية صادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، سبتمبر 2011.

6- المخزونات النفطية ودورها في استقرار الأسواق النفطية العالمية، مجلة الاوبك، نشرة شهرية صادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، السنة 37، العدد 07 يوليو 2011.

7- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في المنطقة العربية،

8- جريدة صوت الأحرار يومية جزائرية تصدر باللغة العربية، العدد 4546، الصادر يوم الثلاثاء 22 جانفي 2013.

9- سميرة بلعمري، أول مرسوم تنفيذي يدخل قانون المحروقات حيز التنفيذ، على طاولة الحكومة اليوم، نشر في جريدة الشروق اليومي، يوم 07-11-2006.

10- شبوطي حكيم، الدور الاقتصادي للسياحة مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المركز الجامعي الدكتور يحي فارس المدية، العدد 05، جويلية 2011.

11- صباح عبد الرسول التميمي، دور النفط العربي في تحقيق الأمن الاقتصادي العربي، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، العراق، المجلد 21 العدد 01، 2010،ص 135.

12- عبد الفتاح دندي، دور المخزون النفطي في الأسواق العالمية والانعكاسات على الدول الأعضاء في الاوبك، مجلة النفط والتعاون العربي، صادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، المجلد السابع والثلاثون، العدد 136، شتاء 2011.

13- عبد اللطيف مصيطفى، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مجلة الباحث، العدد 06، 2008.

14- علي بطاهر، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، السنة الأولى، العدد الأول، السداسي الثاني، 2004.

15- عيسى محمد الغزالي، السياسات الزراعية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 21 سبتمبر 2003.

16- عيسى محمد الغزالي، إدارة الديون الخارجية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 306، السنة الثالثة، يوليو حزيران، 2004.

17- كريم زرمان، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، 2001-2009، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 07، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جوان 2010

18- مبارك بوعشة، نسرين برجي، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية وتطوير قطاع المحروقات بالجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 31.

19- محمد طالبي، محمد ساحل، أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة، عرض تجربة ألمانيا، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 06، 2008.

20- محمد مسعي، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10-2012.

21- محمد وكاع، هندسة الطاقات المتجددة والمستدامة، مجلة فيلاديلفيا الثقافية، جامعة فيلاديلفيا المملكة الأردنية الهاشمية، العدد السادس، 2010.

22- مظفر البرازي، مقال تحت عنوان"الاستثمار في قطاع الطاقة في الأقطار العربية ، واقعه وآفاقه"، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الرابع والثلاثون، العدد124، شتاء 2008.

23- هواري معراج، محمد سليمان، إجراءات السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية، حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 01، 2004.

التقارير:

1- التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2001-2002، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مركز البحوث الإفريقية.

2- التقرير السنوي السابع والثلاثون لعام 2010، للأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط OAPEC.

3- التقرير الشهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والأقطار الأعضاء لشهر يناير- جانفي- 2012، الصادر عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك.

4- التقرير السنوي الصادر عن شركة سوناطراك لسنة 2010.

القوانين و المواثيق:

1- الأمر رقم 06-10 المؤرخ في 29 يوليو 2006م الموافق ل 03 رجب 1427هـ يعدل ويتمم القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28 أفريل 2005م الموافق لـ19 ربيع الأول 1426هـ المتعلق بالمحروقات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48 الصادر بتاريخ 30 يوليو 2006م الموافق لـ 04 رجب عام 1427هـ.

2- القانون 05-07 الصادر بتاريخ 28 أفريل 2005 الموافق ل 19 ربيع الأول 1426هـ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50 الصادر في 19 يوليو 2005م.

3- القانون 13-01 المؤرخ في 10 ربيع الثاني عام 1434 هـ الموافق لـ 20 فبراير 2013 الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 11 الصادر بتاريخ 14 ربيع الثاني عام 1434 هـ الموافق لـ 24-02-2013م.

4- القانون 91-21 المؤرخ في 04 ديسمبر 1991م والذي يعدل ويتمم القانون رقم 86-14، أنظر الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 63 الصادر في 07 ديسمبر 1991م.

5- القانون رقم 02-01 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422هـ الموافق لـ 05 فبراير سنة 2002م والمتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 08 الصادر بتاريخ 23 ذي القعدة عام 1422هـ الموافق لـ 06 فبراير 2002م.

6- القانون رقم 04-09 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1425هـ الموافق لـ 14 غشت سنة 2004 والمتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 52 الصادر بتاريخ 02 رجب 1425هـ الموافق لـ 18 غشت 2004م.

7- القانون رقم 86-14 المؤرخ في 19 أوت 1986 الموافق لـ 13 ذي الحجة 1406هـ والمتعلق بأعمال البحث والتنقيب عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 35 الصادر بتاريخ 27 أوت 1986م.

8- القانون رقم 89-11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419هـ الموافق لـ 22 أوت سنة 1998م يتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 62، الصادر بتاريخ 02 جمادى الأول 1419هـ الموافق لـ24 غشت 1998م.

9- القانون رقم 90 -25 المؤرخ في أول جمادى الأولى 1411 هـ الموافق لـ 18 نوفمبر 1990 م يتضمن التوجيه العقاري الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ أول جمادى الأولى 1411 هـ الموافق لـ 18 نوفمبر 1990 م ، العدد 49.

10- القانون رقم 90-30 المؤرخ في 14 جمادى الأولى 1411 هـ الموافق لـ 1 ديسمبر 1990 م و المتضمن لقانون الأملاك الوطنية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 15 جمادى الأولى 1411 هـ و الموافق لـ 2 ديسمبر 1990 م، العدد 52.

11- القانون رقم 99-09 المؤرخ في 15 ربيع الثاني عام 1420هـ الموافق ل 28 جويلية 1999 والمتعلق بالتحكم في الطاقة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 51 الصادر في 20 ربيع الأول عام 1420هـ الموافق ل 02 غشت 1999م.

12- المرسوم التنفيذي رقم 04-92 والمؤرخ في 04 صفر عام 1425هـ الموافق ل 25 مارس 2004، والمتعلق بتكاليف تنويع إنتاج الكهرباء، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 الصادر بتاريخ 07 صفر عام 1425 الموافق ل 28 مارس 2004.

13- قانون رقم 10-03 المؤرخ في 05 رمضان عام 1431 هـ الموافق لـ 15 أوت سنة 2010 م الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46 الصادر بتاريخ 08 رمضان عام 1431 هـ الموافق لـ 18 أوت 2010

مصادر أخرى

وثائق صادرة عن هيئات رسمية:

1- الإستراتيجية الوطنية لتنمية نشاطات الصيد البحري و تربية البرمائيات، المخطط الوطني لتنمية الصيد البحري و تربية البرمائيات، 2003 -2007، وزارة الصيد البحري و الموارد الصيدية، 2003.

2- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة السادسة والخمسون، البيئة والتنمية المستدامة، تشجيع مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة بما في ذلك تنفيذ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية، 1996-2005، جويلية 2001.

3- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، مشروع دراسة حول إستراتيجية التنمية الفلاحية ، الدورة الثامنة عشر، جويلية 2001.

4- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، لجنة الآفاق و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، إشكالية التنمية الفلاحية، محاور لفتح نقاش وطني، الدورة الرابعة عشر، نوفمبر 1999.

5- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (م.ت.ت.س SDAT 2025) الكتاب 1 تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، وزارة تهيئة الاقليم، البيئة والسياحة، جانفي 2008

6- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (م.ت.ت.س SDAT 2025) وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، الكتاب الثاني، المخطط الاستراتيجي: الحركيات الخمسة وبرنامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، جانفي 2008.

7- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (م.ت.ت.س SDAT 2025)، الكتاب الثالث، الأقطاب السبعة للامتياز "POT"، وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، جانفي 2008.

8- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

9- برنامج التجديد الفلاحي و الريفي، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية.

10- وزارة السياحة، إحصائيات 2010 -2011.

قمم، ندوات و أحاديث صحفية:

11- عبد العزيز بوتفليقة، تصريحات و أحاديث صحفية 2008، حديث صحفي مع وكالة الأنباء الجزائرية باريس، فرنسا، 13 جويلية 2008، مديرية الصحافة و الاتصال رئاسة الجمهورية المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الإشهار، وحدة الرويبة، الجزائر فيفري 2009.

12- عبد العزيز بوتفليقة، خطاب أمام القمة الثانية لمنظمة الدول المصدرة للبترول، كراكاس، فنزويلا، الثلاثاء 26 سبتمبر 2000، خطب ورسائل، 5 سبتمبر -31 ديسمبر 2000، الجزء الثالث، مديرية الإعلام، رئاسة الجمهورية، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، وحدة الرويبة، الجزائر، مارس 2001.

13- عبد العزيز بوتفليقة، ندوة صحفية رفيعة المستوى حول الأمن الغذائي العالمي و تحديات الطاقة الحيوية و التغيرات المناخية، روما، ايطاليا الأربعاء 4 جوان 2008، خطب و رسائل جانفي، جوان 2008 الجزء الأول، مديرية الصحافة و الاتصال رئاسة الجمهورية، المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الإشهار وحدة روبية، الجزائر فيفري 2009.

14- عبد العزيز بوتفليقة كلمة أبوجا نيجيريا، الاثنين 31 يناير 2005. الدورة العادية الرابعة لندوة الاتحاد الإفريقي حول الأمن الغذائي، خطب و رسائل، 10 جانفي 17 ماي 2005، مديرية الإعلام رئاسة الجمهورية المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار، وحدة الروبية، الجزائر، أوت 2006.

دراسات مختلفة:

15- محمد رمضان تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد الحاجة إلى الميزانية الصفرية، الأبحاث سنيار كابيتال << senyar capital>>،يوليو 2012.

16- نبيل مهدي الجنابي، كريم سالم حسين، العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية، "granger" ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2010.

17- نورة بنت عبد الرحمان اليوسف، ارتفاع وانخفاض أسعار النفط من عام 1970 إلى عام 2008، قسم الاقتصاد، جامعة الملك سعود، 2009-2010.

المراجع باللغة الأجنبية:

I- livres

1- Belkacem heddar , role socio-économique du tourisme en algérie .OPU 1988.

2- Belkacem.BOUZANA. le contentieux des hydrocorpures entre l'algérie et les societés étrangéres (alger : opu-pub isud . 1985.

3- KATHRINE STEPHANE, les compagnies pétrolieres et le marché pétrolier international, le pétrole guide de lénergier et du développement à l intention des journalistes open society institute- new york ,usa 2005

4- sadek boussena, jean pierre pauwels catherine lacatelli canine swurtenbroekx ; ledefi petrolier, questions actuelles du petrole et du gaz, librairie vuibert, paris

5- Sophie Chavtard , Le pétrole. Groupe vocatis (ex groupe studyrama) France K 2eme trimestre 2008.

II- revues , séminaires et raports:

6- Amor khelif envirenement institutionnel et création d'entreprises dans le secteur algérien des hydrocarbures-communication présentée au collogue international « création d'entrepuses etterritoires tamanrasset :02et 03 décembre 2006.

7- B .P energy outlook. 2030. Statistical revieu. London. January 2011

8- Bank of Alegria, bulbtin statistique trimestriel, N°=18, juin 2012

9- Hydroelectric power. U.s/ department of the interior bureau of reclamation power.resources office. July.2005.

10- Hydrogen energy and full cells avision of our future. Directorate-general for research. Directorate/ general for energy and transport EURO PEANcommission final report of the high level group 2003

11- Institut francais du petrole, recherche et production du petrole et du gaz, reserves, couts et contrats ¨paris¨ : techniq, 2002.

12- international energy agency .key world energy statistics 2011

13- Journal officiel de la république algérienne DEMOCRAIIQUE ET populaire N° 65 du dimanche 22 ramadhan 1427 correspondant au 15 octobre 2006

14- Le conseil national économique et social ; DESMS stratégie de développement de l'agriculture ; janvier 2003.

15- Le plan national de développement agricole et rural un instrument de mise à niveau de l'agriculture algérienne, ministère de l'agriculture et de développement rural.
16- Ministère d'énergie et des mines
17- office national des statistiques ; l'ALGERIE en quelques chiffres ; résultats 2010 édition 2011
18- Office national des statistiques, retrospective statistique1970-2002, edition 2011
19- Oil and gaz production hand book, an introduction to oil and gaz production, havard devold, ABBATPA OIL and GAZ
20- République Algérienne Ministère de l'Agriculture et de Développement Rurale (PNDA)
21- République Algérienne Ministère de l'Agriculture et de Développement Rurale les objectifs du PNDA .
22- The outlook for energy.avew to 2040. Exxan mobil taking on the world's tougbest energy challenges 2012 pp.08.29. op.cit.
23- UNWTO . tourism highlights, 2011 edition.

III- Thèses:

24 DJENANE –Abdelmadjid ; reformes économiques et agriculture en Algérie THESE ; pour l'obtention du grade de docteur d'ETAT En science économiques ; université Ferhat ABBAS –Sétif 1997.

المواقع الالكترونية:

1- أبو شهاب المكي، الطاقات المتجددة المستدامة على الموقع الالكتروني:
http://www.Tkne-net/vb/t26579.html consulté le 16-01-2013 à 20 :30GMT.

2- استغلال الطاقات المتجددة لا يزال متعثرا في الجزائر على الموقع الالكتروني:
http://www.djazairess.com/essalam/15836 .Ajouté le 01-10-2012 consulté le 17-02-2013 à 12 :20 GMT.

3- البرنامج الجزائري للطاقة المتجددة والفعالية الطاقوية –الجزائر– مارس 2011، ص05، على الموقع الالكتروني:
http://portail-cder.dz/spip.php?article1574

4- التعاون العربي في مجال السياحة– الفصل الثاني عشر، على الموقع الالكتروني:
http://www.arabfund.org/data/sit1/pdf/jaer/.../12.pdf consulté le-12-16 2012à 19 05: GMT

5- الدول الصناعية السبع تستغيث من ارتفاع أسعار النفط على الموقع الالكتروني :

http://arabnews.com/alshaab/2005/2204/2005/n4.htm consulté le 11.01.2013 à 23 :00 GMT

6- الديوان الوطني للأراضي الفلاحية ONTA على الموقع الالكتروني:

http://ksarelhirane.ibda3.org/t1154-topic ajouté le 14 09.2010. consulté le 11.03.2013 a23 35: GMT

7- الفصل الثاني عشر من التقرير العربي في قطاع السياحة على الموقع الالكتروني:

http://www.arabfund.org

8- أنس بن فيصل الحجي، بداية الألفية وأثر العوامل السياسية في أسعار النفط (2000–2002) على الموقع الالكتروني:

http://www.Aleqt.com/2010/10/26 consulté le 01-12-2012 à 22 50: GMT

9- أنور أبو العلا، مقال تحت عنوان الفرق بين ذروة الإنتاج ونضوب البترول الخام، منشور في جريدة الرياض،–العدد 15867 ليوم السبت 03 ديسمبر2011 الموافق ل 8 محرم 1433 هـ ، على الرابط:

http://www.Aluyadh.Com/2011/12/03article68872.html

10- بيوار خنسي، البترول وأهميته، مخاطر وتحدياته على الموقع الالكتروني:

http://www.krg.org/articles/detail.asp?Smap , conulté le 12-08-2012 à 18 :20 GMT

11- تقرير ...أسعار النفط المتصاعدة ستأتي على ما تبقى من الاقتصاديات الفقيرة ، على الموقع الالكتروني :

http://www.mubasher.info/portal/case/getdetailsstory .ajouter le 02.12.2012 à 09 :15 GMT , consulté le 11-01-2013 à 22 :10 GMT.

12- حاتم الرفاعي، ذروة الإنتاج وتداعيات الانحدار، دار النهضة للطباعة والنشر مصر، 2009، على الرابط:

http://www.neelurat.com/itempaye.aspx?id:egd129020-5131887&search.booK

13- خالد بن منصور العقيل ،رحلة في عالم البترول –قضايا بترولية دولية – بدون دار نشر،بدون سنة نشر،ص 23 محمل من الموقع الالكتروني : http://www.mpmco.net/ar/view.aspx?cat/=115

14- دراسة تحت عنوان " نبذة عن الأوابك Oapec esta ، صص 02، 03 على الموقع:

http://www.oapec.org

15- ذروة البترول على الموقع :

http://www. oil.x10. mx/forum/viewtopic.php§t2678 p=745

16- ذروة إنتاج البترول ليست نظرية و لكن حقيقة على الموقع:
http://www.oilpeakinarabic.org/index,php?option=com-content&task=view&id=22&etemid=28&f1b25e052ifd8b298fd8c2efa

17- رشيد حمادو – إنشاء ديوان وطني للأراضي الفلاحية للحفاظ على الطابع الفلاحي للأراضي و متابعة عقود الامتياز – جريدة الفجر الصادرة بتاريخ 07-11-2009 على الموقع الالكتروني :
http://www.djazairess.com/alfadjr/129143 consulté le 11-03-2013 a 23 40: GMT

18- سني محمد أمين، تطور القدرات الطاقوية للجزائر، دراسة حول مكانة الجزائر في السوق الطاقوية الدولية، أضيف بتاريخ 28 أفريل 2003 على الموقع الالكتروني :
http://snimedianine.maktoobblog.com/1480812 consulté le 05-09-2012 à 09 :30 GMT.

19- طارق سيف، مقال تحت عنوان "هل يسيطر النفط على السياسة الدولية؟ على الموقع الالكتروني:
http://www.suronline.org/alaburab/edare.eqtesed(27)/704.html consulté le 2012-09-19 à 14 :15 GMT.

20- عابد شارف، تساؤلات خطيرة حول قانون المحروقات، مقال منشور بتاريخ 24-07-2005، على الموقع الالكتروني :
http://abedcharef.wordpress.com

21- عقيل العنزي ، الدول المستهلكة تقلق من تحول معظم ثرواتها إلى فاتورة مصادر الطاقة ،جريدة الرياض السعودية ، العدد 14513 الصادرة يوم الأربعاء 11 ربيع الأول 1429 هـ الموافق لـ 19 مارس 2008 م على الموقع الالكتروني :
http://www.alriyadh.com/2008/03/19/article327146htmlariadh ,consulté le 11.01.2013 a 22 :00 GMT.

22- علاء التميمي، أخطار الطاقة النووية على الإنسان والبيئة على الموقع الالكتروني :
http://form.brg8.com/t23734.html . Consulté le 28-01-2013 à 00:15 GMT.

23- علي عبد الله العرادي، ملف حول الطاقة المستدامة (المتجددة) – دراسات وقوانين، قسم البحوث والدراسات – دراسة شؤون اللجان والبحوث- مجلس الشورى، 30 يناير 2012، ص 06 على الموقع الالكتروني:
http://www.Shura.bh/information center/researches/doclib2/ consulté le 11-02-2013 à 00 20: GMT

24- علي محمد مطر، الهند والبحث عن الطاقة من الهيدروجين على الموقع الالكتروني:
http://www.Elaph.com/web/conomcs/2005/12/4529htm?sectionarchives=ecomics .consulté le 05-02-2012 à12 :00GM

25- عمر يحى، أبحاث مصرية لانتاج وقود الهيدروجين من ضوء الشمس، جريدة الاهرام اليومي الصادرة بتاريخ 01 ماي 2012 على الموقع الالكتر وني :
http://Digital.Ahram.org.eg/articles/aspx?serial=885061

26- كلاود ماك مايكل، تعريفات الاحتياطي لجمعية مهندسي النفط(SPE) والمجلس العالمي للنفط (wpc) التأثير على ماضي التقييمات– ترجمة د– علي سالم بلاعو، أ .صدقي أبو بكر الصادي ، مجلة الساتل– مجلة علمية محكمة شاملة، نصف سنوية تصدر عن جامعة السابع اكتوبر مصراته ليبيا– السنة الأولى– العدد الأول ديسمبر 2006، على الموقع الالكتروني :

http://www.alsatil-edu.lg//alsatiliy.no12006.html , consulté le 02-06-2012 à 23:25GMT

27- مجد جرعتلي، أهمية اعتماد الطاقة المتجددة ودورها في المحافظة على صحة الإنسان والبيئة، دراسات وبحوث بيئية على الموقع الالكتروني :

http://green-studies.com/2011/11 ajouté novembre 2011. Consulté le-29 2013-01à 01 :55 GMT

28- مجلس الوزراء الجزائري يصادق على تعديل قانون المحروقات لجلب الاستثمارات الأجنبية، أضيف بتاريخ 18-09- 2012 على الساعة GMT 11:34 على الموقع الالكتروني :

http://arabicnews.cn/economy.2012.09.18/c_131857351.htm consulté le 17-11-2012 à 21:07 GMT.

29- محمد المرابطي، مقال تحت عنوان : البترول ولعبة المضيق (1_2)، صادر في جريدة الأيام البحرينية االصادرة يوم الجمعة 11 ماي 2012 الموافق لـ 20 جمادى الاولى 1433 العدد 8432 على الموقع –الالكتروني:

http://www.alayam.Com/mobil/artidetails.aspx?id=3757 , consulté le-12 2012-08à 17 :36 GMT

30- محمد عمران أبو ميس ، مقال تحت عنوان: وأسدل الستار...نضوب النفط والحروب ومصير المجتمعات الصناعية: على الموقع :

http://www.4nahda.Com/article/1219 . Ajouté le 21-05-2012 à 08 :15 GMT, consulté le 03-09-2012 à 17 :52 GMT

31- محمد فادي، النفط – رقصة التريليونات الأخيرة – جريدة الأهرام المسائي ليوم الأربعاء 30 رجب 1433هـ الموافق ل 20 جوان 2012، السنة 22، العدد 7724 على الموقع الالكتروني :

http://www.massaiahram.org.eg/inner.aspx?ContentID=52289 .Consulté le 20.06.2012 à 20:11 GMT

32- مزايا وعيوب الطاقة البديلة على الموقع الالكتروني:

http://www.enkanat.org/adv_disadyv/#1 consulté le 29-01-2013 à 02 15:GMT

33- مساعد ناصر جاسم العواد، نظرة تحليلية للأهمية الاقتصادية للبترول والغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط، قسم هندسة البترول والغاز الطبيعي، كلية الهندسة، جامعة الملك سعود الرياض–المملكة العربية السعودية ، المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر ، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة جمهورية مصر العربية ، بعنوان " البترول والطاقة : هموم عالم واهتمامات أمة " خلال الفترة 2-3 أفريل 2008 ، على الموقع الإلكتروني :

http://www.f.law.net/law/threads/14997 consulté le 02-08-2012 à 21 :50 GMT

34- مستقبل طاقة الهيدروجين على الموقع الالكتروني:
http://www.Taqat.org/enrgy/447 consulté le 24-01-2013 à 23 :20GMT.

35- مقال تحت عنوان "اثر متوازن لأسعار النفط في نمو الاقتصاد العالمي و تراجعه – جريدة الحياة السعودية الصادرة بتاريخ 05-08-2012 على الموقع الإلكتروني :
http://www.sawress.com/alhayat/423969 consulté le :06.01.2012 à 11 :30 GMT .

36- مقال تحت عنوان "موسوعة النقل البحري"على الموقع الالكتروني:
http://www.tp.com/wb 4/showtread.php?1055 consulté le 13-05-2012 à 12 :09 GMT

37- مقال تحت عنوان : "الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط تحذر من ارتفاع أسعار النفط لفترة طويلة " ،جريدة الشرق الأوسط الصادرة بتاريخ 24 ربيع الثاني 1425 الموافق لـ 12 يونيو 2004م ، العدد 9328 على الموقع الالكتروني:
http://www.aawasat.com/details.asp?issueno=9165 article 238909 consulté le 11.01.2013 à 22 :24 GMT.

38- مقال تحت عنوان : حسب صندوق النقد الدولي ،الاقتصاد الجزائري رهين تقلبات السوق العالمية،صادر في جريدة الجزائر نيوز بتاريخ 28 يناير 2012 على الموقع الالكتروني:
http://www.djazairnews.info/national/42.2001.03.26.18.31.37/34274/2012.01.28-20-16-52.html consulté le 13.01.2013 à 22.20 GMT

39- مقال تحت عنوان ،اليابان لن تتخلى عن الطاقة النووية والقنبلة الذرية ، على الموقع الإلكتروني :
http://arabic.ruver.ru/2013.02.09/104150726 ajouté le 09-02-2013 à 12 20: GMT ,consulté le 09-02-2013 à 16 :15 GMT.

40- مقال تحت عنوان تقلبات أسعار النفط تفاقم مشاكل الاقتصاد العالمي" جريدة الحياة السعودية الصادرة بتاريخ 08 يوليو 2012 على الموقع الالكتروني :
http://www.alhayat.com/details/416705 consulté le 06.01.2013 à 11 :00 GMT.

41- مقال تحت عنوان" شركات النفط العالمية... كثير من الأرباح ... كثير من القلق، جريدة الأنباء الكويتية، أضيف بتاريخ 11 فبراير 2012 على الموقع الالكتروني:
http://www.Alanba.Com.Kw/absolutennmnew/templates/economy2010.aspx?articleid=266588&zoneid178 consulté le 22-06-2012 à 11 :15 GMT.

42- مقال تحت عنوان: المسألة الطاقوية تفسر إلى حد بعيد تكالب القوى الكبرى والإقليمية على مكانة سوريا الجيوإقتصادية، منشور بصحيفة تشرين أون لاين يوم 01-07-2012 على الموقع الالكتروني:
http://tishreen.news.sy/tishreen/public/read/262159

43- مقال منشور تحت عنوان "النهوض بالقطاع السياحي في البلاد ضرورة حتمية لاستغلال الإمكانيات السياحية"، بدون كاتب نشر في جريدة المواطن، يوم 25-05-2009 على الموقع الالكتروني:

http://www.Djazairess.com/elmouwatan/4529 consulté le 13-12-2012 à00 10: GMT

44- مكرم محمد أحمد، توسيع النادي النووي، جريدة الأهرام، الطبعة العربية الصادرة بتاريخ 13 ماي 2010، مؤسسة الأهرام ،2010 على الموقع الالكتروني:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=13748seid=786

45- ميفرت فهد "أسعار النفط تضع الاقتصاد العالمي في مأزق" جريدة الأهرام العربي الصادرة بتاريخ 21 أفريل 2012 على الموقع الالكتروني :

http://www.digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial.8747168eid816 consulté le 06.01.2013 a 11 :15 GMT.

46- نعمت أبو الصوف، إنتاج الطاقة من المساقط المائية (الطاقة الكهرومائية)، الصحيفة الاقتصادية، النسخة الالكترونية، العدد 5490 الصادر بتاريخ 22-أكتوبر 2008 على الموقع الالكتروني :

http://www.Eleqt.Com/2008/10/22/article-14024.html Consulté le-02-05 2013à 09 :10 GMT.

47- نعمت أبو الصوف، تقرير شركة بريتش بتروليوم، تنشر توقعات الطاقة العالمية للمرة الأولى، على الموقع الالكتروني :

http://www.tp.com/wtp/vp4:shouthread.php?1358%cd , ajouté le 16-02-2011, consulté le 2012-07-13 à 17:46 GMT.

48- هواري معراج، محمد سليمان جراءات، السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية حالة الاقتصاد الجزائري على الموقع الالكتروني:

http://www.4geography.Com/vb/showthread.php?t=8372 consulte le 12.12.2012. à23:34 GMT.

49- وليد نزهت، نشأت أسعار النفط الدولية وأبعادها على سياسة الدول، المؤتمر العالمي لدراسات نفط العراق أيام 20-21-22ديسمبر 2011 على الموقع الالكتروني:

http://arab-oil-naturalgaz.Com/studies/s_46.Htm consulté le 28-10-2012 à 17 :00 GMT

50- Alexander osipovich. (A.F.P) juin 2011. Oil pluges as IEArelases reserves sur le site : http://www.Hostednews/afp/articlealeqm5jf consulté le 23-09-2012 GMT

51- Brayan. Libya unrest forces IEA oildraur « agence France presse ». sur le site : http://www.Hostednewes/afp/article_aleqm_5jf ,consulté le 23-09-2012 à 02 :20GMT

52- ESA21. Environemental science activities for the 21 st century.sur le site: http://esa21.kennesaw.edu/…/ wind/windactivity.Pdf consulté le 17-01-2013 à 22:45 GMT

53- http://islamfin.go_forum.net/t1666-topic Consulte le 12.01.2013, consulté le 12-01-2013 à 22 :42GMT

54- http://theenvironement.matoobblog.com consulté le 18-01-2013 à 10 :30 GMT

55- http://www.4nahda.Com/article/1219

56- http://www.Aljazeera.net/coverage/pages/a05 b09624–abb.8 consulté le 28-08-2013 à 00:32 GMT

57- http://www.aljazeera.net/le_business/pages/4a2d46bo-4a2d4 consulté le 12-09-2012 à 13 :15 GMT.

58- http://www.Almostagbal.com/archives/188759 . consulté le 03-12-2012 à 15 :25 GMT

59- http://www.Alnomrosi.net/goologicera/pre/combrian.Combrian.Html consulté le 04-11-2012 à 13 :00 GMT.

60- http://www.Anbamoscow.com/aworldeconomy/20111230/373237762.html consulté le 05-11-2012 à 23 :35 GMT

61- http://www.Arab-ency.com/index.Php?module=pnuncyclopdia,func display_termfid=12428 fm=1 consulté le 15-09-2012 à 8:00 GMT

62- http://www.arabic-newzy.net consulté le 12-12-2012 à 08 :30 GMT

63- http://www.Argaam.Com/article/article_de_tail/282236 consulté le 05-11-2012 à 23:50 GMT.

64- http://www.bee2ah.com consulté le 27-01-2013 à 22 :40GMT

65- http://www.crescnt.ae/ar/index-ar.html

66- http://www.Eil-moradia.dz/arabe/symbole/texts/constituation.html

67- http://www.elaph.com/web/ECONOMICS/2012/09/760860.html consulté le 03-12-2012 à 15 :15 GMT.

68- http://www.elmostakbal.com/news/10496 consulté le 25-03-2013 à 23 :20 GMT

69- http://www.F-law.Net/law/shouthread.php?8798.7%

70- http://www.Fxeverest.com/12/8-3/مصطلحات اقتصادية/html , consulté le 05-06-2012 à 23:50 GMT

71- http://www.Ibtesama.Com/vp/showthreud t39672.html consulté le 14-09-2012 à 15 :00 GMT

72- http://www.iea.Org consulté le 23-09-2012 à 02:35 GMT

73- http://www.Islamicnews.Net/common/viewitem.Asp?docid=71104 consulté le 14-09-2012 à 15 :20GMT

74- http://www.Mem-algeria.org/francais/undex.php .

75- http://www.Mojtamai.com/taqa consulté le 25-01-2013 à 23:06 GMT

76- http://www.moquatel.Com/openshare/behorh/ek/eaad8/petrol/sea04doc cve.html

77- http://www.Nukudy.Com/14494 ajouté le 24-06-2012 à 09:54 GMT consulté le 05-11-2012 à23:35 GMT

78- http://www.Oilpeakinarabic.Org/index.Php?Option=com

79- http://www.ouarsenise.com/vb/shouthread.Php?t25526 consulté le 17-01-2013 à 22 :00 GMT

80- http://www.Phys4arab.Net/vp/shouthread.Php?T=38049 consulté le 27-01-2013 à 22:45 GMT

81- http://www.planetssed.com/ar/node/15401 consulté le 09.02.2013 à 14 :50 GMT

82- http://www.sonatrach.dz/ar/sonatrach-en-bref.html .

83- http://www.taqat.org/energy/1315

84- http://www.taqat.org/enrgy/1344 Consulté le 04-02-2013 à 12 :40 GMT

85- http://www.thegolfebvez.com/vb/show/chead.php?t=292845 , Ajouter le 19-05-2008 à 09:00 GMT , consulté le 03-05-2012 à 10 :18 GMT

86- Le pic pétrolier mondial, on doit s'y préparier des maintenant sur le site : http://www.notreplanete.info/actualites/actu_2301_pic_pétrolier.Php page 03

87- opec bultin marse AVRILE 2012 Kuwait host 13 IEF, page 93, sur le site : http://www.Opec.Org

88- Steve H.henke. oil and politics. Sur le site : http://www.Cato.Org/researech/articles/humke-040816.html consulté le 12-08-2012 à15 :29 GMT

89- TOBIAS VANDERBRVCK Iran, oil and strait of hormuz. Sur le site: http://www.Oil.Price.net/en_articles/iran-oil–strait-of-hormuez.Php . consulté le 14-06-2012 à 01 :32 GMT.

الملاحق

الملحق رقم ٥٨ : توزيع الطاقة المركبة حسب الولايات

Bilan des Réalisations par Wilaya

Wilayas	Ressource	Puissance installée (en Watt)
ALGER	Solaire /Eolien	46 610
ADRAR	Solaire	234 900
BATNA	Solaire	7 500
BECHAR	Solaire	48 000
BISKRA	Solaire	5 000
BLIDA	Solaire	6 000
BORD BOU ARERIDJ	Solaire	2 000
BOUIRA	Solaire	3 000
CONSTANTINE	Solaire	1 500
DJELFA	Solaire /Eolien	114 700
EI-BAYADH	Solaire	78 500
EL-OUAD	Solaire /Eolien	31 000
GHARDAIA	Solaire	32 750
ILLIZI	Solaire	153 850
KHENCHLA	Solaire	13 000
LAGHOUAT	Solaire /Eolien	93 300
MASCARA	Solaire	1 000
MEDEA	Solaire	5 000

M'SILA	Solaire /Eolien		45 500
NAAMA	Solaire /Eolien		88 400
OUARGLA	Solaire		60 600
OUM EL BOUAGHI	Solaire		12 500
TAMANRASSET	Solaire		578 500
TEBESSA	Solaire		64 000
TIARET	Solaire /Eolien		89 500
TINDOUF	Solaire		96 150
TIPAZA	Solaire		2 400
TIZI OUZOU	Solaire		6 000
TLEMCEN	Solaire /Eolien		54 500
SAIDA	Solaire		40 200
SETIF	Solaire		4 800
SIDI BEL ABBES	Solaire		39 000
SOUK AHRAS	Solaire		6 000
Autres réalisations (non ventilée)	Solaire		287 600
	Total	**2 353 260**	

الملحق رقم 09 : نتائج الفروع الوطنية لسوناطراك .

الفروع و المساهمات بالجزائر

تتمثل نتائج الفروع الوطنية لسنة 2010 على النحو التالي :

الوحدة: مليون دينار جزائري

راس المال	رقم الاعمال	الناتج الصافي	الاستثمارات	الوطنيون ربما في ذلك المؤسسون
Holding SVH				
NAFTAL (100%)	15 840	255 275	6 900	10 573	29 328
HYPROC S.C. (100%)	12 000	12 397	3 091	26 696	1 695
AEC (50%)	7 920	125,5	2 253	1,28	47
NEAL (45%)	200	362	100	986	33
SPP1 (14%)	864,36	En phase projet			6
COGIZ (100%)	402,9	444	---	581	52
Holding SPP					
ENSP (100%)	800	8 960	1 820	1 200	2 087
ENAGEO (100%)	7 000	15 560	1 140	2 700	5 347
ENAFOR (30%)	14 800	23 589	3 330	2 700	4 716
ENGTP (100%)	6 390	17 070	130	3 500	9 163
ENAC (100%)	3 190	5 796	1 030	1 100	3 069
GCB (100%)	7 630	10 621	1 350	780	6 513
MI-ALGERIA (40%)	165,22	7 800	1009	400	729
ALGESCO (24%) : «résultats provisoires»	23,92	162	992	95	1 367
SAFIR (36%)	7 560	600	139	0	117
Holding SGS					
TASSILI AIRLINES (100%)	9 000	3 248	-511	14 472	778
CASH (38,89%)	1 088,64	7 492	665	558	275
BAOSEM (50%)	0,5	164	43	37,67	68

الفروع و المساهمات بالجزائر

تتمثل نتائج الفروع الوطنية لسنة 2010 على النحو التالي :

الوحدة: مليون دينار جزائري

	رأس المال	رقم الأعمال	النتائج الصافي	الاستثمارات	الموظفين (دائم في الشهر الأخير)
Holding SVH					
NAFTAL (100%)	15 840	255 275	6 900	10 573	29 328
HYPROC S.C. (100%)	12 000	12 397	3 091	26 696	1 695
AEC (50%)	7 920	125,5	2 253	1,28	47
NEAL (45%)	200	362	100	986	33
SPP1 (14%)	864,36		En phase projet		6
COGIZ (100%)	402,9	444	---	581	52
Holding SPP					
ENSP (100%)	800	8 960	1 820	1 200	2 087
ENAGEO (100%)	7 000	15 560	1 140	2 700	5 347
ENAFOR (30%)	14 800	23 589	3 330	2 700	4 716
ENGTP (100%)	6 390	17 070	130	3 500	9 163
ENAC (100%)	3 190	5 796	1 030	1 100	3 069
GCB (100%)	7 630	10 621	1 350	780	6 513
MI-ALGERIA (40%)	165,22	7 800	1009	400	729
ALGESCO (24%) : «résultats provisoires»	23,92	162	992	95	1 367
SAFIR (36%)	7 560	600	139	0	117
Holding SGS					
TASSILI AIRLINES (100%)	9 000	3 248	-511	14 472	778
CASH (38,89%)	1 088,64	7 492	665	558	275
BAOSEM (50%)	0,5	164	43	37,67	68

الملحق رقم 03: توزيع الثروة الحيوانية في الجزائر خلال سنة 2011 حسب الولايات

REPUBLIQUE ALGERIENNE DIMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Ministère de l'agriculture et du développement rural

TAB: 1/ ANIMAUX D'ELEVAGE (Espèces bovines)

E. 2011

Unité: tête Cheptel 2011

WILAYA	ESPECE BOVINE								
	Vaches laitières			Génisses	Taureaux	Taurillons	Veaux	Velles	TOTAL
	B.L.M	BLA+BLL	TOTAL	+ 12 mois		12 à 18 mois	- 12 mois	- 12 mois	
	1	2	3	4	5	6	7	8	9 = 3 à 8
1 ADRAR	103	157	**260**	108	94	102	82	77	**723**
2 CHLEF	5 730	20 100	**25 830**	7 450	1 735	3 515	6 835	6 055	**51 420**
3 LAGHOUAT	3 653	8 540	**12 193**	2 075	1 045	1 010	2 045	1 787	**20 155**
4 O.E.BOUAGHI	4 191	13 975	**18 166**	4 799	2 038	5 151	5 393	7 156	**42 703**
5 BATNA	9 553	13 966	**23 519**	7 018	1 396	2 988	5 675	7 761	**48 357**
6 BEJAIA	3 595	8 385	**11 980**	6 910	1 135	4 790	4 160	4 180	**33 155**
7 BISKRA	1 330	1 025	**2 355**	444	63	214	275	308	**3 659**
8 BECHAR	268	702	**970**	129	48	178	192	92	**1 609**
9 BLIDA	3 507	6 510	**10 017**	2 445	578	1 504	1 793	1 924	**18 261**
10 BOUIRA	12 200	28 450	**40 650**	7 900	3 000	5 850	6 800	6 600	**70 800**
11 TAMANRASSET	0	0	**0**	0	0	0	0	0	**0**
12 TEBESSA	1 550	5 034	**6 584**	1 200	490	230	1 710	2 086	**12 300**
13 TLEMCEN	5 500	12 120	**17 620**	2 860	930	1 900	3 220	3 450	**29 980**
14 TIARET	4 681	19 602	**24 283**	4 900	1 511	3 362	4 352	5 412	**43 820**
15 TIZI-OUZOU	14 965	27 362	**42 327**	14 831	3 813	14 223	14 973	14 367	**104 534**
16 ALGER	5 653	739	**6 392**	1 544	433	1 506	1 406	1 465	**12 746**
17 DJELFA	2 220	11 170	**13 390**	5 310	750	1 520	3 920	4 310	**29 200**
18 JIJEL	4 080	49 540	**53 620**	10 127	2 378	7 133	11 309	11 772	**96 339**
19 SETIF	18 711	50 983	**69 694**	15 689	2 910	9 297	13 275	13 830	**124 695**
20 SAIDA	1 480	4 620	**6 100**	1 140	460	550	1 170	1 180	**10 600**
21 SKIKDA	13 903	64 236	**78 139**	16 643	8 962	12 758	5 124	6 401	**128 027**

22 S.B.ABBES	11 350	10 150	**21 500**	3 016	832	2 109	3 283	2 460	**33 200**
23 ANNABA	2 990	17 310	**20 300**	7 995	775	8 003	7 456	7 356	**51 885**
24 GUELMA	3 090	46 600	**49 690**	11 200	3 360	7 800	8 700	5 950	**86 700**
25 CONSTANTINE	13 800	13 350	**27 150**	4 798	1 462	4 205	4 834	4 936	**47 385**
26 MEDEA	6 048	15 728	**21 776**	6 817	2 030	5 625	5 796	5 984	**48 028**
27 MOSTAGANEM	10 030	7 110	**17 140**	2 400	1 560	1 150	1 900	2 350	**26 500**
28 M'SILA	8 500	9 200	**17 700**	2 350	370	710	1 670	4 000	**26 800**
29 MASCARA	4 511	10 244	**14 755**	3 920	1 408	3 483	4 714	4 820	**33 100**
30 OUARGLA	123	22	**145**	59	28	51	29	45	**357**
31 ORAN	3 188	2 702	**5 890**	1 081	407	761	915	895	**9 949**
32 EL-BAYADH	1 758	15 806	**17 564**	4 338	510	638	1 020	1 450	**25 520**
33 ILLIZI	0	0	**0**	0	0	0	0	0	**0**
34 B.B.ARRERIDJ	7 842	7 155	**14 997**	4 634	1 709	2 382	5 977	6 258	**35 957**
35 BOUMERDES	11 298	4 987	**16 285**	3 654	1 250	1 892	3 532	3 257	**29 870**
36 EL-TARF	2 098	44 876	**46 974**	9 900	3 344	11 000	11 800	11 900	**94 918**
37 TINDOUF	8	0	**8**	3	3	0	1	0	**15**
38 TISSEMSILT	420	6 980	**7 400**	1 145	650	695	1 084	1 626	**12 600**
39 EL-OUED	277	338	**615**	257	92	246	1 500	670	**3 380**
40 KHENCHELA	3 283	8 017	**11 300**	1 228	903	1 243	985	1 287	**16 946**
41 SOUK-AHRAS	7 961	39 186	**47 147**	9 029	2 125	5 275	15 144	16 780	**95 500**
42 TIPAZA	1 580	3 530	**5 110**	1 970	740	860	1 170	1 400	**11 250**
43 MILA	12 003	27 381	**39 384**	11 264	4 616	8 198	13 180	13 068	**89 710**
44 AIN-DEFLA	6 765	15 851	**22 616**	4 676	827	3 715	3 684	3 231	**38 749**
45 NAAMA	2 730	16 361	**19 091**	3 021	1 123	1 965	6 000	6 360	**37 560**
46 A.TEMOUCHENT	2 400	7 400	**9 800**	1 650	410	1 340	1 670	2 100	**16 970**
47 GHARDAIA	1 914	0	**1 914**	245	89	160	230	350	**2 988**
48 RELIZANE	7 150	13 200	**20 350**	4 210	1 000	1 130	2 130	2 400	**31 220**
TOTAL ALGERIE	**249 990**	**690 700**	**940 690**	**218 382**	**65 392**	**152 417**	**202 113**	**211 146**	**1 790 140**

B L A = Bovin Laitier amélioré

B L M =Bovin Laitier Moderne

B L L = Bovin Laitier Local

REPUBLIQUE ALGERIENNE DIMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Ministère de l'agriculture et du développement rural

TAB:2/ ANIMAUX D'ELEVAGE (Espèces ovines)

E. 2011

Unité: tête

WILAYA	ESPECE OVINE						
	Brebis	Béliers	Antenaises (10 à 18 mois)	Antenais (10 à 18 mois)	Agneaux -10 mois	Agnelles - 10 mois	TOTAL
	1	2	3	4	5	6	7 = 1 à 6
1 ADRAR	153 964	39 710	53 207	54 811	58 469	54 648	**414 809**
2 CHLEF	130 000	9 120	31 210	25 970	33 500	32 200	**262 000**
3 LAGHOUAT	1 255 300	131 843	25 175	15 652	61 320	60 823	**1 550 113**
4 O.E.BOUAGHI	291 520	16 674	53 965	50 852	68 535	77 822	**559 368**
5 BATNA	315 207	17 165	73 188	53 772	97 616	117 352	**674 300**
6 BEJAIA	36 770	6 600	12 600	13 000	15 350	15 260	**99 580**
7 BISKRA	539 900	24 800	95 200	67 950	60 000	74 050	**861 900**
8 BECHAR	83 160	4 158	15 246	5 544	11 088	19 404	**138 600**
9 BLIDA	16 298	3 366	3 959	3 497	4 147	3 746	**35 013**
10 BOUIRA	119 000	12 060	24 560	21 210	31 070	33 100	**241 000**
11 TAMANRASSET	30 557	21 220	13 581	8 488	4 244	6 791	**84 881**
12 TEBESSA	520 000	26 580	79 870	28 050	126 225	154 275	**935 000**
13 TLEMCEN	288 000	20 500	44 300	45 900	59 730	62 570	**521 000**
14 TIARET	1 030 000	61 462	161 265	135 388	182 560	239 009	**1 809 684**
15 TIZI-OUZOU	67 763	9 538	23 008	27 755	34 234	34 609	**196 907**
16 ALGER	12 912	1 741	2 364	2 031	2 408	2 438	**23 894**
17 DJELFA	1 821 500	95 760	265 260	185 760	257 800	265 720	**2 891 800**
18 JIJEL	71 816	6 265	15 853	17 137	18 808	15 984	**145 863**
19 SETIF	256 698	13 752	61 131	53 087	53 761	54 568	**492 997**
20 SAIDA	486 000	14 428	40 579	28 170	45 595	60 228	**675 000**
21 SKIKDA	95 932	12 964	38 340	26 250	19 389	29 125	**222 000**
22 S.B.ABBES	360 000	19 179	58 774	53 962	49 438	53 647	**595 000**
23 ANNABA	26 100	3 863	4 595	4 201	8 285	7 656	**54 700**
24 GUELMA	238 900	8 890	44 450	22 230	45 450	84 580	**444 500**
25 CONSTANTINE	101 320	5 955	20 915	19 840	19 520	19 090	**186 640**
26 MEDEA	359 092	29 504	126 628	116 135	91 543	97 738	**820 640**
27 MOSTAGANEM	97 300	9 500	22 000	22 300	26 200	26 700	**204 000**
28 M'SILA	1 000 000	23 000	138 000	124 000	145 000	170 000	**1 600 000**
29 MASCARA	254 300	17 332	66 737	49 629	74 290	87 854	**550 142**
30 OUARGLA	59 045	8 202	10 604	7 289	15 937	21 143	**122 220**
31 ORAN	82 988	3 682	13 447	18 610	14 407	12 990	**146 124**
32 EL-BAYADH	1 002 130	64 910	247 772	81 138	73 391	154 163	**1 623 504**
33 ILLIZI	9 373	8 039	0	0	2 900	2 087	**22 399**
34 B.B.ARRERIDJ	176 083	10 590	27 504	38 010	62 931	64 608	**379 726**
35 BOUMERDES	23 478	6 146	6 583	7 465	7 176	7 500	**58 348**
36 EL-TARF	104 000	11 000	13 190	18 500	19 400	19 450	**185 540**
37 TINDOUF	12 388	4 032	1 793	1 728	1 440	2 119	**23 500**
38 TISSEMSILT	140 000	6 435	12 420	32 120	13 435	20 590	**225 000**
39 EL-OUED	298 043	14 193	67 434	25 031	32 757	50 437	**487 895**
40 KHENCHELA	218 690	8 748	23 858	20 567	23 140	26 599	**321 602**
41 SOUK-AHRAS	166 580	8 590	37 780	21 000	63 050	69 000	**366 000**
42 TIPAZA	38 420	8 000	5 000	7 000	8 960	9 000	**76 380**
43 MILA	168 890	14 144	46 124	48 220	34 860	34 660	**346 898**
44 AIN-DEFLA	139 224	16 742	38 574	33 250	38 945	37 378	**304 113**
45 NAAMA	713 949	32 628	77 414	67 204	114 800	127 255	**1 133 250**
46 A.TEMOUCHENT	73 500	4 600	16 000	15 000	12 100	13 250	**134 450**
47 GHARDAIA	140 600	24 900	51 800	46 600	42 900	49 200	**356 000**
48 RELIZANE	222 000	10 750	51 100	52 200	24 550	24 450	**385 050**
TOTAL ALGERIE	**13 848 690**	**933 260**	**2 364 357**	**1 823 503**	**2 312 654**	**2 706 866**	**23 989 330**

Antenaise: femelle agée de + 9 mois n'ayant pas encore agnelé (mis-bas)

REPUBLIQUE ALGERIENNE DIMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Ministère de l'agriculture et du développement rural

TAB:3/ ANIMAUX D'ELEVAGE (Espèces Caprines-Camelines)

E. 2011

Unité: tête

WILAYA	ESPECE CAPRINE					ESPECE CAMELINE		
	Chèvres	Boucs	Chevreaux de 6 mois	Chevrettes de 6 mois	TOTAL	CHAMELLES	AUTRES	TOTAL
	1	2		3	4 = 1+2+3	5	6	7=5+6
1 ADRAR	55 143	17 036	20 980	24 780	**117 939**	18 267	22 716	**40 983**
2 CHLEF	48 000	5 460	13 500	12 540	**79 500**	0	0	**0**
3 LAGHOUAT	154 580	3 865	7 265	8 315	**174 025**	1 014	796	**1 810**
4 O.E.BOUAGHI	37 619	5 217	19 483	20 411	**82 730**	0	0	**0**
5 BATNA	136 691	7 912	57 552	61 420	**263 575**	71	39	**110**
6 BEJAIA	20 320	4 100	8 850	8 530	**41 800**	0	0	**0**
7 BISKRA	133 000	6 700	33 100	53 000	**225 800**	1 760	500	**2 260**
8 BECHAR	64 800	2 913	14 079	15 308	**97 100**	20 930	2 070	**23 000**
9 BLIDA	4 316	988	1 911	1 808	**9 023**	0	0	**0**
10 BOUIRA	14 700	3 160	3 910	5 730	**27 500**	0	0	**0**
11 TAMANRASSET	28 757	23 529	15 686	19 171	**87 143**	47 549	37 360	**84 909**
12 TEBESSA	105 000	6 745	39 820	50 435	**202 000**	300	90	**390**
13 TLEMCEN	21 700	3 640	5 770	6 170	**37 280**	0	0	**0**
14 TIARET	94 600	7 816	27 132	39 552	**169 100**	390	130	**520**
15 TIZI-OUZOU	26 867	5 969	14 274	14 400	**61 510**	0	0	**0**
16 ALGER	1 163	363	474	475	**2 475**	0	0	**0**
17 DJELFA	236 250	9 000	47 310	55 810	**348 370**	3 790	2 540	**6 330**
18 JIJEL	34 925	8 934	14 546	13 031	**71 436**	0	0	**0**
19 SETIF	42 156	3 916	15 360	16 859	**78 291**	0	0	**0**
20 SAIDA	16 000	2 800	7 800	8 400	**35 000**	0	0	**0**
21 SKIKDA	78 589	6 714	14 132	18 507	**117 942**	0	0	**0**
22 S.B.ABBES	13 500	1 505	5 424	5 571	**26 000**	0	0	**0**
23 ANNABA	6 670	1 544	2 959	2 873	**14 046**	0	0	**0**
24 GUELMA	36 400	1 100	7 700	14 200	**59 400**	0	0	**0**
25 CONSTANTINE	3 875	315	2 260	2 460	**8 910**	0	0	**0**
26 MEDEA	48 712	7 310	17 312	18 850	**92 184**	0	0	**0**
27 MOSTAGANEM	9 700	1 060	3 110	3 930	**17 800**	0	0	**0**
28 M'SILA	85 000	3 300	20 500	31 200	**140 000**	1 200	400	**1 600**
29 MASCARA	32 844	4 799	11 651	12 806	**62 100**	0	0	**0**
30 OUARGLA	91 223	14 561	37 502	36 261	**179 547**	19 040	10 793	**29 833**
31 ORAN	6 234	612	2 658	2 953	**12 457**	0	0	**0**
32 EL-BAYADH	119 950	6 739	12 993	22 738	**162 420**	6 010	3 600	**9 610**
33 ILLIZI	14 830	9 787	3 800	2 533	**30 950**	12 174	17 524	**29 698**
34 B.B.ARRERIDJ	27 374	3 484	16 360	12 058	**59 276**	0	0	**0**
35 BOUMERDES	2 531	660	1 492	2 321	**7 004**	0	0	**0**
36 EL-TARF	25 000	3 700	8 840	9 000	**46 540**	0	0	**0**
37 TINDOUF	31 623	4 960	7 440	6 477	**50 500**	28 300	17 000	**45 300**
38 TISSEMSILT	50 000	2 010	3 345	9 645	**65 000**	0	0	**0**
39 EL-OUED	306 092	12 800	71 773	93 500	**484 165**	20 475	10 867	**31 342**
40 KHENCHELA	42 303	1 692	6 416	9 011	**59 422**	0	0	**0**
41 SOUK-AHRAS	53 844	3 594	24 240	24 359	**106 037**	0	0	**0**
42 TIPAZA	7 280	1 750	1 700	1 140	**11 870**	0	0	**0**
43 MILA	21 693	5 896	6 572	6 150	**40 311**	0	0	**0**
44 AIN-DEFLA	30 135	12 327	16 896	17 754	**77 112**	0	0	**0**
45 NAAMA	39 591	2 186	11 549	12 654	**65 980**	0	0	**0**
46 A.TEMOUCHENT	6 270	1 500	2 210	2 370	**12 350**	0	0	**0**
47 GHARDAIA	86 000	19 500	18 500	28 000	**152 000**	5 280	5 780	**11 060**
48 RELIZANE	25 100	1 050	4 050	7 900	**38 100**	0	0	**0**
TOTAL ALGERIE	2 578 950	266 518	712 186	853 366	**4 411 020**	186 550	132 205	**318 755**

REPUBLIQUE ALGERIENNE DIMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Ministère de l'agriculture et du développement rural

TAB:4/ ANIMAUX D'ELEVAGE (Espèces Equines)

E. 2011

Unité: tête

WILAYA	ESPECE CHEVALINE			ESPECE MULASSIERE	ESPECE ASINE
	Adultes	Jeunes -2ans	TOTAL		
	1	2	3 = 1 +2	4	5
1 ADRAR	38	0	**38**	0	13 809
2 CHLEF	531	45	**576**	5 724	5 093
3 LAGHOUAT	2 560	985	**3 545**	340	3 490
4 O.E.BOUAGHI	390	120	**510**	93	1 618
5 BATNA	420	220	**640**	414	3 138
6 BEJAIA	180	15	**195**	200	1 500
7 BISKRA	134	10	**144**	160	1 140
8 BECHAR	10	6	**16**	20	230
9 BLIDA	195	66	**261**	16	125
10 BOUIRA	150	40	**190**	1 240	5 220
11 TAMANRASSET	0	0	**0**	0	0
12 TEBESSA	260	75	**335**	25	1 950
13 TLEMCEN	730	210	**940**	900	5 820
14 TIARET	5 691	4 329	**10 020**	613	2 269
15 TIZI-OUZOU	106	5	**111**	150	5 699
16 ALGER	443	71	**514**	5	31
17 DJELFA	1 110	650	**1 760**	510	2 160
18 JIJEL	330	83	**413**	240	1 765
19 SETIF	555	430	**985**	1 001	6 990
20 SAIDA	820	140	**960**	140	1 894
21 SKIKDA	509	188	**697**	1 433	8 046
22 S.B.ABBES	2 347	913	**3 260**	465	1 879
23 ANNABA	110	40	**150**	445	1 090
24 GUELMA	610	270	**880**	940	1 940
25 CONSTANTINE	196	80	**276**	268	926
26 MEDEA	205	60	**265**	1 069	6 490
27 MOSTAGANEM	1 700	750	**2 450**	6 350	3 200
28 M'SILA	520	250	**770**	460	3 730
29 MASCARA	1 892	803	**2 695**	1 857	4 859
30 OUARGLA	285	28	**313**	540	6 098
31 ORAN	260	43	**303**	3	293
32 EL-BAYADH	615	425	**1 040**	0	0
33 ILLIZI	0	0	**0**	0	0
34 B.B.ARRERIDJ	225	48	**273**	407	4 732
35 BOUMERDES	116	23	**139**	113	748
36 EL-TARF	120	80	**200**	350	1 840
37 TINDOUF	0	0	**0**	50	1 700
38 TISSEMSILT	362	58	**420**	225	2 840
39 EL-OUED	1 530	75	**1 605**	1 965	9 360
40 KHENCHELA	340	120	**460**	331	980
41 SOUK-AHRAS	575	355	**930**	1 720	4 654
42 TIPAZA	25	0	**25**	0	110
43 MILA	197	84	**281**	256	2 085
44 AIN-DEFLA	325	140	**465**	1 755	6 165
45 NAAMA	978	202	**1 180**	632	2 184
46 A.TEMOUCHENT	870	210	**1 080**	380	570
47 GHARDAIA	225	115	**340**	150	260
48 RELIZANE	1 260	290	**1 550**	300	6 110
TOTAL ALGERIE	31 050	13 150	**44 200**	34 255	146 830

الملحق 04 : تطور الإنتاج الفلاحي للفترة 1973 - 1979

TABLEAU 2.1. : - *INDICE DE LA PRODUCTION AGRICOLE 1973 à 1979*

LASPEYRES / Base Moyenne des Années 1982 à 1991/ Prix 1989

PRODUITS	*Poids*	*1973*	*1974*	*1975*	*1976*	*1977*	*1978*	*1979*
CEREALES	**22,93**	**79,17**	**73,27**	**131,98**	**114,49**	**57,75**	**76,36**	**79,29**
Blé dur	47,18	90,39	81,65	152,82	134,01	74,19	90,90	91,59
Blé tendre	17,33	121,42	121,56	176,18	156,95	67,05	100,54	98,50
Orge	32,68	40,16	35,60	79,78	63,24	27,96	42,64	49,05
Avoine	2,63	70,97	66,39	106,20	118,79	66,29	74,63	107,39
Maïs	0,07	351,43	282,50	441,87	181,67	131,88	64,72	56,57
Sorgho	0,11	223,28	85,30	148,13	128,70	144,36	99,50	105,95
LEGUMES SECS	**0,97**	**90,17**	**113,28**	**160,36**	**162,96**	**140,99**	**143,25**	**108,38**
Fèves et féveroles	35,19	68,41	85,69	128,77	129,51	108,02	112,70	103,03
Haricots secs	2,17	310,44	548,60	487,52	287,89	204,67	181,42	97,50
Lentilles	4,07	435,84	381,71	542,51	664,46	357,76	663,19	332,61
Pois chiches	52,71	70,24	95,87	143,14	146,67	148,31	125,00	96,30
Pois secs	5,24	65,37	74,17	104,54	97,52	81,06	102,61	86,37
Gesses et Guerfalas	0,62	188,04	202,93	234,54	269,98	252,60	226,86	192,33
CULTURES FOURRAGERES	**5,12**	**58,12**	**86,85**	**88,82**	**78,22**	**55,78**	**63,90**	**72,74**
Fourrages Naturels	23,29	119,03	164,00	153,92	128,77	74,26	76,78	69,69
Fourrages Artificiels	76,71	39,63	63,43	69,05	62,87	50,17	59,98	73,66
CULTURES MARAICHERES	**24,72**	**34,35**	**40,34**	**55,76**	**45,73**	**46,25**	**46,46**	**52,27**
Pommes de terre	37,94	35,98	47,46	69,16	59,29	56,79	56,87	60,30
Tomates	10,19	43,19	44,14	49,19	38,76	39,97	38,15	37,99
Melons et pastèques	12,40	51,87	60,49	101,60	53,01	47,78	49,15	54,93
Oignons	9,41	37,37	39,34	53,35	36,18	45,40	45,16	56,96
Artichauts	0,53	488,88	490,83	450,70	571,94	295,85	343,27	370,45
Carottes	2,67	21,39	26,00	31,28	25,08	36,25	31,24	42,09
Haricots Verts	0,82	42,24	45,66	52,78	55,45	54,64	46,66	42,78
Autres légumes	26,06	11,00	11,47	12,52	19,90	28,65	29,31	38,11
AGRUMICULTURE	**3,60**	**175,37**	**179,04**	**173,13**	**178,36**	**173,20**	**158,70**	**159,40**
Oranges	52,87	181,47	185,48	178,13	190,01	181,49	150,67	157,32
Clémentines	36,58	168,05	173,05	171,02	168,27	171,04	176,23	170,16
Mandarines	4,84	184,83	179,47	178,75	179,93	160,77	166,17	156,79
Citrons	4,82	157,49	153,06	124,20	115,69	108,60	102,07	99,97
Pomélos et autres	0,90	159,19	180,20	196,90	230,61	186,25	180,64	175,63
ARBORICULTURE(Fruits Frais)	**6,58**	**75,17**	**83,62**	**112,55**	**91,00**	**92,97**	**81,02**	**96,53**
Pommes	17,54	25,76	37,29	55,23	37,44	49,10	39,88	34,96
Poires	14,42	35,74	48,05	76,70	55,96	52,62	45,64	45,36
Pêches	6,43	37,75	54,79	77,99	54,77	62,33	38,80	40,04
Abricots	16,54	23,82	29,08	49,73	45,57	60,39	47,73	66,05
Prunes	3,90	34,10	38,46	56,66	44,20	46,75	50,30	46,39
Nèfles	1,13	64,94	66,22	72,62	42,26	36,75	51,26	60,45
Figues Fraîches	38,20	144,85	151,59	193,04	161,16	155,51	140,33	175,25
Cerises	1,20	119,81	98,60	98,93	92,13	57,94	45,33	43,61
Grenades	0,63	47,07	74,63	94,73	69,20	69,48	56,97	62,53
ARBORICULTURE (Fruits Secs)	**28,49**	**75,72**	**95,50**	**107,45**	**99,62**	**68,16**	**88,08**	**108,35**
Dattes	66,37	71,47	83,29	90,24	68,11	58,44	97,48	103,40
Olives à huile	27,97	88,41	128,97	148,62	170,06	82,44	67,14	117,11
Olives de table	0,60	76,74	105,23	104,29	78,85	117,39	41,05	94,84
Figues sèches	1,43	100,73	123,03	239,97	237,00	270,07	219,42	351,88
Amandes	3,58	40,37	44,52	48,69	80,00	45,48	31,11	35,39
Caroubes	0,05	440,21	365,81	403,43	265,95	254,11	222,85	210,74
VITICULTURE	**7,52**	**448,17**	**478,00**	**335,15**	**188,67**	**205,41**	**148,06**	**215,68**
Raisin de cave	65,27	665,84	707,73	486,57	263,47	287,16	207,31	305,30
Raisin de table	34,73	39,18	46,34	50,63	48,13	51,80	36,73	47,29
CULTURES INDUSTRIELLES	**1,78**	**44,18**	**36,74**	**65,03**	**49,20**	**53,79**	**59,55**	**57,06**
Tomates industrielles	72,83	36,77	28,61	57,99	49,54	51,11	51,44	52,02
Tabac brut	27,17	64,04	58,52	83,88	48,28	60,97	81,28	70,59
PRODUCTION VEGETALE	**100,00**	**97,82**	**108,08**	**120,76**	**99,00**	**77,07**	**81,99**	**96,07**

Source : Office National Des Statistiques . Retrospective Statistique 1970-2002, Edition 2005.

الملحق رقم 2 : تطور الإنتاج الزراعي للفترة 1990 - 1999

TABLEAU 3.2 : *INDICE DE LA PRODUCTION AGRICOLE 1997 A 1999*

LASPEYRES / Base Moyenne des Années 1986 à 1995 : Prix 1995

PRODUITS	*Poids*	*1997*	*1998*	*1999*
Blé Dur	52,5	53,4	175,9	105,5
Blé Tendre	18,3	61,9	234,4	171,3
Orge	27,0	22,9	83,8	61,1
Avoine	2,2	27,8	74,5	66,2
Total Céréales	**15,1**	**46,2**	**159,5**	**104,7**
Fèves et Féveroles	35,0	35,8	84,2	85,6
Pois Secs	6,4	37,3	102,1	86,5
Lentilles	1,8	44,1	61,1	37,3
Pois Chiches	55,4	80,7	90,6	65,3
Haricots Secs	1,2	101,0	168,8	146,9
Gesses et Guerfalas	0,2	19,1	173,6	201,2
Total Légumes Secs	**0,8**	**61,6**	**89,6**	**74,4**
Tabacs	25,8	193,6	158,2	132,9
Tomates Industrielles	68,4	125,2	151,9	207,0
Arachides	1,8	110,8	192,3	220,9
Autres cultures indust.	4,0	122,8	167,4	120,3
Tot. Cultures Indust.	**1,2**	**142,5**	**154,8**	**184,7**
Pomme de Terre	50,6	98,3	114,1	103,3
Carottes	2,6	92,0	103,6	99,0
Tomates	7,7	112,4	108,1	123,3
Oignons	7,0	149,8	167,3	162,9
Haricots Verts	0,7	127,4	120,0	141,7
Melons et Pastèques	9,4	111,8	139,9	150,0
Piments	3,5	115,6	97,6	96,7
Poivrons	4,4	118,4	95,6	94,8
Concombres	0,7	90,0	106,8	117,9
Courgettes	0,9	115,2	122,0	129,2
Aubergines	0,6	143,4	134,5	147,7
Choux fleurs	1,0	140,5	125,7	131,0
Choux verts	0,5	117,1	107,9	122,4
Navets	1,4	94,5	103,3	102,7

TABLEAU 3.2 (suite) : *INDICE DE LA PRODUCTION AGRICOLE 1997 A 1999*

LASPEYRES / Base Moyenne des Années 1986 à 1995 : Prix 1995.

PRODUITS	*Poids*	*1997*	*1998*	*1999*
Ails	1,6	106,4	119,0	118,6
Fèves vertes	1,9	113,4	111,8	130,3
Petits pois	2,0	81,8	129,7	126,5
Artichauts	0,2	512,4	746,3	497,3
Autres légumes	3,2	131,3	107,8	148,5
Tot. Cultures Maraîchères	**11,3**	**108,5**	**119,6**	**117,4**
Vesce avoine	74,8	18,3	52,8	32,9
Luzerne	0,7	37,0	107,9	175,3
Divers	24,5	46,8	127,7	155,6
Tot. Fourrages artificiels	**2,2**	**25,4**	**71,5**	**63,9**
Prairies naturelles	40,5	67,0	120,0	128,2
Jachères fauchées	59,5	49,1	135,2	140,7
Tot. Fourrages Naturels	**0,6**	**56,3**	**129,0**	**135,7**
Total Cultures fourragères	**2,8**	**32,5**	**84,7**	**80,4**
Raisin de table	73,2	115,2	93,5	106,1
Raisin de cave	26,8	95,6	58,4	89,8
Total Vignobles	**1,7**	**109,9**	**84,1**	**101,7**
Abricots	13,2	90,6	132,1	168,5
Prunes	3,7	99,3	84,5	103,6
Pèches	4,3	125,5	146,4	197,5
Nèfles	0,9	109,8	102,4	126,5
Poires	8,0	115,2	146,6	199,2
Pommes	10,0	130,7	150,4	174,2
Cerises	1,0	82,4	63,9	95,5
Grenades	0,7	212,6	172,6	197,3
Amandes	33,4	131,4	146,6	173,5
Figues fraîches	21,9	74,7	67,5	80,9
Figues sèches	2,7	86,2	45,2	52,9
Total Arboriculture	**4,8**	**109,4**	**121,5**	**148,7**
Olive de table	15,3	278 ,8	201,1	280,8
Olive à huile	84,7	185,8	62,7	215,0
Total Oliviers	**1,0**	**200,0**	**83,9**	**225,1**

TABLEAU 3.2(suite) : ***INDICE DE LA PRODUCTION AGRICOLE 1997 A 1999***

LASPEYRES / Base Moyenne des Années 1986 à 1995 : Prix 1995.

PRODUITS	*poids*	*1997*	*1998*	*1999*
Deglet Nour	75,4	130,6	152,9	170,1
Ghars	8,3	72,0	160,2	156,1
Degla beida	16,3	171,6	187,5	222,0
Total Dattes	**5,3**	**132,4**	**159,1**	**177,4**
Oranges	66,3	114,6	132,1	144,8
Mandarines	4,1	99,9	110,2	115,2
Clémentines	25,0	105,2	132,5	137,9
Citrons	4,6	125,2	205,2	235,7
Total Agrumes	**2,2**	**112,2**	**134,7**	**146,1**
Tot. Prod. Végétale	**46,1**	**88,5**	**134,3**	**125,1**
Bovins	36,5	132,8	140,7	148,8
Ovins	42,3	113,9	120,4	126,9
Caprins	6,9	133,1	128,4	132,9
Viandes Bl. (Poulet)	14,3	49,4	75,2	94,0
Total Elevage	**34,2**	**112,9**	**122,1**	**130,2**
Production de Lait	63,3	102,2	116,8	151,9
Oeufs	31,8	75,9	87,9	95,9
Miels	1,0	73,3	100,0	120,0
Laines	3,9	102,2	110,4	117,5
Tot. Prod. d'Elevage	**16,6**	**93,6**	**107,2**	**132,4**
Tot. Prod. Animale	**50,8**	**106,6**	**117,2**	**131,0**
Poissons Blancs	31,9	95,0	116,0	102,0
Poissons Bleus	52,5	101,6	94,9	94,4
Crustacés	12,1	103,5	132,7	118,8
Squales et Espadons	3,4	184,0	230,1	214,0
Tot. Prod. de Pêche	**3,1**	**102,6**	**110,9**	**103,9**
Tot. Prod. Agricole	**100,0**	**98,1**	**124,9**	**127,4**
Variation en %		**- 27,7**	**27,3**	**2,0**

Source : office National des statistiques. Rétrospective Statistique 1970 - 2001 . Edition 2005.

الفهـــارس

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	المشتقات المستخرجة من برميل النفط	14
2-1	الإحتياطي العالمي من النفط الخام حسب البلد للفترة 2006-2010	30
3-1	تطور مستويات المخزونات النفطية المختلفة وكفايتها بعدد أيام الإستهلاك للفترة 2002-2011	45
4-1	تطور الطلب العالمي على النفط الخام للفترة 2006-2011	51
5-1	النمو الإقتصادي والنمو في الطلب على النفط وفق المجموعات الدولية للفترة 2007-2011	52
6-1	التوقعات المستقبلية للطلب العالمي للطاقة حسب المناطق الجغرافية وتوقعات الطلب العالمي على البترول مقرنة بمصادر الطاقة الأخرى حتى آفاق 2040	55
7-1	الإنتاج العالمي من الثروة النفطية حسب الدول وحسب المناطق للفترة 2006-2010	61
8-1	إستهلاك النفط حسب القطاعات الإقتصادية لسنة 2009	71
9-1	مواصفات لبعض الخامات العربية	81
1-2	الدول الأعضاء في الأوابك ومؤشرات مختلفة لسنة 2010	96
2-2	قدرات شركات النفط الوطنية	105
3-2	خصائص العلاقات المالية القائمة بين الدولة وشركات النفط الوطنية	107
4-2	نسبة الديون الخارجية إلى كل من الناتج المحلي الخام وإلى الصادرات للفترة 1986-1989	121
5-2	تطور أسعار سلة خامات أوبك للفترة 1998-2011	122
6-2	إجمالي الطاقات الفتولوفية التراكمية المركبة في بعض دول العالم لعامي 2009-2010	145
7-2	إنتاج طاقة الرياح في أكبر عشر دول منتجة في العالم لعام 2011	147
8-2	إجمالي الطاقة الكهرومائية المركبة في بعض دول العالم لعامي 2008-2009	151
9-2	الدول الأكثر إنتاجا للطاقة الحرارية الجوفية لعام 2011	153
10-2	إجمالي طاقة الكتلة الحيوية المركبة في بعض دول العالم لعامي 2008-2009	156
11-2	المفاعلات النووية العاملة وقيد الإنشاء (نهاية عام 2011)	159
12-2	مراحل برنامج إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر حتى عام 2030	164
13-2	البرنامج المخطط لتطوير الطاقة الشمسية والطاقة الهوائية 2011-2030	165
14-2	توزيع الطاقة المركبة حسب المصدر	165
15-2	توزيع الطاقة المركبة حسب الإستعمال	166
1-3	دينامكية سيطرة سوناطراك على القطاع البترولي الوطني وتطوره	178
2-3	الشركات البترولية الأكثر أهمية على المستوى العالمي	187
3-3	الآبار المكتشفة في الجزائر للفترة 2000-2010	189
4-3	تطور إنتاج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000-2010	189

فهرس الجداول

3-5	هيكل الصادرات والواردات الجزائرية للفترة 2008-2011	192
3-6	صادرات الجزائر من المحروقات للفترة 2008-2011	194
3-7	التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي	196
3-8	حجم إستثمارات المخطط الخماسي الأول 1980-1984	199
3-9	حجم إستثمارات المخطط الخماسي الثاني 1985-1989	200
3-10	تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 1994-2001	202
3-11	المعدل السنوي للأسعار الفورية لخامات أوبك خلال الفترة 2005-2011	204
3-12	المؤشرات الإقتصادية الكلية للفترة 1998-2011	208
3-13	أهم المنتجات الزراعية النباتية للفترة 2006-2010	218
3-14	تطور الثروة الحيوانية بمختلف أنواعها خلال الفترة 2007-2011	220
3-15	تطور الإنتاج الفصلي لمختلف المنتجات الحيوانية خلال سنتي 2010-2011	221
3-16	تطور استخدام الأراضي خلال الفترة 2001-2004	233
3-17	تطور الإنتاج الزراعي في المنتجات الزراعية الأساسية للفترة 2001-2004	234
3-18	توزيع السكان النشطين حسب قطاع النشاط خلال سنة 2004	235
3-19	تطور طاقة الإيواء وعدد الفنادق ومعدل استخدام السرير في الجزائر خلال الفترة 2005-2009	255
3-20	توزيع الفنادق حسب درجة التصنيف في الجزائر خلال الفترة 2005-2009	256
3-21	توزيع طاقات الإيواء والفنادق حسب المنتوج السياحي في الجزائر للفترة 2005-2009	257
3-22	مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي لعام 2008 في عدد من الدول	259
3-23	تطور إيرادات السياحة في الجزائر للفترة 2000-2009	264
3-24	رصيد ميزان السياحة في الجزائر خلال الفترة 2000-2009	265
3-25	نصيب الجزائر من تدفقات السياحة الدولية للفترة 2000-2009	266
3-26	مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2009	266
3-27	خطة الأعمال بالأرقام لآفاق 2015	272

فهرس الأشكال :

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	المشتقات النفطية المستخرجة من برميل النفط	15
2-1	العلاقة بين الموارد النفطية والإحتياطات النفطية	26
3-1	توزيع الإحتياطات النفطية العالمية حسب المناطق الجغرافية للفترة 2006-2010	34
4-1	توزيع الإحتياطات النفطية العالمية بين دول الأوبك وباقي دول العالم للفترة 2006-2010	35
5-1	أنواع المخزونات النفطية المختلفة	42
6-1	حصة المخزونات المختلفة من المخزون التجاري العالمي لعامي 2002-2011	47
7-1	تطور إجمالي المخزون النفطي العالمي خلال الفترة 2002-2011	48
8-1	الإستهلاك النهائي العالمي للطاقة للفترة 1971-2009	49
9-1	مكانة البترول ضمن الإستهلاك العالمي للطاقة 1973-2009	50
10-1	النمو الإقتصادي العالمي والنمو على الطلب على النفط للفترة 2007-2011	53
11-1	الطلب العالمي للطاقة حسب أنواعها المختلفة لسنتي 2010-2040	57
12-1	إنتاج النفط الخام حسب المناطق الجغرافية للفترة 1971-2010	60
13-1	منحنى هوبرت	65
14-1	الإنتاج الأمريكي للنفط للفترة 1930-2003	66
15-1	توزيع إستهلاك النفط حسب القطاعات الإقتصادية	72
1-2	العلاقات بين أسعار النفط وسلوكات المجتمعات النفطية	116
2-2	تطور إجمالي الإنتاج العالمي من طاقة الرياح 1996-2011	149
3-2	إنتاج الطاقة حسب المصدر في الجزائر خلال سنة 2030	164
4-2	توزيع الطاقة المركبة حسب المصدر	166
5-2	توزيع الطاقة المركبة في الجزائر حسب الإستعمال	166
1-3	تطور إنتاج المحروقات خلال الفترة 2000-2010	190
2-3	تطور الأسعار الفورية لخامات الأوبك للفترة 2005-2011	204
3-3	برنامج التجديد الفلاحي	239
4-3	برنامج التجديد الريفي	241
5-3	توزيع الفنادق حسب درجة التصنيف خلال سنة 2009	257
6-3	تطور الإيرادات السياحية في الجزائر للفترة 2000-2009	264
7-3	الأهداف الخمسة للمخطط ت ت س SDAT 2025	271

فهرس المحتويات

العنـوان	الصفحة
المقدمة العامة	أ – و
الفصل الأول: مدخل عام لاقتصاديات النفط	
مقدمة الفصل الأول	02
المبحث الأول :ماهية الثورة النفطية	03
المطلب الأول : تعريف النفط ونشأته	04
المطلب الثاني: إكتشاف النفط وطرق إستخراجه	08
المطلب الثالث: مشتقات النفط و تطور الاستغلال الصناعي له	13
المطلب الرابع : خصائص نشاط قطاع المحروقات في العالم	19
المبحث الثاني : الإمكانيات العالمية من الثورة النفطية	24
المطلب الأول: الإحتياطي النفطي العالمي و إشكاليات التنبؤ بحجم الموارد المحتمل اكتشافها مستقبلا	25
المطلب الثاني : المخزونات النفطية العالمية	40
المطلب الثالث : تطور الإحتياجات العالمية للثروة النفطية	49
المطلب الرابع: الإنتاج البترولي العالمي	59
المبحث الثالث: أهمية الثروة النفطية في الإقتصاد الدولي	68
المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية للثروة النفطية	69
المطلب الثاني : الأهمية العسكرية و السياسية للثروة النفطية	74
المطلب الثالث : أهمية الثروة النفطية العربية	79
المطلب الرابع : أهمية الثروة النفطية بالنسبة للدول المنتجة و الدول المستهلكة	84
خاتمة الفصل الأول	88
الفصل الثاني السوق النفطية العالمية و الإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات على المستوى الدولي	
مقدمة الفصل الثاني	90
المبحث الأول : المنظومة المؤسسية للقطاع النفطي بالعالم و تأثيراتها على أسعار النفط في الأسواق الدولية	91
المطلب الأول: الهيكل المؤسساتي للقطاع النفطي العالمي	93
المطلب الثاني: الأطراف المكونة للسوق البترولية العالمية	100
المطلب الثالث: محركات أسعار النفط في الإقتصاد الدولي	109
المبحث الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على الإقتصاد العالمي	114
المطلب الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المنتجة	114
المطلب الثاني : أثر تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المستهلكة	118

فهرس المحتويات

المطلب الثالث : أثر تقلبات أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري	120
المبحث الثالث : الطاقات المتجددة كإستراتيجة بديلة لقطاع المحروقات على المستوى الدولي .	124
المطلب الأول: ماهية الطاقات المتجددة	125
المطلب الثاني : أهمية الطاقات المتجددة ومعوقات تطورها	138
المطلب الثالث : تطور الطاقات المتجددة على المستوى الدولي	143
المطلب الرابع : الطاقات المتجددة في الجزائر	161
خاتمة الفصل الثاني	170
الفصل الثالث : الإقتصاد الجزائري و الإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات	
مقدمة الفصل الثالث	172
المبحث الأول : الثروة النفطية الوطنية ومكانتها في الإقتصاد الجزائري	173
المطلب الأول : واقع القطاع النفطي في الجزائر	174
المطلب الثاني : دور شركة سوناطراك في تطوير قطاع المحروقات ومساهمة القطاع في تطوير الإقتصاد الوطني	186
المطلب الثالث : دور الثروة النفطية في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر	198
المبحث الثاني : القطاع الزراعي خيار استراتيجي	212
المطلب الأول: أهمية القطاع الزراعي في الجزائر	215
المطلب الثاني : واقع الإنتاج الزراعي في الجزائر	217
المطلب الثالث : السياسات الزراعية المنتهجة في الجزائر	223
المطلب الرابع : تنمية القطاع الزراعي في الجزائر	232
المطلب الخامس : الآفاق المستقبلية للقطاع الزراعي في الجزائر	244
المبحث الثالث : القطاع السياحي خيار إستراتيجي	247
المطلب الأول : واقع قطاع السياحة في الجزائر .	250
المطلب الثاني : الآثار الإقتصادية و الإجتماعية للسياحة في الجزائر	262
المطلب الثالث : إستراتيجية تنمية القطاع السياحي في الجزائر .	269
خاتمة الفصل الثالث	284
الخاتمة العامة	286
قائمة المراجع	291
الملاحق	
الفهارس	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
فهرس المحتويات	

ملخص الدراسة :

لقد أثبت لنا الواقع بأن الثروة النفطية هي أساس التطور والتقدم الذي وصل إليه العالم، وبدونها ستتوقف دواليب الحياة فوق الأرض، وعلى الرغم من سعي مختلف القوى الدولية وخاصة الدول الصناعية إلى تنويع مصادر الطاقة المتوفرة عالميا، وهذا بتطوير الإعتماد على الطاقات المتجددة، وبالرغم من دخول بعض هذه المصادر المتجددة إلى حيز الاستخدام الفعلي، والتطبيقي والميداني إلا أنها أثبتت بأنها لن تكون بديلا حقيقا للثروة النفطية ولعقود طويلة من الزمن، وبالتالي فإن مصادر الطاقة النفطية ستبقى الخيار الرئيسي الأفضل لتوفير الطاقة في العالم، وهذا ما يفسر سعي القوى الإمبريالية إلى السيطرة على أكبر معاقل النفط في العالم حتى بإستخدام القوة.

ونظرا للأهمية الكبيرة التي تلعبها الثروة النفطية في الإقتصاد الجزائري، وباعتبارها موردا ناضبا من جهة، ولتميزها بتذبذب أسعارها في السوق النفطية العالمية الفريدة من نوعها من جهة أخرى، لهذا فإن مسألة الإهتمام بالإستغلال الرشيد والعقلاني لهذا المورد تعتبر أكثر من ضرورية، كما أن البحث عن بدائل قطاعية للمحروقات تعتبر مسألة مصيرية للجزائر، ويعتبر قطاعي الزراعة والسياحة أهم القطاعات التي يمكن أن تحقق التنمية المستدامة للإقتصاد الوطني، وهذا بإستخدام الوفرة المالية التي تحوزها الجزائر، نتيجة الإيرادات النفطية، خاصة وأن الجزائر تملك كل مقومات النجاح في هذين الخيارين الإستراتجيين.

الكلمات الدالة : الثروة النفطية،السوق النفطية العالمية، أهمية قطاع المحروقات في الإقتصاد الدولي و الإقتصاد الجزائري، الإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات على المستوى الدولي والوطني

Summary of the study:

Has proven to us the fact that the oil wealth is the basis of development and progress, which reached the world, and without it will stop wheels of life on Earth, and although sought various international powers, especially the industrialized countries to diversify the sources of energy available worldwide, and this developed reliance on renewable energies, and in spite of entry Some of these renewable sources into actual use, and applied and field it proved that it would not be a substitute a real oil wealth for decades of time, and therefore the energy sources of oil will remain the main option is better to save energy in the world, and this explains the pursuit of the imperialist powers to control the largest strongholds of oil in the world, even the use of force.

Because of the great importance played by oil wealth in the Algerian economy, and as a resource depleted the one hand, and excellence fluctuating prices in the world oil market unique on the other hand, for this, the question of interest exploitation rational and rational for this resource is more than necessary, and the search for alternatives sectoral Hydrocarbons are a matter fateful for Algeria, is agriculture and tourism the most important sectors that can achieve sustainable development of the national economy, and this using exuberance financial possessed Algeria, as a result of oil revenues, private and Algeria have all the ingredients for success in these two options Strategists

Key words: oil wealth, the global oil market, the importance of the hydrocarbon sector in the international economy and the Algerian economy, alternative strategies for the hydrocarbon sector on the international and national level.